

٤١

٧٨٩٢

مُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ

بَيْنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ

تَأَلَّفَ

الدُّكْتُورُ نَافِذُ بْنُ عُمَرَ

أَسْتَاذُ مُسَاعَدٍ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَمَّانَ



كافة حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى

١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

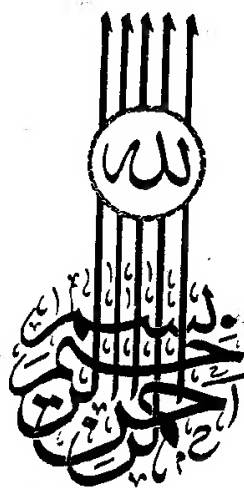


مُخْتَلَفُ الْجَدِيبِ

بَيْنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ

الدُّعَاةُ نَافِذُ بْنُ عَمْرٍو

أَسْتَاذُ مُسَاعِدِ الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ - غَزَّةَ



Handwritten text in Persian script, likely a title or a note, enclosed in a rectangular border.

المقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

فإنه لا يخفى على كل من له إلمام بالعلوم الإسلامية أن السنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد كتاب الله ، وهي الأصل الثاني من أصول الأحكام الشرعية.

يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (١).

ويقول عز وجل: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (٢).

وتكمن أهمية السنة النبوية أيضاً في أنها شارحة لكتاب الله، ومفسرة له، فهي مبينة لمشكله، ومفصلة لمجمله، ومخصصة لعامه، ومقيدة لمطلقه، وموضحة لمبهمه، وإنه لا يمكن العمل بكثير من الأحكام الواردة في القرآن الكريم إلا إذا اجتمع إليها بيان رسول الله - ﷺ - .

يقول جل وعلا : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (٣).

ويقول سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (٤).

لذا فقد حرص السلف الصالح، جيلاً بعد جيل، على تلقى الحديث مع الحفاظ والضبط التام ، والدقة والأمانة عند التحمل والأداء والتبليغ ، امتثالاً لقول رسول الله

(٢) النساء (٦٥) .

(٤) النحل (٦٤) .

(١) النساء (٥٩) .

(٣) النحل (٤٤) .

ﷺ لصحابته في حجة الوداع: «ليبلغ الشاهد الغائب، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى منه» (١).

وقوله ﷺ: «نصّر الله امرأ سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه» (٢).

وقد وجدت السنة النبوية من علماء هذه الأمة العناية والتمحيص والضبط، وقاموا بجهود مضيئة لصيانتها والحفاظ عليها من تحريف المفتريين، وشبه الزائفين، وعبث المضلين.

ولقد رأيت أن قضية مختلف الحديث، والكشف عن منهج العلماء في التوفيق بين مظاهره التعارض من الأحاديث، من المباحث الجديرة بالاهتمام والبحث والدراسة، وهذا ما دفعني إلى اختيار موضوع هذا البحث، وجعلته بعنوان: «مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين».

و أردت بهذا البحث إزالة الشبهات التي أثّرت قديماً وحديثاً حول التعارض بين بعض الأحاديث، وإيضاح وجه الحق فيها.

فقد وجدنا كثيراً من المغرضين الذين أثّروا الشبهات لم يتوخوا الحقيقة العلمية، وإنما ساقطهم أهواؤهم وعواطفهم إلى ما قاموا به من طعن وتشكيك.

كما ثبت لنا سوء نية بعض المعاصرين ممن ينتسب إلى الإسلام، فخاضوا في دين الله بغير علم ولا هدى ولا بصيرة، وردّوا ما يقوله المستشرقون من غير نظر أو تمحيص، ونشروه بين المسلمين على أنه الحق، مما يدل على تحاملهم الشديد على السنة النبوية المطهرة.

ومن ناحية أخرى نرى بعض المبتدئين في النظر في علوم الشريعة لا يحسنون

(١) خ: (١٥٧/١ - ١٥٨) (٢) كتاب العلم (٩) باب قول النبي - ﷺ - : «رب مبلغ أوعى من سامع» (٦٧) من

طريق عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين عن محمد بن أبي بكر عن أبيه به.

(٢) د: (٦٨ - ٦٩) (١٩) كتاب العلم (١٠) باب فضل نشر العلم (٣٦٦٠)، ت: (٢٤ - ٣٢/٥) (٤٢) كتاب العلم

(٧) باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع (٢٦٥٦)، ج: (٨٤/١) المقدمة (١٨) باب من بلغ علماً

(٢٣٠) من طرق عن زيد بن ثابت به.

وقال الترمذي: حديث زيد بن ثابت حديث حسن.

التعامل مع هذه الأحاديث، رغم تعرض كبار العلماء من الأئمة المحققين لبيان طرق ومسالك التوفيق أو الترجيح بين مظاهره التعارض من الأحاديث.

فأردت أن أوضح من خلال هذا البحث أن التعارض بين الأحاديث إنما هو في الظاهر، وأن كلام رسول الله ﷺ لا يمكن أن يخالف بعضه بعضاً؛ لأنه جزء من الوحي، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (١).

وأنه يجب الإيمان به، والعمل بمقتضاه، كما قال سبحانه: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (٢).

وتنبثق أهمية البحث والدراسة في قضية التعارض بين الأحاديث، لما يتطلب ذلك من دراسات متعددة الجوانب: أصولية، وفقهية، وحديثية.

فلمختلف الحديث تعلق وارتباط بالفقه وأصوله، والحديث وعلومه.

يقول الإمام النووي: «هذا فن من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف .. وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغواصون على المعاني» (٣).

فالأصوليون تعرضوا له ضمن مبحث التعارض والترجيح الذي يبحث في التعارض بين الأدلة الشرعية من: قرآن، وسنة، وقياس، وغيرها.

كما أن الفقه من أهم الغايات لعلم اختلاف الحديث، وهذا العلم من أهم أسباب اختلاف الفقهاء في الأحكام الشرعية، فمعظم أبواب الفقه يوجد فيها حديث يخالفه حديث آخر أو أحاديث في الظاهر.

وأما المصنفون في علوم الحديث فقد أفردوا مبحثاً مستقلاً اصطلاحوا على تسميته: «مختلف الحديث».

لذا نجد أن المحدثين الفقهاء هم الذين يهتمون به، ويجتهدون في تأويله لدفع التعارض الظاهري بين الأحاديث الواردة في المسألة الواحدة؛ لأن أراهم الفقهية مبنية على أساس من هذا الاجتهاد في التأويل.

(١) النجم (٣ - ٤). (٢) النور (٦٣).

(٣) التقريب مع تدريب الراوي (١٩٦/٢)، وانظر في أهمية هذا العلم وصعوبته (ص ٨٣) من هذا البحث.

ولقد أدرك أهمية هذا الموضوع بعض العلماء الأعلام فأفردوا للكتابة فيه مصنفات خاصة وإن اختلفت مناهجهم، ومنهم الإمام الشافعي، وابن قتيبة، والطحاوي.

هذا ولقد اقتضت طبيعة البحث اختيار الخطة التالية في كتابته، والتي اشتملت على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، وفهارس.

فأما المقدمة فذكرت فيها مكانة السنة، وسبب اختيار الموضوع، وأهميته، وخطة البحث التي نحن بصددتها.

وتعرضت في التمهيد لتعريف مختلف الحديث، ومشكله، والتعارض.

وجعلت الفصل الأول بعنوان: «نشأة علم الحديث، والتصنيف فيه بإيجاز».

وبينت في الفصل الثاني: «أهمية علم مختلف الحديث ومكانته» ضمن ثلاثة مباحث:

تناولت في المبحث الأول: أهمية علم مختلف الحديث وصعوبته.

وبينت في المبحث الثاني: مكانة مختلف الحديث بين علوم الحديث المختلفة.

وتعرضت في المبحث الثالث: لمنهج علماء السنة في مختلف الحديث من خلال مؤلفاتهم، واخترت منهم: ابن أبي شيبة، والبخاري، والترمذي، وابن حزم.

وبحثت في الفصل الثالث: «المخرج من الاختلاف والتعارض بين الأحاديث».

ومهدت له بأقوال العلماء من المحدثين والفقهاء في ترتيب دفع التعارض، ثم انتقلت إلى عرض هذه القواعد حسب ترتيبها عند المحدثين، وتناولتها بشيء من التفصيل، مع ذكر أمثلة لما أوردته من أوجه الجمع أو النسخ أو الترجيح، وذلك في ثلاثة مباحث:

تناولت في المبحث الأول: قاعدة الجمع، فعرفت به لغة واصطلاحاً، وذكرت شروطه، ثم فصلت القول في أنواع الجمع بين المتعارضين من خلال الأمثلة التي أوردتها لهذه الأنواع حسب الترتيب الآتي: الجمع ببيان اختلاف مدلولي اللفظ، والحال، والمحل، والأمر والنهي، والعام والخاص بأقسامه، والمطلق والمقيد.

وتناولت في المبحث الثاني: قاعدة النسخ، فعرفت به، وذكرت أهميته، وشروطه، وأقسامه، ثم ذكرت الطرق التي يستدل بها على النسخ، والتي تساعد في معرفة وجوده، وهي: ما يعرف بتصريح رسول الله ﷺ، أو بقول الصحابي، أو بالتاريخ، أو بدلالة الإجماع.

وتناولت فى المبحث الثالث: قاعدة الترجيح، فعرفت به، وبينت موقف العلماء من العمل بالراجح، وذكرت شروطه، ثم تعرضت لكيفية الترجيح، وبينت أن الأنواع التى على أساسها يتم ترجيح أحد الحديثين المتعارضين تنقسم إلى ثلاثة أقسام أساسية وكلية، وكل قسم يضم عدداً من الوجوه المعتبرة فى الترجيح، وهى كالتالى:

الأول: الترجيح باعتبار السند وما يتعلق به، ويشتمل على الترجيح بكثرة الرواة، أو بشدة الضبط والحفظ، أو ترجيح صاحب القصة، أو المباشر لها، أو بفقه الراوى وعلمه، أو بتأخر إسلام الراوى، أو ترجيح السماع على غيره من أنواع التحمل، أو ترجيح حديث من جمع بين المشافهة والمشاهدة.

الثانى: الترجيح باعتبار المتن وما يتعلق به، ويشتمل على الترجيح بكون المتن سالماً من الاضطراب، أو الحديث المشتمل على الحكم والعلة، أو المشتمل على تأكيد، أو يكون الحديث منسوباً إلى النبى ﷺ نصاً وقولاً.

الثالث: المراجعات باعتبار أمر خارجى، ويشتمل على ترجيح الحديث الموافق للقرآن، أو الموافق لحديث آخر، أو بموافقة القياس، أو بموافقة الخلفاء الراشدين، أو بموافقة عمل أهل المدينة.

وختمت البحث بخاتمة ضمنتها أهم نتائج البحث التى توصلت إليها.

هذا، وقد أرجعت الآيات الواردة خلال البحث إلى موضعها من القرآن الكريم بذكر اسم السورة ورقم الآية، وأرجعت الأحاديث إلى مصادرها من كتب السنة الشريفة، وخرجتها، وشرحت معانى الكلمات الغريبة كما جاءت فى معاجم اللغة وغريب الحديث.

ثم ذيلت البحث بفهارس للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والمصادر والمراجع والموضوعات.

وبعد، فإنى لم آل جهداً فى إخراج هذا البحث على أحسن صورة، وأكمل هيئة، مبتغياً بذلك مرضاة رب العالمين، فإن كان كما أبتغى فالمنة من الله رب العالمين، وإن كانت الأخرى فمنى، وحسبى أنه جهد المقل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلّى اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الرموز المستعملة فى تخريج الأحاديث

خ :	صحيح البخارى	م :	صحيح مسلم
د :	سنن أبى داود	ت :	سنن الترمذى
ن :	سنن النسائى	جه :	سنن ابن ماجه
ط :	موطأ مالك	حم :	مسند الإمام أحمد
ك :	مستدرک الحاكم	حب :	صحيح ابن حبان
خز :	صحيح ابن خزيمة	مي :	سنن الدارمى
قط :	سنن الدارقطنى	دي :	مسند الحميدى
هق :	سنن البيهقى	طح :	شرح معانى الآثار
ش :	مصنف ابن أبى شيبة	عب :	مصنف عبد الرزاق
عل :	مسند أبى يعلى الموصلى	حل :	حلية الأولياء
طب :	المعجم الكبير للطبرانى	طس :	المعجم الأوسط
طص :	المعجم الصغير	تق :	المنتقى لابن الجارود
خط :	تاريخ بغداد للخطيب البغدادى	بغ :	شرح السنة للبغوى
تم :	الشمائل للترمذى	خد :	البخارى فى الأدب
سي :	النسائى فى عمل اليوم والليلة	فع :	مسند الشافعى
بز :	كشف الأستار	طيا لسي :	مسند الطيالسى
المنتخب :	المنتخب لعبد بن حميد	أبو عوانة :	مسند أبى عوانة
الاعتقاد :	الاعتقاد للبيهقى	الأم :	الأم للشافعى
المحلى :	المحلى لابن حزم		

تمهيد

مدخل إلى مختلف الحديث

مدخل إلى مختلف الحديث

١- تعريف مختلف الحديث، وبيان العلاقة بينه وبين المشكل والتعارض:

تعريف مختلف الحديث:

الاختلاف فى اللغة: مصدر الفعل اختلف، والمختلف بكسر اللام: اسم فاعل، والمختلف بفتح اللام: اسم مفعول، من اختلف الأمران إذا لم يتفقا، وكل مالم يتساو فقد تخالف واختلف، ومنه قول الله تعالى ﴿وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكْلُهُ﴾^(١). والخلاف مصدر خالف مخالفةً وخلافاً، والخلاف هو شجر الصفصاف، وقد سمي خلافاً، لأنه نبت مخالفاً لأصله، ويقال: تخالف القوم واختلفوا: إذا ذهب كل واحد منهم إلى خلاف مذهب إليه الآخر، وهو ضد الاتفاق، والاسم: الخُلف، بضم الخاء وسكون اللام^(٢).

وفى الاصطلاح: فهو كما عرفه التهانوى^(٣) فى موسوعته: «أن يوجد حديثان متضادان فى المعنى بحسب الظاهر، فيجمع بينهما بما ينفى التضاد».

وقال أيضاً: «رفع الاختلاف: أن توجد أحاديث متضادة بحسب المعنى ظاهراً، فيجمع بينهما، أو يرجح أحدهما».

(١) الأنعام (١٤١).

(٢) انظر: لسان العرب - لابن منظور (١٢٤٠/٢) دار المعارف، القاموس المحيط - للفيروزآبادي (٩٥/٢) ترتيب الطاهر الزاوي - ط ٢ عيسى الحلبي، تاج العروس - للزبيدي (٢٤٣/٢٣) طبع وزارة الإعلام بالكويت، المصباح المنير - للفيومي (١٧٩/١) تحقيق د. عبد العظيم الشناوى - دار المعارف.

(٣) هو محمد بن على بن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقى، الحنفى، التهانوى، باحث هندى، توفي بعد ١١٥٨هـ. الاعلام - للزركلى (٢٩٥/٦) دار العلم للملايين ط ٦ عام ١٩٨٤م، معجم المؤلفين - لعمر رضا كحالة (٤٧/١١) دار إحياء التراث - بيروت.

والمختلف قسمان :

الأول : ما يمكن الجمع بينهما ، فيتعين المصير إليه ، ويجب العمل بهما .
والثاني : ما لا يمكن فيه ذلك ، وهو ضربان :

الأول : ما علم أن أحدهما ناسخ والآخر منسوخ .
والثاني : ما لا يعلم فيه ذلك ، فلا بد من الترجيح . ثم التوقف^(١) .

وقد عرّفه النووى بقوله : «وهو أن يأتي حديثان متضادان فى المعنى ظاهراً ، فيوفق بينهما ، أو يرجح أحدهما»^(٢) .
وعرّفه الحاكم النيسابورى ، فقال : «هذا النوع من هذه العلوم معرفة سنن لرسول الله - ﷺ - يعارضها مثلها»^(٣) .

والشيخ صبحي الصالح من المعاصرين عرّفه بقوله : «وهو علم يبحث عن الأحاديث التى ظاهرها التناقض من حيث إمكان الجمع بينها ، إما بتقييد مطلقها ، أو بتخصيص عامّها ، أو بحملها على تعدد الحادثة ، أو غير ذلك ، ويطلق عليه علم «تلفيق»^(٤) الحديث»^(٥) .

فمختلف الحديث : علم يتناول الحديثين اللذين يبدو فى ظاهرهما الاختلاف والتعارض والتضاد ، فإذا بحثها العلماء أزالوا تعارضها من حيث إمكان الجمع بينهما ، وذلك ببيان العام والخاص ، أو المطلق والمقيد ، أو ما شابه ذلك ، أو ببيان الناسخ من المنسوخ ، أو بترجيح أحدهما .

-
- (١) كشاف اصطلاحات الفنون (٢٢٣/٢) تحقيق د. لطفى عبد البديع - مكتبة النهضة المصرية ١٣٨٢هـ .
 - (٢) تقريب النووى مع التدريب (١٩٦/٢) تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - دار الكتب الحديثة - ط ٢ سنة ١٣٨٥هـ .
 - (٣) معرفة علوم الحديث (ص ١٢٢) تعليق د. معظم حسين - المكتبة العلمية بالمدينة المنورة - ط ٢ سنة ١٣٩٧هـ .
 - (٤) هذه اللفظة مأخوذة من المعنى اللغوى لِلَّقُق ، فقولك : لَفَقْتُ الثوب : هو أن تضم شقة إلى أخرى فتخيطنهما . ولفق الشقتين : أي ضم إحداهما إلى الأخرى فخاطهما - اللسان (٤٠٥٦/٥) .

- (٥) علوم الحديث ومصطلحه (ص ١١١) دار العلم للملايين - ط ١١ سنة ١٩٧٩م .
وانظر: أمثال الحديث مع مقدمة في علوم الحديث (ص ٦٢) للدكتور/ عبد المجيد محمود - مكتبة دار التراث - القاهرة ط ١ .

وأما عن العلاقة بينه وبين المشكل: فلفظ «المشكل» هو اسم فاعل من الإشكال: أى الملتبس. يقال: أشكل الأمر: التبس واختلط، ومنه قيل للأمر المشتبه: مشكل، وأمور أشكال: أى ملتبسة، والأشكَلُ من سائر الأشياء: مافيه حمرة وبياض مختلط، أو فيه بياض يضرب إلى الحمرة والكدر، وقيل: الأشكل عند العرب: اللونان المختلطان، ويقال: أشكل الكتاب: كأنه أزال به إشكاله والتباسه^(١).

والمشكل عند الأصوليين: اسم للفظ يشتبه المقصود منه بدخوله فى أشكاله على وجه لا يعرف المقصود منه إلا بالتأمل بعد الطلب لدخوله فى أشكاله. ومعنى التأمل والطلب: أن ينظر أولاً فى مفهوم اللفظ، ثم يتأمل فى استخراج المقصود^(٢).

وعند أهل الحديث: هو الآثار المروية عن رسول الله - ﷺ - بالأسانيد المقبولة التى نقلها ذوو التثبت فيها، والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، ويوجد فيها أشياء سقطت معرفتها، والعلم بما فيها عن أكثر الناس^(٣).

وبذلك يتبين أن لفظ «المشكل» أعم من لفظ «المختلف»، فكل مختلف فيه اختلاط وتداخل والتباس نتيجة التعارض بين الشيئين، أى فيه إشكال، وليس كل مشكل مختلفاً.

وقد بيّن ذلك الدكتور عبد المجيد محمود، فقال: «أما مشكل الحديث أو الآثار فهو أعم من اختلاف الحديث، ومن الناسخ والمنسوخ، لأن الإشكال وهو الالتباس والخفاء قد يكون ناشئاً من ورود حديث يناقض حديثاً آخر من حيث الظاهر، أو من حيث الحقيقة ونفس الأمر، وقد ينشأ الإشكال من مخالفة الحديث للعقل أو للقرآن أو

(١) انظر: لسان العرب (٢٣١٠/٤)، القاموس المحيط (٧٤٣/٢)، تاج العروس (٣٩٢/٧) دار ليبيا للنشر والتوزيع.

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون - للتهانوى (١٦٦/٤).

وانظر تعريفه عند الأصوليين فى: شرح المنار - لعز الدين بن الملك (٣٦٣، ٣٤٩/١) دار سعادات - مطبعة عثمانية - مصر ١٣١٥هـ، التقرير والتحبير شرح التحرير - لابن أمير الحاج (١٥٩/١) دار الكتب العلمية - بيروت - ط ٢ سنة ١٤٠٣هـ، التعريفات - للشريف الجرجاني (ص ٢١٥-٢١٦) دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ سنة ١٤٠٣هـ، أصول السرخسي - للسرخسي (١٦٨/١) تحقيق أبو الوفا الأفعاني - دار الكتاب العربي ١٣٧٢هـ.

(٣) مشكل الآثار - لأبى جعفر الطحاوى (٣/١) دار المعارف العثمانية - الهند ط ٢ سنة ١٣٨٨هـ.

لغة، والمؤلف يرفع هذا الإشكال إما بالتوفيق بين الأثرين المتعارضين، أو ببيان نسخ فيهما، أو بشرح المعنى بما يتفق مع العقل، أو القرآن، أو اللغة، أو بتضعيف الحديث الموجب للإشكال وردّه، أو بغير ذلك^(١).

وممن ميّز بين كلا النوعين الشيخ محمد محمد السماحيّ في كتابه «المنهج الحديث في علوم الحديث»^(٢)، والدكتور محمد عجّاج الخطيب في بحثه نشأة علوم الحديث ومصطلحه^(٣)، غير أن الدكتور الخطيب خلطهما ببعضهما في كتبه لمحات في المكتبة والبحث والمصادر^(٤)، وأصول الحديث علومه ومصطلحه^(٥)، والمختصر الوجيز في علوم الحديث^(٦)، فعرفهما تعريفاً واحداً، وأورد كتبهما في موضع واحد.

وبالنظر في كتاب تأويل مختلف الحديث نستشعر الفرق بينهما، فحينما يورد ابن قتيبة حديثين مختلفين، ويبين وجه التوفيق بينهما، فإنه يذكر خلال كلامه ما قيل عن اختلافهما وتعارضهما، فيقول: (قالوا هذا تناقض واختلاف) أو (هذا مختلف لا يشبه بعضه بعضاً) أما حينما يتناول ما يتعلق بمشكل الحديث فإنه لا يورد هذه الألفاظ وأشباهاها^(٧).

وقد جعل بعض العلماء اختلاف الحديث ومشكله نوعاً واحداً:

قال محمد بن جعفر الكتاني في معرض حديثه عن الكتب المؤلفة في هذا الفن: «ومنها كتب في اختلاف الحديث، أو تقول في تأويل مختلف الحديث، أو تقول في مشكل الحديث، أو تقول في مناقضة الأحاديث»^(٨).

(١) أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث (ص ٢٦) الهيئة المصرية للكتاب ١٣٩٥هـ.
وانظر أيضاً أمثال الحديث (ص ٦٣) للدكتور/ عبد المجيد محمود.

(٢) المنهج الحديث في علوم الحديث (ص ١٢٣) دار الأنوار.
(٣) نشأة علوم الحديث (ص ٢٤٤، ٥٠٣) مخطوط بكلية دار العلوم - رسالة دكتوراه ١٣٨٤هـ.

(٤) لمحات في المكتبة والبحث (ص ٢٠٥) مؤسسة الرسالة - ط ٦ سنة ١٤٠٠هـ.

(٥) أصول الحديث (ص ٢٨٣) دار الفكر - ط ٤ سنة ١٤٠١هـ.

(٦) المختصر الوجيز (ص ١١٧) مؤسسة الرسالة - ط ١ سنة ١٤٠٥هـ.

(٧) جاءت أمثلة كثيرة في الكتاب تتعلق بمشكل الحديث - انظر مثلاً الأرقام: (٦، ٧، ٨، ٢٥، ٣٩، ٤٦، ٥٢ - ٦٢ وغيرها).

(٨) الرسالة المستطرفة (ص ١٥٨) دار البشائر الإسلامية - ط ٤ سنة ١٤٠٦هـ.

كما وجدنا بعض العلماء ممن تعرض لترجمة ابن قتيبة يذكر كتابه «تأويل مختلف الحديث» باسم «تأويل مشكل الحديث» كما فى كتاب إنباه الرواة للقبطى^(١)، ووفيات الأعيان لابن خلكان^(٢).

ومن المعاصرين الذين خلطوا بين النوعين وجعلوا منهما شيئاً واحداً: الشيخ محمد أبو زهو فى كتابه «الحديث والمحدثون»^(٣)، والدكتور صبحى الصالح فى كتابه «علوم الحديث ومصطلحه»^(٤)، والدكتور نور الدين عتر فى كتابه «منهج النقد فى علوم الحديث»^(٥).

والذى يتبين لنا أن بينهما بعض فروقٍ، وأن مشكل الحديث أعم من مختلف الحديث، حيث يقع الإشكال فى الحديث بسبب معنى الحديث نفسه بغير معارضة، أو بسبب مخالفة الحديث لآية قرآنية، أو مخالفته للإجماع أو القياس أو العقل.

ومن الكتب التى تكلمت فى المشكل: مشكل الآثار - للطحاوى، ومشكل الحديث وبيانه - لابن فورك.

وأما عن العلاقة بين مختلف الحديث والتعارض:

فالتعارض فى اللغة مصدر «تعارض»، يقتضى فاعلين فأكثر للاشتراك فى أصله المشتق منه. فإذا قلنا: تعارض الدليلان: كان المعنى: تشارك الدليلين فى التعارض الذى وقع بينهما.

ويأتى التعارض فى اللغة بعدة معان، أهمها:

١- المنع: تقول عرض الشيء يعرض واعترض: انتصب ومنع، وصار عارضاً كالخشبة المنتصبة فى النهر والطريق ونحوها تمنع السالكين سلوكها، وفى

(١) إنباه الرواة (١٤٤/٢) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الكتب المصرية ط١ - سنة ١٣٧١هـ.

(٢) وفيات الأعيان (٤٢/٣) تحقيق د. إحسان عباس - دار صادر - بيروت.

(٣) الحديث والمحدثون (ص ٤٧١) دار الكتاب العربى - بيروت ١٤٠٤هـ.

(٤) علوم الحديث ومصطلحه (ص ١١١).

(٥) منهج النقد فى علوم الحديث (ص ٣٣٧) دار الفكر - دمشق - ط٣ سنة ١٤٠١هـ.

التنزيل: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِّإِيمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا﴾^(١).

٢- الظهور والإظهار: يقال: عرض له أمر كذا أى ظهر، وعرضت له الشيء أى أظهرته له وأبرزته إليه، وعرضت المتاع للبيع: أظهرته لذوى الرغبة ليشتروه. قال الله تعالى: ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَافِرِينَ عَرْضًا﴾^(٢)، أى أبرزناها حتى نظر إليها الكفار.

٣- حدوث الشيء بعد العدم: نقل ابن منظور عن اللحياني: والعرض: ماعرض للإنسان، أى يحدث له من أمر يحبسه من مرض، أو لصوص، أو هموم، أو أشغال.

٤- المقابلة: يقال: عارض الشيء بالشيء: قابله، وفى الحديث: «إن جبريل عليه السلام كان يعارضه القرآن فى كل سنة مرة، وإنه عارضه العام مرتين»^(٣). قال ابن الأثير: أى كان يدارسه جميع ما نزل من القرآن، من المعارضة: المقابلة^(٤). ومنه مقابلة السحاب للشمس فتحجب حرّها عن الأرض، وفى القرآن الكريم: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالَوا هَٰذَا عَارِضٌ مُّمَطِرُنَا﴾^(٥).

٥- المساواة والمماثلة: تقول: عارضته بمثل ماصنع: أى أتيت إليه بمثل ماأتى، وفعلت مثل ما فعل.

٦- المحاذاة والمجانبة: يقال: «عارض فلان فلاناً» أى «جانبه، وعدل عنه، وسار

(١) البقرة (٢٢٤).

(٢) الكهف (١٠٠).

(٣) خ: (٦٢٨/٦) (٦١) كتاب المناقب (٢٥) باب علامات النبوة فى الإسلام (٣٦٢٤) من طريق الشعبى عن مسروق عن عائشة... وفيه: أنها سألت فاطمة، فقالت: أسرّ إلي: «إن جبريل كان يعارضنى القرآن كل سنة مرة، وإنه عارضنى العام مرتين، ولا أراه إلا حضر أجلي».

(٤) النهاية - لابن الأثير (٢١٢/٣) تحقيق طاهر الزاوى ومحمود الطناحي - نشر عيسى الحلبي ط ١ سنة ١٣٨٣هـ.

(٥) الأحقاف (٢٤).

حياله» أو «حاذاه»^(١).

ويتبين لنا أن هذه المعاني متقاربة، ويمكن أن تلتقي ولا تبعد عن المعنى الاصطلاحي، كما سيأتي.

وأما التعارض في الاصطلاح فقد عرّفه الفقهاء والأصوليون بتعريفات كثيرة، حيث اقتصر بعضهم على ما يقارب المعاني اللغوية - التي تقدمت - وعرّفه بعضهم تعريفاً يوضح معناه ويصلح للتعريف الاصطلاحي، وسأذكر بعون الله تعالى بعضاً منها، ثم أذكر التعريف المختار.

فممن اقتصر في تعريفه على بعض المعاني اللغوية أو ما يقاربها :

- ١- أبو الحسين البصري الذي عرّف التعارض بالتمانع، أو التعادل، أو التنافي، أو التناقض في مواضع متعددة من كتابه المعتمد^(٢).
- ٢- وذكر إمام الحرمين أنه إذا تعارض عموماً فظاهرها التناقض والتنافي^(٣).
- ٣- وأما الغزالي، وابن قدامة فقد ذكرا أن معنى التعارض هو التناقض^(٤).
- ٤- وعرّفه إمام الحرمين أيضاً، والآمدي، وابن الحاجب، والشوكاني بالتقابل، كما عرّفه الآمدي أيضاً، والبيضاوي في المنهاج، وابن السبكي في جمع الجوامع بالتعادل^(٥).

(١) انظر: لسان العرب (٢٨٨٥/٤)، القاموس المحيط (١٩٣/٣)، تاج العروس (٣٨٨/١٨)، المصباح المنير (٤٠٢/٢)، الصحاح - للجوهري (١٠٨٢/٣) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - ط ١٤٠٢هـ.

(٢) المعتمد في أصول الفقه (٨٤١/٢، ٨٥٣، ٨٦٠) تحقيق محمد حميد الله - المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية - دمشق ١٣٨٤هـ.

(٣) البرهان في أصول الفقه (١١٩٢/٢) الفقرة (١٢٣٨) تحقيق د. عبد العظيم الديب - ط ١ سنة ١٣٩٩هـ.

(٤) المستقصى (٢٢٦/٢، ٣٩٥) - دار العلوم الحديثة - بيروت، روضة الناظر (ص ٢٠٨) دار الفكر العربي.

(٥) انظر: ورقات الأصول مع شرح غاية المأمول - لإمام الحرمين (ص ٢٢٩) رسالة ماجستير، كلية الشريعة بالأزهر، الإحكام - للآمدي (٤٢٤/٤) دار الكتب العلمية - ط ١ سنة ١٤٠٥هـ، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٢٩٨/٢) تصحيح شعبان محمد إسماعيل - مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٣هـ، نهاية السؤل على منهاج البيضاوي - للإسنوي (٢٠٢/٣) دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ سنة ١٤٠٥هـ، جمع الجوامع - لابن السبكي (٣٥٧/٢) طبع مصطفى الحلبي ط ٢ سنة ١٣٥٦هـ، إرشاد الفحول - للشوكاني (ص ٢٧٣) دار المعرفة - بيروت ١٣٩٩هـ.

وهذه التعريفات موجزة لم تضبط المعنى الاصطلاحي للتعارض أو توضحه أو تميزه عن غيره. ولكن الغزالي، وشيخه إمام الحرمين لم يقصدا إثبات الحد، وإنما هما بصدد التنافي عن الشريعة وتوضيح عدم وجود التناقض فيها.

وهذا الكلام يمكن أن يقال في باقى التعريفات السابقة^(١).

وممن زاد في تعريفه على المعنى اللغوى، وأورد فيه قيوداً تصلح للتعريف الاصطلاحي:

١- ابن السبكي الذى عرفه فقال: «التعارض بين الشيئين: هو تقابلهما على وجه يمنع كل منهما مقتضى صاحبه»^(٢).

٢- والإسنوي الذى عرفه فقال: «التعارض بين الأمرين: وهو تقابلهما على وجه يمنع كل واحد منهما مقتضى صاحبه»^(٣).

٣- وإمام الحرمين الذى عرفه فقال: «فالتعارض بين الأمرين: تقابلهما على وجه يمنع كل واحد منهما مقتضى الآخر»^(٤).

وهذه التعريفات الثلاثة توضح معنى التعارض، وتعد من أفضل تعريفات جمهور المتكلمين، وهي بمعنى واحد.

والمراد بالشيئين عند ابن السبكي، والأمرين عند الإسنوي وإمام الحرمين: الدليلان، كما هو الظاهر من حديثهم عن التعارض بين الأدلة.

ومن تعريفات الحنفية للتعارض:

(١) وقد توسع بعض الباحثين المعاصرين في توضيح هذه التعريفات وماسياتى من تعريفات أخرى، وما يتعلق بها، وما عليها من اعتراضات.

راجع (١) التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية - لعبد اللطيف عبد الله البرزنجي (٢٦/١) وما بعدها) طبع بغداد ١٣٩٧هـ، (٢) دراسات في التعارض والترجيح - د. السيد صالح عوض (ص ١٨ وما بعدها) دار الطباعة المحمدية ١٤٠٠هـ، (٣) التعارض والترجيح عند الأصوليين في الفقه الإسلامي - د. محمد الحفناوى (ص ٢٩ وما بعدها) دار الوفاء ١٤٠٥هـ.

(٢) الإيهاج في شرح المنهاج (٢٧٣/٢) دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ سنة ١٤٠٤هـ.

(٣) نهاية السؤل (٢٨٧/٢).

(٤) وركات الأصول بشرح غاية المأمول (ص ٢٢٩).

١- عرّفه البزدوى فقال: «وركن المعارضة: تقابل الحجتين على السواء، لامزية لأحدهما في حكمين متضادين»^(١).

٢- وجاء فى تعريف المعارضة عند السرخسي قوله: «فإذا تقابل الحجتان على سبيل المدافعة والممانعة: سميت معارضة». ثم قال: «وأما الركن: فهو تقابل الحجتين المتساويتين على وجه يوجب كل واحد منهما ضد ماتوجه الأخرى، كالحلّ والحرمة، والنفي والإثبات»^(٢).

٣- وعرف النسفي المعارضة بالمقابلة بين الحجتين المتساويتين على سبيل الممانعة^(٣).

٤- وقال صدر الشريعة فى التوضيح: إذا ورد دليلان يقتضى أحدهما عدم ما يقتضيه الآخر فى محل واحد، فى زمان واحد، فإن تساويا قوة، أو يكون أحدهما أقوى بوصف تابع، فبينهما المعارضة.

وقال السعد فى التلويح: تعارض الدليلين كونهما بحيث يقتضى أحدهما ثبوت أمر والآخر انتفاءه فى محل واحد، فى زمان واحد، بشرط تساويهما فى القوة، أو زيادة أحدهما بوصف هو تابع^(٤).

هـ- وعرفه الكمال بن الهمام بأنه اقتضاء كل من دليلين عدم مقتضى الآخر^(٥).

هذه بعض تعريفات الفقهاء والأصوليين للتعارض، ويمكن القول: إن تعريف الإسنوي أوضحها وأضبطها، ومثله تعريف ابن السبكي.

وعند التأمل فى التعريفات السابقة يمكن إرجاعها إلى تعريف واحد هو: «إن

(١) أصول البزدوى مع كشف الأسرار - لأبي الحسن البزدوى (٧٧/٣) دار الكتاب العربى - بيروت ١٣٩٤هـ.

(٢) أصول السرخسي (١٢/٢).

(٣) كشف الأسرار فى شرح المنار - للنسفي (٨٨/٢) دار الكتب العلمية - بيروت ط١ - سنة ١٤٠٦هـ.

(٤) التلويح على التوضيح لمتن التنقيح - للتفتازاني (٣٨/٣) المطبعة الخيرية - مصر - ط١ سنة ١٣٢٢هـ.

(٥) التحرير مع التقرير والتحبير (٢/٣) دار الكتب العلمية - بيروت - ط٢ سنة ١٤٠٣هـ.

التعارض هو تقابل دليلين متساويين على وجه يمنع كل منهما مقتضى الآخر». والمعنى أن يدل كل من الدليلين الشرعيين وهما كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ على منافي ما يدل عليه الآخر، كأن يدل أحدهما على الإباحة والآخر على الحظر.

وبالتأمل في التعريفات السابقة نلاحظ تكرار لفظ الدليلين، أو الحجتين، وأحياناً يرد لفظ الشيتين، أو الأمرين، مما يدل على العموم والشمول، حيث يتضمن ذلك كل ما يندرج تحت مفهوم كلمة دليل من قرآن، وسنة، وإجماع، وقياس، وعقل. وإذا أردنا وضع تعريف للتعارض الظاهري بين الأحاديث فقط، نقول: التعارض: هو التناقض الظاهري بين حديثين، خفي وجه التوفيق بينهما. وبذلك يصبح تعريف مختلف الحديث، والتعارض بمعنى واحد، فهما لفظان لمسمى واحد إلى حد كبير، كما أن هناك ألفاظاً مرادفة لهما كالاختلاف، والتخالف، والتناقض، والتضاد.

ومما يؤكد أن جميع الألفاظ السابقة متقاربة المعنى مايلي: أن أكثر المصنفين في علوم الحديث أفردوا مبحثاً مستقلاً اصطلاحاً على تسميته «مختلف الحديث» وهذا في أغلب الأحيان. فقد جعل ابن الصلاح النوع السادس والثلاثين من الأنواع التي ذكرها في مقدمته هو «مختلف الحديث»^(١).

وكذلك أورده النووي في التقريب^(٢)، وابن كثير في اختصار علوم الحديث^(٣). وأحياناً قد يوردونه باسم التعارض أو التناقض: قال الحاكم: «هذا النوع من هذه العلوم معرفة سنن لرسول الله ﷺ يعارضها مثلها»^(٤). وقال الخطيب البغدادي في الكفاية: باب القول في تعارض الأخبار، وما يصح

(١) علوم الحديث (ص ٢٨٤) تحقيق د. نور الدين عتر - دار الفكر - دمشق ١٤٠٦ هـ.

(٢) التقريب مع تدريب الراوى (١٩٦/٢).

(٣) اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث (ص ١٧٤) - مكتبة محمد على صبيح - ط ٣.

(٤) معرفة علوم الحديث (ص ١٢٢).

التعارض فيه وما لا يصح^(١).

كما أن المحدثين الذين عرفوه باسم «مختلف الحديث» نجدهم يوردونه باسم التعارض، أو التناقض، أو التضاد خلال كلامهم عن هذا العلم، وحينما يوردون الأمثلة على ذلك.

فالتهانوي يقول في تعريفه: «هو أن يوجد حديثان متضادان في المعنى بحسب الظاهر فيجمع بينهما بما ينفي التضاد»^(٢).

والنوى يقول: «هو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفق بينهما»^(٣).

وابن قتيبة الذي سمى كتابه «تأويل مختلف الحديث» نجده يقول في داخله تارة: قالوا حديثان متناقضان^(٤)، ويقول أحياناً: قالوا حديثان مختلفان^(٥).

ويقول ابن حجر: «وإن كانت المعارضة بمثله فلا يخلو إما أن يمكن الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف أو لا، فإن أمكن الجمع فهو النوع المسمى مختلف الحديث»^(٦).

والحاكم مثلاً عندما يذكر الأحاديث في أن الجنب ينام وهو جنب ولا يمس ماء، أو ينام بعد أن يتوضأ، يقول: فهذه الأسانيد صحيحة كلها، والخبران يعارض أحدهما الآخر^(٧).

وابن حزم يبين أن معناهما واحد، فعند الآية: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(٨). يعقب ابن حزم بقوله: «صح أنه لا تعارض ولا اختلاف في شيء من القرآن والحديث الصحيح وأنه كله متفق»^(٩).

(١) الكفاية في علم الرواية (ص ٤٣٢) دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون (٢/٢٢٣).

(٣) التقريب (٢/١٩٦).

(٤) انظر الصفحات (٩٩، ١٠٠، ١٠٧، ١١٣، ١١٤، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٣، ١٢٨).

(٥) انظر الصفحات (١٤٣، ٢٣٣، ٢٨٢).

(٦) شرح نخبة الفكر - لابن حجر (ص ٥٩) تعليق محمد الصباغ - مكتبة الغزالي - دمشق.

(٧) معرفة علوم الحديث (ص ١٢٥).

(٨) النساء (٨٢).

(٩) الإحكام في أصول الأحكام (٣٥/٢) دار الآفاق الجديدة - بيروت - ط ١ سنة ١٤٠٠ هـ.

فالمعنى واحد، واللفظان مترادفان، وإن كان بينهما فروق فهو العموم والخصوص، فالتعارض أعم وأشمل، ومختلف الحديث أخص، حيث إن مختلف الحديث هو جزء من الأجزاء التي يشملها التعارض.

فالتعارض يشمل مختلف الحديث، ويشمل غيره من ضروب الاختلاف الأخرى، بينما لا يضم مختلف الحديث إلا ضرباً واحداً من ضروب الاختلاف، وذلك هو التعارض بين حديثين أو أكثر، وكيفية توجيه هذه الأحاديث لإزالة ما بينها من تعارض.

٢. مختلف الحديث بين الحقيقة والاجتهاد:

الاختلاف في الآراء ظاهرة طبيعية، فعادات بني البشر مختلفة، وأعرافهم متعددة، ونزعاتهم متفاوتة، فما يحبه أحدهم، قد يبغضه الآخر، وما يراه أحدهم مصلحة، قد يراه الآخر مفسدة، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ (١).

لذا كانت جميع الأنظمة الوضعية - ولا تزال - محلاً للخلاف، ومجالاً للتغيير والتبديل، لأنها من صنع الناس، وهم بتكوينهم قاصرون، بالإضافة إلى أن مصالحهم وأغراضهم وطبائعهم تختلف باختلاف الزمان والمكان والبيئة، فما يصنعه إنسان اليوم لا يصلح لزمن آخر ولا لمكان آخر، ومن هنا كان اختلاف الشرائع، واختلاف طرق الدعوة، حتى في الشريعة الواحدة، قال الله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾ (٢).

وأما الشريعة الإسلامية التي أوحاها الله سبحانه وتعالى إلى رسوله محمد ﷺ - والتي ختمت بها الشرائع، ماجأت إلا لتحقيق الخير للبشرية كلها في كل زمان ومكان.

وأنزل الله - عز وجل - القرآن، وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه، ومن

(١) هود (١١٨ - ١١٩).

(٢) المائدة (٤٨).

المستحيل أن نجد بين آياته تعارضاً وتضارباً ، قال الله تعالى : ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾^(١) ، وقال سبحانه : ﴿أَفَلَا يَتَذَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(٢) .

قال الشاطبي بصدد هذه الآية : «إن الله سبحانه وتعالى أنزل القرآن مبرأ عن الاختلاف والتضاد ، ليحصل فيه كمال التدبر والاعتبار ... فدل معنى الآية على أنه برئ من الاختلاف ، فهو يصدق بعضه بعضاً ، ويعضد بعضه بعضاً ، من جهة اللفظ ، ومن جهة المعنى ... ولذلك لما سمعته أهل البلاغة الأولى ، والفصاحة الأصلية - وهم العرب - لم يعارضوه ، ولم يغيروا في وجه إعجازه بشيء مما نفى الله تعالى عنه وهم أحرص ماكانوا على الاعتراض فيه ، والفض من جانبه ، ثم لما أسلموا ، وعاینوا معانيه ، وتفكروا في غرائبه ، لم يزداهم البحث إلا بصيرةً في أنه لا اختلاف فيه ولا تعارض ، والذي نقل من ذلك يسير توقفوا فيه توقف المسترشد حتى يُرشدوا إلى وجه الصواب ، أو توقف المتثبت في الطريق»^(٣) .

وإن السنة وهى المصدر الثانى للتشريع ، والعمود الفقرى بعد القرآن الكريم ، المبيّنة له ، والمفصلة لمجمله ، والمقيّدة لمطلقه ، والمخصّصة لعامه ، والموضّحة لمشكله ، والمفسّرة لبعضه كما قال سبحانه وتعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^(٤) ، وقال سبحانه وتعالى : ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾^(٥) ، فكان -ﷺ- يبلغ السنة ، ويقوم على بيانها ، ويفصل بين الناس بمقتضاها .

هذه السنة - وهى إما وحي من الله ليحكم به الرسول -ﷺ- أو اجتهاد من رسول الله -ﷺ- يقره الله عليه - خالية في الحقيقة والواقع من كل تعارض وتناقض ، ولا يمكن بحال أن يخالف بعضها بعضاً ، لاستلزامها العجز والجهل المحالين على الله سبحانه وتعالى ، كذلك فإن الله سبحانه وتعالى لا يقر رسوله -ﷺ- على خطأ أو

(١) هود (١) .

(٢) النساء (٨٢) .

(٣) الاعتصام - بتصرف (٣٠٧/٢) المكتبة التجارية الكبرى - مصر .

(٤) النحل (٤٤) .

(٥) النحل (٦٤) .

اجتهاد متناقض، وقد جعله الله لنا قدوةً وأسوةً في أقواله، وأفعاله، وتقريراته، فقال سبحانه وتعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾^(١).

فما المراد بالاختلاف في الحديث؟ وكيف يقع التعارض بين الأدلة؟ ولماذا نجد الاختلاف بين الأئمة رحمهم الله؟

أما الاختلاف في الحديث، والتعارض بين الدليلين فليس حقيقياً، وإنما هو اختلاف وتعارض ظاهري يرجع لاختلاف بعض الناظرين في الأدلة، واختلافهم في تطبيق النصوص على الوقائع، بسبب عجزهم وعدم معرفتهم المراد من قبل الشارع الحكيم.

فقد يكون هذا التعارض نتيجة لنسخ أحد الدليلين للآخر، وقد يكون أحد الدليلين عاماً والآخر خاصاً - مثلاً - ويمكن الجمع والتوفيق بينهما، ولكون الناظر لم يتعمق في مباحث هذا الفن فإنه يعجز عن الجمع بين الدليلين، ومن ثمَّ يحكم بالتعارض. ولا شك أن التعارض يزول بعد الفحص وإمعان النظر.

وقد نبه الفقهاء والأصوليون والمحدثون عند تعريفهم للتعارض ومختلف الحديث إلى أنه لا تعارض ولا تناقض بين الأدلة الشرعية، وإنما التعارض هو في نظر المجتهد فقط.

قال الإمام الشافعي نافياً الاختلاف في السنة: «وأولى أن لا يشك عالم في لزومها، وأن يعلم أن أحكام الله ثم أحكام رسوله لا تختلف، وأنها تجرى على مثال واحد»^(٢).

وقال الشاطبي في نفي الاختلاف عن الشريعة: «ثبت أنه لا اختلاف في أصل الشريعة، ولا هي موضوعة على وجود الخلاف فيها أصلاً يرجع إليه مقصوداً من الشارع، بل ذلك الخلاف راجع إلى أنظار المكلفين وإلى ما يتعلق بهم من الابتلاء، وصح أن نفي الاختلاف في الشريعة وذمه على الإطلاق والعموم في أصولها وفروعها، إن لو صحَّ فيها وضع فرع واحد على قصد الاختلاف لصحَّ فيها وجود

(١) الأحزاب (٢١).

(٢) الرسالة (ص ١٧٣) تحقيق الشيخ أحمد شاكر - دار الكتب العلمية.

الاختلاف على الإطلاق^(١).

وقال الخطيب البغدادي في نفي الاختلاف بين الحديثين: «وكل خبرين علم أن النبي -ﷺ- تكلم بهما فلا يصح دخول التعارض فيهما على وجه، وإن كان ظاهرهما متعارضين، لأن معنى التعارض بين الخبرين والقرآن من أمر ونهي وغير ذلك، أن يكون موجب أحدهما منافياً لموجب الآخر، وذلك يبطل التكليف إن كانا أمراً ونهياً، وإباحة وحظراً، أو يوجب كون أحدهما صدقاً والآخر كذباً إن كانا خبرين، والنبي -ﷺ- منزّه عن ذلك أجمع ومعصوم منه باتفاق الأمة»^(٢).

وذكر عن محمد بن إسحاق بن خزيمة قوله: «لأعرف أنه روى عن رسول الله -ﷺ- حديثان بإسنادين صحيحين متضادان، فمن كان عنده فليأت به حتى أولف بينهما»^(٣).

وقال ابن حزم: «وبطل مذهب من أراد ضرب الحديث بعضه ببعض، أو ضرب الحديث بالقرآن، وصح أنه ليس شيء من كل ذلك مخالفاً لسائره، علمه من علمه، وجهله من جهله،... وكل ذلك كلفظة واحدة، وخبر واحد، موصول ببعضه ببعض، ومضاف بعضه إلى بعض، ومبنى بعضه على بعض»^(٤).

وقال ابن القيم الجوزية: «ونحن نقول: لاتعارض بحمد الله بين أحاديثه الصحيحة، فإذا وقع التعارض؛ فإما أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه -ﷺ- وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبناً، فالثقة يغلط؛ أو يكون أحد الحديثين ناسخاً للآخر إذا كان مما يقبل النسخ؛ أو يكون التعارض في فهم السامع لا في نفس كلامه -ﷺ- فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة.

وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه، ليس أحدهما ناسخاً للآخر فهذا لا يوجد أصلاً، ومعاز الله أن يوجد في كلام الصادق المصدق -ﷺ-.

(١) الموافقات (١٣١/٤) بعناية محمد عبد الله دراز - المكتبة التجارية الكبرى - مصر.

(٢) الكفاية (ص ٤٣٣).

(٣) المصدر السابق، علوم الحديث - لابن الصلاح (ص ٢٨٥).

(٤) الإحكام (٣٥/٢).

الذى لا يخرج من شفتيه إلا الحق»^(١).

وقال حافظ الدين النسفي: «اعلم أن الحجج الشرعية من الكتاب والسنة لا يقع بينهما التعارض والتناقض حقيقة؛ لأن ذلك من أمارات العجز، والله تعالى يتعالى عن أن يوصف بالعجز، وإنما يقع التعارض فيما بيننا لجهلنا بالناسخ من المنسوخ، ولجهلنا بالتاريخ، حتى إذا علم التاريخ لاتقع المعارضة بوجه، ولكن اللاحق ناسخ للسابق»^(٢).

وقال شهاب الدين الرملي: «وإنما وقع التعارض بين أدلة الفقه؛ لكونها ظنية، إذ لاتعارض بين قاطعين، ولا قاطع وظني، فلا يخلو إما أن يكونا عامين، أو خاصين، أو أحدهما عاماً والآخر خاصاً، أو كل واحد منهما عاماً من وجه وخاصاً من وجه آخر»^(٣).

وأما عن اختلاف الأئمة، فكانت نشأته عن اختلاف من قبلهم من الصحابة، واختلاف الصحابة - رضي الله عنهم - لم يكن عن هوى، وإنما كانت له أسبابه ومبرراته.

وقد ألفت العلماء في أسباب الخلاف كتباً كثيرة، ومن هؤلاء: ابن السيد البطليوسي^(٤) في كتابه «الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين»، ومنهم ابن رشد الأندلسي في كتابه «بداية المجتهد ونهاية المقتصد»، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»، ومنهم شاه ولي الله الدهلوي في كتابه «الإنصاف في بيان أسباب الخلاف».

(١) زاد المعاد (١٤٩/٤) تحقيق شعيب وعبد القادر الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة - ط ٨ سنة ١٤٠٥هـ.

(٢) كشف الأسرار - للنسفي (٨٨/٢).

(٣) غاية المأمول في شرح ورقات الأصول - لشهاب الدين الرملي (ص ٢٣٠) رسالة ماجستير - كلية الشريعة - بالأزهر..

(٤) هو عبد الله بن محمد بن السيد، أبو محمد، أديب، نحوي، لغوي، مشارك في أنواع العلوم، ولد ونشأ في مدينة بطليوس في الأندلس، وانتقل إلى بلنسية فسكنها وتوفي بها في منتصف رجب. (٤٤٤هـ - ٥٢١هـ)، الاعلام - للزركلي (١٢٣/٤)، معجم المؤلفين (١٢١/٦).

ثم كتب في أسباب اختلاف الفقهاء من المعاصرين الشيخ علي الخفيف، وعبد الله بن عبد المحسن التركي، وأبو الفتح البيانوني، ومنهم: مصطفى الخن في كتابه «أثر القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء»، ومحمد عوامة في كتابه «أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء». وقد تكلم كل منهم حسب اجتهاده، ووجهة نظره.

٣- وجود مختلف الحديث أمر طبيعي زمن التشريع:

بعث الله رسوله -ﷺ- بالهدى ودين الحق، وأمره بإبطال وتغيير المفاهيم والعادات الجاهلية التي نشأ في ظلها الجيل الإسلامي الأول قبل البعثة، مما يتعارض مع الشرع الحنيف، ويأباه العقل السليم. وكان هذا الإبطال أو التغيير يتطلب التدرج في بعض الأحيان.

يضاف لما سبق علمه -ﷺ- بأحوال الناس ووقائعهم، فما يبيحه لشخص قد ينهى عنه شخصاً آخر، تبعاً لاختلاف حالتهما.

ونعرض فيما يلي لبعض الوجوه التي تبين أن وجود مختلف الحديث زمن التشريع هو أمر طبيعي ومنطقي، وأنه لاختلاف أو تعارض حقيقي بين أحاديث رسول الله -ﷺ- ومن ذلك:

(١) إبطال أمور سائدة في الجاهلية :

ومن أمثلة ذلك: عن المغيرة بن شعبة قال: قال رسول الله -ﷺ- «من اكتوى أو استرقى فقد برئ من التوكل»^(١).

(١) ت: (٣٩٣/٤) (٢٩) كتاب الطب (١٤) باب ماجاء في كراهية الرقية (٢٠٥٥)، حم: (٢٥٣/٢)، حب: (٦٢٩/٧)، رقم: (٦٠٥٥)، هق: (٣٤١/٩) كلهم من طريق سفيان الثوري عن منصور، جـ: (١١٥٤/٢) (٣١) كتاب الطب (٢٣) باب الكي (٣٤٨٩)، حم: (٢٤٩/٢) من طريق إسماعيل بن علي، كلاهما عن مجاهد عن عقار بن المغيرة عن أبيه به - وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وجاء في إسناده الترمذي عقار بن المغيرة، وهو خطأ. وعقار، بفتح أوله وتشديد القاف، ابن المغيرة بن شعبة الثقفي، ثقة، من الثالثة، إلا أنه قديم الموت، روى له الترمذي والنسائي وابن ماجه - التقريب (ص ٣٩٤).

وفي رواية «لم يتوكل من استرقى أو اكتوى»^(١).

فهذا الحديث ينهى عن الاكتواء، وينفي عن فاعله صفة التوكل على الله عز وجل. بينما جاءت أحاديث أخرى تدل على جواز الكي بالنار، وإباحته:

عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ - كوى أسعد بن زرارة من الشوكة^(٢)،^(٣).

وعن جابر بن عبد الله قال: سمعتُ النبي ﷺ - يقول: «إن كان في شيء من أدويتكم خيرٌ ففي شرطةٍ محجم، أو شربةٍ عسل، أو لذعةٍ بنار، وما أحبُّ أن أكتوى»^(٤).

وقد بين العلماء أنه ليس بين هذه الأحاديث اختلاف أو تعارض، وإنما المراد من الحديث الأول هو إبطال ما كان متبعاً في الجاهلية من كي السليم لعل الأجر

(١) حم: (٢٥١/٢)، ك: (٤١٥/٤)، دى: (٣٣٧/٢) رقم: (٧٦٣) من طريق سفيان عن ابن أبي نجيح، طيالسي: (ص ٩٥) من طريق شعبة عن منصور كلاهما عن مجاهد عن عقار بن المغيرة عن أبيه به - وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

(٢) الشوكة: هي حمرة تعلو الوجه والجسد - النهاية (٥١٠/٢).

(٣) ت: (٣٩٠/٤) (٢٩) كتاب الطب (١١) باب ماجاء في الرخصة في ذلك (٢٠٥٠)، ك: (٤١٧/٤)، هق: (٣٤٢/٩)، طح: (٣٢١/٤)، عل: (٢٧٥-٢٧٤/٦) رقم: (٣٥٨٢/٨٢٧) كلهم من طريق معمر عن الزهري عن أنس به - وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وسكت عنه الحاكم، وقال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم.

وأخرجه: حم: (٦٥/٤) (٣٧٨/٥)، طح: (٣٢١/٤) من طريق زهير عن أبي الزبير عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن بعض أصحاب النبي ﷺ - بلفظ: «كوى رسول الله ﷺ - سعداً أو أسعد بن زرارة في حلقه من الذبحة في حقه...» قال الهيثمي في مجمع الزوائد: (٩٨/٥) رواه أحمد ورجاله ثقات. وقد ذكرت كتب السير والتراجم قصة الاكتواء في ترجمة أسعد بن زرارة - انظر طبقات ابن سعد (١٤٠/٢/٣)، دار التحرير - القاهرة ١٣٨٨هـ، أسد الغابة - لابن الأثير - (٨٧/١) كتاب الشعب - تحقيق البنا وعاشور، الإصابة - لابن حجر (٣٤/١) ط ١ سنة ١٣٢٨هـ، الاستيعاب - لابن عبد البر (٨٣/١) على هامش الإصابة، سير أعلام النبلاء - للذهبي (٣٠٤/١) تحقيق بإشراف شعيب الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة - ط ٤ سنة ١٤٠٦هـ.

(٤) خ: (١٣٩/١٠) (٧٦) كتاب الطب (٤) باب الدواء بالعسل (٥٦٨٣)، (١٥٣/١٠) (١٥) باب الحجامه من الشقيقة والصداع (٥٧٠٢)، (١٥٤/١٠) (١٧) باب من اكتوى أو كوى غيره وفضل من لم يكتو (٥٧٠٤)، م: (١٧٢٩-١٧٣٠/٤) (٣٩) كتاب السلام (٢٦) باب لكل داء دواء واستحباب التداوى (٢٢٠٥/٧١) من طريق عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل عن عاصم بن عمر بن قتادة عن جابر به.

يشفى من مرضه، أو اكتواء السليم قبل مرضه حتى لا يصيبه المرض.

يقول ابن قتيبة: «والكي جنسان: أحدهما: كي الصحيح لئلا يعتل، كما يفعل كثير من أمم العجم، فإنهم يكونون ولدانهم وشبانهم من غير علة بهم، يرون أن ذلك الكي يحفظ لهم الصحة، ويدفع عنهم الأسقام.

ورأيت بخراسان رجلاً من أطباء الترك مُعْظِماً عندهم يعالج بالكي... وأنه يكوى الصحيح لئلا يسقم فتطول صحته، وكان مع هذا يدعي أشياء من استنزال المطر، وإنشاء السحاب في غير وقته، وإثارة الريح، مع أكاذيب كثيرة وحماقات ظاهرة بيّنة، وأصحابه يؤمنون بذلك ويشهدون له على صدق مايقول. وقد امتحناه في بعض ما ادعى فلم يرجع عنه إلى قليل ولا كثير.

وكانت العرب تذهب هذا المذهب في جاهليتها، وتفعل شبيهاً بذلك في الإبل إذا وقعت النقرة^(١). فيها، وهو جرب، أو العر^(٢)، وهو قروح تكون في وجوها ومشافرها، فتعتمد إلى بعير منها صحيح فتكويه ليبراً منها مابه العر أو النقرة.

وهذا هو الأمر الذي أبطله رسول الله -ﷺ-، وقال فيه «لم يتوكل من اكتوى»، لأنه ظن أن اكتواءه وإفزاعه الطبيعة بالنار وهو صحيح يدفع عنه قدر الله تعالى، ولو توكل عليه، وعلم أن لا منجى من قضائه لم يتعالج وهو صحيح، ولم يكن موضعاً لاعلة به ليبراً العليل.

وأما الجنس الآخر فكي الجرح إذا نفل^(٣) وإذا سال دمه فلم ينقطع، وكى العضو إذا قطع، أو حسمه^(٤)، وكى عروق من سقى بطنه وبدنه.

وهذا هو الكي الذي قال النبي -ﷺ- إن فيه الشفاء - وكوى أسعد بن زرارة

(١) نَقَب البعير بالكسر، إذا رقت أخفافه... ويجوز أن يكون من الجرب - اللسان (٤٥١٣/٦).

(٢) العُر: داء يأخذ البعير فيتمتع عنه وبره حتى يبدو الجلد ويبرق، وجمل أعزّ وعار، أى جرب. والعُر بالضم: قروح مثل القوباء تخرج بالابل متفرقة في مشافرها وقوائمها، يسيل منها مثل الماء الأصفر. اللسان (٢٨٧٣/٤).

(٣) نَفَلَ الجرح: فسد - اللسان (٤٤٩٠/٦).

(٤) الحَسَم: القطع، وحَسَم العرق: قطعه ثم كواه لئلا يسيل دمه - اللسان (٨٧٦/٢).

لعلة كان يجدها في عنقه، وليس هذا بمنزلة الأوّل، ولا يقال لمن يعالج عند نزول العلة به لم يتوكل، فقد أمر النبي ﷺ - بالتعالج، وقال: «لكل داء دواء»، لا على أن الدواء شاف لامحالة، وإنما يشرب على رجاء العافية من الله تعالى، إن كان قد جعل لكل شيء سبباً»^(١).

ويقول الطحاوي: «فاحتمل أن يكون المعنى الذي كانت له الإباحة في هذه الآثار غير المعنى الذي كان له النهي. وذلك أن قوماً كانوا يكتوون قبل نزول البلاء بهم، يرون أن ذلك يمنع البلاء أن ينزل بهم كما تفعل الأعاجم. فهذا مكروه؛ لأنه ليس على طريق العلاج، وهو شرك لأنهم يفعلونه ليدفع قدر الله عنهم. فأما ما كان بعد نزول البلاء، إنما يراد به الصلاح، والعلاج مباح مأمور»^(٢).

ويقول ابن العربي: «قال العلماء: إنما نهى عن الكي؛ لأنهم كانوا يعظمون أمره ويرون أنه يبرئ ولا بد، ويحتمل أنه نهى عنه؛ لأنه إنما يستعمل في داء مخصوص، وكانوا يتعملونه على العموم.... ويحتمل أنهم نهوا عنه إلا أن يروا أنه لا تأثير له وأن الكل لله سبحانه، ويحتمل أنه نهى عنه قبل نزول الداء، ولكن عهد أن لا يكتووا إلا بعد وجود الداء»^(٣).

يقول الحافظ ابن حجر في معنى قوله ﷺ -: «وأنهى أمتي عن الكي»: «وإنما نهى عنه مع إثباته الشفاء فيه لكونهم كانوا يرون أنه يحسم المادة بطبعه فكرهه لذلك، ولذلك كانوا يبادرون إليه قبل حصول الداء؛ لظنهم أنه يحسم الداء فيتعجل الذي يكتوى التعذيب بالنار لأمر مظنون»^(٤).

(١) تأويل مختلف الحديث (ص ٢٨٢-٢٨٤) تحقيق عبد القادر عطا - دار الكتب الإسلامية ط ١ سنة ١٤٠٢ هـ.

(٢) شرح معاني الآثار (٣٢٢/٤) تحقيق محمد النجار - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ٢ سنة ١٣٩٩ هـ.

(٣) عارضة الأحوذى (٢٠٨/٨) دار الوحي المحمدي - القاهرة.

(٤) فتح الباري (١٣٨/١٠-١٣٩) ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي - دار الإفتاء - السعودية.

(٢) التدرج بالتشريع:

يقول الشيخ محمد الخضري: «جاء النبي ﷺ - والعرب قد استحكمت فيهم عادات، منها ما هو صالح للبقاء ولا ضرر منه على تكوين الأمة، ومنها ما هو ضار يريد الشارع إبعادهم عنه، فاقتضت حكمته أن يتدرج بهم شيئاً فشيئاً لبيان حكمه، وإكمال دينه»^(١).

ويقول الدكتور نبيل غنايم: «وقد سار التدرج في خطين: أحدهما - التدرج التشريعي الزمنى، وذلك على نحو ما كان في مكة والمدينة، حيث شرعت العقائد وأركانها وأحكامها، ثم شرعت العبادات وأحكامها، ثم الجهاد وأحكامه، ثم المعاملات، ثم العقوبات، وهكذا.

أما الخط الثانى فهو التدرج النوعي، ويكون في نوع الحكم نفسه، بمعنى أن الحكم قد يكون حلالاً ثم يحرم كنكاح المسلم للمشركة والمشركة للمسلمة، فقد كان ذلك مباحاً ثم حُرِّم في سورة الممتحنة، قال الله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾^(٢)، وكالتدرج في تحريم الخمر على أربع مراحل أشارت إليها آيات القرآن الكريم^(٣)، وكان التحريم النهائى في آية المائدة التى قال سبحانه في نهايتها ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾^(٤)، فكانت إجابتهم انتهيينا انتهيينا.

وبهذه الطريقة المتدرجة استطاع التشريع الإسلامى أن يعالج النفوس الجامحة، وأن يهيئ النفوس لتقبل التكاليف وامتنالها بلا ضجر ولا عنف»^(٥).

ويمكن القول: إن من التدرج النوعي في السنة - نكاح المتعة - الذى كان مباحاً في أول الإسلام، ثم حرّمه رسول الله ﷺ - إلى يوم القيامة، بعد أن مرّ بفترات نهى وإباحة في أوقات مختلفة، مما يدل على أنه لاتعارض بين الأحاديث التى أباحتها، والتى نهت عنه أو حرّمته، وأن وجود مختلف الحديث زمن التشريع هو أمر طبيعى.

(١) تاريخ التشريع الإسلامى (ص ١٧) المكتبة التجارية الكبرى ط ٨ سنة ١٣٨٧هـ.

(٢) الممتحنة (١٠).

(٣) انظر في مراحل التدرج في تحريم الخمر الآيات حسب الترتيب الآتى: النحل (٦٧)، البقرة (٢١٩)، النساء (٤٣)، المائدة (٩٠-٩١).

(٤) المائدة (٩١).

(٥) في التشريع الإسلامى (ص ٢٢-٢٣). دار الهداية - ط ١ سنة ١٤٠٧هـ.

ومن الروايات التي وردت في هذه المسألة :

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : أن رسول الله - ﷺ - نهى عن مُتعة النساء يومَ خيبرَ، وعن أكلِ لحومِ الحُمُرِ الإنسية^(١).

وعن سبرة بن معبد الجهني أن رسول الله - ﷺ - نهى يومَ الفتح عن متعة النساء^(٢).

وفي رواية: أمرنا رسولُ الله - ﷺ - بالمتعة عامَ الفتح حينَ دخلنا مكةَ، ثمَّ لم نخرجُ منها حتَّى نهانا عنها^(٣).

وفي رواية: أن نبي الله - ﷺ - عامَ فتحِ مكةَ، أمر أصحابه بالتمتع من النساء. قال: فخرجتُ أنا وصاحبٌ لي من بني سليمٍ، حتَّى وجدنا جاريةً من بني عامرٍ كأنَّها بكرة عيطاء^(٤)، فخطبناها إلى نفسها، وعرضنا عليها بردينا، فجعلت تنظر فتراني أجمل من صاحبي، وترى برد صاحبي أحسن من بردي، فأمرت نفسها ساعة ثم اختارتني على صاحبي، فكُنَّ معنا ثلاثاً، ثمَّ أمرنا رسول الله - ﷺ - بفراقهن^(٥).

وعن سلمة بن الأكوع قال: رخص لنا رسول الله - ﷺ - عام أوطاس في المتعة

(١) خ: (٤٨١/٧) (٦٤) كتاب المغازي (٣٨) باب غزوة خيبر (٤٢١٦)، وانظر الأرقام (٥١١٥، ٥٥٢٣، ٦٩٦١)، م: (١٠٢٧/٢) (١٦) كتاب النكاح (٣) باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيع ثم نسخ ثم أبيع ثم نسخ واستقر تحريمه إلى يوم القيامة (٢٩) - (١٤٠٧/٣٢)، ط: (٥٤٢/٢) (٢٨) كتاب النكاح (١٨) باب نكاح المتعة (٤١) من طرق عن الزهري عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي به.

(٢) م: (١٠٢٦/٢) الكتاب والباب السابقين (١٤٠٦/٢٥)، حم: (٤٠٤/٣)، هق: (٢٠٤/٧)، طب: (١٣١/٧) رقم (٦٥٢٩) من طريق معمر عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه به.

(٣) م: (١٤٠٦/٢٢)، هق: (٢٠٢/٧)، طب: (٦٥٣/٧) من طريق إبراهيم بن سعد عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده به.

(٤) قال النووي: أما البكرة فهي الفتية من الإبل أي الشابة القوية، وأما العيطاء فبفتح العين المهملة وإسكان الياء المثناة تحت وبياء مهملة وبالمد وهي الطويلة العنق في اعتدال وحسن قوام. والعيط بفتح العين والياء: طول العنق - شرح صحيح مسلم (١٩٧/٩). وانظر اللسان (٣٣٣/١-٣٣٤/٤) (٣١٩١/٤).

(٥) م: (١٤٠٦/٢٣)، هق: (٢٠٣/٧) من طريق يحيى بن يحيى عن عبد العزيز بن الربيع ابن سبرة عن أبيه عن جده به.

ثلاثاً ثم نهى عنها^(١).

قال البغوي: «نكاح المتعة كان مباحاً في أول الإسلام، وهو أن ينكح الرجل المرأة إلى مدة، فإذا انقضت بانت منه، ثم نهى عنه رسول الله -ﷺ- واتفق العلماء على تحريم نكاح المتعة، وهو كالإجماع بين المسلمين»^(٢).

وبين الحازمي سبب إباحته أولاً، فبعد أن روى بسنده عن ابن مسعود يقول: «كنا نغزو مع رسول الله -ﷺ- وليس معنا نساء فأردنا أن نختصي، فنهانا عن ذلك رسول الله -ﷺ- ثم رخص لنا أن ننكح المرأة إلى أجل بالشيء»^(٣).

قال الحازمي: «وهذا الحكم كان مباحاً مشروعاً في صدر الإسلام، وإنما أباحه النبي -ﷺ- لهم للسبب الذي ذكره ابن مسعود، وإنما كان ذلك يكون في أسفارهم، ولم يبلغنا أن النبي -ﷺ- أباحه لهم وهم في بيوتهم، ولهذا نهاهم عنه غير مرة، ثم أباحه لهم في أوقات مختلفة، حتى حرمه عليهم»^(٤).

وزاد ابن حجر توضيح ذلك، فقال: «التمتع من النساء كان حلالاً، وسبب تحليله حديث ابن مسعود، فأشار إلى سبب ذلك وهو الحاجة مع قلة الشيء. وكذا في حديث سهل بن سعد الذي أخرجه ابن عبد البر بلفظ «إنما رخص النبي -ﷺ- في المتعة لعزبة كانت بالناس شديدة، ثم نهى عنها»، فلما فتحت خيبر وسع عليهم من المال ومن السبي فناسب النهي عن المتعة لارتفاع سبب الإباحة، وكان ذلك من تمام شكر نعمة الله على التوسعة بعد الضيق، أو كانت الإباحة إنما تقع في المغازي التي يكون في المسافة إليها بعد ومشقة، وخير بخلاف ذلك لأنها بقرب المدينة فوق

(١) م: (١٤٠٥/١٨)، حم: (٥٥/٤)، قط: (٢٥٨/٣) رقم: (٥٢)، هق: (٢٠٤/٧) كلهم من طريق يونس بن محمد عن عبد الواحد بن زياد عن أبي عيسى عن إياس بن سلمة عن أبيه به.

(٢) شرح السنة (٩٩/٩ - ١٠٠) تحقيق شعيب الأرنؤوط - المكتب الإسلامي ط ١ سنة ١٣٩٠هـ.

(٣) والحديث في الصحيحين: خ: (٢٧٦/٨) (٦٥) كتاب التفسير (٥) المائدة (٩) باب لا تحرموا طبقات ما أحل الله لكم (٤٦١٥) وانظر الأرقام (٥٠٧١، ٥٠٧٥)، م: (١٠٢٢/٢) (١٦) كتاب النكاح (٣) باب نكاح المتعة (١١-١٢/١٤٠٤) من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم البجلي عن ابن مسعود به - وجاء فيها «الثوب» بدل «الشيء».

(٤) الاعتبار (ص ٣٣١) تحقيق محمد أحمد عبد العزيز - مكتبة عاطف.

النهي عن المتعة فيها إشارة إلى ذلك من غير تقدم إذن فيها ، ثم لما عادوا إلى سفرة بعيدة المدة ، وهى غزوة الفتح ، وشقت عليهم العزوبة ، أذن لهم في المتعة ، لكن مقيداً بثلاثة أيام فقط دفعاً للحاجة ، ثم نهاهم بعد انقضائها»^(١) .

وقد سبقه النووي في بيان الراجح من توقيت الإباحة أو النهي ، فقال : «والصواب المختار أن التحريم والإباحة كانا مرتين ، وكانت حلالاً قبل خيبر ، ثم حرمت يوم خيبر ثم أبيحت يوم فتح مكة وهو يوم أوطاس لاتصالهما ، ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريماً مؤبداً إلى يوم القيامة»^(٢) .

(٣) اختلاف أحوال الناس:

قال الإمام الشافعي : «ويُسْنُّ - أي رسول الله - ﷺ - في الشيء سنةً وفيما يُخالفه أخرى ، فلا يَخْلَصُ بعض السامعين بين اختلاف الحالين اللتين سنَّ فيهما»^(٣) .

فرسول الله - ﷺ - الذي لا ينطق عن الهوى ، كان يتخذ لكل حال ما يلائمها ويناسبها . فقد تختلف إجابته على سؤال واحد تبعاً لتباين أحوال السائلين . ومن ذلك أن يأتى رجل فيسأل رسول الله - ﷺ - عن حكم شرعي ، ويأتى آخر فيسأله عن نفس الحكم ، فيجيب كلاً منهما بجواب مختلف ، كأن يرخص لأحدهما ما ينهى عنه الآخر ، نظراً لاختلاف حال كل منهما .

فيجمع العلماء بينها بأنه لم يرد بما رخص فيه عين ما نهى عنه ، ولم يرد بما نهى عنه عين ما أمر به من أمثله ذلك : عن أبي هريرة أن رجلاً سأل النبي - ﷺ - عن المباشرة للصائم فرخص له ، وآتاه آخر فسأله فنهاه ، فإذا الذي رخص له شيخ ، والذي نهاه شاب^(٤) .

(١) فتح الباري (١٧١/٩) .

(٢) شرح صحيح مسلم - للنووي (١٩٣/٩) مراجعة خليل الميس - دار القلم - بيروت ط ١ سنة ١٤٠٧ هـ .

(٣) الرسالة (ص ٢١٤) .

(٤) د : (٧٨٠-٧٨١) (٨) كتاب الصوم (٣٥) باب كراهيته للشباب (٢٣٨٧) من طريق

إسرائيل عن أبي العنيس عن الأغر عن أبي هريرة به .
والحديث سكت عنه أبو داود ، والمنذري ، وابن حجر في التلخيص (١٩٥/٢) ، وفي إسناده أبو العنيس ، الحارث بن عبيد ، قال في التقريب : مقبول . (ص ٦٦٢) .

وعن أبي مجلز قال: جاء رجل إلى ابن عباس - شيخ يسأله عن القبلة وهو صائم فرخص له، فجاءه شاب فنهاه^(١).

ومن طريق آخر أن عبد الله بن عباس سئل عن القبلة للصائم؟ فأرخص فيها للشيخ، وكرهها للشاب^(٢).

وقد يرخص رسول الله - ﷺ - في القبلة، ويشبهها بالمضمضة عند الوضوء:

روى الليث بن سعد عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن عبد الملك بن سعيد الأنصاري عن جابر بن عبد الله عن عمر بن الخطاب قال: هشتيت يوماً فقبلت وأنا صائم، فأتيت رسول الله - ﷺ - فقلت: صنعت اليوم أمراً عظيماً، قبلت وأنا صائم، فقال رسول الله - ﷺ -: «أرأيت لو تمضمضت بماء وأنت صائم»، قال: فقلت: لا بأس بذلك، فقال رسول الله - ﷺ -: «فقيم»^(٣).

فذهب بعض العلماء إلى جواز القبلة للشيخ، وكرهتها للشاب^(٤). وقد يرى بعضهم عدم تحديد الجواز بالشيخ، وإنما يفرق بين من يملك نفسه، وبين من تتحرك شهوته بذلك.

قال الخطابي: «وقال ابن عباس: يكره ذلك للشاب، ويرخص فيه للشيخ، وإلى هذا ذهب مالك بن أنس، ورخص فيها عمر بن الخطاب، وأبو هريرة، وعائشة، وعطاء، والشعبي، والحسن.

وقال الشافعي: لا بأس بها إذا لم يحرك منه شهوة، وكذلك أحمد بن حنبل،

(١) عب: (١٨٥/٤) كتاب الصيام - باب القبلة للصائم (٧٤١٨) من طريق معمر عن عاصم ابن سليمان عن أبي مجلز عن ابن عباس به.

(٢) ط: (٢٩٣/١) (١٨) كتاب الصيام (٦) باب فتاجاء في التشديد في القبلة للصائم (١٩) من طريق زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس به.

(٣) د: (٧٧٩/٢-٧٨٠) (٨) كتاب الصوم (٣٣) باب القبلة للصائم (٢٣٨٥)، حم: (٥٢، ٢١/١)، خز: (٢٤٥/٣) كتاب الصيام (٨٢) باب تمثيل النبي - ﷺ - قبلة الصائم بالمضمضة منه بالماء (١٩٩٩)، حب: (٢٢٢/٥) كتاب الصوم - باب قبلة الصائم (٣٥٣٦)، ك: (٤٣١/١)، هق: (٢٦١، ٢١٨/٤) كلهم من طريق الليث بن سعد به - وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(٤) سبل السلام - للصنعاني (٦٥٥/٢) تعليق محمد الخولي - مكتبة عاطف، نيل الأوطار - للشوكاني (٢٨١/٥) تحقيق طه سعد ومصطفى الهواري - مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٨هـ.

وإسحاق بن راهويه .

وقال الثوري : لا تفطره ، والتنزه أحب إلي^(١) .

وقال الترمذي : «اختلف أهل العلم من أصحاب النبي - ﷺ - وغيرهم في القبلة للصائم ، فرخص بعض أصحاب النبي - ﷺ - في القبلة للشيخ ، ولم يرخصوا للشاب مخافة أن لا يسلم له صومه ، ... وقد قال بعض أهل العلم : القبلة تنقص الأجر ولا تفطر الصائم ، ورأوا أن للصائم إذا ملك نفسه أن يقبل ، وإذا لم يأمن على نفسه ترك القبلة ليسلم له صومه ، وهو قول سفيان الثوري والشافعي^(٢) .

وقال الزرقاني في شرح الموطأ : «وبالفرق قال مالك في رواية ، والشافعي ، وأبو حنيفة^(٣) .

وقال ناصر الدين الألباني : «وقد اختلف العلماء في تقبيل الصائم لزوجته في رمضان على أكثر من أربعة أقوال : أرجحها الجواز ، على أن يراعى حال المقبل ، بحيث إنه إذا كان شاباً يخشى على نفسه أن يقع في الجماع الذي يفسد عليه صومه امتنع من ذلك ... وقد أخرج الطحاوي من طريق حريث بن عمرو عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت : ربما قبلني رسول الله - ﷺ - وباشرنى وهو صائم ، أما أنتم فلا بأس به للشيخ الكبير الضعيف^(٤) ، وحريث هذا أورده ابن أبي حاتم^(٥) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، بل جاء مرفوعاً من طرق عن النبي - ﷺ - يقوى بعضها بعضاً ، بعضها عن عائشة نفسها ... ولكن ينبغي أن يعلم أن ذكر الشيخ ليس على سبيل التحديد بل التمثيل بما هو الغالب على الشيوخ من ضعف الشهوة ، وإلا فالضابط في ذلك قوة الشهوة وضعفها ، أو ضعف الإرادة وقوتها^(٦) .

(١) معالم السنن - للخطابي (٢٦٢/٣) تحقيق أحمد شاكر ومحمد الفقى - مكتبة السنة المحمدية .

(٢) سنن الترمذي (٩٧/٣) تحقيق أحمد شاكر - طبع مصطفى الحلبي ط ٢ سنة ١٣٩٨هـ .

(٣) شرح الموطأ - للزرقاني (٩٤/٢) مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٩هـ ، وانظر المغنى - لابن قدامة (١١٢/٣) مكتبة الرياض الحديثة ١٤٠١هـ ، نيل الأوطار (٢٨١/٥) .

(٤) انظر شرح معاني الآثار (٣٤٦/١) .

(٥) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (٢٦٣/٣) دار الكتب العلمية - بيروت .

(٦) سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣٦-٣٥/٣/١) رقم الحديث (٢١٩) المكتب الإسلامي .

(٤) اختلاف الوقائع والأحوال الزمانية والمكانية:

ومن الأمثلة على ذلك: مسألة الصيام في السفر والإفطار فيه: فكما رويت أحاديث تدل في ظاهرها على النهي عن الصيام في السفر، فقد رويت أحاديث تدل على جواز الصيام للمسافر.

ومن الأحاديث التي تشير إلى النهي عن الصيام للمسافر:

عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: كان رسول الله - ﷺ - في سفر، فرأى زحاماً ورجلاً قد ظلل عليه، فقال: ماهذا؟ فقالوا: صائم، فقال: «ليس من البر الصوم في السفر»^(١).

وعن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - أن رسول الله - ﷺ - خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان، فصام حتى بلغ كراع الغميم، فصام الناس، ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى نظر الناس إليه، ثم شرب، فقيل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام، فقال: «أولئك العصاة، أولئك العصاة». وفي رواية: فقيل له: إن الناس قد شق عليهم الصيام^(٢).

ومن الأحاديث التي تقابلها، وتشير إلى جواز الصيام أو التخيير:

عن أنس بن مالك قال: كنا نسافر مع النبي - ﷺ - فلم يعب الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم^(٣).

(١) خ: (١٨٣/٤) (٣٠) كتاب الصوم (٣٦) باب قول النبي - ﷺ - لمن ظلل عليه واشتد الحر «ليس من البر الصوم في السفر» (١٩٤٦)، م: (٧٨٦/٢) (١٣) كتاب الصوم (١٥) باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية إذا كان سفره مرحلتين فأكثر، وأن الأفضل لمن أطاقه بلا ضرر أن يصوم، ولمن يشق عليه أن يفطر (١١١٥/٩٢) من طريق شعبة عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد الأنصاري عن محمد بن عمرو بن الحسن بن علي عن جابر به.

(٢) م: (٧٨٥/٢) الكتاب والباب السابقين (٩٠ - ١١١٤/٩١)، ت: (٨٠/٣) (٦) كتاب الصوم (١٨) باب ماجاء في كراهية الصوم في السفر (٧١٠)، ن: (١٧٧/٤) (٢٢) كتاب الصوم (٤٩) باب ذكر اسم الرجل (٢٢٦٣)، ط: (٦٥/٢)، هـ: (٢٤١/٤) من طرق عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر به - وقال الترمذي: حديث جابر حديث حسن صحيح.

(٣) خ: (١٨٦/٤) (٣٠) كتاب الصوم (٣٧) باب لم يعب أصحاب النبي - ﷺ - بعضهم بعضاً في الصوم والإفطار (١٩٤٧)، م: (٧٨٧/٢) الكتاب والباب السابقين (١١١٨/٩٨)، ط: (٢٩٥/١) (١٨) كتاب الصوم (٧) باب ماجاء في الصوم في السفر (٢٣) من طريق مالك وأبي خيثمة عن حميد الطويل عن أنس به.

وعن أبي سعيد الخدري - رضى الله عنه - قال: كنا نغزو مع رسول الله - ﷺ - فى رمضان، فمنا الصائم ومنا المفطر - فلا يجد الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم، يرون أن من وجد قوة فصام، فإن ذلك حسن. وفى رواية: فما يعاب على الصائم صومه، ولا على المفطر إفطاره^(١).

وعن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن رسول الله - ﷺ - خرج إلى مكة فى رمضان فصام، حتى بلغ الكديد أفطر، فأفطر الناس^(٢).

وعن عائشة - رضى الله عنها زوج النبي - ﷺ -: أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال للنبي - ﷺ -: «أصوم فى السفر - وكان كثير الصيام - فقال: «إن شئت فصم، وإن شئت فأفطر»^(٣).

وعن حمزة بن عمرو الأسلمي - رضى الله عنه - أنه قال: يارسول الله، أجد بى قوة على الصيام فى السفر، فهل عليّ جناح؟ فقال رسول الله - ﷺ -: «هى رخصة من الله، فمن أخذ بها فحسن، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه»^(٤).

والأحاديث جميعها فى الصحيح كما رأينا، ولا يمكن أن يكون بينها تعارض أو اختلاف وإن اختلفت أقوال العلماء فى المسألة كما سنبين ذلك، وإنما هو من باب اختلاف الوقائع والأحوال.

(١) م: (٧٨٦/٢ - ٧٨٧) الكتاب والباب السابقين (٩٣ - ١١١٦/٩٦) من طريق قتادة وأبى مسلمة والجريدى عن أبى نضرة عن أبى سعيد الخدري به.

(٢) خ: (١٨٠/٤) (٣٠) كتاب الصوم (٣٤) باب إذا صام أياماً من رمضان ثم سافر (١٩٤٤) وانظر الأرقام (١٩٤٨، ٢٩٥٣، ٤٢٧٥ - ٤٢٧٩)، م: (٧٨٤/٢) الكتاب والباب السابقين (١١١٣/٨٨)، ط: (٢٩٤/١) الكتاب والباب السابقين (٢١) من طرق عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس به.

وقال البخارى عقب روايته للحديث رقم (٤٢٧٦): قال الزهري: وإنما يؤخذ من أمر النبي - ﷺ - الآخر فالآخر. وذكر مسلم قول الزهري بمثل ما ذكر عند البخارى، وفى موضع آخر: وكان صحابة رسول الله - ﷺ - يتبعون الأحداث فالأحدث من أمره.

(٣) خ: (١٧٩/٤) (٣٠) كتاب الصوم (٣٣) باب الصوم فى السفر والإفطار (١٩٤٣)، م: (٧٨٩/٢) (١٣) كتاب الصيام (١٧) باب التخيير فى الصوم والفطر فى السفر (١٠٣ - ١١٢١/١٠٦)، ط: (٢٩٥/١) (١٨) كتاب الصيام (٧) باب ماجاء فى الصيام فى السفر (٢٤) من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به.

(٤) م: (٧٨٩/٢) الكتاب والباب السابقين (١١٢١/١٠٧)، ن: (١٨٧ - ١٨٦/٤) (٢٢) كتاب الصيام (٥٧) باب ذكر الاختلاف على عروة فى حديث حمزة فيه (٢٣٠٣)، هق: (٣٤٣/٤) من طريق أبى الأسود عن عروة بن الزبير عن أبى مرواح عن حمزة به.

فبإمعان النظر فى حديثي جابر نجد أن نفي البر عمّن صام فى السفر هو لمن أوشك على الهلاك، وأن وصف الصائمين بالعصيان هو لمن خالف أمر رسول الله ﷺ، وأما من لا يشق عليه الصيام، وكانت حالته تسمح به فيجوز له ذلك، بل هو الأفضل عند جمهور العلماء.

ونزيد المسألة توضيحاً من خلال أقوال وآراء العلماء فى هذه المسألة، وقد وقع الخلاف بينهم فى أمرين:

الأول : هل الإفطار للمسافر فى شهر رمضان رخصة أم عزيمة؟:

فذهب بعض أهل الظاهر إلى أن الصوم لا ينعقد فى السفر ولا يجزئ عن الفرض، وأن من صام فى السفر وجب عليه قضاؤه فى الحضر.

وحكى ذلك عن عمر وابن عمر وأبى هريرة والزهرى وإبراهيم النخعى وغيرهم^(١) واستدلوا بحديثي جابر السابقين.

واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٢) والمعنى: فعليه عدة من أيام أخر. قال ابن حزم: فجعل السفر والمرضى ناقلين عن الصوم فيه إلى الفطر^(٣).

وقال أيضاً: فصح أنه لا فرض على المسافر إلا أياماً أخر غير رمضان، وهذا نص جلي لاحيلة فيه^(٤). وذهب جمهور العلماء إلى مشروعية الفطر للمسافر فى رمضان وأنه رخصة، فإن شاء المسافر صام وأجزأه ذلك، وإن شاء أفطر وعليه

(١) انظر أقوال العلماء فى هذه المسألة: تهذيب الآثار (ابن عباس) للطبرى (٩١/١ - ١٦٠) تحقيق محمود شاكر ١٤٠٢هـ، المحلى - لابن حزم (٢٤٣/٦) تحقيق أحمد شاكر - دار الفكر، التمهيد - لابن عبد البر (١٧٠/٢، ٦٤/٩) وزارة الأوقاف المغربية، شرح السنة - للبغوى (٣٠٧/٦)، بداية المجتهد - لابن رشد (٣٦٢/١) دار الكتب الحديثة - القاهرة، المغنى - لابن قدامة (١٤٩/٣)، المجموع - للنووى (٢٦٩/٦) تحقيق المطيعي مكتبة الإرشاد بجدة، فتح القدير - لابن الهمام (٣٥١/٢) نشر مصطفى الحلبي ط ١ سنة ١٣٨٩هـ، فتح البارى (١٨٣/٤)، عمدة القارى - للعيني (١٠٦/٩) نشر مصطفى الحلبي ط ١ سنة ١٣٩٢هـ، شرح معانى الآثار (٦٢/٢)، نيل الأوطار (٢٩٧/٥)، سبل السلام (٦٦٢/٢).

(٢) البقرة (١٨٤).

(٣) المحلى (٢٥٠/٦).

(٤) المصدر السابق (٢٥٣/٦).

القضاء . واستدلوا بعدة أدلة، ومنها الأحاديث السابقة التى تشير إلى إباحة الصوم والفطر .

وردّ العلماء وأئمة الفقه أقوالَ الظاهرية، وأجابوا عن أدلتهم:

قال الطبري: «فكان قول النبي ﷺ: «ليس من البر الصوم فى السفر» لمن كان بمثل الحال التى ذكر جابر أن النبي ﷺ قال له فيها، وذلك الحال التى قد بلغ منه العطش، أو الضعف فيها ما قد كاد يقتله، وراحته تهيم به فلا يقدر على صرفها، ولا يملك رأسها، لما به من الجهد بصومه فى سفره، وصار إلى حال يحتاج أن يعلل فيها برش الماء عليه؛ لئلا تتلف نفسه، ولا شك أن من كان قد بلغ به الصوم فى سفره إلى مثل هذه الحال، أن الإفطار أولى به من الصوم، ولا بر فى صومه وهو كذلك، بل البر فى الإفطار ليحيي به نفسه، بل هو إن صام وهو كذلك فى سفره فى الإثم كالمفطر فى الحضر»^(١).

وقال ابن عبد البر: «فإن قال قائل ممن يميل إلى قول أهل الظاهر فى هذه المسألة قد روى عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس البر، أو ليس من البر الصيام فى السفر» وما لم يكن من البر فهو من الإثم، واستدل بهذا على أن صوم رمضان فى السفر لا يجزئ، فالجواب عن ذلك أن هذا الحديث خرج لفظه على شخص معين وهو رجل رآه رسول الله ﷺ وهو صائم قد ظلل عليه وهو يجود بنفسه، فقال ذلك القول أى ليس البر أن يبلغ الإنسان بنفسه ذلك المبلغ والله قد رخص له فى الفطر»^(٢).

وقال النووي: «وأما الأحاديث التى احتج بها المخالفون فمحمولة على من يتضرر بالصوم، وفى بعضها التصريح بذلك، ولا بد من هذا التأويل ليجمع بين الأحاديث»^(٣).

وأجاب ابن الهمام عن أدلة الظاهرية بأن حديث «ليس من البر الصيام فى السفر» مخصوص بسببه، وقوله ﷺ «أولئك العصاة» محمول على أنهم استضرروا به، بدليل ماورد فى صحيح مسلم فى لفظة فيه: «إن الناس قد شق عليهم الصوم»، وفيه:

(١) تهذيب الآثار - للطبري (مسند ابن عباس) (١٥٩/١).

(٢) التمهيد (١٧٢/٢ - ١٧٣).

(٣) المجموع (٢٧١/٦).

«وكان أمرهم بالفطر فلم يقبلوا»، والعبرة وإن كان لعموم اللفظ لا لخصوص السبب لكن يحمل عليه دفعا للمعارضة بين الأحاديث، فإنها صريحة في الصوم في السفر^(١).

وفى توضيح معنى ما ترجم له البخاري بقوله: باب قول النبي -ﷺ- لمن ظلل عليه واشتد الحر «ليس من البر الصوم في السفر». يقول ابن حجر: أشار بهذه الترجمة إلى أن سبب قوله -ﷺ- «ليس من البر الصيام في السفر» ما ذكر من المشقة، وأن من روى الحديث مجرداً فقد اختصر القصة.

وفى الجواب عن نسبته -ﷺ- الصائمين إلى العصيان، يقول ابن حجر: لأنه -ﷺ- عزم عليهم فخالفوا^(٢).

وفى استدلالهم بقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ يقول ابن عبد البر: فأما من احتج بقول الله عز وجل: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٣) وزعم أن ذلك عزمة فلا دليل معه على ذلك، لأن ظاهر الكلام وسياقه إنما يدل على الرخصة والتخيير، والدليل على ذلك قوله عز وجل: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(٤).

ودليل آخر وهو إجماعهم أن المريض إذا تحامل على نفسه فصام وأتم يومه أن ذلك مجزئ عنه، فدل على أن ذلك رخصة له، والمسافر في التلاوة وفي المعنى مثله، والكلام في هذا أوضح من أن يحتاج فيه إلى إكثار. والله المستعان^(٥).

ويقول ابن العربي: «قال علماؤنا: هذا القول من لطيف الفصاحة، لأن تقديره: فأفطر فعِدَّةً من أيام أخر، كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾^(٦)، تقديره فحلق ففدية.

وقد عَزَى إلى قوم: إن سافر في رمضان قضاؤه، صامه أو أفطره، وهذا لا يقول

(١) انظر فتح القدير (٣٥١/٢).
(٢) فتح الباري (١٨٣/٤ - ١٨٤).
(٣) البقرة (١٨٤).
(٤) البقرة (١٨٥).
(٥) التمهيد (١٧٥/٢).
(٦) البقرة (١٩٦).

به إلا ضعفاء الأعاجم، فإن جزالة القول وقوة الفصاحة تقتضي «فأفطر»^(١).

وقال ابن كثير: «معناه ومن كان به مرض فى بدنه يشق عليه الصيام معه، أو يؤذيه، أو كان على سفر أي فى حال السفر فله أن يفطر فإذا أفطر فعليه عدة ما أفطره فى السفر من الأيام، ولهذا قال: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ أى إنما رخص لكم فى الفطر فى حال المرض وفى السفر مع تحتمه فى حق المقيم الصحيح تيسيراً عليكم ورحمة بكم»^(٢).

وقال ابن حجر: «واحتجوا بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ قالوا: ظاهره فعليه عدة أو فالواجب عدة، وتأوله الجمهور بأن التقدير فأفطر فعدة»^(٣).

الثانى: هل الصيام أفضل أم الإفطار؟

ثم اختلف الفقهاء القائلون بأن الإفطار رخصة، فى: أيهما أفضل الصيام أم الإفطار؟ وجاء فى ذلك أربعة أقوال:

١- قال ابن حجر: وذهب أكثر العلماء، ومنهم مالك والشافعى وأبو حنيفة إلى أن الصوم أفضل لمن قوي عليه، ولم يشق عليه^(٤).

قال النووي: «قد ذكرنا مذهبنا فيمن أطاق الصوم فى السفر بلا ضرر أن صومه أفضل، وبه قال حذيفة بن اليمان وأنس بن مالك وعثمان بن أبي العاص رضى الله عنهم، وعروة بن الزبير والأسود بن يزيد وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وسعيد بن جبيرة والنخعي والفضيل بن عياض، ومالك وأبو حنيفة والثوري وعبد الله بن المبارك وأبو ثور وآخرون»^(٥). واستدلوا بالأحاديث السابقة التى رواها أنس، وأبو سعيد الخدري، وعائشة، وحمزة، وغيرها من الأحاديث الصحيحة.

(١) أحكام القرآن (٧٨/١) تحقيق على البجاوى - نشر عيسى الحلبي ط ٢ سنة ١٣٨٧هـ.

(٢) تفسير القرآن العظيم (٢١٦/١) دار المعرفة - بيروت ١٤٠٣هـ.

(٣) فتح البارى (١٨٣/٤).

(٤) فتح البارى (١٨٣/٤).

(٥) المجموع (٢٧١/٦).

٢- قال ابن حجر: وقال كثير منهم الفطر أفضل عملاً بالرخصة، وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحاق^(١).

قال ابن قدامة: «والأفضل عند إمامنا رحمه الله الفطر في السفر، وهو مذهب ابن عمر، وابن عباس، وسعيد بن المسيب، والشعبي، والأوزاعي، وإسحاق»^(٢).

قال النووي: «واحتج لمن رجع الفطر بالأحاديث السابقة كقوله -ﷺ-: «ليس من البر الصوم في السفر» وقوله -ﷺ- في الصائمين: «أولئك العصاة» وحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - «أن رسول الله -ﷺ- خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ كراع الكديد ثم أفطر، قال: وكان أصحاب رسول الله -ﷺ- يتبعون الأحدث فالأحدث من أمره» وحديث حمزة بن عمرو السابق: «هي رخصة، فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه»^(٣). قال ابن قدامة: وأحاديثهم محمولة على تفضيل الفطر على الصيام^(٤).

قال النووي: «والجواب عن الأحاديث التي احتج بها القائلون بفضل الفطر أنها محمولة على من يتضرر بالصوم، وفي بعضها التصريح بذلك كما سبق، ولا بد من هذا التأويل ليجمع بين الأحاديث. والله أعلم»^(٥).

٣- وقال آخرون هو مخير مطلقاً^(٦)، وهما سواء^(٧)، وليس أحدهما أفضل^(٨).

٤- وقال آخرون أفضلهما أيسرهما لقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ﴾ فإن كان الفطر أيسر عليه فهو أفضل في حقه، وإن كان الصيام أيسر كمن يسهل عليه حينئذ، ويشق عليه قضاؤه بعد ذلك، فالصوم في حقه أفضل^(٩).

(١) فتح الباري (١٨٣/٤).

(٢) المغنى (١٥٠/٣).

(٣) المجموع (٢٧٢/٦).

(٤) المغنى (١٥٠/٣).

(٥) المجموع (٢٧٢/٦).

(٦) فتح الباري (١٨٣/٤).

(٧) المجموع (٢٧١/٦).

(٨) بداية المجتهد - لابن رشد (٣٦٣/١).

(٩) فتح الباري (١٨٣/٤).

وقال الطبري: «والصواب من القول في ذلك عندنا قول من قال: الإفطار في شهر رمضان في السفر الذي هو غير معصية لله، رخصة من الله عز ذكره لعباده المؤمنين، وتيسير منه عليهم، إذا كانوا للصوم مطيقين، وعلى أنفسهم بالصوم غير خائفين، عجزاً عما هو أولى بهم منه، من أداء فرائض الله، لقوله تعالى ذكره عقيب قوله: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(١)، فأخبره عز ذكره أنه إنما أطلق الإفطار في شهر الصوم في حال السفر والمرض، وإبدال عدة ما يفطر من ذلك من الأيام من أيام آخر من غيره، إرادة اليسر منه بنا لا العسر.

فمن اختار رخصة الله له فأفطر في حال سفره أو مرضه لم يكن معتقاً ومن اختار الصوم وهو يسر غير عسر عليه فهو له أفضل»^(٢).

وقال مجاهد، وعمر بن عبد العزيز، وقتادة الأفضل منهما هو الأيسر والأسهل عليه، قال ابن المنذر: وبه أقول^(٣).

وبعد هذا العرض لأقوال العلماء يتبين أنه لا تعارض بين الروايات، وإنما يتعلق الحكم باختلاف الوقائع واختلاف الأحوال، ومما يؤكد ذلك:

يقول ابن حجر: والذي يترجح قول الجمهور، ولكن قد يكون الفطر أفضل:

- ١- لمن اشتد عليه الصوم وتضرر به.
- ٢- وكذلك من ظن به الإعراض عن قبول الرخصة ورغب عنها، لقوله -ﷺ-: «من رغب عن سنتي فليس مني»^(٤).
- واستدل الشوكاني^(٥)، بحديث «إن الله يحب أن تؤتى رخصه»^(٦).

(١) البقرة (١٨٥).

(٢) تهذيب الآثار - مسند ابن عباس (١٥١/١).

(٣) المجموع (٢٧١/٦).

(٤) غ: (١٠٤/٩) (٦٧) كتاب النكاح (١) باب الترغيب في النكاح (٥٠٦٣)، م: (١٠٢٠/٢) (١٦) كتاب النكاح (١) باب استحباب النكاح... (١٤٠١/٥) من طرق مختلفة عن أنس ابن مالك - مطولاً - وبألفاظ متقاربة.

(٥) نيل الأوطار (٣٠١/٥).

(٦) حب: (١٨٢/٤)، رقم: (٢٧٣١)، (٢٣١/٥)، رقم: (٣٥٦٠)، هق: (١٤٠/٣) من طرق عن حرب بن قيس عن نافع عن ابن عمر بلفظ «إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب»

٣- وكذلك من خاف على نفسه العجب أو الرياء إذا صام في السفر^(١).

(٥) بيان بعض الأحكام:

يتبادر إلى الأذهان التعارض بين بعض الأحاديث، فإذا تأملها المتأمل وجدها متفقة ومتآلفة، وأنها جاءت لبيان بعض الأحكام.

ومن أمثلة ذلك: الجمع بين نهيه -ﷺ- عن المعازف، وإباحته الدف في الأعراس، والجمع بين حديث «ما أنا من ددٍ، ولا الدد مني» وأحاديث مزحه -ﷺ-.
ونفصل القول في المثال الثاني:

روى أنس بن مالك ومعاوية بن أبي سفيان وغيرهما عن النبي -ﷺ- قال: «لست من ددٍ ولا ددٍ مني»^(٢).

= أن تؤتى عزائمه» حب: (٢٨٤/١) رقم (٣٥٥) من طريق هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس باللفظ السابق.
حم: (١٠٨/٢)، خز (٧٣/٢) رقم (٩٥٠) من طريق عبد العزيز بن محمد عن عمارة بن غزية عن نافع عن ابن عمر بلفظ: «إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته».

(١) فتح الباري (١٨٣/٤).

(٢) هق: (٢١٧/١٠)، خد: (ص٢٧٤) رقم: (٧٨٥) من طريق يحيى بن محمد بن قيس قال سمعت عمرو بن أبي عمرو قال سمعت أنس بن مالك به.
الكنى والأسماء للدولابي - (١٧٩/١) من طريق يحيى بن محمد بن قيس قال حدثنا عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب قال سمعت المطلب عن أنس به.
طب: (٣٤٣/١٩ - ٣٤٤) من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو عن المطلب عن معاوية.
وأشار البيهقي إلى طريق عمرو عن المطلب عن معاوية، وقال: روى ذلك في حديث أبي الزبير عن جابر.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٢٦/٨): وفيه يحيى بن محمد بن قيس وقد وثق، ولكن ذكروا هذا الحديث من منكرات حديثه، وقال الذهبي: قد تابعه عليه غيره.
وقال في حديث معاوية: رواه الطبراني عن محمد بن أحمد بن نصر الترمذي عن محمد ابن عبد الوهاب الأزهرى، ولم أعرفهما.
وقال الزبيدي في الإتحاف (٥٢٩/٦): هو حديث مشهور.

ويحيى بن محمد بن قيس المحاربي الضرير أبو محمد المدني نزيل البصرة لقبه أبو زكير بالتصغير - صدوق يخطئ كثيراً روى له البخاري في الأدب، ومسلم، والأربعة - التقريب (ص٥٩٦).

قال البخاري: يعنى ليس الباطل مني بشيء^(١)، وقال أبو عبيد: الدد: هو اللعب واللهو^(٢)، وقال الزمخشري: وإنما لم يقل ولاهو مني، لأن الصريح أكد وأبلغ، والكلام جملتان، وفي الموضعين مضاف محذوف تقديره: وما أنا من أهل دد ولا الدد من أشغالي^(٣)، وقال ابن الأثير: وقيل اللام في الدد لاستغراق جنس اللعب، أي ولاجنس اللعب مني، سواء كان الذي قلته أو غيره من أنواع اللعب واللهو^(٤).

وعن عبد الله بن عمرو قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله - ﷺ - أريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: أكتب كل شيء تسمعه، ورسول الله - ﷺ - بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله - ﷺ -، فأوماً بأصبعه إلى فيه، فقال: اكتب، فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق^(٥)، (٦).

وفي المقابل وردت أحاديث كثيرة تشير إلى مزاح^(٧) رسول الله - ﷺ - ومداعبته لهم حتى مع الصغار، ومن ذلك:

عن أنس أن رجلاً من أهل البادية كان اسمه زاهراً... وفيه: وكان النبي - ﷺ - يحبه، وكان رجلاً دميماً^(٨)، فأتاه النبي - ﷺ - يوماً وهو يبيع متاعه، فاحتضنه من

(١) الأدب المفرد (ص ٢٧٤) نشر قصي الخطيب - ط ٢ سنة ١٣٧٩هـ.

(٢) غريب الحديث (٤٠/١) دار الكتاب العربي - بيروت ١٣٩٦هـ.

(٣) الفائق (٤٢١/١) تحقيق على البجاوي ومحمد إبراهيم، نشر عيسى الحلبي ط ٢.

(٤) النهاية (١٠٩/٢).

(٥) د: (٦٠/٤ - ٦١) (١٩) كتاب العلم (٣) باب في كتابة العلم (٣٦٤٦)، حم: (١٦٢/٢)، (١٩٢)، ك: (١٠٥/١ - ١٠٦)، مي: (١٠٣/١) رقم (٤٩٠) كلهم من طريق عبيد الله بن الأخنس عن الوليد بن عبد الله بن أبي مغيث عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو به.

والحديث رجاله ثقات، وقال العراقي: إسناده صحيح - تخريج الإحياء (١٨٠٤/٤) رقم: (٢٨٥٧)، وقال الحافظ في الفتح (٢٠٧/١) ولهذا طرق أخرى عن عبد الله بن عمرو يقوى بعضها بعضاً.

(٦) قال علي القاري: والمعنى: إنني لا أقول إلا حقاً حتى في مزاحي، فكل من قدر على ذلك يباح له بخلاف من يخاف عليه أن يقع حال مزحه في الباطل من السخرية والاستهزاء ونحو ذلك من الأذى والكذب والضحك المفرط الموجب لقساوة القلب - جمع الوسائل (٢٨/٢) نشر مصطفى الحلبي - مصر.

(٧) المزمح: الدعابة - اللسان (٤١٩١/٥).

وقال علي القاري: ومعناه الانبساط مع الغير من غير إيذاء له وبه فارق الهزاء والسخرية - جمع الوسائل (٢٤/٢).

(٨) دميم: قبيح الصورة مع كونه مليح السيرة - جمع الوسائل (٢٩/٢).

خلفه وهو لا يبصره، فقال الرجل: أرسلني، من هذا؟ فالتفت، فعرف النبي -ﷺ-، فجعل لا يألو ما ألصق ظهره بصدر النبي -ﷺ- حين عرفه، وجعل النبي -ﷺ- يقول: من يشتري العبد، فقال: يارسول الله، إذاً والله تجدني كاسداً، فقال النبي -ﷺ-، لكن عند الله لست بكاسد، أو قال: لكن عند الله أنت غال^(١).

وعن أنس أن رجلاً أتى النبي -ﷺ-، فقال: يارسول الله، احملني، قال النبي -ﷺ-: «إنا حاملوك على ولد ناقة» قال: وما أصنع بولد الناقة؟ فقال النبي -ﷺ-: «وهل تلد الإبل إلا النوق»^(٢).

ومن ذلك أيضاً أنه قال لعجوز: «إن الجنة لا تدخلها عجوز» - يريد أنهن يعدن شابات، وقال لامرأة أخرى: «زوجك في عينيه بياض»، يريد ماحول الحدقة من بياض العين، فظنت أنه البياض الذي يغشى الحدقة، ومنه أنه سابق عائشة - رضى الله عنها - فسبقها تارة وسبقته أخرى.

وقد بين ابن قتيبة أن لا اختلاف ولا تعارض بين الأحاديث السابقة، فقال: «ونحن نقول: إن الله عز وجل بعث رسوله -ﷺ- بالحنيفية السمحة، ووضع عنه وعن أمته الإصر والأغلال التي كانت على بنى إسرائيل في دينهم، وجعل ذلك نعمة من نعمه التي عددها، وأوجب الشكر عليها، وليس من أحد فيه غريزة إلا ولها ضد في غيره... واللعب واللهو من غرائز الإنسان، والغرائز لا تملك، وإن ملكها المرء بمغالبة

(١) حم: (١٦١/٣)، موارد الظمان (ص ٥٦٥-٥٦٦) رقم: (٢٢٧٦)، تم: (ص ٢٠٠) رقم: (٢٢٩) بغ: (١٨١/١٣) رقم: (٣٦٠٤)، عل: (١٧٣/٦-١٧٤) رقم: (٢٤٥٦)، عب: (٤٥٤:١٠ - ٤٥٥) رقم: (١٩٦٨٨) شمائل الرسول - لابن كثير: (ص ٨٢) كلهم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ثابت البناني عن أنس به.

قال الحافظ في الإصابة (٥٤٢/١): حديث صحيح، وقال ابن كثير: هذا إسناد رجاله كلهم ثقات على شرط الشيخين - الشمائل (ص ٨٢)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٦٨/٩ - ٣٦٩) رواه أحمد وأبو يعلى والبزار: رجال أحمد رجال الصحيح.

(٢) د: (٢٧٠/٥ - ٢٧١) (٣٥) كتاب الأدب (٩٢) باب ماجاء في المزاح (٤٩٩٨)، أخلاق النبي لأبي الشيخ (ص ٨٦) من طريق وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله الواسطي عن حميد الطويل عن أنس به.

حم: (٢٦٧/٣) من طريق خلف بن الوليد عن خالد به.

ت: (٣٥٧/٤) (٢٨) كتاب البر (٥٧) باب ماجاء في المزاح (١٩٩١)، تم: (ص ١٩٩) رقم (٢٢٨)، بغ: (١٨٢/١٣ - ١٨٣) رقم: (٣٦٠٥) من طريق قتيبة بن سعيد عن خالد به - وفيه «إني حاملك على ولد الناقة»، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

النفس وقمع المتطلع منها لم يلبث إلا يسيراً حتى يرجع إلى الطبع... وكان الناس يأتسون برسول الله -ﷺ- ويقتدون بهديه، ... فلو ترك طريق الطلاقة والهشاشة والدمائة إلى القطوب والعبوس والزماتة أخذ الناس أنفسهم بذلك على مافى مخالفة الغريزة من المشقة والعناء، فمزح رسول الله -ﷺ- ليمزحوا.

وأما قوله: «ما أنا من دد ولا الدد منى» فإن الدد: اللهو والباطل، وكان يمزح ولا يقول إلا حقاً، وإذا لم يقل فى مزاحه إلا حقاً لم يكن ذلك المزاح دداً ولا باطلاً... وقد درج الصالحون والخيار على أخلاق رسول الله -ﷺ- فى التبسم والطلاقة والمزاح بالكلام المجانب للقدح والشتم والكذب، فكان على رضى الله عنه يكثر الدعابة، وكان ابن سيرين يضحك حتى يسيل لعابه، ... وسأله رجل عن هشام بن حسان، فقال: توفى البارحة، أما شعرت؟ فجزع الرجل، واسترجع، فلما رأى جزعه قرأ: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾^(١) وكان زيد بن ثابت من أزمّت الناس إذا خرج وأفكهم فى بيته، وقال أبو الدرداء: إني لأستجم نفسى ببعض الباطل كراهة أن أحمل عليها من الحق ما يملها، وكان شريح يمزح فى مجلس الحكم، وكان الشعبي من أفكه الناس، وكان صهيب مزاحاً، وكان أبو العالية مزاحاً، وكل هؤلاء إذا مزح لم يفحش ولم يشتم ولم يغتب ولم يكذب، إنما يذم ماخالطته هذه خلال أو بعضها»^(٢).

وهكذا نجد أن من مواطن العظمة فى خلقه الكريم أنه كان يؤانس أصحابه ويلطفهم بشيء من المزاح الذى يليق بالكبار من أهل المروءة. وعلى ذلك سار الصحابة والتابعون. صلى الله وسلم وبارك عليه، ورضى الله عن صحابته والتابعين.

(١) الزمر (٤٢).

(٢) تأويل مختلف الحديث (ص ٢٥٣-٢٥٤).

الفصل الأول

نشأة علم مختلف الحديث
والتصنيف فيه بإيجاز

نشأة علم مختلف الحديث ، والتصنيف فيه بإيجاز

قبل الكلام عن نشأة هذا العلم كفن مستقل، وبيان من صنف فيه، فإن المقام يقتضي الحديث عن نشأة الاختلاف في الأحكام الفقهية :

فالحكم عندهم جميعاً لله وحده، فالله عز وجل يقول ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾^(١).

وما أنزله الله على رسوله - ﷺ - وحي من الله، ويدل على حكمه سبحانه وتعالى، سواء كان لفظاً ومعنى أو معنى فقط، قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ. إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(٢)، وقال سبحانه: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾^(٣).

قال الإمام الشافعي بصدد هذه الآية: «فذكر الله الكتاب، وهو القرآن، وذكر الحكمة، فسمعت من أَرْضَى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة: سنة رسول الله، وهذا يشبه ما قال، والله أعلم، لأن القرآن ذُكِرَ وأتبعته الحكمة، وذكر الله منه على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة، فلم يجز - والله أعلم - أن يقال الحكمة ههنا إلا سنة رسول الله»^(٤).

وقال ابن تيمية في معنى الحكمة: «والرسول أنزل الله عليه الكتاب والحكمة كما ذكر ذلك في غير موضع، وقد عَلم أُمَّة الكتاب والحكمة كما قال: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾^(٥)، وكان يذكر في بيته الكتاب والحكمة، وأمر أزواج نبيه بذكر ذلك، فقال: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾^(٦)، فأيات الله هي القرآن، إذ كان نفس القرآن يدل على أنه مُنَزَّلٌ من الله، فهو علامة ودلالة على مُنَزَلِهِ، و(الحكمة) قال غير واحد من السلف: هي السنة»^(٧).

(١) الأنعام (٥٧)، يوسف (٤٠)، (٦٧).

(٢) النجم (٣ - ٤).

(٣) النساء (١١٣).

(٤) الرسالة (ص ٧٨).

(٥) البقرة (١٢٩).

(٦) الأحزاب (٣٤).

(٧) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٧٥/١٩) جمع عبد الرحمن النجدي وولده.

وكان رسول الله -ﷺ- مرجعاً للمسلمين في جميع شئونهم، يسألونه عن حكم الله في كل ما يعرض لهم من أمور، تحقيقاً لقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾^(١).

وكان -ﷺ- يقضى بينهم في الخصومات، ويبين لهم حكم الله في كل ما ينزل بهم من حوادث، وما يلزم بهم من خلاف، فيقبلونه، ويرضون به، تحقيقاً لقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾^(٢)، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٣).

وقد يجتهد الصحابة - رضي الله عنهم -، فقد أذن لهم رسول الله -ﷺ- بالاجتهاد، ووقع الاجتهاد منهم، خاصة إذا نزل بهم أمر ولم يتيسر لهم أن يتصلوا برسول الله -ﷺ-، فإذا حضروا عنده عرضوا عليه اجتهادهم، فيقرهم عليه إن كان حقاً، وينبهم إذا كان خطأ فيتركونه.

ومن اجتهاداتهم:

١- عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال النبي -ﷺ- لنا لما رجع من الأحزاب: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة»، فأدرك بعضهم العصر في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي، لم يرد منا ذلك، فذكر للنبي -ﷺ- فلم يعنف واحداً منهم^(٤).

٢- وعن أبي سعيد الخدري قال: خرج رجلان في سفر، فحضرت الصلاة وليس معهما ماء، فتيما صعيداً طيباً فصليا، ثم وجدا الماء في الوقت، فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء، ولم يعد الآخر، ثم أتيا رسول الله -ﷺ- فذكرا ذلك له، فقال

(١) النساء (٥٩).

(٢) الأحزاب (٣٦).

(٣) النساء (٦٥).

(٤) خ: (٤٣٦/٢) (١٢) كتاب الخوف (٥) باب صلاة الطالب والمطلوب راجعاً وإيماء (٩٤٦) وانظر رقم: (٤١١٩)، م: (١٣٩١/٣) (٣٢) كتاب الجهاد والسير (٢٣) باب المبادرة بالغزو (١٧٧٠/٦٩) كلاهما من طريق عبد الله بن محمد بن أسماء الضبعي عن جويرية بن أسماء عن نافع عن ابن عمر به.

للذى لم يعد : أصبت السنة وأجزأتك صلاتك ، وقال للذى توضحاً وأعاد : لك الأجر مرتين^(١) .

ولم يكن فى عهد رسول الله - ﷺ - أثر للخلاف فى الأحكام ، فلم يكن لأحد من الصحابة أن يخالف مايفتيهم به ويشرع لهم .

وبعد وفاة رسول الله - ﷺ - جدّ للصحابة - رضى الله عنهم - وقائع جديدة ، وكان لابد من الاجتهاد لاستنباط الأحكام الفقهية ، فبدأ ظهور الاختلاف بينهم نتيجة لتفاوت عقولهم ومداركهم ، واختلافهم فى النظر والعلم بالأحكام الشرعية ، وماتهدف إليه الشريعة الإسلامية .

وكان أول خلاف وقع بين الصحابة اختلافهم فى مسألة الخلافة ، ومنه أحق بإمامة المسلمين ، فكان الأنصار يرون أنفسهم أحق بها ؛ لأن رسول الله - ﷺ - هاجر إليهم ، وهم آووه ونصروه ، ورأى المهاجرون أنهم أحق بها ؛ لأنهم عشيرته وقومه ، والسابقون فى الإسلام ، ونصرة دين الله . إلى أن قال الأنصار : منّا أميرٌ ومنكم أمير . فاستدرك أبو بكر الأمر ، وخطب الناس ، فبايعه عمر ، ثم تتابع الناس على بيعته ، إلى أن اتفق الجميع على بيعته .

ثم توالى الاختلاف بعد ذلك فى مسائل كثيرة ، وتوسع ذلك بعد انتشار الصحابة فى الأمصار ، وتوطنهم فيها . وهذا الاختلاف أمرٌ طبيعى بعد انقطاع الوحي ، وذلك لاحتمال النصوص الشرعية أكثر من معنى واحد ، واختلاف مدارك الناس وأفهامهم .

قال الشيخ على الخفيف : «ولا يزال إلى اليوم ، ولن يزال قائماً مادام الناس هم الناس بطبائعهم ، وأفكارهم ، وأنظارهم ، وتقلبهم ، ومعايشهم ، وتعليمهم ، وتربيتهم ، وبيئتهم ، وأعرافهم»^(٢) .

(١) د : (٢٤١/١) (١) كتاب الطهارة (١٢٨) باب فى المتيمم يجد الماء بعدما يصلى فى الوقت (٣٣٨) ، ن : (٢١٣/١) (٤) كتاب الغسل والتيمم (٢٧) باب التيمم لمن يجد الماء بعد الصلاة (٤٣٣) ، مي : (١٥٥/١) (١) كتاب الصلاة والطهارة (٦٤) باب التيمم (٧٥٠) ، ك : (١٧٨/١ - ١٧٩) كتاب الطهارة - باب أحكام التيمم - كلهم من طريق عبد الله بن نافع عن الليث بن سعد عن بكر بن سودة عن عطاء بن يسار عن أبى سعيد الخدرى به - وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، فإن عبد الله بن نافع ثقة .

(٢) أسباب اختلاف الفقهاء (ص ٨) معهد الدراسات العربية ١٣٧٥هـ .

أما عن نشأة مختلف الحديث كفن وعلم مستقل والتصنيف فيه فقد كان سببه ما تعرضت له السنة من إنكار. ففي القرن الثاني الهجري ظهر من ينكر حجية غير المتواتر منها، مما يأتي عن طريق الآحاد، ومن ينكر حجية السنة التي لا ترد بياناً لما في القرآن، أو مؤكدة له، بل تأتي بحكم مستقل^(١)، ومن ينكر متون أحاديث تتعارض في ظاهرها مع النص القرآني، أو تتعارض في ظاهرها مع متون أخرى في نفس الحكم، أو تتعارض مع العقل أو القياس أو الذوق العام.

كما أن من أسباب نشأة هذا الفن والتصنيف فيه، ما وقع من جهل وتخطي من بعض العلماء تجاه الأحاديث المتعارضة في الظاهر، إذ كل حديث جاء يخالف غيره ولو من وجه واحد كعام ومخصص، ومطلق ومقيد، أو اختلاف من جهة المباح فإن علماء ذلك القرن يسمونه نسخاً.

هذه الأعاصير التي تعرضت لها السنة من قبل منكريها، أو الجاهلين بحقيقة مظاهرها المتعارض بين الأحاديث، هي التي دفعت العلماء المخلصين لدينهم للتأليف في هذا العلم، وبيان وجه الصواب فيه.

يكشف عن ذلك ما كتبه الأئمة في مقدمات كتبهم عن أسباب التأليف في هذا الفن. وأول من تصدى لهذه الأعاصير الإمام الشافعي في كتبه: الأم، والرسالة، وجماع العلم، واختلاف الحديث.

ثم تبعه الإمام ابن قتيبة الدينوري في كتابه تأويل مختلف الحديث، ثم الإمام أبو جعفر الطحاوي في كتابيه: شرح معاني الآثار، ومشكل الآثار.

ومن الكتب التي ألفها العلماء في نفس المضمار: تهذيب الآثار - لابن جرير الطبري، ومشكل الحديث وبيانه - لابن فورك. وهناك سلسلة من الكتابات الحديثة في اختلاف الحديث، وفي التعارض والترجيح بين الأدلة.

وفيما يلي أذكر بإيجاز تعريفاً بأهم الكتب التي اهتمت بموضوع الاختلاف بين الأحاديث:

(١) انظر مناهج التشريع الإسلامي د. محمد بلتاجي (٢/٦٨٨-٦٩٧) جامعة الإمام
١٣٩٧هـ، وانظر كتاب جماع العلم - للشافعي، ففيه رد على المنكرين.

١- اختلاف الحديث - للإمام الشافعي^(١):

وهو أول كتاب فى هذا الفن - ويعد الشافعي رائداً فى هذا المجال .
وقد قدّم الشافعي للكتاب بمقدمة، بين فيها مكانة السنة، وارتباطها بالقرآن الكريم، واعتبارها المصدر الثاني للتشريع الإسلامى .

وتكلم عن أخبار الآحاد، فأقام الدليل على حجية خبر الواحد، وناقش أدلة الخصوم فى ردهم لأحاديث الآحاد التى تخالف اتجاههم الفقهي، أو التى بدا فيها الاختلاف. ثم نبه على خطأ من قال: (تعرض السنة على القرآن، فإن وافقت ظاهره وإلا استعملنا ظاهر القرآن وتركنا الحديث)، وذكر أن هذا القول يدل على جهل قائله، لأن الله أمرنا باتباع السنة، والتسليم بما جاءت.

وأشار فى نهاية المقدمة إلى أولوية الجمع بين الدليلين ما أمكن، وإلى الأخذ بهما، وعدم إهمال أحدهما أو كليهما، حيث قال: «كلما احتمل حديثان أن يستعملّا معاً، استعملّا معاً، ولم يعطل واحد منهما»^(٢).

(١) هو الإمام العلم، حبر الأمة، صاحب المذهب، وناصر السنة، أبو عبد الله، محمد ابن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي، ولد سنة خمسين ومائة، وهو العام الذى مات فيه أبو حنيفة، والمشهور الذى عليه الجمهور أن ولادته كانت بغزة، وقيل بعسقلان، وهما من الأراضي المقدسة التى بارك الله فيها، فإنهما على نحو مرحلتين من بيت المقدس، ثم حمل إلى مكة وهو ابن سنتين، وكان شديد الذكاء، فقد حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، وقرأ الموطأ وهو ابن عشر سنين، وكان من أحذق قريش بالرمي، فكان يصيب من العشرة عشرة، وكان أولاً قد برع فى ذلك، وفى الشعر واللغة وأيام العرب، ثم أقبل على الفقه والحديث، وتوفى - رحمه الله - بمصر سنة أربع ومائتين وهو ابن أربع وخمسين سنة. انظر: مناقب الشافعي - للرازي (ص ٢٣) تحقيق د. أحمد السقا - مكتبة الكليات الأزهرية ط ١ سنة ١٤٠٦هـ، مناقب الشافعي - للبيهقي (ص ٧٦) تحقيق السيد أحمد صقر - دار التراث ط ١ سنة ١٣٩١هـ، تاريخ بغداد - للخطيب البغدادي (٥٦/٢) مكتبة الخانجي ط ١ سنة ١٣٤٩هـ، تذكرة الحفاظ - للذهبي (٣٦١/١) دار إحياء التراث العربي، النجوم الزاهرة - للأتابكي (١٧٦/٢) وزارة الثقافة - مصر، آداب الشافعي ومناقبه - لابن أبي حاتم (ص ٢٢) تحقيق عبد الغنى عبد الخالق - مكتبة التراث الإسلامى، طبقات علماء الحديث - لابن عبد الهادي (٥١٦/١ - ٥١٩) تحقيق أكرم البوشي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

(٢) اختلاف الحديث (ص ٦٤) تحقيق عامر حيدر - مؤسسة الكتب الثقافية ط ١ سنة ١٤٠٥هـ.

وقد أورد الشافعي كثيراً من الأحاديث المختلفة، ثم قام بالتوفيق بين هذه الأحاديث، ودفع مايتوهم من تعارض بينها، سواء كان ذلك بالجمع أو النسخ أو الترجيح.

وقد اعتمد في تعامله مع قضية اختلاف الحديث ، وهو الإمام المحدث والفقيه والأصولي - على ماوضعه من منهج علمي ضمن قواعد عامة في علوم الحديث وأصول الفقه، حيث استفاد منها كل من جاء بعده.

ولاشك أن الإمام الشافعي لم يقصد استيعاب المختلف من الحديث في هذا الكتاب، وإنما ذكر نماذج نبه بها على كيفية التوفيق بين الأحاديث المختلفة. قال النووي: «وصنف فيه الإمام الشافعي، ولم يقصد رحمه الله استيفاءه، بل ذكر جملة ينبه بها على طريقه»^(١).

ونلاحظ تركيزه واهتمامه بالمسائل الفقهية، حيث خلا كتابه من المسائل العقائدية، أو أحاديث الأخلاق، أو الرقائق، أو ماشابه ذلك مما وقع فيه الخلاف وعرف بمشكل الحديث.

والكتاب غير مرتب الترتيب الفقهي المعروف، فأبوابه ومسائله غير مرتبطة ببعضها، سواء من حيث الموضوع أو من حيث دفع التعارض والتوفيق بين الأحاديث. ولو أخذنا مجموعة من أبواب الكتاب، نجدها جاءت على النحو التالي: صلاة كسوف الشمس والقمر، من أصبح جنباً في شهر رمضان، الحجامه للصائم، نكاح المحرم، ما يكره في الربا من الزيادة في البيوع، من أقيم عليه حد في شيء أربع مرات ثم عادله، لحوم الضحايا، العقوبات في المعاصي، نكاح المتعة، الجنائز، الشفعة، بكاء الحي على الميت، استقبال القبلة للغائط والبول.

كما نجده بعد أن يذكر أغلب مسائل المباح يتبعها بمسائل النسخ، ثم بمسائل العموم والخصوص، مختلطة ببعض مسائل الأمر والنهي، ثم يعود إلى المباح، وإلى النسخ مرة أخرى، وهكذا دون ترتيب.

ويتضح منهج الشافعي الذي سلكه للتوفيق بين الأحاديث بعد التأمل والنظر في

(١) التقريب مع تدريب الراوى (١٩٦/٢).

كلامه عن المسائل الفقهية التي يوجد بها أحاديث متعارضة.

فنجده أحياناً يجمع بين الحديثين أو الأحاديث بنفى الاختلاف بينها لاختلاف المقام، ففي باب خطبة الرجل على خطبة أخيه، يورد الحديثين المتعارضين ظاهراً ثم يجمع بينهما مبيناً اختلاف مقاميهما، بأن نهيه -ﷺ- عن خطبة الرجل على خطبة أخيه إذا رضيت المرأة لوليها إتمام هذا الزواج، أما إذا لم تبد رأياً لوليها عن خطبتها فيجوز للخطيب الثاني أن يتقدم لخطبتها^(١).

أو يكون الجمع لما بين الحديثين من عموم وخصوص، فقد قال في ذلك: «والحديث عن رسول الله -ﷺ- على عمومه وظهوره حتى تأتي دلالة عن النبي -ﷺ- بأنه أراد به خاصاً دون عام»^(٢).

كما بين الشافعي أن من الأحاديث التي قد يبدو عند بعض الناس أنها مختلفة، هي من اختلاف التباين الذي لا يعد اختلافاً حقيقياً، وإنما هي للإباحة وتخيير المكلف للأخذ بأي منها، وجعل الشافعي عنواناً لذلك سماه (باب الاختلاف من جهة المباح) أورد فيه مسألة الوضوء، وروى الأحاديث التي تشير إلى غسل الأعضاء مرة، ومرتين، وثلاثاً، ثم عقب بقوله: «ولا يقال لشيء من هذه الأحاديث مختلف مطلقاً، ولكن الفعل فيها يختلف من وجه أنه مباح، لاختلاف الحلال والحرام، والأمر والنهي، ولكن يقال: أقل ما يجزئ من الوضوء مرة، وأكمل ما يكون من الوضوء ثلاث»^(٣).

وتعرض الشافعي لاختلاف الحديث مع قول الصحابي، وعدّ قول الصحابي المخالف للحديث بمنزلة رأي واجتهاد من الصحابي، ولا يقوى على المعارضة، وبالتالي فلا يجوز رد الحديث لقول الصحابي^(٤).

كما أشار إلى ترك الحديث الضعيف إذا تعارض مع حديث صحيح، ونفى التعارض بينهما، حيث قال: «... وجماع هذا أن لا يقبل إلا حديث ثابت، كما لا يقبل من الشهود إلا من عرف عدله، فإذا كان الحديث مجهولاً، أو مرغوباً عمّن حمله كان

(١) انظر اختلاف الحديث (ص ٢٤٦).

(٢) المصدر السابق (ص ٦٤).

(٣) المصدر السابق (ص ٦٨).

(٤) المصدر السابق (ص ١٢٣).

كما لم يأت، لأنه ليس بثابت^(١).

ومن الأمثلة التي أوردها في ذلك: تضعيفه لما روى من المسح على ظهور القدمين في الوضوء وترجيحه لغسلهما.

يقول الشافعي في تعليقه على هذه المسألة: «ولا يقال ويل لهما من النار إلا وغسلهما واجب، لأن العذاب إنما يكون على ترك الواجب... فإن قال قائل: فما جعل هذه الأحاديث أولى من حديث مسح ظهور القدمين ورشهما، قيل: أمّا أحد الحديثين فليس مما يثبت أهل العلم بالحديث لو انفرد، وأمّا الحديث الآخر فحسن الإسناد، ولو كان منفرداً ثبت، والذي يخالفه أكثر وأثبت منه، وإذا كان هكذا، كان أولى، ومع الذي خالفه ظاهر القرآن كما وصفت، وهو قول الأكثر من العامة»^(٢).

وذكر الشافعي منهجه في الترجيح بين الحديثين صحيح الإسناد، وأنه قد يرجح أحد الحديثين. بعد النظر في الإسناد والمتن، لكونه أشبه بمعنى كتاب الله، أو معنى سنة رسول الله، أو أشبه بالقياس، أو لكون رواته أكثر، أو أعلم... إلى غير ذلك.

وتكلم الشافعي عن دلالة صيغ الأوامر والنواهي، وما يفيد كل من الأمر والنهي من وجوب، أو ندب، أو إباحة، أو كراهة، أو تحريم. وأثبت الشافعي وقوع النسخ في القرآن والسنة، وأنه يؤخذ بالناسخ ويترك المنسوخ إذا ثبت النسخ، وأورد الطرق التي يعرف بها النسخ.

وهو أول من وضع معنى النسخ، وضيق دائرته بإخراج كل ما ليس منه وإن تشابه معه في التعارض، وميزه عن تخصيص العام أو تقييد المطلق.

وللكتاب أهمية كبرى في توضيح قضية الاختلاف بين الأحاديث، فالإمام الشافعي يجمع معظم الأحاديث التي ظاهرها التعارض، ومالها من متابعات وشواهد متعلقة بالمسألة الفقهية، ويرويها غالباً بالأسانيد المتصلة، مبيناً درجات بعض الأحاديث، وما ثبت منها وما لم يثبت، كل ذلك بعبارات قوية وكلام بليغ. رحمه الله رحمة واسعة.

(١) المصدر السابق (ص ٦٥).

(٢) المصدر السابق (ص ١٧١).

٢- تأويل مختلف الحديث - لابن قتيبة^(١):

ألف ابن قتيبة هذا الكتاب للرد على أعداء أهل الحديث، والجمع بين الأخبار التي ادّعوا أن فيها تناقضاً واختلافاً، والجواب عما أورده من الشبه على بعض الأخبار المتشابهة أو المشككة.

وقد بدأ كتابه بمقدمة بين فيها أن أهل الكلام، وأصحاب الفرق والملحدين أثاروا شبهاً في الأحاديث التي تدعو للشك، علاوة على اتهامهم أهل الحديث بأنهم يروون أحاديث فيها من الكذب والتناقض، كما بين أن هذه الفرق قد تفرقت في الدين، وتعلق كل حزب بما وجدته من أحاديث تؤيد مذهبه دون أن يأخذ بالأحاديث كلها جملة واحدة بلا اختلاف.

ثم وضع لنا أنه جمع في كتابه هذا ما أورده متناثراً في كتبه السابقة عن المتناقض من الحديث، مما يشير إلى أن هذا الكتاب يعد من أواخر الكتب التي ألفها.

وختم مقدمته مؤكداً أنه لم يقصد من تأليف كتابه تعمد التمويه، أو إثارة الهوى، أو الظلم، حيث قال: «وقد مت قبل ذكر الأحاديث وكشف معانيها وصف أصحاب الكلام، وأصحاب الحديث بما أعرف به كل فريق، وأرجو أن لا يطلع ذو النهي مني على تعمد لتمويه، ولا إثارة لهوى، ولا ظلم لخصم، وعلى الله أتوكل فيما أحاول، وبه أستعين»^(٢).

والكتاب عبارة عن جزئين بينهما ترابط، أورد في الجزء الأول فرق أهل الكلام،

(١) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة المروزي الدينوري الكوفي البغدادي، ولد في رجب سنة ثلاث عشرة ومائتين للهجرة بالكوفة وقيل ببغداد، وسمي الدينوري لأنه كان قاضي الدينور، وكان فاضلاً ثقة، عالماً مشاركاً في أنواع من العلوم كاللغة، والنحو، وغريب القرآن ومعانيه، وغريب الحديث، والشعر، والفقه، والأخبار، وأيام الناس وغير ذلك، وكان خطيب أهل السنة.

توفي في أصح الأقوال في منتصف شهر رجب سنة ست وسبعين ومائتين - رحمه الله. انظر: وفيات الأعيان - لابن خلكان (٤٢/٣)، الكامل في التاريخ - لابن الأثير (٦٦/٦). دار الكتاب العربي - بيروت - ط ٤ سنة ١٤٠٣هـ، الفهرست - لابن النديم (ص ٨٥) تحقيق رضا - تجدد - طهران ١٣٩١هـ، تاريخ بغداد (١٧٠/١٠)، النجوم الزاهرة (٧٥/٣)، الأعلام - للزركلي (١٣٧/٤) - معجم المؤلفين - لعمر رضا كحالة (١٥٠/٦).

(٢) تأويل مختلف الحديث (ص ٤٢).

مبيناً ثلبيهم^(١) على أهل الحديث، ورميهم بحمل الكذب، ورواية المتناقض حتى وقع الخلاف، وتعلقت كل فرقة بما يناصر مذهبها. ثم ذكر أن أهل الكلام اتهموا المحدثين بروايتهم السخافات التي تفتح الباب للطاعنين، وتزيد في شكوك المرتابين.

ومما أنكروه على المحدثين أنهم يردون حديث الشيخ الذي يوافقه المحدثون عليه لمجرد نقد يحيى بن معين، وعلى بن المديني، وأشباههما لهذا الشيخ، ثم يأخذون بحديث أبي هريرة أو فاطمة بنت قيس، وقد كذبهم كبار الصحابة كعمر أو عثمان أو عائشة، مما يدل على محاولاتهم المسمومة لتشويه صورة الصحابة الكرام - رضى الله عنهم - أجمعين.

ومما أنكروه على المحدثين أيضاً أنهم يرفضون حديث بعض الرجال ببعض البدع، ويأخذون عمّن يساويهم في هذه البدع دون تمييز.

ثم بدأ بعد ذلك عرضه لأئمة أصحاب الكلام وأصحاب الرأي، وقد اتخذ من المعتزلة^(٢) أساساً لأصحاب الكلام، ومن الحنفية أساساً لأصحاب الرأي، وذكر أن عليهم أن يردوا المشكل من القرآن والحديث إلى أهل العلم بهما ليتضح لهم المنهج، ويتسع لهم المخرج.

وقد أفاض في سرد فضائح المعتزلة وافتراءاتهم على الصحابة وتكذيبهم لهم واستهزائهم بهم. كما وجدناه ينتقد الإمام أبا حنيفة في بعض فتاواه ومسائله الفقهية، التي اعتبرها مخالفة للسنة، وعاب عليه بعض الأمور الاجتهادية في الفروع، واعتماده على القياس، وأورد أمثلة على ذلك، ورد عليها. ثم قدم لنا أصحاب الحديث بأنهم التمسوا الحق من وجهته، وتتبعوه من مظانه، وتقربوا من الله تعالى باتباعهم

(١) ثلب: ثلبه يثلبه ثلِباً: لامه وعابه وصرح بالعيب، وقال فيه، وتنقصه - انظر: اللسان (٤٩٦/١)، القاموس: (٤١٤/١)، المصباح: (ص٨٣)، تاج العروس: (١٠٠/٢).

(٢) المعتزلة: من فرق الضلال، وكل فرقة من فرقها تكفر سائرهما، ورؤساء هذه الفرق مابن شاك بعدالة الصحابة منذ عهد الفتنة ك"واصل"، ومابن مؤمن بفسقهم ك"عمرو بن عبيد"، وما بين طاعن في أعلامهم، متهم لهم بالكذب والجهل ك"النظام"، ومنهم من قاد حركة القول بخلق القرآن ك"ثمامة بن أشرس وبشر المريسي". انظر: الفرق بين الفرق - لعبد القاهر البغدادي (ص١١٤) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار المعرفة - بيروت، الملل والنحل - للشهرستاني (٥٤/١) مكتبة الخانجي - مصر، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي د. مصطفى السباعي (ص١٣٤) المكتب الإسلامي ط ٢ سنة ١٣٩٨هـ.

سنن رسول الله - ﷺ -، وطلبهم لآثاره وأخباره برأ وبحراً، وشرقاً وغرباً .

وأما الجزء الثاني فيعد صلب موضوع الكتاب والجزء الأكبر منه، والذي من أجله قام ابن قتيبة بتأليف الكتاب، وقد عرّفه بقوله: «ذكر الأحاديث التي ادعوا عليها التناقض، والأحاديث التي تخالف عندهم كتاب الله، والأحاديث التي يدفعها النظر وحجة العقل»^(١).

وواضح من العنوان أنه لم يقدّم بالتوفيق بين الأحاديث التي يبدو بينها التعارض والاختلاف فقط، بل قام بالتوفيق بين مظاهره التعارض بين بعض الأحاديث والآيات القرآنية، كما تعرض لكثير من مشكل الحديث فشرحه، وفسره، ونفى تعارضه مع النظر وحجة العقل.

وفي حقيقة الأمر أنه تناول في هذا الجزء نحواً من مائة وستة من الأحاديث في مسائل ادعوا على معظمها التناقض والتعارض، فكشف عن معانيها، وبين صحة تأويلها. كان منها حوالي سبع وخمسين مسألة جمع بين أحاديثها التي ادعوا عليها الاختلاف والتعارض، سواء كانت في العقيدة والتوحيد، أو في السيرة، أو كانت مسائل فقهية. وأجاب في حوالي تسعة وأربعين جواباً لأحاديث ادعوا أنها مصادمة للقرآن، أو العقل، أو الإجماع، أو لمجرد استشكل وإن لم يظهر فيها التعارض.

وكان ابن قتيبة يذكر كل حديث من الأحاديث المعترض عليها، والتي كان يرويها غالباً بغير إسناد، ثم يذكر بعد ذلك أدلة الاعتراض أو الاختلاف، ثم يقدم التوجيه الشافي لهذا الاعتراض والتأويل الصحيح لهذا الاختلاف. وقد أجاب عن كل ذلك إجابات موفقة، تتسم بطرافة الأسلوب، وقوة البلاغة، مستعيناً بأدلة شرعية، وعقلية، وقياسية، ومعتمداً على شواهد لغوية، وشعرية، وسيرية إلى غير ذلك: لتأكيد ما يذهب إليه.

كما كان يبين في توجيهه للحديث في بعض الأحيان - أسباب ورود الحديث، مما يدل على معرفته بأسباب ورود الحديث، وذلك علم كفيل بإزالة التعارض والاختلاف بين كثير من الأحاديث، ومع ذلك فإن معرفته بالأحاديث لاتعدو أن تكون إماماً به دون تعمق فيه، وقد قال: «وقد كنت في عنفوان الشباب وتطلب الآداب أحب

(١) تأويل مختلف الحديث (ص ٩٧).

أن أتعلق من كل علم بسبب، وأن أضرب فيه بسهم»^(١).

ولكنه فى تناوله لتأويل الحديث المختلف لم يهتم بالأحكام الفقهية التى يمكن استخلاصها من الأحاديث، وذلك لأنه يرد على أهل الكلام، فهو مرتبط بما يوردونه من اعتراضات أغلبها بعيد عن الأحكام العملية. وهو أول من تناول اعتراض بعض أهل الكلام على أحاديث موهمة للتشبيه، مثل: «قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن، وإن الله تعالى خلق آدم على صورته، وكلتا يديه يمين، ويحمل الله الأرض على إصبع، ولا تسبوا الريح فإنها من نفس الرحمن، وكثافة جلد الكافر فى النار أربعون ذراعاً بذراع الجبار».

وابن قتيبة لم يقم بالترتيب الموضوعي للمسائل والأحاديث التى ذكرها، فمثلاً لم يذكر الأحاديث التى تعارض القرآن الكريم فى مكان واحد، وكذا الأحاديث المتعارضة فى مكان واحد، أو الأحاديث التى تخالف العقل والنظر فى مكان واحد... وهكذا، ولكنه يأتى بحديث فى التشبيه مثلاً، ثم بحديث يبطله الإجماع والكتاب، ثم بحديثين متناقضين، ثم بحديث يكذبه النظر... وهكذا بدون تناسق أو ترتيب مما يصعب على القارئ جمع الأحاديث التى تعارض القرآن مثلاً، لأنه لو أراد ذلك فعليه أن يتصفح هذا الجزء من الكتاب بأكمله، ولو أراد جمع الأحاديث المتعارضة يحتاج لاتباع نفس الطريقة... وهكذا.

وقد تعرض بعض المحدثين بالنقد لكتاب ابن قتيبة، حيث لم يكن معظم تخريجه للأحاديث المتعارضة والمشكلة يرضي رجال الحديث.

يقول ابن الصلاح: «وكتاب مختلف الحديث لابن قتيبة فى هذا المعنى، إن يكن قد أحسن فيه من وجه، فقد أساء فى أشياء منه قصر باعه فيها، وأتى بما غيره أولى وأقوى»^(٢).

ويقول ابن كثير: «وقد صنف فيه الشافعي فصلاً طويلاً من كتابه الأم، نحواً من مجلد، وكذلك ابن قتيبة، له فيه مجلد مفيد، وفيه ماهو غث، وذلك بحسب ماعنده من

(١) تأويل مختلف الحديث (ص ٧٧).

(٢) علوم الحديث (ص ٢٨٥)، وانظر فتح المغيث - للسخاوى (٣/٨٢-٨١) دار الكتب العلمية - ط ١ سنة ١٤٠٣هـ. التقريب والتدريب (٢/١٩٦)، الرسالة المستطرفة (ص ١٥٨).

العلم»^(١).

ويقول الذهبي: «ابن قتيبة من أوعية العلم، لكنه قليل العمل في الحديث، فلم أذكره»^(٢) أى: لم يعدده الذهبي من حفاظ الحديث، فلم يذكره في طبقاته.

قلت: ويمكن القول:

١- كان الأولى بابن قتيبة أن يسمى كتابه «تأويل مشكل الحديث»، فإن هذا الاسم أكثر ملاءمة ودقة لما اشتمل عليه الكتاب من مسائل وموضوعات، حيث تعرض لكثير من مسائل مشكل الحديث. وشرحها شرحاً لغوياً، وبين أنها لا تخالف النظر، أو أنها لا تخالف الإجماع أو القياس، كما تعرض لكثير من مسائل العقيدة والتوحيد وما اعترضوا عليه من التشبيه في صفات الله، كل ذلك جنباً إلى جنب مع مسائل الاختلاف الفقهية.

٢- إن ابن قتيبة لم يكن مصيباً فيما قاله عن الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - حينما عاب عليه أموراً اجتهادية في الفروع، ولعلّ ابن قتيبة تناسى أن الفروع لا يعاب على من اجتهد فيها، وإن خالف الدليل الظني، مادام أهلاً للاجتهاد.

٣- قصر باع ابن قتيبة حين تعامل مع أحاديث ضعيفة على أنها تخالف أحاديث صحيحة دون أن يدرك ذلك.

وكما هو معلوم أن الحديث الضعيف لا يعدّ معارضاً للحديث الصحيح. ومع ذلك فابن قتيبة يعدّ أستاذ مدرسة التأليف في علم تأويل مختلف الحديث ومشكله، فهو من أوائل من كتب فيه، ولم يتعلم على أحد في تأليف هذا العلم.

وقد وجدنا أن العلماء الذين جاءوا بعده قد تناولوا معظم القضايا التي تناولها ابن قتيبة في كتابه. وكان ابن قتيبة من أوعية العلم كما قال الذهبي، وكان صادقاً فيما يرويه، عالماً باللغة والنحو وغريب القرآن ومعانيه والشعر والفقه، كثير التصانيف والتأليف، وكتبه مرغوب فيها. رحمه الله رحمة واسعة.

(١) اختصار علوم الحديث (ص ٧٨).

(٢) تذكرة الحفاظ (٢/٦٣٣).

٣- تهذيب الآثار - لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري^(١):

واسم الكتاب: تهذيب الآثار، وتفصيل الثابت عن رسول الله - ﷺ - من الأخبار.

قال محققه الأستاذ محمود شاکر: ألفه أبو جعفر الطبري على ترتيب المسانيد، وهو أجزاء، نجا من الضياع منها ثلاثة أسفار: سفر فيه قسم من مسند عمر بن الخطاب، وسفر فيه الجزء الأخير من مسند علي بن أبي طالب، وسفر فيه قسم من مسند عبد الله بن عباس - رضي الله عنهم.

وكتاب تهذيب الآثار من أجل كتب أبي جعفر، نهج فيه نهجاً فريداً لم يسبق إليه، ولا يشبهه شيء من الكتب التي ألفت بعده، ولولا أنه مات قبل إتمامه لكان عمدة عند علماء الحديث وأئمة الفقه، ومع ذلك فقد أثنى عليه العلماء، ونقلوا منه نقولاً كثيرة، وأكثرهم نقلاً عنه في كتبه: الحافظ ابن حجر في فتح الباري، وتهذيب التهذيب، وغيرهما من كتبه، ثم ابن التركماني في الجواهر النقي في الرد على البيهقي^(٢).

قال الخطيب البغدادي عند ترجمته للطبري: له كتاب سماه تهذيب الآثار لم أر سواه في معناه، إلا أنه لم يتمه^(٣).

وقال ياقوت الحموي حين عدد كتب الطبري: «ومنها كتاب تهذيب الآثار، وتفصيل الثابت عن رسول الله - ﷺ - من الأخبار، وهو كتاب يتعذر على العلماء عمل

(١) أبو جعفر الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، الإمام، العالم، المجتهد، صاحب التصانيف البديعة، من أهل أمل أكبر مدينة بطبرستان في السهل، مولده سنة أربع وعشرين ومائتين، أكثر الترحال، وطوف الأقاليم في طلب العلم، واستقر في أواخر أمره ببغداد، كان ثقة، صادقاً، حافظاً، رأساً في التفسير، إماماً في الفقه والإجماع والاختلاف علامة في التاريخ وأيام الناس، عارفاً بالقراءات وباللغة، وغير ذلك، توفي عشية الأحد ليومين بقيا من شوال سنة عشر وثلاثمائة، ودفن في داره ببغداد. انظر الفهرست (ص ٢٩١)، تاريخ بغداد (١٦٢/٢)، تذكرة الحفاظ (٧١٠/٢)، النجوم الزاهرة (٢٠٥/٣)، شذرات الذهب - لابن العماد الحنبلي (٢٦٠/٢) دار المسيرة - بيروت ط ٢ سنة ١٣٩٩هـ، طبقات الشافعية - لابن السبكي (١٢١/٣) تحقيق الطناحي والخلو - نشر عيسى الحلبي ١٣٨٤هـ، سير أعلام النبلاء - للذهبي (٢٦٧/١٤).

(٢) مقدمه المحقق لمسند علي بن أبي طالب في تهذيب الآثار (ص ٦-٧).

(٣) تاريخ بغداد (١٦٣/٢).

مثله، وتصعب عليهم تتمته، قال أبو بكر بن كامل^(١) : لم أر بعد أبي جعفر أجمع للعلم وكتب العلماء، ومعرفة اختلاف الفقهاء، وتمكنه من العلوم، منه»^(٢).

وقال تاج الدين بن السبكي: «وابتداء تصنيف كتاب (تهذيب الآثار)، وهو من عجائب كتبه، ابتداء بما رواه أبو بكر الصديق - رضى الله عنه - كما صح عنده بسنده، وتكلم على كل حديث منه بعلة، وطرقه، ومافيه من الفقه، والسنن، واختلاف العلماء، وحججهم، وما فيه من المعاني، والغريب، فتم منه مسند العشرة، وأهل البيت، والموالي، ومن مسند ابن عباس قطعة كثيرة، ومات قبل تمامه»^(٣).

قال الأستاذ محمود شاكر فى بيان منهج أبى جعفر فى تهذيب الآثار: وقول التاج السبكي فى صفة منهج أبى جعفر فى كتابه هذا صفة صادقة مطابقة لما تقرأه فى هذا الكتاب إلا شيئاً يسيراً أغفله، وهو مهم: أن أبا جعفر حين يفرغ من ذكر اختلاف العلماء وذكر حججهم فى اختلافهم، يتبعه بصواب القول عنده، أى بمذهبه هو فى المسألة، وحجته فى صواب ما يذهب إليه على الأصول التى قررها فى كتابه «كتاب الرسالة».

ثم قال بعد أن أورد مثلاً لهذه الأصول: فبيّن جداً أن أول شروطه فى كتابه هو ذكر ما صح عنده سنده من الحديث عن رسول الله - ﷺ -، وترك ذكر ما لم يصح عنده سنده، وإذا ذكر ما لم يصح سنده، فإنما يذكره لأنه مما احتج به محتج فى تأييد مقالة يقول بها، أو فى توهين خبر هو عنده صحيح، ولكنه حين يذكره، لا يذكره استشهاده به على دين، ومن شرطه أيضاً أن يفصل القول فى الآثار الصحيحة إذا اختلفت فى ظاهرها ليجمع بينها على وجه يخرجها مخرجاً صحيحاً بريئاً من الاختلاف الظاهر عند أول النظر، وذلك لأنه غير جائز عنده حمل ما حملته الثقات من الآثار عن رسول الله - ﷺ - على الفاسد من الوجوه، ولها فى الصحة مخرج، وانظر

(١) أبو بكر بن كامل بن خلف القاضي البغدادي الحافظ: تلميذ محمد بن جرير الطبرى، ولد سنة ستين ومائتين، كان من العلماء بالأحكام، وعلوم القرآن، والنحو، والشعر، والتواريخ. وله فى ذلك مصنفات، ولي قضاء الكوفة، توفي فى المحرم سنة خمسين وثلاثمائة، وله تسعون سنة. انظر: الفهرست (ص ٣٥)، تاريخ بغداد (٣٥٧/٤)، سير أعلام النبلاء (٥٤٤/١٥).

(٢) معجم الأدباء (٧٥-٧٤/١٨) مطبعة دار المأمون - القاهرة.

(٣) طبقات الشافعية - لابن السبكي (١٢١/٣).

مثال ذلك فيما قاله فى الجمع بين حديث «لا عدوى ولا طيرة ولا صفر»، وحديث «لا يورث ممرض على مصح»، وحديث «فر من المجذوم فرارك من الأسد»، وحديث «لا تديموا النظر إلى المجذومين» وسائر أخبار هذا الباب^(١).

٤- شرح معانى الآثار - لأبي جعفر الطحاوى^(٢):

قال الطحاوى مبيناً سبب تأليفه لهذا الكتاب: «سألني بعض أصحابنا من أهل العلم أن أضع له كتاباً أذكر فيه الآثار المأثورة عن رسول الله - ﷺ - فى الأحكام التى يتوهم أهل الإلحاد والضعفة من أهل الإسلام أن بعضها ينقض بعضاً، لقلّة علمهم بناسخها من منسوخها، وما يجب به العمل منها، لما يشهد له من الكتاب الناطق، والسنة المجتمع عليها، وأجعل لذلك أبواباً أذكر فى كل كتاب منها ما فيه من الناسخ والمنسوخ، وتأويل العلماء، واحتجاج بعضهم على بعض، وإقامة الحجة لمن صح عندى قوله منهم، بما يصح به مثله من كتاب، أو سنة، أو إجماع، أو تواتر من أقاويل الصحابة، أو تابعيهم»^(٣).

وهذا الكتاب هو أول تصانيفه^(٤). وقد رتبه على ترتيب كتب الفقه، فبدأ بالطهارة، أتبعها بكتاب الصلاة، ثم كتاب الجنائز، ثم الزكاة، ثم الصيام... وهكذا، ورتب هذه الكتب على أبواب الفقه، مترجماً لكل باب بما يشير فى معظمها إلى أن

(١) مقدمة المحقق لمسند عليّ فى تهذيب الآثار (ص ١٠-١٢)، وانظر استعراض الطبرى لطرق هذه الأحاديث، وسرده لأسانيدھا المختلفة، وتعقيبه عليها فى مسند عليّ من تهذيب الآثار (ص ٣-٤٤).

(٢) أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدي الحجري المصرى الطحاوى الحنفى الإمام العلامة الحافظ الكبير، صاحب التصانيف، من أهل قرية طحا من أعمال مصر، كان إمام عصره بلا مدافعة فى الفقه والحديث واختلاف العلماء والأحكام واللغة والنحو، وانتهت إليه رئاسة أصحاب أبى حنيفة بمصر، مولده فى سنة تسع وعشرين ومائتين، وقيل تسع وثلاثين ومائتين، ومات سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. انظر: الفهرست (ص ٢٦٠)، سير أعلام النبلاء (٢٧/١٥)، النجوم الزاهرة (٣/٢٤٠)، تذكرة الحفاظ (٣/٨٠٨) المنتظم فى تاريخ الملوك والأمم - لابن الجوزى (٦/٢٥٠) دائرة المعارف العثمانية - الهند ط ١ سنة ١٣٥٧هـ، تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر - لعبد القادر بدران (٢/٥٧) دار المسيرة - بيروت ط ٢ سنة ١٣٩٩هـ، البداية والنهاية - لابن كثير (١١/١٧٤) دار الفكر العربى - ط ١ سنة ١٣٥١هـ.

(٣) شرح معانى الآثار (١/١١).

(٤) الجواهر المضىة فى طبقات الحنفية - لعبد القادر بن محمد القرشى (١/٢٧٦) تحقيق عبد الفتاح الحلو - طبع عيسى الحلبي ١٣٩٨هـ.

هناك اختلافاً بين العلماء فى المسألة، ومايتعلق بها من حكم فقهى، ومن أمثلة ذلك قوله: باب صلاة العصر هل تعجل أو تؤخر؟، باب التكبير للركوع، والتكبير للسجود، والرفع من الركوع، هل مع ذلك رفع أم لا؟، باب الإمام يقول سمع الله لمن حمده، هل ينبغى أن يقول بعدها ربنا ولك الحمد أم لا؟، باب ما يبدأ بوضعه فى السجود، اليدين أو الركبتين؟، باب السلام فى الصلاة، هل هو من فروضها أو من سننها؟.

ومنهج الطحاوى أنه يروى الأحاديث والآثار التى وردت فى الباب والتى تفيد حكماً فقهيّاً معيناً بطرق مختلفة وأسانيد متعددة، ثم يأتى بأحاديث وآثار أخرى تفيد نقيض الحكم الأول، ثم يبدأ بعد ذلك فى التوفيق بين الأحاديث ببيان إمكانية الجمع بينها، وإذا كان هناك نسخ أو ترجيح ذكره.

وترجيحه لبعض الروايات مبني على النظر فى الإسناد، أو المتن، أو باعتبار مرجحات خارجية كموافقة الحديث لحديث آخر، أو موافقته للقياس أو غيره. وينبه الطحاوى على استنباطات من الأحاديث لا يتنبه لها، ونجده يقول أحياناً فلما اختلفت هذه الآثار المروية فى ذلك التمسنا حكمه من طريق النظر، أو يقول: فهذا حكم هذا الباب من طريق الآثار، وأما وجهه من طريق النظر فكذا، وماشابه ذلك.

وغالباً ما ثبت مذهب الأحناف، ويورد أدلتهم، وينتصر لهم، ويخلص بعد المناقشة* إلى مذهب إليه أبو حنيفة وصاحباؤه. وقد تكلم الطحاوى فى رجال الأسانيد جرحاً وتعديلاً عند كلامه فى الأحاديث المتعارضة وترجيح بعض الأحاديث على بعض، مما يدل على سعة علمه فى هذا المجال، كما نقل كثيراً من كلام الأئمة فى الأحاديث والرجال من تصحيح أو ترجيح أو تضعيف.

ولو ذكرنا مثلاً من أقواله فى الجرح والتعديل، فإننا نجده يضعف حديث ابن عمر فى الوضوء من مس الذكر ببعض الرواة فى إسناده، فيقول: صدقة بن عبد الله هذا - عندكم - ضعيف فكيف تحتجون به؟ وهشام بن زيد فليس من أهل العلم

الذين يثبت بروايتهم مثل هذا^(١).

وسياتى الكثير من أقوال وآراء الطحاوى خلال البحث، وعند الأمثلة على أوجه الجمع، أو الترجيح، وفى الدراسة التطبيقية على مرويات حجة رسول الله - ﷺ -.

هـ - مشكل الآثار - للطحاوى أيضاً:

من خلال مقدمة هذا الكتاب يتضح أن الطحاوى يهدف الى النظر فى الأحاديث والآثار المشككة، وبيان مايقدر عليه من حل هذا المشكل، واستخراج الأحكام التى تضمنتها هذه الأحاديث. وجعل ذلك أبواباً، يذكر فى كل باب منها ماوهبه الله عز وجل له من ذلك فيها^(٢).

وهذا الكتاب هو آخر تصانيفه^(٣).

وقد وجدناه يحيل أحياناً إلى بعض كتبه السابقة، فقد قال فى باب الخال وارث من لاوارث له: وأما مايجتاج إليه فى ذلك مما سوى ماقد ذكرناه فى هذا الباب، فقد جننا به فى كتابنا فى أحكام القرآن وفى شرح معانى الآثار، فغنينا بذلك عن إعادته ههنا، والله نسأله التوفيق^(٤).

والكتاب غير مرتب الترتيب الفقهي المعروف، كما هو الشأن فى شرح معانى الآثار وإنما جاءت أبوابه ومسائله متناثرة، ومتفرقة وغير مرتبطة ببعضها، والذي يجمعها هو الإشكال القائم فى كل مسألة منها.

قال القاضي أبو المحاسن يوسف بن موسى الحنفي فى هذا الكتاب وفى مؤلفه: «كان تطويل كتابه بكثرة طريقه الأحاديث، وتدقيق الكلام فيه حرصاً على التناهي فى البيان على غير ترتيب ونظام، لم يتوخ فيه ضم باب إلى شكله، ولا إلحاق نوع بجنسه، فتجد أحاديث الوضوء فيه متفرقة من أول الديوان إلى آخره، وكذلك أحاديث الصلاة والصيام وسائر الشرائع والأحكام، تكاد أن لاتجد فيه حديثين

(١) شرح معانى الآثار (١/٧٤).

(٢) انظر مشكل الآثار (١/٣).

(٣) الجواهر المضية فى طبقات الحنفية - للقرشي (١/٢٧٦).

(٤) مشكل الآثار (٤/٨).

متصلين من نوع واحد، فصارت بذلك فوائده ولطائفه منتشرة متشتتة فيه يعسر استخراجها منه»^(١).

ولو أخذنا مجموعة من أبواب الكتاب نجدها جاءت مرتبة على النحو التالي: مشكل ماروى أن الرجم مما أنزله الله عز وجل في كتابه، مشكل ماروى أنه كان أنزل عشر رضعات يحرم في القرآن فنسخن بخمس رضعات، مشكل ماروى في الصلاة الوسطى، مشكل ماروى أنه كان لا يطأ عقبه رجلان، مشكل ماروى التجار هم الفجار، مشكل ماروي أما أنا فلا أكل متكأ^(٢). وهكذا في جميع أبواب الكتاب.

وكان الطحاوي يبدأ كل باب بقوله: (باب بيان مشكل ماروى في...) ويذكر موضوع الباب، ثم يروى الحديث أو الأحاديث والآثار التي تضمنها الباب بسنده إلى منتهاه، يتبع ذلك جوابه عما يظهر من تعارض أو إشكال، ويبين وجه الجمع والتوفيق بين هذا التعارض، وهذا ماسار عليه في معظم الكتاب. وقد يوضح أحياناً معانى بعض الألفاظ أو ما أشكل من معنى بعض الأحاديث، والهدف من ذلك نفى الاختلاف بين الروايات.

ولم يقتصر الطحاوي في كتابه على موضوع أو موضوعات محددة، وإنما تطرق إلى قضايا متنوعة متعددة، شملت العبادات، والمعاملات، والعقائد، والأخلاق، وأسباب النزول والقراءات، والنكاح، والفرائض، والجنايات. وكما هو الحال في شرح معانى الآثار، فقد اهتم الطحاوي بالنظر في أسانيد الأحاديث ومتونها لبيان مافيه من تدليس وانقطاع، أو اختلاف على الرواة أو غيره من العلل، أو تضعيف بعضهم أو توثيقه، أو بيان ما للأحاديث من متابعات وشواهد... وغير ذلك.

ومن الأمثلة على ذلك، وهى كثيرة:

روى الطحاوي بسنده عن يونس بن بكير عن الأعمش عن طلحة بن مصرف عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود قال: قال رسول الله - ﷺ -: «من كذب عليّ متعمداً ليضل به فليتبوأ مقعده من النار». ثم قال: وهذا حديث منكر، وليس أحد يرفعه بهذا

(١) المعتصر من المختصر من مشكل الآثار - لأبى المحاسن (٣/١) عالم الكتب والمتنبى.
(٢) مشكل الآثار (١٥-٢/٣).

اللفظ غير يونس بن بكير، وطلحة بن مصرف ليس فى سنه مايدرك عمرو بن شرحبيل لقدم وفاته^(١).

وروى بسنده عن المغيرة بن مسلم عن عبد الله بن بريدة عن معاوية بن أبى سفيان قال: قال رسول الله - ﷺ -: «من أحب أن يستجم له الرجال قياماً وجبت له النار». ثم قال: والمغيرة هذا هو القسملى ويقال له: السراج، وهو أحد الأثبات وعبد العزيز بن مسلم القسملى هو أخوه، والمغيرة فوقه^(٢). رحم الله الطحاوى رحمة واسعة.

٦- مشكل الحديث وبيانه - لابن فورك^(٣).

والكتاب عبارة عن مقدمة وثلاثة أقسام مرتبطة ببعضها: وقد بين فى المقدمة أسباب تأليف الكتاب وأنه للرد على المتكلمين من غير أهل السنة، والوقوف فى وجه المشبهة، وأهل الأهواء والبدع الذين يطعنون فى الدين^(٤).

وجاء فى القسم الأول بالأحاديث التى يوهم ظاهرها تشبيه الله عز وجل، وبين معناها من وجهة نظر الأشاعرة^(٥) الذين ينتمى إليهم، وعالجها علاج المتكلم لا

(١) مشكل الآثار (١٧٤/١).

(٢) المصدر السابق (٣٩/٢).

(٣) هو الأستاذ أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك، بضم الفاء، وفتح الراء، الأنصارى، الأصبهاني، الإمام الجليل، والحبر الذى لا يجارى، فقهياً، وأصولاً، وكلاماً، ووعظاً، ونحواً، مع مهابة، وجلالة، وورع بالغ، وهو من فقهاء الشافعية، أقام بالعراق مدة يدرس، ثم توجه إلى الري فشنت به المبتدعة، فراسله أهل نيسابور، والتمسوا منه التوجه إليهم ففعل، وبلغت مصنفاته قريباً من مائة مصنف، ودعي إلى مدينة غزنة من الهند، وجرت له بها مناظرات عظيمة، ولما رجع من غزنة إلى نيسابور سُم في الطريق فمات سنة ست وأربعمائة، فنقل إلى نيسابور فدفن بها - انظر: شذرات الذهب - لابن العماد الحنبلى (١٨١/٣)، وفيات الأعيان - لابن خلكان (٢٧٢/٤)، طبقات الشافعية - لابن السبكي (١٢٧/٤)، النجوم الزاهرة (٢٤٠/٤) سير أعلام النبلاء (٢١٤/١٧).

(٤) انظر مشكل الحديث وبيانه - لابن فورك (ص ٣٣) تحقيق موسى محمد على - عالم الكتب - ط ٢ سنة ١٤٠٥هـ.

(٥) الأشاعرة: ينتسبون إلى أبى الحسن الأشعري، ومنهم: الغزالي، الباقلاني، وإمام الحرمين، وهم يثبتون لله سبع صفات أزلية وهي: العلم، والقدرة، والحياة، والإرادة، والكلام، والسمع، والبصر، ويثبتون رؤية الله تعالى فى الآخرة، وأن جميع أفعال العباد مخلوقة، وأن الإيمان هو التصديق بالقلب، وصاحب الكبيرة أمره إلى الله ولا يخلد فى النار مؤمن... الخ - الملل والنحل (١١٩/١) دائرة المعارف =

المحدث.

وجمع فى هذا القسم أكثر من خمسة وسبعين حديثاً - منها : رأيت ربي فى أحسن صورة، وخلق آدم من قبضة قبضها الله، والحجر الأسود يمين الله، وحتى يضع الجبار قدمه، وأن الله يضحك تبارك وتعالى، وخلق الله الملائكة من شعر ذراعيه، ولا تسبوا الريح فإنها من نفس الرحمن، واهتز العرش لموت سعد بن معاذ ... إلى غير ذلك.

وأما القسم الثاني فهو للرد على كتاب التوحيد^(١) - لابن خزيمة^(٢)، بدأه بقوله : فصل فيما ذكره ابن خزيمة فى كتاب التوحيد .

وقد أورد فى هذا القسم عشرة أحاديث يشترك بعضها مع القسم الأول، رد فيها ابن فورك على ابن خزيمة، واعتبره أنه قد ذهب فى تأويلها عن الصواب، وأنه أوهم خلاف الحق فى تخريجها وجمعها بين مايجوز أن يجرى مجرى الصفة، وما لايجوز ذلك منه.

وكان القسم الثالث فيما ذكره الصبغى^(٣) من كتاب الأسماء والصفات، وقد ذكر

ع (٣٢٧/٣).

(١) اسم الكتاب: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل التى وصف بها نفسه فى محكم تنزيله الذى أنزله على نبيه المصطفى - ﷺ - وعلى لسان نبيه بنقل الأخبار الثابتة الصحيحة نقل العدول عن العدول من غير قطع فى إسناد ولا جرح فى ناقل الأخبار الثقات.

(٢) هو أبو بكر، محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة النيسابورى، الحافظ، الحجة، الفقيه، الشافعي، إمام الأئمة، وصاحب التصانيف، ولد فى شهر صفر من عام ثلاثه وعشرين ومائتين للهجرة بنيسابور، ونشأ بها وعنى فى حديثه بالحديث والفقه، وكان سلفي العقيدة، على طريقة أهل الحديث، يقول بما قاله الصحابة - رضى الله عنهم - والتابعون وتابعوهم، توفي ليلة السبت الثاني من ذى القعدة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة. انظر: سير أعلام النبلاء (٣٦٥/١٤)، طبقات علماء الحديث - لابن عبد الهادى (٤٤١/٢)، الجرح والتعديل (١٩٦/٧)، المنتظم (١٨٤/٦)، تذكرة الحفاظ (٧٢٠/٢)، طبقات الشافعية - لابن السبكي (١٠٩/٣) النجوم الزاهرة (٢٠٩/٣).

(٣) هو أبو بكر، أحمد بن إسحاق بن أيوب النيسابورى الفقيه الشافعي المعروف بالصبغي، مولده فى سنة ثمان وخمسين ومائتين، برع فى الفقه، وتميز فى علم الحديث، ومن تصانيفه: الأسماء والصفات الذى ذكره ابن فورك هنا، والإيمان، والقدر، والخلفاء الأربعة، توفي فى شعبان سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة. انظر: سير أعلام النبلاء (٤٨٣/١٥)، طبقات الشافعية - لابن السبكي (٩/٣)، النجوم الزاهرة (٣١٠/٣)، شذرات الذهب (٣٦١/٢)، الأعلام (٩٥/١).

ابن فورك فيه أكثر من عشرين فصلاً فى تأويل صفات الله شملت الوجه، والعين، واليد، والساق، والقدم، والكلام، والاستواء على العرش، والكرسي، والحجاب، والضحك والاستحياء... وغيرها وأكثر الأحاديث التى أوردها ابن فورك فى الكتاب بغير إسناد، وعند تأويله للأحاديث قلماً يتعرض لها ببيان قوتها أو ضعفها، أو نقد فى سندها، أو متنها، وإنما يكتفى أحياناً بقوله: وذلك مارواه الجمع الكثير من الأثبات والثقات، وهو من مشاهير الحديث فى هذا الباب كالمجتمع على صحته عند أهل النقل، أو: وقد روى لنا بعض أهل النقل هذا الخبر عن النبي - ﷺ -.

وكان يؤول الأحاديث التى يوهم ظاهرها التشبيه على مذهب الأشاعرة فى حوار عقلى يعتمد فى معظم الأحيان على الفلسفة واللغة.

فعند مسألة الحجاب مثلاً نجده يقول: «واعلم أن الأجسام ليست تحجب على الحقيقة فى المحدثات أيضاً لأنها فى الحقيقة غير مانعة رؤية المحجوب المستور المغطى، ولا مانعة للمعرفة على الأصل الصحيح من مذاهبنا، وذلك أن المانع من معرفة الشيء ورؤيته، ومعاينة ما يمنع من وجود معرفته ومعاينته، وما يمنع من ذلك، فهو الذى يضاد وجوده وذلك لا يصح إلا فى العرضين المتضادين المتعاقبين، ولا يصح أن يكون الجسم منعاً ولا مانعاً من عرض أصلاً، لأجل أنه لا يصح أن يكون بين العرض والجسم تناف وتضاد على وجه من الوجوه، فبان بهذا أن الذى يحجب عن المعاينة والمعرفة فى القديم والمحدث هو المنع الذى هو بمعنى موجود تعاقب العلم والرؤية لمن هو ممنوع به»^(١).

ولم يستشهد ابن فورك بآراء العلماء إلا نادراً، ولم يوثق ما يذهب إليه بآراء أحد ممن سبقه من أهل العلم.

وكان يقتصر أحياناً على قوله: «وأدلة هذا الباب وشرح وجوهه مما قد ذكر فى الكتب، وليس هذا موضع ذكرها».

وكان يورد فى بعض الأحيان سبب الحديث، ومن ذلك قوله: «ومما قيل إن هذا الخبر خرج على سبب وذلك أن النبي ﷺ - مرّ برجل يضرب ابنه أو عبده فى وجهه لطمًا ويقول: قبح الله وجهك، ووجه من أشبه وجهك، فقال - ﷺ -: «إذا ضرب أحدكم عبده فليترك الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته»^(١).

ويمكن القول: إن ماسبق بيانه من عدم اهتمام ابن فورك ببيان قوة الحديث أو ضعفه، وروايته الأحاديث بغير إسناد، وتأويله الفلسفي المطول، وانتقاده لابن خزيمة، ووصفه أنه يخطئ، ويتوهم، ويعدل عن الصواب، ويختار الفاسد من الآراء، هي من المآخذ على ابن فورك.

يضاف إليها اتهامه لابن قتيبة، ووصفه بالجهل، والتوغل فى تشبيه الله تعالى بخلقه، وأنه حاد عن الصواب وسلك طريق الخطأ.

ولاشك أن انتقاد ابن فورك لكل من ابن خزيمة وابن قتيبة غير صحيح فى معظمه. فابن خزيمة سلفى العقيدة، ويمر صفات الله تعالى على ظاهرها بدون تأويل أو تحريف، وفى باب ذكر إثبات وجه الله من كتابه التوحيد، يقول: «فنحن، وجميع علمائنا من أهل الحجاز، وتهامة، واليمن، والعراق، والشام، ومصر مذهبنا: أنا نثبت لله ما أثبتته الله لنفسه، نقر بذلك بألسنتنا، ونصدق ذلك بقلوبنا، من غير أن نشبه وجه خالقنا بوجه أحد من المخلوقين، عز ربنا عن أن يشبه المخلوقين، وجل ربنا عن مقالة المعطلين، وعز أن يكون عدماً كما قال المبطلون»^(٢).

واتهامه لابن قتيبة غير سليم، لأن الناظر فى كتب ابن قتيبة، وأقوال أئمة أهل

(١) مشكل الحديث وبيانه (ص ٤٨). والحديث أخرجه:

م: (٢٠١٧/٤) (٤٥) كتاب البر والصلة (٣٢) باب النهى عن ضرب الوجه (٢٦١٢/١١٥)، حم: (٥١٩/٢)، الأسماء والصفات للبيهقي (ص ٣٧٠)، التوحيد لابن خزيمة (٨٤/١) رقم: (٤٠/٦) كلهم من طريق المثني بن سعيد عن قتادة عن أبي أيوب وهو عبد الملك بن مالك المراغي عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته».

(٢) التوحيد (٢٦/١) - تحقيق د. عبد العزيز الشهوان - دار الرشد - الرياض ط ١ سنة ١٤٠٨ هـ.

السنة كابن تيمية يكشف أنه من أهل السنة والجماعة^(١). ومع ذلك فابن فورك يعد من العلماء الكبار الأجلاء الذين وقفوا في وجه المبتدعة والمشبهة، وسائر أهل الأهواء الباطلة، رحمه الله.

٧- مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها - للنجدي^(٢).

كتبه المؤلف دفاعاً وغيرة على ما أشكل من الأحاديث النبوية الشريفة، فقد صدر الكتاب بقوله: «يحتوى هذا الكتاب على الأحاديث النبوية التي استشكلتها العلوم الحديثة من طبية وجغرافية وفلكية وحسية الخ... وفيه بيانها بنفس العلوم الحديثة، وسيجد القارئ في الكتاب مثلاً حياً للدفاع عن نصوص الدين المقدس، ومثلاً حياً للنقد الفلسفي العصري»^(٣).

وبين في المقدمة الغرض من تأليف الكتاب حيث قال: «أما بعد، فهذا بيان لأحاديث نبوية صحيحة قد أشكلت على كبار العلماء، قد أشكل بعضها طبياً، وبعضها فلكياً، وبعضها علمياً، وبعضها حسياً، وبعضها دينياً، فعجل فريق فكذبها وردّها وتحامل على رواتها، ولم يصب في ذلك، فجراً العامة وأشباه العامة على أن يكذبوا كل مالم يحيطوا بعلمه من صحيح الأخبار، وتكلم فيها فريق آخر كلاماً لم يسر مع الصواب والتوفيق»^(٤).

وذكر المؤلف أنه سرد الأحاديث سرداً حيث ماتيسرت، لم يراع في ذلك ترتيباً، ولا تقدماً، ولا تأخيراً، وذلك لأن كل حديث قائم بنفسه، مستقل بمعناه، لا ارتباط له بغيره.

وقد ذكر في الكتاب قرابة ثلاثين حديثاً منها: أحاديث عذاب القبر، وانشقاق

(١) يقول ابن تيمية في تفسير سورة الإخلاص: «وهذا القول كثير من أهل السنة، منهم: ابن قتيبة، وأبو سليمان الدمشقي وغيرهما، وابن قتيبة هو من المنتسبين إلى أحمد وإسحاق، والمنتصرين لمذاهب السنة المشهورة. ثم قال: هو لأهل السنة مثل الجاحظ للمعتزلة، فإنه خطيب السنة كما أن الجاحظ خطيب المعتزلة مجموع الفتاوى (١٧/٣٩١-٣٩٢).

(٢) هو عبد الله بن علي النجدي القصيمي - توفي عام ١٣٥٣هـ.

(٣) مشكلات الأحاديث النبوية (العنوان) تحقيق خليل الميس - دار القلم - بيروت ط١ سنة ١٤٠٥هـ.

(٤) المصدر السابق (ص٩).

القمر، والدجال، وأشراف الساعة، وتأثير العين، والتصوير، والمعراج، والسحر، والذباب، وسجود الشمس تحت العرش وغيرها من الأحاديث التي رآها مظنة الاعتراض، أو التي اعترض عليها فعلاً. وقد يسترشد بأقوال أساتذة وعلماء، وينقل أقوالهم في توضيح معنى الأحاديث المشككة. ويستشهد بالآيات القرآنية التي تؤكد وتؤيد الأحاديث التي أوردها.

ويورد أقوال وشبه المعارضين والمنكرين دون أن يحددهم أو يعينهم، وإنما يكتفى بقوله: وقالوا، أو: قال فريق من المتفلسفين والملحدين ومن قلدهم، أو: يقول بعض من كتب في هذا من المتأخرين، أو: قد استشكل بعض العلماء في هذا العصر... وهكذا، ثم يرد عليهم.

والأحاديث التي أوردها صحيحة، أخرجها البخاري ومسلم أو أحدهما. وهو يذكر الحديث ثم يزيل الشبهة، وقلمما يتعرض للأحاديث المتعارضة، وقد أشار إلى أنه لم يقصد التوفيق بين أحاديث متعارضة، فقال: «ونحن هنا لانتعرض للتوفيق بين الروايات نفسها فإن ذلك ليس مما قصدنا له»^(١).

وقد وجدنا كثيراً من الأحاديث المشككة التي أوردها قد سبقت عند ابن قتيبة وابن فورك ولكنه له منهجه المستقل في توضيح الإشكال.

٨- مشكلات الأحاديث والجمع بين النصوص المتعارضة^(٢):

والكتاب عبارة عن محاولة عصرية للدفاع عن الأحاديث النبوية، وإزالة ما قد يتطرق إلى الأذهان من شك حول بعض الأحاديث المشككة، مثل أحاديث الدجال، والتصوير المجسم، والمعراج، وشق الصدر، ولعق الأصابع بعد الطعام، وأصابع الرحمن، وخلق آدم على صورته، ولطم موسى لملك الموت، ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين... وغيرها.

(١) مشكلات الأحاديث - للنجدي (ص ١٩٤).

(٢) لم ينسب الناشر زكريا على يوسف هذا الكتاب لأحد من العلماء باسمه، بل نسبته إلى جماعة من نوابغ العلماء، ويبدو أن الناشر هو الذي تولى جمع وترتيب أقوال العديد من العلماء والأئمة من القدامى والمعاصرين أمثال: (ابن تيمية - ابن حجر - نديم الجسر - عبد الله العقيل - محمد بهجت البيطار - عبد الله الغماري - الألباني وغيرهم)، وأحياناً ينقل الناشر إزالة الإشكال لحديث «ما» دون الإشارة إلى القائل.

والأحاديث التي اشتمل عليها الكتاب مشكلة إما بسبب مخالفة ظاهرها القرآن، أو العقل، أو العرف، أو أحاديث يوهم ظاهرها التشبيه، كما اشتمل على التوفيق بين التعارض الظاهري بين آيتين.

يقول الناشر: كتابنا هذا للتوفيق بين النصوص المتعارضة من الأحاديث، أو بين آية وحديث، ولكن هناك تعارض ظاهري بين آيتين، وبناء عليه فالأصل أن هذا الكتاب لا يتعرض لهما، ولكن رأينا أن نوفق بينهما هدية منا إلى القراء^(١).

ونوقشت هذه النصوص، وقدم فيها مايزيل التباسها وإشكالها بأسلوب عصري، ويبدو أن الكتاب جاء رداً على محمود أبي رية وكتابه «أضواء على السنة المحمدية» الذي طعن فيه على حديث رسول الله - ﷺ -.

فكتابنا هذا يشير إلى كتاب الأضواء لكنه لا يذكر اسم صاحبه رغم ذكره لأوصافه، لأن الأحاديث التي أولها هذا الكتاب وذكر الحق في المراد منها هي معظم الأحاديث التي جاءت في أضواء أبي رية.

يقول ناشر كتاب مشكلات الأحاديث حين أراد ذكر كتاب أبي رية: «وفي هذه الأيام ظهر كتاب في الإسكندرية يجدد هذه النعمة المزدولة، نعمة التشكيك في كثير من أحاديث الصحيحين^(٢)».

ولكن كتاب مشكلات الأحاديث الذي يفتقد اتحاد منهجية التأليف لتعدد المجيبين عن الأحاديث المشكلة فيه، جاءت فيه الردود والمناقشات التي نسبت إلى أصحابها واضحة، تتميز بقوة الأسلوب، والدقة، والمنهجية، مع الاستشهاد لتوضيح ما أشكل في الحديث، والوصول إلى الإجابات الشافية الوافية مما يدل على الفهم الواعي لهؤلاء العلماء.

وأما تأويلات الأحاديث التي لم تنسب لأحد، وهي كثيرة بالمقارنة بالمناقشات التي نسبت لأصحابها، فلا يوجد فيها مايزيل توهم الإشكال بأسلوب منطقي ومقنع،

(١) مشكلات الأحاديث والجمع بين النصوص المتعارضة (ص ١٨٦) تصحيح زكريا على يوسف - مكتبة المتنبي.

(٢) المصدر السابق (ص ١٤٧).

بل جاءت، الإجابات فى شكل ردود عامة وسريعة غير موثقة بالسند المأثور أو المعقول، مما يجعلها غير كافية لبيان ما أشكل من الأحاديث النبوية، ودحض دعوات منكري حديث رسول الله - ﷺ - .

ولا يوجد أي دليل أو إشارة إلى اطلاع كاتب الإجابات التى لم تنسب لأحد على ماكتبه علماء مختلف الحديث ومشكله فى هذه الأحاديث. ولذا فلا توجد استفادة كبيرة من هذا الكتاب فى علم مختلف الحديث. كما أورد بعض الأئمة الأعلام فصولاً فى كتبهم تختص بموضوع اختلاف الحديث، وتعارض النصوص - من ذلك .

١- الإحكام فى أصول الأحكام - لابن حزم (٤٥٦هـ):

فقد كتب فصلاً بعنوان (فيما ادعاه قوم من تعارض النصوص)^(١)، كما كتب فصلاً آخر بعنوان (بيان سبب الاختلاف الواقع بين الأئمة فى صدر هذه الأمة)^(٢)، تحدث فيه عن بعض أسباب اختلاف الحديث عند الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ثم عدّ عشرة عوامل كانت سبباً فى ظهور قضية اختلاف الحديث عند العلماء^(٣).

وابن حزم إمام وفقيه، له مذهب فى التعارض مبني على أساس أن نصوص القرآن والسنة فى مرتبة واحدة من حيث استنباط الأحكام التشريعية لأن مصدرهما الوحي الإلهي، وبذلك فلا يمكن أن يوجد بينهما تعارض مطلقاً، لأنه إذا اتحد المصدر المعصوم، فلا يمكن أن يكون هناك تضارب واختلاف. كما ذكر ابن حزم خمسة أوجه يبين فيها أن النصوص التى توهم التعارض هي متفقة وغير مختلفة^(٤).

٢- الاعتصام - لأبى إسحاق الشاطبي (٧٩٠هـ):

فقد كتب أن بعض الفرق الإسلامية ادعوا على بعض الأحاديث الصحيحة مناقضتها للقرآن، أو مناقضة بعضها بعضاً، فناقش ذلك: ثم أورد عشر مسائل فقهية يبدو فيها التعارض عند هذه الفرق وبين مخرجها، ووفق بينها، ومن هذه

(١) الإحكام (٢١/٢).

(٢) الإحكام (١٢٤/٢).

(٣) المصدر السابق (١٢٩/٢).

(٤) راجع المصدر السابق (٢٢/٢) وما بعدها.

المسائل ما هو اختلاف فى آيات القرآن، ومنها ما هو اختلاف بين الأحاديث^(١)، وأكد الشاطبي أنه لا اختلاف فى أحكام الشريعة الإسلامية^(٢).

وبين الشاطبي أن بعض هذه الفرق من المبتدعين فى الدين، لأنهم يعتمدون على الأحاديث الواهية الضعيفة، والمكذوب فيها على رسول الله - ﷺ -^(٣)، ولأنهم ردوا الأحاديث التى جرت غير موافقة لأغراضهم ومذاهبهم^(٤).

٣- حجة الله البالغة - لشاه ولي الله الدهلوى (١١٧٩هـ)

فقد كتب باباً بعنوان (باب القضاء فى الأحاديث المختلفة)^(٥)، بين فيه عدم الاختلاف بين الأحاديث، كما بين كيفية التوفيق بين الأحاديث التى ظاهرها التعارض، كما كتب باباً فى أسباب اختلاف الصحابة فى الفروع، وباباً فى أسباب اختلاف مذاهب الفقهاء، تحدث فيهما عن بعض العوامل التى أدت إلى ظهور قضية اختلاف الحديث على هذا النحو^(٦).

(١) الاعتصام (٣١١/٢-٣١٧).

(٢) المصدر السابق (٣١٠/٢) وانظر الموافقات (٣١-٣٠/٢).

(٣) المصدر السابق (٢٢٤/١).

(٤) المصدر السابق (٢٣١/١).

(٥) حجة الله البالغة (١٣٨/١) الطباعة المنيرية ١٣٥٢هـ.

(٦) المصدر السابق (١٤٠/١) وهذان الفصلان هما محتوى كتاب الإنصاف فى بيان سبب الاختلاف فى الأحكام الفقهية.

الفصل الثانى

أهمية علم مختلف الحديث ، ومكانته

المبحث الأول : أهمية علم مختلف الحديث ، وصعوبته .

المبحث الثانى : مكانة مختلف الحديث .

المبحث الثالث : منهج علماء السنة في مختلف الحديث

من خلال مؤلفاتهم .

أهمية علم مختلف الحديث ومكانته

المبحث الأول .

أهمية علم مختلف الحديث وصعوبته

يعدّ هذا العلم من أهم أنواع علوم الحديث وأصعبها .

قال الإمام النووي : «هذا فن من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف، وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما، وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغواصون على المعاني، وصنف فيه الإمام الشافعي، ولم يقصد رحمه الله استيفاءه، بل ذكر جملة ينبه بها على طريقه»^(١).

وقال السخاوي : «وهو من أهم الأنواع، مضطر إليه جميع الطوائف من العلماء، وإنما يكمل به من كان إماماً، جامعاً لصناعتى الحديث والفقه، غائصاً على المعاني الدقيقة»^(٢).

وقال السيوطي : «ومن جمع ما ذكرنا من الحديث، والفقه، والأصول، والغوص على المعاني الدقيقة لايشكل عليه من ذلك إلا النادر في الأحيان»^(٣).

وكذا قال ابن الصلاح من قبل، بأنه «يكمل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعتى الحديث، والفقه، الغواصون على المعاني الدقيقة»^(٤).

وهذه الأقوال تكشف لنا عن أهمية هذا العلم وتدلل على :

١- أن هذا العلم يدخل في كثير من العلوم الإسلامية من حديث، وعلوم حديث، وفقه،

(١) تقريب النووي (١٩٦/٢).

(٢) فتح المغيث (٨١/٣).

(٣) تدريب الراوي (١٩٧/٢) تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - دار الكتب الحديثة ط ٢ سنة ١٣٨٥هـ.

(٤) علوم الحديث (ص ٢٨٤).

وأصول فقه، وغير ذلك .

٢- أن جميع الفرق والطوائف بحاجة إلى معرفة هذا الفن، لأنه يبين الحق من تعارض الأدلة مع بعضها، وأيهما أحق بالعمل أو الترك ؟ .
فإما أن يعمل بهما جميعاً إن أمكن الجمع .
أو يرجح أحدهما على غيره .
أو ينسخ أحدهما الآخر، فيعمل بالناسخ ويترك المنسوخ .

٣- يمكن المجتهد من الترجيح بين الأقوال عند الاطلاع على أدلتها، وسبب الخلاف فيها .

وفى أهمية معرفة مواضع الاختلاف وأسبابه، قال الشاطبي: «من لم يعرف مواضع الاختلاف لم يبلغ درجة الاجتهاد»^(١) .

ونقل عن قتادة قوله: «من لم يعرف الاختلاف لم يشم أنفه الفقه»^(٢) .

وعن هشام الرازي: «من لم يعرف اختلاف القراءة فليس بقارئ، ومن لم يعرف اختلاف الفقهاء فليس بفقيه»^(٣) .

وعن عطاء: «لا ينبغي لأحد أن يفتي الناس حتى يكون عالماً باختلاف الناس، فإنه إن لم يكن كذلك رد من العلم ما هو أوثق من الذي في يديه»^(٤) .

وعن أيوب السخيتاني وابن عيينة: «أجسر الناس على الفتيا، أقلهم علماً باختلاف العلماء» . زاد أيوب: «وأمسك الناس عن الفتيا، أعلمهم باختلاف العلماء»^(٥) .

ولقد عقد ابن عبد البر باباً فيمن يستحق أن يسمى فقيهاً أو عالماً حقيقةً لامجازاً، ومن يجوز له الفتيا عند العلماء .

وروى في هذا الباب روايات متعددة عن ضرورة معرفة الفقيه لاختلاف الفقهاء

(١) الموافقات (١٦١/٤) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

واختلاف الناس .

فروى عن يحيى بن سلام : «لا ينبغي لمن لا يعرف الاختلاف أن يفتي» .
وروى عن ابن القاسم قال : «سئل مالك ، قيل له : لمن تجوز الفتوى؟ ، فقال :
لاتجوز الفتوى إلا لمن علم ماختلف الناس فيه ، قيل له : اختلاف أهل الرأي؟ قال : لا ،
اختلاف أصحاب محمد - ﷺ - الناسخ والمنسوخ من القرآن ، ومن حديث الرسول عليه
الصلاة والسلام - وكذا يفتى .

وروى حديثاً نبوياً يبين أن أعلم الناس هو أعلمهم بالاختلاف ، فروى بسنده أن
رسول الله - ﷺ - قال : يا عبد الله بن مسعود ، قلت : لبيك يا رسول الله ، قال : أتدرى أى
الناس أعلم؟ قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : «أعلم الناس أبصرهم بالحق إذا اختلف
الناس ، وإن كان مقصراً فى العمل . وفى رواية : وإن كان يزحف على إسته»^(١) .

٤- ترجع أهمية هذا العلم إلى عدم ترك حديث رسول الله - ﷺ - قدر المستطاع .
٥- لم يتكلم فى هذا العلم إلا القلة من العلماء ، وهم الأفاضال الذين لهم قدم راسخة فى
معرفة المعاني الدقيقة مع الفهم العميق ، والقدرة على الموازنة بين النصوص ،
أمثال الأئمة : الشافعي ، وابن قتيبة ، والطحاوي وغيرهم .

فالأصوليون تعرضوا له فى مبحث «التعارض والترجيح» منهم : الغزالي فى
المستصفى وغيره ، وإمام الحرمين فى البرهان ، وابن حزم فى الأحكام ، والآمدى فى
الإحكام ، وغيرهم من علماء الأصول .

وموضوع تعارض الأدلة ذو أهمية خاصة عند علماء الأصول ، وذلك لحاجة كثير
من مباحث علم الأصول إليه ، إن لم نقل معظمها أو كلها .

فمن أقوال الغزالي فى هذا الموضوع : «اعلم أن الترجيح إنما يجرى بين ظنيين ،

(١) جامع بيان العلم (٥٩-٥٣/٢) تصحيح عبد الرحمن محمد عثمان - المكتبة السلفية -
المدينة المنورة ط ٢ سنة ١٣٨٨هـ .

والحديث أخرجه : ك : (٤٨٠/٢) كلاهما من طريق الصعق بن حزن عن عقيل بن يحيى
الجعدى عن أبى إسحاق الهمداني عن سويد بن غفلة عن ابن مسعود به . وقال الحاكم :
هذا حديث صحيح ولم يخرجاه .
ولكن الذهبي قال : ليس بصحيح ، فإن الصعق وإن كان موثقاً فإن شيخه منكر الحديث .

لأن الظنون تتفاوت فى القوة، ولا يتصور ذلك فى معلومين، إذ ليس بعض العلوم أقوى وأغلب من بعض، وإن كان بعضها أجلى وأقرب حصولاً وأشد استغناء عن التأمل، بل بعضها يستغنى عن أصل التأمل وهو البديهي، وبعضها غير بديهي يحتاج إلى تأمل، لكنه بعد الحصول محقق يقينى، لا يتفاوت فى كونه محققاً، فلا ترجيح لعلم على علم، ولذلك قلنا: إذا تعارض نصان قاطعان فلا سبيل إلى الترجيح، بل إن كانا متواترين حكم بأن المتأخر ناسخ، ولا بد أن يكون أحدهما ناسخاً، وإن كانا من أخبار الآحاد وعرفنا التاريخ أيضاً حكمنا بالمتأخر، وإن لم نعرف فصدق الراوى مظنون، فنقدم الأقوى فى نفوسنا»^(١).

وأما إمام الحرمين فقد بين الدكتور عبد العظيم الديب فى كتابه «فقه إمام الحرمين» موقف الإمام فى قضايا الترجيح ومسائله، وما يتصل بذلك من النسخ أيضاً^(٢).

وأما مذهب ابن حزم فهو نفي وجود التعارض بين النصوص، لافرق فى ذلك بين قرآن أو سنة، فالكل وحي من الله سبحانه وتعالى، وبذلك يبطل مذهب من أراد ضرب الحديث بعبئه ببعض، أو ضرب الحديث بالقرآن.

وقد ذكر خمسة أوجه للتوفيق بين النصوص التى ظاهرها التعارض^(٣).

كما أنه فى فصل (ما ادعاه قوم من تعارض النصوص) يقول: «وهذا من أدق ما يمكن أن يعترض أهل العلم من تأليف النصوص، وأغمضه، وأصعبه، ونحن نمثل فى ذلك أمثلة تعين بحول الله وقوته على فهم هذا المكان اللطيف، وليعلم طالب العلم والحريص عليه وجه العمل فى ذلك إن شاء الله عز وجل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم، وما وجدنا أحداً قبلنا شغل باله فى هذا المكان بالشغل الذى يستحقه فى هذا الباب، فإن الغلط والتناقض فيه يكثر جداً، إلا من سدد الله بمنه ولطفه»^(٤).

(١) المستصفى (٢/٣٩٣).

(٢) انظر فقه إمام الحرمين - د. عبد العظيم الديب (ص ٢٠٤-٢٢٨) دار الوفاء ط ٢ ستة ١٤٠٩هـ.

(٣) انظر الإحكام - لابن حزم (٢/٢٢-٣٥).

(٤) الإحكام - لابن حزم (٢/٢٦).

كما تعرض الآمدي فى الإحكام (فى التعارض الواقع بين منقولين) مفصلاً منهج الترجيح فى الإسناد، والترجيح فى المتن^(١).

وأما الفقه فهو أهم غاية لعلم اختلاف الحديث، وهذا العلم من أهم أسباب اختلاف الفقهاء فى الأحكام الشرعية، فمعظم أبواب الفقه يوجد فيها حديث يخالفه حديث آخر أو أحاديث فى الظاهر.

لذا نجد أن المحدثين الفقهاء هم الذين يهتمون به، ويجتهدون فى تأويله لدفع التعارض بين الأحاديث الواردة فى المسألة الواحدة، لأن آراءهم الفقهية مبنية على أساس من هذا الاجتهاد فى التأويل.

قال الأستاذ محمد عوامة فى كتابه (أثر الحديث الشريف فى اختلاف الأئمة الفقهاء) مبيناً اختلاف مسالك الفقهاء أمام المتعارض من السنة ظاهراً: «يعتبر هذا السبب من أهم أسباب اختلاف الأئمة الفقهاء، وفيه مجال للاستفادة من علمين عظيمين هما علم الحديث، وعلم أصول الفقه... ولا يخفى على المبتدئ بالعلم الشريف أنه كثيراً ما ترد فى المسألة الواحدة أحاديث مختلفة فى مدلولها على الحكم، وقد يكون اختلافها على أكثر من معنيين»^(٢).

ونظراً لأهمية هذا العلم للفقهاء، فقد وجدنا الحاكم النيسابورى قد استهل كلامه عن مختلف الحديث بقوله: «هذا النوع من هذه العلوم معرفة سنن لرسول الله ﷺ - يعارضها مثلها، فيحتج أصحاب المذاهب بأحدهما»^(٣).

وقد ذكر الحاكم نماذج لاختلاف الأئمة نتيجة اختلاف الأحاديث فى الموضوع الواحد:

من ذلك قوله: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، قال: ثنا الحسن بن علي بن عفان العامرى قال ثنا محمد بن عبيد عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن عمر قال:

(١) الإحكام - للآمدي (٤/٤٦٣-٤٨٦).

(٢) أثر الحديث الشريف فى اختلاف الفقهاء (ص ١٠١) دار السلام - ط ٢ سنة ١٤٠٧هـ.

(٣) معرفة علوم الحديث (ص ١٢٢).

يارسول الله، أينام أحدنا وهو جنب؟ قال: نعم، إذا توضأ^(١).

حدثنا أبو عبد الله الشيباني قال: حدثنا إبراهيم بن عبد الله قال: أخبرنا وهب بن جرير قال أنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أنها قالت: كان رسول الله - ﷺ - إذا كان جنباً، وأراد أن يأكل أو ينام توضأ^(٢).

قال أبو عبد الله: هذه الأخبار في هذا صحيحة، وهذه الأخبار يعارضها ما أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن عتاب العبدى قال ثنا أبو قلابة ومحمد بن سليمان قالوا ثنا أبو عاصم عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن الأسود بن يزيد عن عائشة قالت: كان رسول الله - ﷺ - ينام وهو جنب، ولايمس ماء^(٣).

أخبرنا أحمد بن سليمان الفقيه قال ثنا جعفر بن محمد بن شاکر قال: ثنا عفان

(١) خ: (٣٩٢/١) (٥) كتاب الغسل (٢٦) باب نوم الجنب (٢٨٧) من طريق الليث، م: (٢٤٨/١) (٣) كتاب الحيض (٦) باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له وغسل الفرج إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجامع (٣٠٦/٢٣) من طريق ابن جريج كلاهما عن نافع عن ابن عمر به.

(٢) م: (٢٤٨/١) (٣) كتاب الحيض (٦) باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له... (٣٠٥/٢٢)، د: (١٥١/١ - ١٥٢) (١) كتاب الطهارة (٨٩) باب من قال: يتوضأ الجنب (٢٢٤)، ن: (١٣٨/١) (١) كتاب الطهارة (١٦٣) باب وضوء الجنب إذا أراد أن يأكل (٢٥٥)، ج: (١٤٩/١) (١) كتاب الطهارة (١٠٣) باب في الجنب يأكل ويشرب (٥٩١)، حم (١٩٠/٦) كلهم من طريق شعبة به.

(٣) د: (١٥٤/١) (١) كتاب الطهارة (٩٠) باب في الجنب يؤخر الغسل (٢٢٨) من طريق سفيان، ت: (٢٠٢/١) كتاب الطهارة (٨٧) باب في الجنب ينام قبل أن يغتسل (١١٨)، (١١٩) من طريق الأعمش وسفيان، ج: (١٩٢/١) (١) كتاب الطهارة (٩٨) باب في الجنب ينام كهيئته، لايمس ماء (٥٨٣) من طريق سفيان، حم: (٤٣/٦)، (١٠٧) من طريق الأعمش وسفيان كلهم عن أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة به.

قال أبو داود: حدثنا الحسن بن علي الواسطي، قال سمعت يزيد بن هارون يقول: هذا الحديث وهم، يعني حديث أبي إسحاق.

وقال الترمذي: وقد روى عن أبي إسحاق هذا الحديث شعبة والثوري وغير واحد، ويرون أن هذا غلط من أبي إسحاق.

وقال ابن ماجه: قال سفيان: فذكرت هذا الحديث يوماً فقال لي إسماعيل يافتي، يشد هذا الحديث بشيء. انظر: تلخيص الحبير - لابن حجر (١٤٠/١) تصحيح عبد الله هاشم يمانى - المدينة المنورة ١٣٨٤هـ، علل الحديث - لابن أبي حاتم (٤٩/١) رقم (١١٥) مكتبة المثنى - بغداد ١٣٤٣هـ، وانظر تحقيق وشرح الشيخ أحمد شاکر في المسألة في هامش الترمذي (٢٠٣/١).

قال ثنا أبو عوانة عن أبي إسحاق عن الأسود قال : سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ - فذكرت كلاماً ثم قالت : فإذا قضى صلاته مال إلى فراشه ، فإن كانت له حاجة إلى أهله ، ثم نام كهيئته لم يمس ماء^(١) .

قال أبو عبد الله : فهذه الأسانيد صحيحة كلها ، والخبران يعارض أحدهما الآخر ، وأخبار المدنيين والكوفيين متفقة على الوضوء ، وأخبار أبي إسحاق السبيعي معارضة لها^(٢) .

(١) ج١ : (١٩٢/١) (١) كتاب الطهارة (٩٨) باب في الجنب ينام كهيئته لا يمس ماء (٥٨٢)
من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق به .
(٢) معرفة علوم الحديث - للحاكم (ص ١٢٥) .

المبحث الثاني

مكانة مختلف الحديث

علم مختلف الحديث فن عالي المنزلة، وعظيم القدر، وهو يندرج ضمن جهود المحدثين في توثيق الحديث من جهة المتن، بل إنه يمثل أعلى درجة من درجات توثيق المتن عند المحدثين.

ولا يخفى على من له إلمام بالعلوم الإسلامية أن المحدثين اعتنوا بتوثيق متن الحديث كاعتنائهم بتوثيق السند تماماً، واهتموا بحال المروى كما اهتموا بحال الراوى، أى بالحديث رواية ودراية^(١).

ونورد فيما يلى مايدل على الاهتمام بتوثيق المتن، ونتبعه ببيان دوافع هذا التوثيق:

أولاً : الاهتمام بتوثيق المتن:

١- توثيق المتن عند الصحابة:

كان الصحابة - رضي الله عنهم - الذين حفظوا الحديث النبوى، ونقلوه إلى من بعدهم، تنفيذاً لقول رسول الله - ﷺ -: «نصّر الله امرأً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه، فربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه»^(٢)، كان

(١) علم الحديث رواية: هو علم يشتمل على نقل ورواية ما أضيف إلى النبي - ﷺ - قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو وصفاً يتعلق بأخلاقه الكريمة أو بأوصافه الجسمية وسيرته قبل البعثة وبعدها - وما أضيف إلى الصحابي أو التابعي، ويشتمل على تحديد أسانيد الرواية وحفظ الألفاظ، وتحديد أسماء الرواة.

علم الحديث دراية: هو علم يعرف به حال الراوي (السند)، والمروي (المتن) من حيث القبول فيعمل به، والرد فلا يعمل به، وبهذا العلم تعرف درجة الحديث وعمله كالصحيح والحسن والضعيف والموضوع والمشهور والمتواتر والآحاد، وهذه العلوم من العلوم الخاصة بالدين الإسلامى.

(٢) د: (٦٨/٤) (١٩) كتاب العلم (١٠) باب فضل نشر العلم (٣٦٦٠)، ت: (٣٣/٥) (٤٢) كتاب العلم (٧) باب ما جاء فى الحث على تبليغ السماع (٣٦٥٦)، حم: (١٨٣/٥)، حب: (٣٥/٢) رقم: (٦٧٩) مى: (٦٦-٦٥/١) رقم: (٢٣٥) من طرق عن شعبة عن عمر=

هؤلاء الصحابة هم أول من اهتم بتوثيق متن الحديث، ووضعوا الأسس الأولية لهذا الاهتمام، فنظروا في متن الحديث، وعرضوه على القرآن الكريم، والسنة النبوية، والقياس، وردوا بعض ما يروى لهم من الأحاديث لعدم اتفاق المروى مع ما عرضه عليه.

١- فعندما روى عمر - رضى الله عنه - عن رسول الله - ﷺ - أنه قال: «إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه»^(١) أنكرت عليه عائشة - رضى الله عنها - ذلك الفهم، وردت عليه الحديث قائلة: «إنما قال النبي - ﷺ - فى يهودية إنها تعذب وهم يبكون عليها»، يعنى تعذب بكفرها فى حال بكاء أهلها لاسبب البكاء، واحتجت بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾^(٢)،^(٣).

٢- ومن هذا الباب ردّ عمر - رضى الله عنه - حديث فاطمة بنت قيس: «طلقنى زوجى ثلاثاً على عهد النبي - ﷺ - فقال رسول الله - ﷺ - لاسكنى لك ولانفقة»، وقال عمر: «لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لعلها حفظت أو نسيت»^(٤)، وهو بهذا يشير إلى أن حديث فاطمة يتعارض مع قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ

= ابن سليمان من ولد عمر بن الخطاب عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان عن أبيه عن زيد بن ثابت به، وانظر هامش ص ٦ من المقدمة.

(١) م: (٦٣٨/٢) (١١) كتاب الجائز (٩) باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه (٩٢٧/١٦) من طريق محمد بن بشر العبيدي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر به. وانظر الأرقام (٩٢٨ - ٩٢٩).

وانظر كلام الإمام النووي فى اختلاف العلماء حول الحديث - شرح صحيح مسلم (٤٨٢/٦-٤٨٩).

(٢) الأنعام (١٦٤)، الإسراء (١٥)، فاطر (١٨)، الزمر (٧).

(٣) الإجابة لايراد ما استدركته عائشة على الصحابة - للزركشى (ص ٧٦ - ٧٧) تحقيق سعيد الأفغاني المكتب الإسلامي - بيروت - ط ٢ سنة ١٣٩٠هـ.

(٤) م: (١١١٨/٢) (١٨) كتاب الطلاق (٦) باب المطلقة ثلاثاً لانفقة لها (١٤٨٠/٤٦)، د: (٧١٨-٧١٧/٢) (٧) كتاب الطلاق (٤٠) باب من أنكر ذلك على فاطمة بنت قيس (٢٢٩١)، ن: (٢٠٩/٦) (٢٧) كتاب الطلاق (٧٠) باب الرخصة فى خروج المبتوتة من بيتها فى عدتها لسكناها (٣٥٤٩) من طريق عمار بن رزيق عن أبى إسحاق، ت: (٤٧٥/٣) (١١) كتاب الطلاق (٥) باب ماجاء فى المطلقة ثلاثاً لاسكنى لها ولانفقة (١١٨٠) من طريق جرير عن مغيرة، حم: (٤١٥/٦) من طريق علي بن عاصم عن حصين بن عبد الرحمن - كلهم عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس به - وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وانظر: نيل الأوطار - للشوكاني (١١٩/٨-١٢٣).

مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ^(١).

٣- ورد ابن عباس بالقياس حديث أبي هريرة: «الوضوء مما مست النار ولو من ثور أقط^(٢)»، فقال: يا أبا هريرة: أنتوضأ من الدهن، أنتوضأ من الحميم^{(٣)، (٤)}.

٢- توثيق المتون عند التابعين:

وجاء التابعون فقوى هذا الاتجاه، وكان لهم نظرات فى متن الحديث وتوثيقه بعيداً عن السند.

فهذا إبراهيم النخعي يترك بعض أحاديث أبى هريرة، ويبرر ذلك بفعل بعض الصحابة وموقفهم من هذه الأحاديث، وكان يقول: كانوا يأخذون من حديث أبى هريرة ويدعون، ولو كان ولد الزنا شرّ الثلاثة لما انتظر بأمه أن تضع^(٥)، وهو بهذا ينكر حديث أبى هريرة: «ولد الزنا شرّ الثلاثة»^(٦).

ومما يدل على نظرهم فى المتون كلما احتاجوا إلى التثبت:

(١) الطلاق (٦).

(٢) الأقط: لبن مجفف يابس مستحجر يطبخ به. النهاية (٥٧/١).
تور: قطعة من الأقط. النهاية (٢٢٨/١).

(٣) الحميم: الماء الحار بالنار النهاية (٤٤٥/١)، تحفة الأحوزي - للمباركفوري (٢٥٦/١) - مراجعة عبد الوهاب عبد اللطيف - المكتبة السلفية - المدينة المنورة - ط ٢ سنة ١٣٨٣هـ.

(٤) ت: (١١٤/١) كتاب الطهارة (٥٨) باب ماجاء فى الوضوء مما غيرت النار (٧٩) من طريق سفيان بن عيينة عن محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة به.

وانظر شرح الشيخ أحمد شاكر على الحديث، وقال عنه: إسناده حسن صحيح.
(٥) انظر: أصول السرخسي (٣٤٠/١)، كشف الأسرار - لعبد العزيز البخارى (٣٧٨/٢) دار الكتاب العربى - بيروت ١٣٩٤هـ.

(٦) الإجابة (ص ٦٢)، والمعنى: أي شر من الزانى والزانية اللذين جاء هو ثمرة لفعلتهما. والحديث أخرجه:

د: (٢٧١/٢-٢٧٢) (٢٣) كتاب العتق (١٢) باب فى عتق ولد الزنا (٣٩٦٣)، ك: (٢١٤/٢)، هق: (٥٧/١٠) كلهم من طريق جرير بن عبد الحميد، حم: (٣١١/٢) من طريق خالد، ك: (١٠٠/٤) من طريق سفيان الثورى - كلهم عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة به - وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبى. وانظر مشكل الآثار - للطحاوى (٣٩١/١-٣٩٣).

قال أيوب السخثياني: إذا أردت أن تعرف خطأ معلّمك فجالس غيره^(١). يعنى أن المرء يستطيع أن يدرك خطأ الراوى فى الحديث بهذا الطريق.

وأخرج مسلم فى صحيحه بسنده عن سعيد بن المسيب عن عامر بن سعد بن أبى وقاص عن أبيه قال: قال رسول الله -ﷺ- لعلي: «أنت منى بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لانبى بعدي».

قال سعيد: فأحببت أن أشافه بها سعداً، فلقيت سعداً فحدثته بما حدثنى عامر، فقال: أنا سمعته، فقلت: أنت سمعته؟ فوضع أصبعيه على أذنيه، فقال: نعم، وإلا استغثنا^{(٢)، (٣)}.

٣- توثيق المتون عند تابعي التابعين:

وبانتهاء عصر التابعين يبدأ عصر تابعي التابعين، فكان منهم الأئمة النقاد من المحدثين، واتخذ النقد شكلاً جديداً، حيث تخصص له بعض هؤلاء النقاد مثل: مالك والثوري وشعبة، ثم عبد الله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي والإمام الشافعي، ثم يحيى بن معين وعلي بن المدينى والإمام أحمد^(٤)، وكانت كتبهم وأقوالهم تدور حول توثيق الحديث سنداً ومتناً.

كما ظهرت لكثير من العلماء الأعلام مؤلفات مفيدة جداً فى الرد على أولئك المنكرين للسنة النبوية، وأهل الكلام، والملحدين، وضعاف المسلمين الذين ينتقصون من الدين بوجود اختلاف فى الأحاديث، وقام العلماء بجهود كبيرة للمحافظة على السنة، وصونها من كل الشوائب والشبهات، وأهمها كتب اختلاف الحديث ومشكله.

(١) مي: (١٢٤/١) (٥٤) باب الرجل يفتى بشيء ثم يبلغه عن النبي -ﷺ- فرجع إلى قول النبي -ﷺ- (٦٤٩).

(٢) م: (٤/١٨٧٠) (٤٤) كتاب فضائل الصحابة (٤) باب من فضائل عليّ رضى الله عنه (٣٤٠٤/٣٠) من طريق محمد بن المنكر عن سعيد بن المسيب به.

(٣) فاستغثنا: أى صممت والإستك: الصمم وذهاب السمع (النهاية ٣/٣١٤)

(٤) انظر: المجروحين - لابن حبان (١/٤٠ وما بعدها) تحقيق محمود إبراهيم زايد - دار الوعى - حلب

ثانياً: دوافع التوثيق، والرد على ادعاءات المشككين:

من دوافع التوثيق:

- ١- وفاة الصحابة الذين كانوا يحفظون السنة، ويوشك أن يتوفى التابعون.
- ٢- كثرة الوضع في الحديث - وذلك نتيجة:

- (١) الخلافات السياسية، فكان الرافضة^(١) أكثر الفرق كذباً فيه، وقابلهم الجهلة من أهل السنة.
- (٢) كثرة حركات الزندقة^(٢) في هذا العصر.
- (٣) العصبية للجنس والقبيلة واللغة والبلد وأئمة الفقه.
- (٤) القصاص الذين يتاجرون بالقصاص.
- (٥) الخلافات المذهبية، فقهية وكلامية.

(١) الرافضة: هم فرقة من الشيعة قالوا: إن علياً إمام معصوم، وأفضل الناس بعد رسول الله - ﷺ - والأحق بالإمامة وولده من بعده، ووضعوا الأحاديث الكثيرة في ذلك كما وضعوا الأحاديث في ذم كبار الصحابة. والغلاة منهم قالوا بالوهمية عليّ، وقد حرق عليّ بعضهم بالنار، ومنهم من قال بنبوته، ومنهم من قال بتناسخ الأرواح. وكانوا أكثر الفرق كذباً، وأشهد بالزور، وقد نهى كبار الأئمة عن الرواية عنهم. انظر: منهاج السنة النبوية - لابن تيمية (١٣/١) المطبعة الأميرية - بولاق ط١ سنة ١٣٢١هـ، الفرق بين الفرق - للبغدادى (ص٢٢، ٢٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل - لابن حزم (٧٨/٢، ١١٤) مكتبة الخانجي - بمصر، تأويل مختلف الحديث - لابن قتيبة (ص٣٧).

(٢) الزنديق: لفظ فارسي معرّب، جمعه زنادقة وزناديق، وهم الذين كانوا يعتقدون الزندقة والكفر ولا يؤمنون بالله واليوم الآخر ويقولون بدوام بقاء الدهر، وكانوا يدخلون المدن ويتشبهون بأهل العلم ويضعون الأحاديث في العقائد والأخلاق، والحلال والحرام، ويروون عن العلماء ليوقعوا الشك والريب في قلوبهم، وقد أقر زنديق أمام المهدي العباسي بأنه وضع حديث تجول بين الناس وفي أيديهم، فهم لا يدينون بدين وإنما يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام، وكانوا يسمون في عصر الرسول - ﷺ - بالمنافقين. انظر: المجروحين - لابن حبان (٦٢/١)، معجم لغة الفقهاء (ص٢٣٤) وضع د. محمد رواس قلعه جي، د. حامد قتيبي - دار النفائس - بيروت ط١ سنة ١٤٠٥هـ، المدخل في أصول الحديث - للحاكم النيسابوري (ص١٦٠ - ١٦١) دار الكتب العلمية ١٤٠٨هـ. اللسان (٣/١٨٧١).

٣- استطالة السند وتعذر مقابلة جميع الرواة.
٤- نشأة المذاهب الفقهية والاختلاف بينها مما أدى إلى أن يبذل أئمة كل مذهب جهودهم في توثيق ما عندهم من الأحاديث ومناقشة مخالفيهم^(١).

وظهرت المعتزلة التي افترقت فيما بينها إلى اثنتين وعشرين فرقة، وكان منها :
الواصلية والعمروية والنظامية... وغيرها^(٢).

وقد عرف عنهم أنهم اعتبروا العقل رأس الأدلة، وجعلوه حكماً لا ترد كلمته، فقد ذكر القاضي عبد الجبار^(٣) في معرض حديثه عن الأدلة الشرعية أن أولها العقل، وأن معرفة الله تعالى لا تنال إلا بحجة العقل^(٤)، وقال إبراهيم النخّام^(٥) : وأن جهة حجة العقل قد تنسخ الأخبار^(٦).

(١) راجع دوافع التوثيق في توثيق السنة في القرن الثاني الهجري - لأستاذنا الدكتور رفعت فوزي (ص ٦٣-٦٦) مكتبة الخانجي - ط ١ سنة ١٤٠٠هـ.

(٢) الفرق بين الفرق - للبغدادى (ص ١١٤).

(٣) هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الأسد أبادى - أبو الحسين، قاضي، أصولي، كان شيخ المعتزلة في عصره - مات سنة خمس عشرة وأربعمئة للهجرة.

قال الرامهرمزي: كان ينتحل مذهب الشافعي في الفروع، ومذهب المعتزلة في الأصول. انظر: ميزان الاعتدال - للذهبي (٥٣٣/٢) تحقيق على محمد البجاوي - دار إحياء الكتب العربية ط ١ سنة ١٣٨٢هـ - لسان الميزان - لابن حجر (٣٨٦/٣) مؤسسة الأعلمی للطبوعات - بيروت ط ٢ سنة ١٣٩٠هـ، تاريخ بغداد (١١٣/١١).

(٤) شرح الأصول الخمسة - للقاضي عبد الجبار (ص ٨٨) تعليق أحمد بن الحسين بن أبي هاشم - تحقيق عبد الكريم عثمان - مكتبة وهبة ط ١ سنة ١٣٨٤هـ.

(٥) هو إبراهيم بن سيار أبو إسحاق النظام، من رءوس المعتزلة وهو ابن أخت أبي الهذيل العلاف، وعنه أخذ الاعتزال ثم برع فيه، وناظر أبا الهذيل وظهر عليه مراراً، وهو شيخ الجاحظ، ومتهم بالزندقة، وله كتب في الاعتزال والفلسفة ويعد من أنكيائهم، تابعته فرق من المعتزلة سميت «النظامية» نسبة إليه، زعم أن النبي - ﷺ - لم يختص بأنه بعث إلى الناس كافة، بل كل نبي قبل بعثته كانت بعثته إلى جميع الخلق.

وكان أشد الناس ازدراء لأهل الحديث. مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين للهجرة. انظر: لسان الميزان - لابن حجر (٦٧/١)، تاريخ بغداد (٩٧/٦)، النجوم الزاهرة (٢٣٤/٢)، الفرق بين الفرق (ص ١٣١) الأعلام (٤٣/١).

(٦) تأويل مختلف الحديث (ص ٤٦).

وذكر الذهبي عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه أنه سمع عمرو بن عبيد^(١) يقول، وذكر حديث الصادق المصدوق، فقال: لو سمعتُ الأعمش يقول هذا لكذبته، ولو سمعته من زيد بن وهب لما صدقته، ولو سمعت ابن مسعود يقوله ما قبلته، ولو سمعت رسول الله - ﷺ - يقول هذا لرددته، ولو سمعت الله يقول هذا لقلت: ليس على هذا أخذت ميثاقنا^(٢).

وبذلك يمكن القول: إن الفتنة بدأت من المعتزلة وموقفهم من السنة النبوية، حيث رفضوا كثيراً من الأخبار المتواترة، وأخبار الآحاد، وعدداً كبيراً من الأحاديث النبوية على أنها مناقضة للعقل، وأن المحدثين لم ينقدوها متناً^(٣). فكان لهذه الفرق دور ملحوظ في ظهور وإبراز قضية اختلاف الحديث.

وفى العصر الحالي وجدنا المستشرقين وأتباعهم يطعنون في الأحاديث النبوية، ويثيرون حولها الشبهات، مقتفين آثار تلك الفرق ومكررين ما قاله رؤساء المعتزلة وغيرهم.

وأخذت قضية اختلاف الحديث جانباً كبيراً من كتاباتهم عن السنة، حيث تتبعوا هذه الظاهرة، وأشاروا إليها في أكثر من موضع، وحاولوا إقناع قرائهم أن الأحاديث متناقضة، وأن الحديث ازداد مع الزمن، وأن الفرق الإسلامية وضعت أحاديث لتأييد آرائها وأفكارها، وهكذا كثرت الأحاديث الموضوعة المتناقضة أشد التناقض.

هذا بالإضافة إلى ادعاءاتهم بصفة عامة إلى أن المسلمين لم يهتموا بنقد متن

(١) هو عمرو بن عبيد بن باب مولى بني تميم، قال ابن قتيبة: كان يرى رأى القدر ويدعو إليه، واعتزل هو وأصحاب له فسموا المعتزلة، شارك في بدعة القول في المنزلة بين المنزلتين.

تابعته فرقة من المعتزلة سميت «العمروية» نسبة إليه. انظر: الفرق بين الفرق (ص ١٢٠)، تاريخ بغداد (١٢/١٦٦)، تهذيب التهذيب (٧٠/٨) دائرة المعارف النظامية الهند ط ١ سنة ١٣٢٦ هـ، وفيات الأعيان (٣/٤٦٠)، البداية والنهاية (١٠/٧٨).

(٢) ميزان الاعتدال (٣/٢٧٨).

(٣) الفرق بين الفرق (ص ١٤٣، ١٨٠) وغيرهما، الإحكام - لابن حزم (١/١١٩، ١٢٣)، أعلام الموقعين - لابن قيم الجوزية (٢/٢٩٥) تعليق طه عبد الرؤوف سعد - دار الجيل - بيروت ١٩٧٣ م.

الحديث، واكتفوا بنقد السند للحكم على الحديث. وعلى رأس هؤلاء المستشرقين جولد زيهر، وشاخت، وألفريد جيوم، وكايتاني.

ومن أقوال المستشرقين:

قال جولد زيهر فى كتابه العقيدة والشريعة مبيناً أنه كان من السهل أن يخترع أصحاب المذاهب النظرية والعملية أحاديث لا يرى عليها شائبة فى ظاهرها، ويرجع بها إلى الرسول وأصحابه، فالحق أن كل فكرة، وكل حزب، وكل صاحب مذهب يستطيع دعم رأيه بهذا الشكل، وأن المخالف له فى الرأي يسلك أيضاً هذا الطريق.

ثم قال بعدها: ولم يستطع المسلمون أنفسهم أن يخفوا هذا الخطر، ومن أجل هذا وضع العلماء علماً خاصاً له قيمته وهو علم نقد الحديث لكى يفرقوا بين الصحيح وغير الصحيح من الأحاديث إذا أعوزهم التوفيق بين الأقوال المتناقضة.

وقال قبل ذلك: ولانستطيع أن نعزو الأحاديث الموضوعة للأجيال المتأخرة وحدها، بل هناك أحاديث عليها طابع القدم، وهذه إما قالها الرسول -ﷺ- أو من عمل رجال الإسلام القدامى^(١).

وقال يوسف شاخت: «وتخلصوا من المتناقضات التى ظهرت بالطبع فى الحديث أكثر من ظهورها فى القرآن بنفس الوسيلة التى اتبعوها فى التخلص من المتناقضات التى وردت فى القرآن، وكذلك بواسطة نقد الإسناد، ومن المهم أن نلاحظ أنهم أخفوا نقدهم لمادة الحديث وراء نقدهم للإسناد نفسه»^(٢).

وقال الأستاذ أمين الخولي فيما ترجمه عن كايتاني: «سبق أن قلنا: إن المحدثين والنقاد المسلمين لا يجسرون على الاندفاع فى التحليل النقدي للسنة إلى ما وراء الإسناد، بل يمتنعون عن كل نقد للنص، إذ يرونه احتقاراً لمشهوري الصحابة

(١) العقيدة والشريعة - جولد زيهر (ص ٤١) تعليق وترجمة محمد يوسف موسى وزميليه - دار الرائد العربي - مصورة عن دار الكتاب المصرى ١٩٤٦م.

(٢) أصول الفقه - شاخت (ص ٦٣-٦٥) وانظر دائرة المعارف الإسلامية (٤/٤٩٥) مادة أصول.

وقحة^(١) ثقيلة الخطر على الكيان الإسلامي».

وقال أيضاً: «كل قصد المحدثين ينحصر ويتركز في واد جذب محل من سرد الأشخاص الذين نقلوا المروى، ولا يشغل أحد نفسه بنقد العبارة والمتن نفسه»^(٢).

وقد تصدى الأستاذ أمين الخولي للرد على هذا الزعم في دائرة المعارف الإسلامية.

وقال ألفريد جيوم في كتابه الإسلام: «يجب أن نسجل معارضة معاصري الشافعي الذين هالهم ازدياد الأحاديث المنسوبة للنبي، وقد أشاروا إلى وجود أحاديث متعارضة وذهبوا إلى أنه باستثناء إجماع الأئمة والسنة المتبعة، فليس هناك ما يدعو إلى قبول أى حديث على أنه صحيح»^(٣).

ثم قال: «والمعتزلة هم ألد أعداء السنة، وهناك مقتطفات يسيرة لكاتب في القرن الثالث الهجري تصدى لتفنيد اعتراضاتهم قد تفيدنا في تبين مدى تأثير الحديث، ومدى ما كان يحدثه من اضطراب، ومحاولات الكاتب في التوفيق بين هذه المتناقضات ليست دائماً مقنعة، ولاداعي لذكرها هنا، أما هؤلاء المعارضون للحديث فقد قالوا...»^(٤) ثم أورد مسائل عديدة فقهية وغير فقهية في اختلاف الحديث دون أن يشير إلى مصدر المسائل أو يبين ردود الكاتب عليها، وذلك بقصد الطعن في السنة النبوية من هذا الجانب، والكاتب بالطبع هو ابن قتيبة في كتابه تأويل مختلف الحديث. وفي كتاب إظهار الحق لرحمة الله الهندي أورد عليه مجادلوه القساوسة خمس شبهات للحديث النبوي، فكانت الشبهة الرابعة «الأحاديث الكثيرة مخالفة للقرآن»، والخامسة «الأحاديث مختلفة»^(٥).

ولكن أقوال المستشرقين وشبههم تتهاوى وتتهافت عندما نعلم أن أهدافهم

(١) القح بالضم: الخالص من اللؤم، والجافى من الناس وغيرهم - القموس (٣/٥٦٣).

(٢) مأخوذ من كتاب الحوليات الإسلامية لكائتاني - انظر تعليق الخولي على أصول الفقه لشاخذ (ص ٦٥-٦٦) ودائرة المعارف الإسلامية (٤/٤٩٥-٤٩٦).

(٣) الإسلام - ألفريد جيوم (ص ٩٧) ترجمه د. محمد هداره، د. شوقي السكري - ط. لجنة البيان العربي ط ١ سنة ١٩٥٨م.

(٤) الإسلام (ص ١٠٤) وما بعدها.

(٥) إظهار الحق (ص ٤٤١، ٤٤٤) تحقيق د. أحمد حجازي السقا - دار التراث العربي.

الخبیثة هی محاربة الإسلام، والحقد على القرآن، والطعن فی الشریعة الإسلامیة، فحرّفوا الحقائق، وردد جولدزیهر وغيره أن القرآن لیس من عند الله، وجاءوا بأکاذیب عن التاريخ الإسلامی، وشوهوا صورة السنة النبویة بلجوئهم إلى کتاب «الأغانی» لأبى الفرج الأصفهانی، «والحیوان» للدمیری، وكتب القصص، «کألف لیلّة ولیلّة» لیجعلوها مصادر لدراسة الأحادیث النبویة.

کل ذلك لیثبتوا للمجتمع الأوروبی المسیحی - الذی كانوا خائفین علیه من الدخول فی الإسلام - أن الإسلام دین لا یتحقّق الانتشار^(١).

وأما عن ادعاءاتهم أن المسلمین لم یهتموا بنقد متن الحديث - بصفة عامة - فإن الحقیقة والواقع یکذبهم، کیف لا، وقد وضع الأئمة الأعلام من المحدثین الذین تضلعوا فی معرفة السنن الصحیحة، ونقد المتون ألقاباً اصطلاحیة هی صفات خاصة بالمتن دون السند، مثل الحديث الشاذ، والمعلّ، والمقلوب، والمضطرب، ومدرج المتن، والمصحّف، ونحوها.

كما یدل على اعتنائهم بنقد المتن واهتمامهم به اهتماماً کبیراً، استنادهم إلى قواعد کثیرة لنقد المتن - منها :

إن کل خبر یناقض صریح القرآن حیث لاتأویل، أو کان الخبر رکیک اللفظ أو المعنی، أو مخالفاً للقرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع، فهو من أسباب النقد^(٢).

وقد سبقت أمثلة عن الصحابة والتابعین حول الاهتمام بنقد المتن.

كما أن علم مختلف الحديث الذی یندرج ضمن منهج المحدثین فی نقد المتن، یمثل منهجاً علمیاً واسعاً ودقیقاً فی نقد متون الأحادیث التی تخالف بعضها فی الظاهر.

(١) انظر لزماً السنة ومكانتها فی التشريع الإسلامی - والاستشراق والمستشرقین د. مصطفى السباعی، وانظر منهج النقد فی علوم الحديث د. نور الدین عتر (ص ٤٥٩-٤٨٥).

(٢) شرح النخبة - لابن حجر (ص ٧٩)، الکفاية (ص ٤٣٢، ٤٣٤) وقد أشارت كتب علوم الحديث إلى ذلك.

فإن الجمع بين حديثين ظاهرهما التعارض لا يتم إلا بالنظر في ألفاظ الحديثين ومعانيهما، كما أن نسخ حديث لحديث آخر لا تتم معرفته إلا بالنظر في متن كل حديث على حده، للبحث عن بيان الناسخ من المنسوخ ومعرفة المتقدم والمتأخر، كذلك فإن معرفة العام والخاص، والمطلق والمقيد أو دلالة الأمر لا يتم إلا بالنظر في متون الأحاديث ونقدها، وكذا اختلاف الحديثين في المباح، واختلاف الحديثين لاختلاف الحال أو المحل لا يتم إلا بالنظر في متن كل حديث ونقده. كل هذا وغيره مما سيأتى توضيحه من خلال هذا البحث، يمثل جانباً كبيراً من نقد متن الحديث.

وبذلك يتبين مكانة هذا العلم بين علوم الحديث المختلفة.

آر

م

ك

نظ

نظ

نظ

الآ

ور

ط

الو

الو

|

(١)

(٢)

(٣)

المبحث الثالث

منهج علماء السنة في مختلف الحديث من خلال مؤلفاتهم

اتجه معظم المحدثين إلى التأليف والجمع للأحاديث والآثار، وضمنوا كتبهم آراءهم الفقهية وآراء غيرهم، ولم يفرّدوا تلك الآراء بالتدوين، كما لم يفرّدوا موقفهم من الأحاديث المختلفة إلا ماسبق بيانه عن أفراد بعضهم كتباً مستقلة في مختلف الحديث كابن قتيبة وابن فورك، كما أن بعضهم جمع الفقه إلى جانب الحديث وتعمق فيه، فتكلم في الفقه، وفي اختلاف الحديث أيضاً كابن حزم مثلاً.

وقبل أن نبين منهج بعض هؤلاء العلماء في مختلف الحديث من خلال مؤلفاتهم، نذكر مثالين لكل من ابن عباس وعائشة - رضى الله عنهما - وهما من كبار الصحابة، نبين فيهما كيف كانا يتوقفان في قبول بعض الأحاديث بعد أن يعرضاها على الأصول العامة للتشريع، وكيف كانا يرجحان دليلاً على آخر.

فابن عباس - رضى الله عنهما - يرى عدم نقض الوضوء من أكل مامست النار، ورجح الأحاديث التي رويت في الصحاح من أن الرسول - ﷺ - أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ^(١). وما رواه جابر: كان آخر الأمرين من رسول الله - ﷺ - ترك الوضوء مما مست النار^(٢).

فكان يرجحها على الحديث الذي رواه أبو هريرة عن النبي - ﷺ - أنه قال: الوضوء مما مست النار ولو من ثور أقط^(٣).

١ خ: (٣١٠/١) (٤) كتاب الوضوء (٥٠) باب من لم يتوضأ من لحم الشاة... (٢٠٧)، م: (٢٧٣/١) (٣) كتاب الحيض (٢٤) باب نسخ الوضوء مما مست النار (٣٥٤/٩١)، ط: (٢٥/١) (٢) كتاب الطهارة (٥) باب ترك الوضوء مما مسته النار (١٩) كلهم من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس به.

٢ د: (١٣٣/١) (١) كتاب الطهارة (٧٥) باب في ترك الوضوء مما مست النار (١٩٢)، ن: (١٠٨/١) (١) كتاب الطهارة (١٢٣) باب ترك الوضوء مما غمرت النار (١٠٥)، خز: (٣١/١) كتاب الوضوء - باب ذكر الدليل على أن ترك النبي - ﷺ - الوضوء مما مست النار أو غيرت ناسخ لوضوئه كان مما مست النار أو غيرت (٤٣)، تق: (ص ٢٣) (١١) باب ما جاء في ترك الوضوء مما مست النار (٢٤)، هق: (١٥٥/١-١٥٦) كلهم من طريق شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله به.

قال النووي في المجموع (٥٧/٢): حديث جابر صحيح، رواه أبو داود والنسائي وغيرهم بأسانيد صحيحة.

٣ سبق تخريجه (انظر ص ٩٢ من البحث).

وقد بين الترمذي موقف ابن عباس حيث قال: يا أبا هريرة، أنتوضأ من الدهن؟
أنتوضأ من الحميم؟.

ويرى ابن عباس عدم تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية، وأنها حلال، مع أن
الشيخين وغيرهما قد أخرجوا أحاديث صحيحة في تحريم أكل لحومها.

فقد أخرج البخاري بسنده عن ابن عمر قال: نهى النبي -ﷺ- يوم خيبر عن أكل
لحوم الحمر الأهلية^(١).

وأخرج البخاري ومسلم بسنديهما عن جابر بن عبد الله قال: نهى رسول الله
-ﷺ- يوم خيبر عن لحوم الحمر، ورخص في الخيل^(٢).

واستدل على إباحة الحمر الأهلية بقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ
مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ
رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾^(٣). وأخرج البخاري عن عمرو بن دينار قال: قلت
لجابر بن زيد: يزعمون أن رسول الله -ﷺ- نهى عن حمر الأهلية، فقال: قد كان
يقول ذاك الحكم بن عمرو الغفاري عندنا بالبصرة، ولكن أبى ذلك البحر ابن عباس،
وقرأ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا...﴾ الآية^(٤).

وأما عائشة - رضي الله عنها - فقد أنكرت ما روى عن أبي ذر أن النبي -ﷺ-
قال: «إذا صلى الرجل وليس بين يديه كآخرة الرجل أو كواسطة الرجل قطع صلاته
الكلب والمرأة والحمارة»^(٥).

(١) خ: (٤٨١/٧) (٦٤) كتاب المغازي (٣٨) باب غزوة خيبر (٤٢١٧)، من طريق عبيد الله
بن عمر عن نافع عن ابن عمر به.

(٢) خ: (٤٨١/٧) (٦٤) كتاب المغازي (٣٨) باب غزوة خيبر (٤٢١٩)، م: (١٥٤١/٣)
(٣٤) كتاب الصيد (٦) باب في أكل لحوم الخيل (١٩٤١/٣٦) من طريق حماد بن زيد
عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله به.

(٣) الأنعام (١٤٥).
(٤) خ: (٦٥٤/٩) (٧٢) كتاب الذبائح (٢٨) باب لحوم الحمر الإنسية (٥٥٢٩) من طريق
سفيان عن عمرو بن دينار به.

(٥) م: (٣٦٥/١) (٤) كتاب الصلاة (٥٠) باب قدر ما يستر المصلي (٥١٠/٢٦٥)، د:
(٤٥٠/١) (٢) كتاب الصلاة (١١٠) باب ما يقطع الصلاة (٧٠٢)، ت: (١٦٠/٢) كتاب
الصلاة (٢٥٣) باب ما جاء أنه لا يقطع الصلاة إلا الكلب والحمارة (٣٣٨) من طرق عن=

وقد أورد البخاري مترجماً لإنكارها بقوله: عن عائشة: ذُكر عندها ما يقطع الصلاة: الكلب والحمار والمرأة، فقالت: شبهتمونا بالحمير والكلاب، والله لقد رأيت النبي ﷺ يصلي وإنى على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة فتبدو لى الحاجة فأكره أن أجلس فأوذي النبي ﷺ - فأنسل من عند رجله^(١)، وفى رواية عنها بثما عدلتمونا بالكلب والحمار^(٢).

كما أنها استدركت على عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - «إذا رميتم الجمرة بسبع حصيات وذبحتم وحلقتم، فقد حلّ لكم كل شيء إلا النساء والطيب»، قال سالم: وقالت عائشة - رضى الله عنها: «حلّ له كل شيء إلا النساء، أنا طيبت رسول الله ﷺ - يعنى - لحله»^(٣).

وأخرج البيهقي عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم قال: قالت عائشة - رضى الله عنها: «أنا طيبت رسول الله ﷺ - لحله وإحرامه»، قال سالم: «وسنة رسول الله ﷺ - أحق أن تتبع»^(٤).

وقد أخرج الشيخان عن القاسم عنها قالت: «كنت أطيب رسول الله ﷺ - لإحرامه حين يحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت»^(٥).

وأما عن منهج علماء السنة فى مختلف الحديث، فنذكر أمثله على ذلك يمكن استخلاصها من أقوال بعضهم وكتبهم التى ألفوها، ونوردها حسب الترتيب الزمني لتأليف هذه الكتب:

= حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر به. وقال الترمذي حديث أبي ذر حديث حسن صحيح.

(١) خ: (٥٨٨/١) (٨) كتاب الصلاة (١٠٥) باب من قال لا يقطع الصلاة شيء (٥١٤) من طريق الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عائشة به.

(٢) خ: (٥٩٣/١) (٨) كتاب الصلاة (١٠٨) باب هل يغمز الرجل امرأته عند السجود لكي يسجد؟ (٥١٩) من طريق يحيى القطان عن عبيد الله العمرى عن القاسم بن محمد عن عائشة به.

(٣) هق: (١٣٥/١) والحديث من طريق الزهري عن سالم عن ابن عمر عن عمر.

(٤) هق: (١٣٦/١).

(٥) خ: (٣٩٦/٣) (٢٥) كتاب الحج (١٨) باب الطيب عند الإحرام (١٥٣٩)، م: (٨٤٦/٢)

(١٥) كتاب الحج (٧) باب الطيب للمحرم عند الإحرام (١١٨٩/٣٣)، ط: (٣٢٨/١)

(٢٠) كتاب الحج (٧) باب ماجاء فى الطيب فى الحج (١٧) كلهم من طريق مالك عن

عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم عن عائشة به.

أولاً: ابن أبي شيبة^(١) وكتابه المصنف:

يروى ابن أبي شيبة الأحاديث والآثار التي يظهر بينها اختلاف وتعارض دون أن يعقب على ما يرويه لا من حيث الإسناد أو المتن، ولا من حيث الفقه، فلا تبرز شخصية ابن أبي شيبة بصورة واضحة جلية ببيان الراجح أو المرجوح، أو أن يختار لنفسه ما يراه الراجح من بين الأحاديث المختلفة، والآثار المتعارضة، بل يكتفى بالرواية فقط.

وهذه الظاهرة واضحة في معظم أبواب كتاب المصنف. وهذا لا يمنع أن يكون على معرفة بما يرويه، وأنه يعنى برواية الفقه والحديث.

ومن أمثلة رواية ابن أبي شيبة للأحاديث أو الآثار المتعارضة.

١- روى أن رسول الله -ﷺ- بال قائماً، كما روى أنه -ﷺ- بال قاعداً: ففي باب من رخص في البول قائماً، وباب المسح على الخفين، روى عن حذيفة أن النبي -ﷺ- أتى سباطة^(٢) قوم فبال قائماً.

كما روى من الآثار عن زيد قال: رأيت عمر بال قائماً.
وعن أبي ظبيان قال: رأيت علياً بال قائماً^(٣).

وأما روايته أن رسول الله -ﷺ- بال قاعداً.

ففي باب التوقي من البول، وباب عذاب القبر ومم هو، روى عن عبد الرحمن بن حسنة قال: انطلقت أنا وعمرو بن العاص إلى النبي -ﷺ- فخرج ومعه درقة^(٤)، ثم

(١) هو أبو بكر عبد الله بن محمد بن القاضي أبي شيبة إبراهيم بن عثمان العبسي مولاهم الكوفي، الإمام العلم سيد الحفاظ، وصاحب الكتب الكبار، مات في المحرم سنة خمس وثلاثين ومائتين. انظر: سير أعلام النبلاء (١٢٢/١١)، تهذيب التهذيب (٢/٦)، طبقات الحفاظ (٤٣٢/٢)، شذرات الذهب (٨٥/٢).

(٢) السباطة: الموضع الذي يرمى فيه التراب والأوساخ وما يكنس من المنازل، وقيل هي الكناسة نفسها. النهاية (٣٣٥/٢).

(٣) المصنف (١٢٣/١، ١٧٦)، تحقيق عبد الخالق الأفغاني - الدار السلفية - الهند - ط ٢ سنة ١٣٩٩هـ.

(٤) الدُرْقَة: الجففة، وهي ترس من جلود ليس فيه خشب ولا عقب، لسان العرب (١٣٦٣/٢)، المغرب - للمطرزي (٢٨٥/١) تحقيق فاخوري ومختار - مكتبة أسامة بن زيد - حلب ط ١ سنة ١٣٩٩هـ.

استتر بها ، ثم بال ، فقلنا : انظروا إليه يبول كما تبول المرأة... الحديث^(١) . (أي يبول قاعداً).

فابن أبي شيبه روى الرأيين ، ولعله يرى جواز البول قائماً ، وخاصة إذا وجد عذر لهذا الفعل ، وبشرط أن يأمن الرشاش ، وإلا فعلى الشخص البول جالساً . ويؤكد هذا القول مارواه من وجوب الاستتار من البول ، والاحتياط أن يصيبه منه لما يترتب على ذلك من عقاب .

فقد روى عن ابن عباس أن النبي -ﷺ- مرَّ بقبرين ، فقال : إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير ، أما أحدهما فكان لا يستتر من البول ، وأما الآخر فكان يمشى بالنميمة... الحديث^(٢) .

٢- روى ابن أبي شيبه أن النبي -ﷺ- أمر المستيقظ من النوم بغسل يديه قبل إدخالهما في إناء الوضوء ، كما روى عن بعض الصحابة والتابعين أنهم كانوا يدخلون أيديهم في الإناء للوضوء قبل غسلها .

ففى باب الرجل ينتبه من نومه ، وباب ماخالف به أبو حنيفة الأثر الذى جاء عن رسول الله -ﷺ- روى عدة روايات فى غسل اليدين قبل الوضوء :

منها : مارواه عن أبي هريرة أن رسول الله -ﷺ- قال : إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده فى الإناء حتى يغسلها ثلاثاً ، فإنه لا يدرى أين باتت يده^(٣) .

وأما الآثار المخالفة : ففى باب الرجل يخرج من المخرج فيدخل يده فى الإناء ، روى عدة آثار فى الوضوء قبل غسل اليدين .

منها : مارواه عن البراء أنه أدخل يده فى المطهرة قبل أن يغسلها .

وعن الأعمش قال : رأيت إبراهيم بال ثم أدخل يده فى الإناء قبل أن يغسلها^(٤) .

ولعله يرى جواز إدخال اليد فى الإناء للوضوء قبل غسلها إذا تيقن الشخص من طهارة اليد ، أما إذا شك فى طهارتها فيستحب غسلها قبل الوضوء . والله أعلم

(١) المصنف (١/١٢٢) .

(٢) المصدر السابق (٣/٣٧٥) .

(٣) المصدر السابق (١/٩٨) (١٤/٢٠٣) .

(٤) المصدر السابق (١/٩٩) .

٣- روى ابن أبي شيبة روايات مختلفة فى الوضوء من القبلة، منها ما يدل على أن القبلة لا تنقض الوضوء، وأخرى تدل على نقض الوضوء من القبلة.

ففيما يدل على أن القبلة لا تنقض الوضوء روى أحاديث وآثاراً فى ذلك :

منها : مارواه عن عروة عن عائشة - رضى الله عنها - أن النبي - ﷺ - قبل امرأة من نسائه، ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ، قال عروة: فقلت لها: من هى إلا أنت فضحكت.

وروى عن ابن عباس أنه كان لا يرى فى القبلة الوضوء (١).

وفيما يدل على أن فيها الوضوء روى عدة آثار فى ذلك :

منها : مارواه عن عبد الله بن مسعود قال : القبلة من اللمس، فيها الوضوء (٢).

٤- وروى فى التسليم فى الصلاة مرة تسليمتين عن اليمين وعن الشمال، ومرة تسليمية واحدة.

ففى باب من كان سلّم فى الصلاة تسليمتين روى عدة آثار :

منها : مارواه عن شقيق بن سلمة قال : صليت خلف عليّ، فسلم عن يمينه وعن شماله، وقال : السلام عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله (٣).

وفى باب من كان يسلم تسليمية واحدة روى عدة آثار :

منها : مارواه عن الأعمش عن يحيى بن وثاب أنه كان يسلم تسليمية (٤).

وليس هذا من تعارض الآثار لجواز الأمرين، فالتسليمية الأولى واجبة، وأما الثانية فسنة أو مستحبة.

فقد قال عمار بن أبي عمار : كان مسجد الأنصار يسلمون فيه تسليمتين، ومسجد المهاجرين يسلمون فيه تسليمية (٥).

(١) المصنف (٤٤/١).

(٢) المصدر السابق (٤٥/١).

(٣) المصدر السابق (٢٩٩/١).

(٤) المصدر السابق (٣٠١/١).

(٥) المجموع - للنووى (٤٦٣/٣).

وقال ابن المنذر : وأجمعوا على أن صلاة من اقتصر على تسليم واحدة جائز^(١) .

والأمثلة على ذلك كثيرة في مصنف ابن أبي شيبة . ومن أمثلة العناوين التي ذكرها في كتابه والتي تشعر بأن هناك اختلافاً أو تعارضاً :

نجده يضع عنوان (فى الوضوء من لحوم الإبل) ثم يقول بعد ذلك (من كان لا يتوضأ من لحوم الإبل)^(٢) .

ويعنون فيقول : (من كان لا يتوضأ مما مست النار) ثم يعنون بعد ذلك (من كان يرى الوضوء مما مست النار)^(٣) .

وكقوله : (من قال إذا التقى الختانان وجب الغسل) ثم يقول (من كان يقول الماء من الماء)^(٤) .

وقد سبق أنه وضع عنوان (من قال ليس فى القبلة وضوء) وبعد أن ذكر الرواية فى ذلك، قال : (من قال فيها الوضوء) .

وقال : (من كان يسلم فى الصلاة تسليمتين) ثم قال : (من كان يسلم تسليمه واحدة) . فهو يجمع الآثار والآراء والفتاوى دون تمحيص أو بيان رأيه غالباً ، إلا ما يمكن استنباطه من تلك الروايات .

ونجده يقول عادة : (من قال كذا ، من كان يرى....، ما قالوا...) وهذا يدل على روايته الصحيح والضعيف .

وجمع ابن أبي شيبة مسائل خالف فيها أبو حنيفة الآثار ، وجعلها فى باب خاص سماه : (هذا ماخالف به أبو حنيفة الأثر الذى جاء عن رسول الله - ﷺ -)^(٥) ، وأورد فى هذا الباب حجج أهل الحديث دون أن يناقشها .

(١) الإجماع - لابن المنذر (ص ٣٩) تحقيق صغير حبيب - دار طيبة - الرياض - ط ١ - سنة ١٤٠٢ هـ .

(٢) المصنف (٤٦/١) .

(٣) المصدر السابق (٥٠/١) .

(٤) المصنف (٨٩/١) .

(٥) المصدر السابق (١٤٨/١٤) .

ومع ذلك فقد أتاح ابن أبي شيبة لمن أتى بعده أن ينظر فيما جمعه وأن ينتقى منه الراجح من الروايات كما فعل الإمام البخاري.

ثانياً: البخاري^(١) وكتابه الصحيح:

يمكن استنباط منهج البخاري، وبيان موقفه من الأحاديث المختلفة والمتعارضة من خلال استعراض ما رواه في صحيحه الذي أودع فيه عظيم فقهه، وبيّن فيه دقة استنباطه.

وننظر بالأخص في تراجم كتابه التي تدل على فهمه وفقهه، فقد اشتهر عن جمع من العلماء قولهم «فقه البخاري في تراجمه»^(٢).

١- نجده يهمل أحد الحديثين المتعارضين الذي لم يستوف شرطه، ولا يلتفت إليه وبذلك يعتبر عنده ضعيفاً لا يقوى على المعارضة مما يترتب لديه ترجيح العمل بالأقوى فيرويه في صحيحه.

من أمثلة ذلك أنه يرى وجوب قراءة الفاتحة خلف الإمام في جميع الصلوات، وعقد لذلك باباً باسم «وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر وما يجهر فيها وما يخافت»^(٣).

وَضَمَّنَ هذا الباب أحاديث منها «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب». وهو بهذا الصنيع يهمل الأحاديث المعارضة لما أورده في هذا الباب، نحو حديث «من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة»^(٤)، وذلك لأنه ليس على شرطه، وقد ناقش ذلك الإمام

(١) هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري، جبل الحفاظ، وإمام الدنيا في فقه الحديث، شيخ الإسلام، صاحب الصحيح والتصانيف، مات ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين. انظر: سير أعلام النبلاء (٣٩١/١٢)، تذكرة الحفاظ (٥٥٥/٢)، طبقات الشافعية - لابن السبكي (٢١٢/٢) تهذيب التهذيب (٤٧/٩)، النجوم الزاهرة (٢٥/٣)، شذرات الذهب (١٣٤/٢).

(٢) انظر: الإمام البخاري محدثاً وفقياً - د. الحسيني هاشم (ص ١٧٨) الدار القومية للطباعة والنشر، لامع الدار - رشيد أحمد الكنكوهي (٢٨٥/١) المكتبة الإمدادية - مكة ١٣٩٥ هـ.

(٣) فتح الباري (٢٣٦/٢).

(٤) ج: (٢٧٧/١) رقم: (٨٥٠)، حم: (٣٣٩/٣)، قط: (٣٢٣/١) هق: (١٦٠/٢)، ش: (٣٧٧/١)، المنتخب: (٢٧/٣) رقم: (١٠٤٨). من طرق متعددة عن جابر بن عبد الله =

البخارى تفصيلاً فى كتابه القراءة خلف الإمام^(١).

ومن أمثلة ذلك أيضاً أنه يرى جواز دفن الميت ليلاً، حيث ترجم لذلك بقوله: «باب الدفن بالليل، ودفن أبو بكر - رضى الله عنه - ليلاً».

قال ابن حجر: قوله: «باب الدفن بالليل»، أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من منع ذلك محتجاً بحديث جابر أن النبي - ﷺ - زجر أن يقبر الرجل ليلاً إلا أن يضطر إلى ذلك^(٢).

٢- كان يشير فى الترجمة إلى رأيه فيما يدل عليه الحديث، أو فيما يمكن أن يستنبط منه.

والأمثلة على ذلك كثيرة، منها: أنه عنون بـ «باب خيار الأمة تحت العبد»، ثم أورد أحاديث فيها تصريح بأن زوج بريرة كان عبداً وليس حراً.

قال ابن حجر: وهذا مصير من البخارى إلى ترجيح قول من قال: إن زوج بريرة كان عبداً، وقد ترجم فى أوائل النكاح بحديث عائشة فى قصة بريرة «باب الحرّة تحت العبد»، وهو جزم منه أيضاً بأنه كان عبداً، ويأتى بيان ذلك فى الباب الذى يليه، واعترض عليه هناك ابن المنير^(٣) بأنه ليس فى حديث الباب أن زوجها كان عبداً

= وفى إسناده جابر الجعفى والليث بن أبي سليم وهما ضعيفان.

قال ابن حجر فى تلخيص الحبير (٢٣٢/١): حديث «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة»، مشهور من حديث جابر، وله طرق عن جماعة من الصحابة وكلها معلولة.

(١) جزء القراءة خلف الإمام - للبخارى (ص ٦-١١) تحقيق فضل الرحمن الثوري - المكتبة السلفية باكستان ط ١ سنة ١٤٠٠هـ.

(٢) فتح البارى (٢٠٧/٣)، وحديث جابر أخرجه ابن حبان كما أشار ابن حجر إلى ذلك.

حب: (٤١/٥) رقم: (٣٠٩٣) من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريح قال أخبرنى أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول... الحديث.

(٣) ابن المنير هو ناصر الدين أحمد بن محمد المعروف بـ «ابن المنير» الاسكندراني (٦٢٠-٦٨٣هـ).

صاحب كتاب المتوارى على تراجم أبواب البخارى، وهو أخو زين الدين على بن محمد (٦٢٩-٦٩٥هـ) صاحب كتاب شرح صحيح البخارى (هـدى السارى ص ١٤).

واعترض ابن المنير جاء فى كتابه «المتوارى» (ص ٢٨٤) حيث قال: قلت - رضى الله عنه - ليس فى حديث بريرة هذا ما يدل أن زوجها كان عبداً، وإثبات الخيار لها لا يدل عند المخالف لأن المعتقة تخير عنده مطلقاً تحت الحرّ والعبد، وقد خرّج حديثها أتم=

وإثبات الخيار لها لا يدل، لأن المخالف يدعى أن لا فرق في ذلك بين الحر والعبد، والجواب أن البخاري جرى على عادته من الإشارة إلى ما في بعض طرق الحديث الذي يورده، ولا شك أن قصة بريرة لم تتعدد، وقد رجح عنده أن زوجها كان عبداً، فلذلك جزم به، واقتضت الترجمة بطريق المفهوم أن الأمة إذا كانت تحت حر فعتقت لم يكن لها خيار^(١).

ومنها : أن البخاري أورد عدة تراجم بين فيها رأيه في نواقض الوضوء، ورد فيها على ما يعتبره بعض العلماء من نواقض الوضوء مما يخالف مذهبه. فهو يرى أن ما ينقض الوضوء هو ما خرج من السبيلين، والنوم الثقيل، والإغماء فقط، وذلك لأن ما خرج من السبيلين موافق لقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاء أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾^(٢)، فإن الغائط كناية عن الحدث الموجب للوضوء، ويتبع ذلك ما يكون مظنة لخروج شيء من السبيلين كالنوم الثقيل أو الإغماء.

ولا يرى البخاري نقض الوضوء من الجروح ونزول الدم، أو لمس المرأة، أو مس الذكر، أو أكل مامسته النار أو غير ذلك.

فقد ترجم البخاري بقول: «باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر»، وقول الله تعالى: ﴿أَوْ جَاء أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾، وقال عطاء فيمن يخرج من دبره الدود، أو من ذكره نحو القملة يعيد الوضوء، وقال جابر بن عبد الله: «إذا ضحك في الصلاة أعاد الصلاة ولم يعد الوضوء»، وقال الحسن: إن أخذ من شعره وأظفاره أو خلع خفيه فلا وضوء عليه، وقال أبو هريرة: لا وضوء إلا من حدث، ويذكر عن جابر أن النبي ﷺ كان في غزوة ذات الرقاع، فرمى رجل بسهم، فنزفه الدم، فركع وسجد ومضى في صلاته، وقال الحسن: مازال المسلمون يصلون في جراحاتهم، وقال طاوس ومحمد بن علي وعطاء وأهل الحجاز ليس في الدم وضوء، وعصر ابن عمر بثرة فخرج منها الدم ولم يتوضأ، وبزق ابن أبي أوفى دماً فمضى في صلاته، وقال ابن عمر والحسن فيمن يحتجم: ليس عليه إلا غسل محاجمه.

= من هذا، وفيه التصريح بأنه عبد». (المتواري - تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد - مكتبة المعلا - الكويت - ط ١ سنة ١٤٠٧هـ).

(١) فتح الباري (٤٠٦/٩).

(٢) النساء (٤٣)، المائدة (٦).

وقال : «باب من لم يتوضأ إلا من الغشى»^(١) المتقل.

وقال : «باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق»، وأكل أبو بكر، وعمر، وعثمان - رضى الله عنهم - فلم يتوضؤوا.

وقال : «باب الوضوء من النوم، ومن لم ير من النعسة والنعستين، أو الخفقة وضوءاً»^(٢).

ومنها : أن البخاري يرى أن من يصلى تطوعاً يسلم كل ركعتين سواء كانت الصلاة فى الليل أو النهار، وردّ فى الأحاديث التى رواها على من زعم أن التطوع فى النهار تكون أربعة موصولة.

فقد ترجم بقوله : «باب ماجاء فى التطوع مثنى مثنى، ويذكر ذلك عن عمّار، وأبى ذر، وأنس، وجابر بن زيد، وعكرمة، والزهرى - رضى الله عنهم -، وقال يحيى ابن سعيد الأنصاري: ما أدركت فقهاء أرضنا إلا يسلمون فى كل اثنتين من النهار». ثم أورد عدة أحاديث توضح أن صلاة التطوع فى النهار مثنى مثنى^(٣).

٣- يترجم البخاري لمسألة اختلفت فيها الأحاديث، كأن يقع الخلاف بين الجواز والمنع مثلاً. فنجده أحياناً يذكر هذه الأحاديث ويترك الأمر للفقهاء المجتهدين للنظر فيها. وأحياناً يبين رأيه من خلال الأحاديث التى يرويها تحت هذه الترجمة.

ومن الأمثلة التى لم يبين رأيه فيها : أنه ترجم بقوله : «باب خروج النساء إلى البراز» ولم يبين فيها جوازاً أو منعاً، ثم جمع فى هذا الباب بين حديثين مختلفين^(٤).

وترجم فى موضع آخر بقوله : «باب هل يرجع إذا رأى منكراً فى الدعوة؟»، ورأى ابن مسعود صورة فى البيت فرجع، ودعا ابن عمر أبا أيوب فرأى فى البيت سترأ على الجدار، فقال ابن عمر : غلبنا عليه النساء، فقال : من كنت أخشى عليه فلم

(١) الغشى: قال ابن بطال: الغشى مرض يعرض من طول التعب والوقوف، وهو ضرب من الإغماء إلا أنه دونه. الفتح (٢٨٩/١).

(٢) فتح البارى (٢٨٠/١، ٢٨٨، ٣١٠، ٣١٣).

(٣) المصدر السابق (٤٨/٣).

(٤) المصدر السابق (٢٤٨/١) وانظر: الحطة فى ذكر الصحاح الستة - لصديق حسن القنوحى (ص ١٧٣) دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ سنة ١٤٠٥ هـ.

أَكُنْ أَخْشَى عَلَيْكَ وَاللَّهُ لَا أَطْعِمُ لَكُمْ طَعَاماً فَرَجَعَ .

قال ابن حجر: هكذا أورد الترجمة بصورة الاستفهام ولم يبتّ الحكم لما فيها من الاحتمال^(١) .

ومن التراجم التى بيّن رأيه فيها:

قوله: «باب وجوب النفير»، الذى ساق فيه قول الله تعالى: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٢) - وقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَالَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اتَّقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾^(٣) .

وأورد فى هذا الباب حديثاً لابن عباس رضى الله عنهما وفيه: «وإذا استنفرتُم فانفروا»^(٤) . فالبخارى استنبط الحكم من الآيات، ومن حديث ابن عباس . والله أعلم .

ومنها قوله: «باب ما جاء فى إجازة خبر الواحد الصدوق فى الأذان، والصلاة، والصوم، والفرائض، والأحكام» .

وقد روى فى هذا الباب خمسة عشر حديثاً تدل على الاحتجاج بخبر الواحد، فروى حديث الذين تحولوا إلى جهة الكعبة وهم يصلون الصبح بمسجد قباء حينما أخبرهم أحد الصحابة، وحديث كسر جرار الخمر لقول شخص واحد أنها حرّمت، وحديث أن رسول الله ﷺ بعث شخصاً واحداً وهو أبو عبيدة بن الجراح لأهل نجران .

قال ابن حجر: وقصد الترجمة الرد به على من يقول: إن الخبر لا يحتج به إلا إذا رواه أكثر من شخص واحد حتى يصير كالشهادة^(٥) .

٤- حينما تتعارض الأدلة ويكون عند البخارى وجه دفع التعارض، يترجم بما يدل على الرأي الراجح ثم يؤكد هذا الرأي خلال الأحاديث التى يوردها فى الباب . من

(١) فتح البارى (٢٤٩/٩) .

(٢) التوبة (٤١) .

(٣) التوبة (٣٨) .

(٤) صحيح البخارى مع الفتح (٣٧/٦) .

(٥) فتح البارى (٢٣٣/١٣) .

أمثله ذلك : قال البخاري : «باب نهى رسول الله - ﷺ - عن نكاح المتعة أخيراً» .

ثم أورد أحاديث تشعر بإباحة المتعة منها :

عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع قال : كنا في جيش فأتانا رسول الله - ﷺ - فقال : إنه قد أذن لكم أن تستمتعوا فاستمتعوا .

ومنها : «عن سلمة بن الأكوع عن رسول الله - ﷺ - «أيما رجل وامرأة توافقا فعشرة مابينهما ثلاث ليال ، فإن أحبا أن يتزايدا أو يتتاركا تتاركا ، فما أدرى أشيء كان لنا خاصة أم للناس عامة» .

ولكن البخاري عقب بقوله : «وقد بينه علي عن النبي - ﷺ - أنه منسوخ» . يقول ابن حجر : وقوله في الترجمة «أخيراً» يفهم منه أنه كان مباحاً ، وأن النهي عنه وقع في آخر الأمر ، وليس في أحاديث الباب التي أوردها التصريح بذلك ، لكن قال في آخر الباب : إن علياً بين أنه منسوخ^(١) .

هـ- يورد البخاري ترجمة أو حديثاً يدل على العموم ، ثم يعقبه بترجمة أو حديث يخص العموم السابق :

مثال ذلك : قال البخاري «باب الشروط في النكاح» . ثم أورد حديثاً مرفوعاً : «أحق ماؤفيتم من الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج» . وعقب بعده بـ «باب الشروط التي لا تحل في النكاح ، وقال ابن مسعود : لا تشترط المرأة طلاق أختها» . ثم أورد حديثاً مرفوعاً : «لا يحل لامرأة مسلمة تسأل طلاق أختها لتستفرغ صحفتها ، فإنما لها ما قدر لها» .

قال ابن حجر : في هذه الترجمة إشارة إلى تخصيص الحديث الماضي في عموم الحث على الوفاء بالشروط بما يباح لا بما نهى عنه ، لأن الشروط الفاسدة لا يحل الوفاء بها ، فلا يناسب الحث عليها^(٢) .

(١) المصدر السابق (١٦٦/٩) .

(٢) فتح الباري (٢١٧/٩-٢١٩) .

ثالثاً: الترمذي^(١) وكتابه الجامع:

١- جرى الترمذي على عادة معظم المحدثين عند بيانهم للأحاديث المنسوخة بأن يقدموا الأحاديث المنسوخة ثم يتبعونها بالناسخة ويترجم لذلك بقوله «باب الرخصة في كذا، أو باب ترك كذا»، وقد يزيد توضيح ذلك بتصريحه بالنسخ.

من أمثلة ذلك: قال الترمذي «باب ماجاء في الوضوء مما غيرت النار»، أورد فيه حديث الوضوء مما مست النار ولو من ثور أقط.

ثم أتبعه بعنوان: «باب ماجاء في ترك الوضوء مما غيرت النار»... إلى أن قال: وهذا آخر الأمرين من رسول الله - ﷺ - وكأن هذا الحديث ناسخ للحديث الأول، حديث الوضوء مما مست النار^(٢).

ومنها مارواه الترمذي عن نسخ «الماء من الماء»، فقد عَنَّنْ بِ «باب ماجاء إذا التقى الختانان وجب الغسل» ثم «باب ماجاء أن الماء من الماء»، روى فيه عن أبي بن كعب قال: إنما كان الماء من الماء في أول الإسلام، ثم نهى عنها. وعقب الترمذي بقوله: وإنما كان الماء من الماء في أول الإسلام، ثم نسخ بعد ذلك^(٣).

٢- يرجح الترمذي بين الآراء المختلفة، ويوضح سبب الترجيح، ويصرح أحياناً باختياره في المسألة من غير بيان، كقوله مثلاً: القول الأول أصح. فمما رجح فيه بين الآراء المختلفة ووضح سبب الترجيح:

في «باب ماجاء في الوضوء بالنبيذ»، قال: وقد رأى بعض أهل العلم الوضوء بالنبيذ منهم سفيان الثوري وغيره.

وقال بعض أهل العلم: لا يتوضأ بالنبيذ وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق... إلى أن قال: وقول من يقول «لا يتوضأ بالنبيذ أقرب إلى الكتاب وأشبه»،

(١) هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي الضرير، الحافظ، العلم، الإمام، البارع، مصنف «الجامع»، و«العلل» وغير ذلك، مات في ثالث عشر رجب سنة تسع وسبعين ومائتين بترمذ. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٧٠/١٣)، تذكرة الحفاظ (٦٣٣/٢)، تهذيب التهذيب (٣٨٧/٩)، النجوم الزاهرة (٨٨/٣) شذرات الذهب (١٧٤/٢).

(٢) سنن الترمذي (١١٤/١-١٢٠).

(٣) المصدر السابق (١٨٥-١٨٠/١).

لأن الله تعالى قال: ﴿فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً﴾^(١)،^(٢).

وفى «باب ماجاء فى تأخير الظهر فى شدة الحر» قال: وقد اختار قوم من أهل العلم تأخير صلاة الظهر فى شدة الحر، وهو قول ابن المبارك وأحمد وإسحاق. قال الشافعي: إنما الإبراد بصلاة الظهر إذا كان مسجداً ينتاب أهله من البعد، فأما المصلى وحده والذي يصلي فى مسجد قومه، فالذي أحب له أن لا يؤخر الصلاة فى شدة الحر.

قال الترمذي: ومعنى من ذهب إلى تأخير الظهر فى شدة الحر هو أولى وأشبه بالاتباع، وأما ما ذهب إليه الشافعي أن الرخصة لمن ينتاب من البعد والمشقة على الناس، فإن فى حديث أبى ذر ما يدل على خلاف ما قال الشافعي.

قال أبو ذر: «كنا مع النبي -ﷺ- فى سفر فأذن بلال بصلاة الظهر، فقال النبي -ﷺ- يا بلال أبرد ثم أبرد».

فلو كان الأمر على ما ذهب إليه الشافعي لم يكن للإبراد فى ذلك الوقت معنى لاجتماعهم فى السفر، وكانوا لا يحتاجون أن ينتابوا من البعد^(٣). ومما صرح باختياره ولكنه لم يوضح السبب:

فى «توقيت المسح على الخفين للمسافر والمقيم»، قال: وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي -ﷺ- والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء مثل سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، قالوا: يمسح المقيم يوماً وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن.

وقد روى عن بعض أهل العلم أنهم لم يوقتوا فى المسح على الخفين، وهو قول مالك بن أنس. قال الترمذي: والتوقيت أصح^(٤).

وفى صلاة الرجل ركعتين إذا جاء والإمام يخطب، قال: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وبه يقول الشافعي، وأحمد، وإسحاق.

(١) النساء (٤٣)، المائدة (٦).

(٢) سنن الترمذي (١٤٨/١).

(٣) المصدر السابق (٢٩٥-٢٩٧).

(٤) المصدر السابق (١٦١/١).

وقال بعضهم: إذا دخل والإمام يخطب فإنه يجلس ولا يصلي، وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة. والقول الأول أصح^(١).

٣- يبين الترمذي أحياناً رأي الفقهي في المسألة، ويذكر ذلك بصيغة (عندنا).

ففي باب المضمضة من اللبن، قال: وقد رأى بعض أهل العلم المضمضة من اللبن، وهذا عندنا على الاستحباب. ولم ير بعضهم المضمضة من اللبن^(٢).

وفي باب رد السلام لغير المتوضئ، قال: وإنما يكره هذا عندنا إذا كان على الغائط والبول^(٣).

٤- يورد آراء العلماء، ولا يبين الراجح منها، ويعقد حينئذ عنواناً لا يفيد ترجيحاً كأن يقول: «باب ماجاء في كذا».

ففيمن ترك المضمضة والاستنشاق في الوضوء، قال: واختلف أهل العلم فيمن ترك المضمضة والاستنشاق. فقالت طائفة منهم: إذا تركهما في الوضوء حتى صلى أعاد الصلاة، ورأوا ذلك في الوضوء والجنابة سواء، وبه يقول ابن أبي ليلى، وعبد الله بن المبارك، وأحمد، وإسحاق، وقال أحمد: الاستنشاق أوكد من المضمضة.

وقالت طائفة من أهل العلم: يعيد في الجنابة، ولا يعيد في الوضوء، وهو قول سفيان الثوري، وبعض أهل الكوفة. وقالت طائفة: لا يعيد في الوضوء، ولا في الجنابة، لأنهما سنة من النبي ﷺ - فلا تجب الإعادة على من تركهما في الوضوء ولا في الجنابة، وهو قول: مالك والشافعي في آخره^(٤).

وفي صدقة الفطر عن غير المسلمين من العبيد، قال: واختلف أهل العلم في هذا: فقال بعضهم: إذا كان للرجل عبيد غير مسلمين لم يؤد عنهم صدقة الفطر، وهو قول مالك، والشافعي، وأحمد.

(١) سنن الترمذي (٣٨٦/٢)، وانظر (٤٦٥، ٤١٨/٢)، (٩١/٣، ١٤٠، ٤٩٠) (٤٩٠، ٣٥/٤)، ٤٤، ٤٧.

(٢) المصدر السابق (١٤٩/١).

(٣) المصدر السابق (١٥٠/١).

(٤) المصدر السابق (٤٠/١، ٤١).

وقال بعضهم: يؤدى عنهم، وإن كانوا غير مسلمين، وهو قول الثورى، وابن المبارك وإسحاق^(١).

رابعاً: ابن حزم^(٢) وكتابه الإحكام:

يرى ابن حزم أن منهج التعامل مع الأحاديث المختلفة يقتضى وجوب إعمال الحديثين معاً إذا وردا فى موضوع واحد، واختلفا فيما بينهما فى الظاهر، فقد قال: «إذا تعارض الحديثان أو الآيتان أو الآية والحديث فيما يظن من لا يعلم، ففرض على كل مسلم استعمال كل ذلك؛ لأنه ليس بعض ذلك بأولى بالاستعمال من بعض، ولا حديث بأوجب من حديث آخر مثله، ولا آية أولى بالطاعة لها من آية أخرى مثلاً، وكل من عند الله عز وجل، وكل سواء فى وجوب الطاعة والاستعمال، ولا فرق»^(٣).

وذكر ابن حزم أوجهاً خمسة، بيّن فيها أن ما يظن به التعارض بين النصوص، ليس تعارضاً، وأن آيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول - ﷺ - متفقة وغير مختلفة، وذكر فى ذلك أمثلة عديدة من القرآن والحديث^(٤).

نكتفى بذكر مثالين مما أورده فى الوحة الأول وهو وجوب استثناء الأقل معانياً من الأكثر معانياً، وهما:

١- أمره - ﷺ - أن لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت^(٥)، وأذن للحائض أن

(١) المصدر السابق (٥٣/٣).

(٢) هو أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم، الفارسي الأصل ثم الأندلسي القرطبي، الإمام الأوحد، البحر، ذو الفنون والمعارف، ولد بقرطبة فى سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، ولقب بالظاهري نسبة الى المذهب الفقهي الذى اشتهر به، توفى فى شعبان سنة ست وخمسين وأربعمئة. انظر: سير أعلام النبلاء (١٨٤/١٨)، تذكرة الحفاظ (١١٤٦/٣)، النجوم الزاهرة (٧٥/٥)، شذرات الذهب (٢٩٩/٣)، دائرة المعارف الإسلامية - مادة ابن حزم.

(٣) الإحكام (٢١/٢).

(٤) المصدر السابق (٢٢/٢-٣٤).

(٥) يشير بذلك إلى ما أخرجه مسلم فى صحيحه - عن ابن عباس قال: قال رسول الله - ﷺ - «لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت».

م: (٩٦٣/٢) (١٥) كتاب الحج (٦٧) باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض (١٣٢٧/٣٧٩) من طريق سفيان بن عيينة عن سليمان الاحول عن طاوس عن ابن عباس به.

تنفر قبل أن تودع^(١) فوجب استثناء الحائض من جملة النافرين.

٢- حديث نهي النبي -ﷺ- عن بيع الرطب بالتمر^(٢)، مع إباحة ذلك في العرايا فيما دون خمسة أوسق^(٣).

= وإلى ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما - عن ابن عباس قال: «أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت، إلا أنه حُفِّفَ عن الحائض».

خ: (٥٨٥/٣) (٢٥) كتاب الحج (١٤٤) باب طواف الوداع (١٧٥٥)، م: الكتاب والباب السابقين (١٣٢٨/٣٨٠) كلاهما من طريق سفیان بن عيينة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس به.

(١) يشير بذلك إلى ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما بأن صفية بنت حيي حاضت بعد ما أفاضت فأذن لها الرسول -ﷺ- أن تنفر قبل أن تودع. انظر المواضع السابقة في الصحيحين.

(٢) يشير بذلك إلى ما أخرجه مالك في الموطأ وأصحاب السنن الأربعة عن سعد بن أبي وقاص قال: سمعت رسول الله -ﷺ- يُسأل عن اشتراء التمر بالرطب، فقال رسول الله -ﷺ- «أينقص الرطب إذا ببس؟» فقالوا: نعم، فنهي عن ذلك.

ط: (٦٢٤/٢) (٣١) كتاب البيوع (١٢) باب مايكره من بيع التمر (٢٢)، د: (٦٥٤/٣) (١٧) كتاب البيوع (١٨) باب في بيع التمر بالتمر (٣٣٥٩)، ت: (٥١٩/٣) (١٢) كتاب البيوع (١٤) باب ماجاء في النهي عن المحاقلة والمزابنة (١٢٢٥)، ن: (٢٦٨/٧) (٤٤) كتاب البيوع (٣٦) باب اشتراء التمر بالرطب (٤٥٤٥)، ج: (٧٦١/٢) (١٢) كتاب التجارات (٥٣) باب بيع الرطب بالتمر (٢٢٦٤) كلهم من طريق مالك عن عبد الله بن يزيد عن زيد أبي عياش عن سعد به.

(٣) يشير بذلك إلى ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، ومالك في الموطأ عن داود ابن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة: أن رسول الله -ﷺ- رخص في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق، أو في خمسة أوسق (شك داود في ذلك).

خ: (٣٨٧/٤) (٣٤) كتاب البيوع (٨٣) باب بيع الثمر على رءوس النخل بالذهب أو الفضة (٢١٩٠)، وانظر رقم (٢٣٨٢)، م: (١١٧١/٣) (٢١) كتاب البيوع (١٤) باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا (١٥٤١/٧١)، ط: (٦٢٠/٢) (٣١) كتاب البيوع (٣١) باب ماجاء في بيع العرية (١٤) كلهم من طريق مالك عن داود بن الحصين به.

والعرايا: قيل إنه لما نهى عن المزابنة وهو بيع الثمر في رءوس النخل بالتمر، رخص والعرايا: قيل إنه لما نهى عن المزابنة وهو أن من لا نخل له من ذوى الحاجة يدرك الرطب في جملة المزابنة في العرايا، وهو أن من لا نخل له يطعمهم منه ويكون قد فضل له من ولا نقد بيده يشتري به الرطب لعياله، ولا نخل له يطعمهم منه ويكون قد فضل له من قوته تمر فيجئ إلى صاحب النخل فيقول له: بعني ثمر نخلة أو نخلتين بخرصها من التمر، فيعطيه ذلك الفاضل من التمر بثمر تلك النخلات ليصيب من رطبها مع الناس، فرخص فيه إذا كان خمسة أوسق. النهاية (٢٢٤/٣).

والخرص: خرص النخلة يخرصها خرصاً إذا حزر ما عليها من الرطب تمرأً، فهو من=

يقول ابن حزم: ولانبالي في هذا الوجه كنا نعلم أى النصين ورد أولاً أو لم نعلم ذلك، وسواء كان الأكثر معانياً ورد أولاً أو ورد آخرًا، كل ذلك سواء، ولا يترك واحد منهما للآخر، لكن يستعملان معاً^(١).

وإذا كان فى أحد النصين زيادة عما فى الآخر، فيرى ابن حزم الأخذ بالزائد من النصين، بمعنى إعمال النص الخاص كاملاً، وأما النص العام فيعمل به بعد استثناء ما أخرجه النص المخصص، فيقول: «وكذلك نقطع ونبت فى كل خبرين صحيحين متعارضين، وكل آيتين متعارضتين، وكل آية وخبر صحيح متعارضين... لم يأت نص بين الناسخ منهما، فإن الحكم الزائد على الحكم المتقدم من معهود الأصل هو الناسخ، وأن الموافق لمعهود الأصل المتقدم هو المنسوخ قطعاً يقيناً، للبراهين التى قدمنا من أن الدين محفوظ، فلو جاز أن يخفى فيه ناسخ من منسوخ، أو أن يوجد عموم لا يأتى نص صحيح بتخصيصه ويكون المراد به الخصوص، لكان الدين غير محفوظ، ولكانت الحجة غير قائمة على أحد فى الشريعة»^(٢).

وبناء على مذهب ابن حزم فى نفى التعارض أصلاً، وبمقتضى تمسكه بظاهر النصوص فقد رفض سائر المرجحات التى ذهب إليها غيره من العلماء، ووصف هذه الترجيحات بأنها فاسدة.

وأخذ يورد هذه المرجحات ثم يبطلها ويعترض عليها، ومع ذلك فقد وجدناه يرجح أحد الخبرين الموهمين التعارض إذا كان أحدهما قد باشر ما حدث بنفسه، والآخر لم يباشره، فيأخذ بالأول دون الثاني، فقد قال: وقالوا: ونرجح أحد الخبرين بأن يكون راوى أحدهما باشر الأمر الذى حدث به بنفسه، وراوى الآخر لم يباشره، فتكون رواية من باشر أولى، ومثلوا ذلك بالرواية عن ميمونة: نكحنى رسول الله -ﷺ- ونحن حلالان، وبالرواية عن ابن عباس: نكح رسول الله -ﷺ- ميمونة وهو محرم^(٣).

=الخرص: الظن، لأن الحزر إنما هو تقدير بظن، والاسم: الخرص بالكسر. النهاية (٢٢/٢).

(١) الإحكام (٢٣/٢).

(٢) المصدر السابق (١٣٧/١) وانظر (٧٤/١) (٣٦/٢)، المحلى (٣٦٩/١١-٣٧٠).

(٣) سيأتى تفصيل هذه المسألة وتخريج أحاديثها فى مبحث ترجيح الحديث الذى رواه صاحب القصة انظر (ص ٢٣٨).

قال ابن حزم: وهذا ترجيح صحيح، لأننا قد تيقنا أن من لم يحضر الخبر إنما نقله عن غيره، ولاندرى عمن نقله، ولا تقوم الحجة بمجهول، ولا شك في أن كل أحد أعلم بما شاهد من أمر نفسه.

وهكذا نجده يرجح بين النصوص عند وجود مرجح صحيح، معقول المعنى.

الفصل الثالث

المخرج من الاختلاف والتعارض بين الأحاديث

تمهيد : أقوال العلماء فى ترتيب دفع التعارض .

المبحث الأول : الجمع .

المبحث الثانى : النسخ .

المبحث الثالث : الترجيح .

١٠

ب.

أو

ال

و

ق

و

١

المخرج من الاختلاف والتعارض بين الأحاديث

تمهيد: أقوال العلماء فى ترتيب دفع التعارض:

إذا ظهر للإمام المجتهد حديثان متعارضان، فما موقف هذا المجتهد للتوفيق بينهما ودفع التعارض؟ وما آراء المحدثين والفقهاء والأصوليين فى ذلك؟

أولاً: منهج المحدثين فى التوفيق بين الأحاديث المختلفة:

رغم أن المحدثين لم يوردوا منهجاً محدداً للتوفيق بين الأحاديث المتعارضة فى الظاهر، إلا أنهم أكدوا أن هذه الأحاديث قسمان:

قسم يمكن الجمع بينهما، وهو كما يسميه العلماء اختلاف تباين وتغاير وتنوع، وقسم لا يمكن الجمع بينهما، وهو لا يخلو من إحدى حالتين:

١- أن يثبت نسخ أحدهما الآخر.

٢- أن لا يعرف التاريخ، ولا يمكن النسخ، فيصار عند ذلك إلى الترجيح.

قال النووى: «والمختلف قسمان:

أحدهما: يمكن الجمع بينهما فيتعين، ويجب العمل بهما.

والثاني: لا يمكن الجمع بوجه، فإن علمنا أحدهما ناسخاً قدمناه، وإلا عملنا بالراجح، كالترجيح بصفات الرواة وكثرتهم فى خمسين وجهاً»^(١).

وقال ابن الصلاح: «اعلم أن ما يذكر فى هذا الباب ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يمكن الجمع بين الحديثين، ولا يتعذر إبداء وجه ينفى تنافيهما، فيتعين حينئذ المصير إلى ذلك، والقول بهما معاً.

(١) التقريب للنووى مع تدريب الراوى (١٩٧/٢-١٩٨).

القسم الثاني : أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما ، وذلك على ضربين أحدهما : أن يظهر كون أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً ، فيعمل بالناسخ ، ويترك المنسوخ .

الثاني : أن لا تقوم دلالة على أن الناسخ أيهما والمنسوخ أيهما ، فيفزع حينئذ إلى الترجيح ، ويعمل بالأرجح منهما والأثبت ، كالترجيح بكثرة الرواة ، أو بصفاتهم في خمسين وجهاً من وجوه الترجيحات وأكثر^(١) .

وقال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد موضحاً مسالك المحدثين في الجمع والتوفيق بين الأحاديث المتعارضة ، فقال : «اعلم أن الحديثين المتعارضين ، إما أن يكونا في القوة سواء ، بأن يكون كل واحد منهما من الصحة والسلامة بمنزلة الآخر ، وإما أن يكون أحدهما قوياً سليماً ، والآخر ضعيفاً لا يخلو من علة .

فإن كانت الثانية لم يعتبر تعارضهما ولم ينظر إليه لأن القوى لا تؤثر فيه معارضة الضعيف ، بل يهدر الضعيف ويترك ، ويكون العمل للقوي . وإن كانت الأولى فإما أن يكون الجمع بينهما ممكناً بأي طريق من طرق الجمع من غير تكلف ، وإما أن يكون ذلك غير ممكن .

فإن كان الأول عمل بهما جميعاً كل واحد منهما فيها حمل عليه . وإن كان الثاني فإما أن يعلم تاريخ كل واحد منهما ، ويكون أحدهما أسبق من الآخر تاريخاً ، وإما أن يجهل تاريخهما .

فإن كان الأول فالمتقدم منهما منسوخ والمتأخر ناسخ ويكون العمل له . وإن كان الثاني : فإما أن يمكن ترجيح أحدهما بحال رواته ، أو بطرق تحملهم ، أو كيفية روايتهم ، أو نحو ذلك من طرق الترجيح المبينة في علم الأصول ، وقد عدّها الحازمي خمسين وجهاً ، وزاد عليه العراقي حتى أوصلها مائة وعشرة ، وإما أن يتعذر ذلك :

فإن أمكن ترجيح أحدهما فالعمل له . وإن لم يمكن توقف في العمل بهما جميعاً

حتى يتبين للناظر وجه لترجيح أحدهما، وهذا هو المعنى الذى يعبر عنه بقول الأصوليين «تعارضاً تساقطاً»^(١)، وقيل يفتى بواحد منهما، أو يفتى بهذا فى وقت، وهذا فى وقت آخر»^(٢).

وجملة القول فى الخطوات التى يتبعها المحدث عند وجود حديثين مختلفين:

(١) محاولة الجمع بين المتعارضين ما أمكن بأيّ وجه من وجوه الجمع الصحيحة، لأن أعمال الدليلين أولى من طرح أحدهما - كأن يكون أحدهما عاماً والآخر خاصاً، أو مطلقاً والآخر مقيداً... ونحوه.

وقد مثل كثير من علماء الحديث لهذا المسلك بحديث «لا عدوى ولا طيرة...» مع حديث «لا يورد ممرض على مصح»، وحديث «فرّ من المجذوم فرارك من الأسد»^(٣).

(٢) البحث عن زمن صدور القولين من رسول الله - ﷺ - فإن علم تاريخ كل واحد منهما، وكان أحدهما أسبق من الآخر تاريخاً، فيحكم بنسخ المتقدم، ويكون العمل بالناسخ وهو المتأخر.

وقد أفرد العلماء للناسخ والمنسوخ من الحديث باباً منفرداً بذاته^(٤)، كما ألف العلماء كتباً مستقلة فى ناسخ الحديث ومنسوخه^(٥)، مما يدل على أهمية هذا الموضوع، وأهمية معرفته.

ومن أمثلة هذا المسلك ما رواه أبى بن كعب - رضى الله عنه - قال: «كان الماء من

(١) هناك فرق بين التوقف فى العمل وتساقط الدليلين، لأن التوقف يجوز أن يكون لعدم ظهور وجه الجمع أو الترجيح أو لعدم معرفة التاريخ، وذلك فى الوقت الذى نظر فيه المجتهد إلى الدليلين المتعارضين، ويحتمل أن يظهر للمجتهد فى وقت آخر ما خفى عليه فيما سبق.

وانظر فى ذلك شرح نخبة الفكر لابن حجر (ص ٦٢-٦٣).

(٢) انظر هامش توضيح الأفكار (٤٢٣/٢-٤٢٤) تحقيق محيى الدين عبد الحميد - مكتبة الخانجي.

(٣) سيأتى تخريج الأحاديث وتفصيل القول فى بيان أوجه الجمع بين هذه الأحاديث فى مبحث الجمع ببيان اختلاف العام والخاص - انظر (ص ١٧٠).

(٤) راجع معرفة علوم الحديث - للحاكم (ص ٨٥).

(٥) من أشهرها: الاعتبار - للحازمى، وناسخ الحديث - لابن شاهين، ورسوخ الأخبار - للجعبري.

الماء رخصة في أول الإسلام، ثم نهى عنه»^(١).

(٣) إذا اختلف حديثان أحدهما صحيح والآخر ضعيف، يقدم أحدهما إسناداً، ويترك معارضه مادام غير مساوٍ له في الصحة.

يقول الشافعي موضحاً رده للضعيف إذا عارضه حديث صحيح: «فلا يجوز عندي على عالم أن يثبت خبر واحد كثيراً، يحل به ويحرم، ويرد مثله إلا من جهة أن يكون من حدثه ليس بحافظ، أو يكون متهماً عنده، أو يتهم من فوقه ممن حدثه»^(٢).

ويقول «... وجماع هذا أن لا يقبل إلا حديث ثابت كما لا يقبل من الشهود إلا من عرف عدله، فإذا كان الحديث مجهولاً أو مرغوباً عن حملته كان كما لم يأت، لأنه ليس بثابت»^(٣).

ويقول الشيخ أبو زهرة في رد الإمام أحمد للأحاديث التي تعارض أحاديث أقوى منها «... ولا يرد من السنن إلا ما يعارض سنناً أقوى سنداً منها، وأوثق رجالاً، وأكثر عدداً، وشهرة، واستفاضة، فهو يرد الخبر بسنة أقوى لكلاً يخرج السنة، بل يكون في رد بعض الأخبار في دائرتها لا يخرج»^(٤).

وقد بين استاذنا الدكتور رفعت فوزي أن الأحناف يردون خبر الآحاد إذا عارضه حديث مشهور أو متواتر، فقال: «وكما عرض الأحناف أخبار الآحاد على الكتاب، فقبلوا منها ما وافقه، وردوا ما خالفه، عرضوها أيضاً على السنة المشهورة، وعدوا أخبار الآحاد هذه من الأخبار المنقطعة عن رسول الله - ﷺ - انقطاعاً باطنياً ذلك لأن الأخبار المشهورة أفادت اليقين القلبي، أما أخبار الآحاد فتفيد العلم الظني^(٥)، فالأولى أوثق صلة برسول الله - ﷺ - من الثانية، فإذا تعارضتا دلت المشهورة على أن غيرها لم يصدر عن النبي - ﷺ - من أخبار الآحاد».

(١) سيأتي تخريج الحديث وتفصيل القول فيه، انظر (ص ٢٠٧).

(٢) الرسالة (ص ٤٥٨).

(٣) اختلاف الحديث (ص ٦٥).

(٤) ابن حنبل - لمحمد أبي زهرة (ص ٢٤٣) دار الفكر العربي.

(٥) هذا رأي الأحناف، وقد اختلف العلماء فيما يفيد خبر الواحد: فمنهم من قال: إن خبر الثقة يفيد العلم القطعي، ومنهم من قال: إن خبر الواحد لا يفيد إلا الظن. راجع تفصيل ذلك في كتاب أخبار الآحاد في الحديث النبوي - للشيخ عبد الله بن جبرين.

ثم أورد أمثلة فى تطبيق الأحناف لهذا المقياس على بعض الأحاديث^(١).

ومن أمثلة رد الأحاديث الضعيفة إذا عارضها ما هو أقوى منها : مارواه ابن قتيبة فى تأويل مختلف الحديث : قال : (قالوا حديثان فى الحيض متناقضان) قالوا : رويتم عن جرير عن الشيبانى عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : كان رسول الله - ﷺ - يأمرنا فى فوج^(٢) حيضنا أن نأتر ثم يباشرنا ، وأيكم يملك إربه كما كان رسول الله - ﷺ - يملكه^(٣).

ثم رويتم عن عبد العزيز بن محمد عن أبى اليمان عن أم ذرة عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : «كنت إذا حضت نزلت عن المثل^(٤) إلى الحصير ، فلم تقرب رسول الله - ﷺ - ولم ندن منه حتى نظهر»^(٥).

قالوا : وهذا خلاف الأول .

قال أبو محمد : ونحن نقول : إن الحديث الأول هو الصحيح ، وقد رواه شعبة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : كان رسول الله - ﷺ - يأمر إحدانا إذا كانت حائضة أن تتزر ثم يضاجعها^(٦) ، وهذه الطريق خلاف أبى اليمان عن أم ذرة عن عائشة - رضى الله عنها - ، ولا يجوز على عائشة - رضى الله

(١) راجع توثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى (ص ٣٢٣-٣٢٧).

(٢) فوج : أى معظمه وأوله . النهاية (٤٧٧/٣).

وجاء فى الصحيحين وغيرهما «فور» وهما بمعنى واحد : قال الخطابى فى أعلام الحديث (٣١١/١) فور الحيض : أوله ومعظمه ، وذلك لأنه كالشيء الفائز من أصله ومنبعه ، وقال القرطبى : فور الحيضة : معظم صبتها ، من فوران القدر وغليناها . انظر فتح البارى (٤٠٤/١).

(٣) الحديث أخرجه : خ : (٤٠٣/١) (٦) كتاب الحيض (٥) باب مباشرة الحائض (٣٠٢) ، م : (٢٤٢/١) (٣) كتاب الحيض (١) باب مباشرة الحائض فوق الإزار (٢٩٣/٢) من طريق على بن مسهر عن أبى إسحاق الشيبانى عن عبد الرحمن بن الأسود به .

(٤) المثل : الفراش انظر : غريب الحديث - لأبى عبيد (١٧٢/٢) ، النهاية (٢٩٥/٤) ، الصحاح - للجوهري (١٨١٦/٥).

(٥) د : (١٨٦/١) (١) كتاب الطهارة (١٠٧) باب فى الرجل يصيب منها مادون الجماع (٢٧١) من طريق عبد العزيز بن محمد به .

(٦) خ : (٤٠٣/١) (٦) كتاب الحيض (٥) باب مباشرة الحائض (٣٠٠) ، م : (٢٤٢/١) (٣) كتاب الحيض (١) باب مباشرة الحائض فوق الإزار (٢٩٣/١) من طريق منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة به .

عنها - أن تقول: كنت أباشره فى الحيض مرة، ثم تقول مرة أخرى كنت لا أباشره فى الحيض، وأنزل عن الفراش إلى الحصر فلا أقربه حتى أظهر، لأن أحد الخبرين يكون كذباً، والكاذب لا يكذب نفسه، فكيف يُظن ذلك بالصادق الطيب الطاهر، وليس فى مباشرة الحائض إذا اثترت وَكَفَّ^(١) ولا نقص، ولا مخالفة لسنة ولا كتاب، وإنما يكره هذا من الحائض وأشباهه من المعاطاة المجوس^(٢).

(٤) إن تعذر الجمع وتعذرت معرفة التاريخ، وجاء حديثان صحيحا الإسناد يخالف أحدهما الآخر، فيبحث المحدث عن الذى يعضده دليل خارجى من نص قرآنى، أو سنة نبوية فيرجحه، أو يبحث فى نقد متن الحديثين مما يترتب عليه ترجيح أحدهما على الآخر.

وهذا الموضوع يعتبر من أكبر اهتمامات علماء الحديث، ومن أهم وأدق مسالك النقار، وهو توثيق الأحاديث، والكشف عن الشذوذ أو العلل فى متونها. فالمحدثون يعرضون الحديثين - صحيحى الإسناد - المتعارضين على كتاب الله، والسنة المتواترة، مما يترتب عليه طرح أحد الحديثين حتى ينتفى الاختلاف بينهما.

كما يعرضون الروايات الواردة فى حديث واحد بعضها على بعض، مما يؤدي إلى تصفية الحديث، وإزالة ما يعلق به من زيادات الرواة وإدراجاتهم. والحديث الصحيح كما عرفه ابن الصلاح: هو الحديث المسند، الذى يتصل إسناده بنقل العدل الضابط، عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً، ولا معللاً^(٣).

فقوله: (ولا يكون شاذاً ولا معللاً) راجع إلى نقد العتن كما هو راجع إلى نقد السند. وبذلك: فلا يطلق الحكم بصحة حديث ما لجواز أن يكون فى متنه شذوذ أو علة.

وقد أجاز كثير من العلماء نسيان الثقة، أو خطأه، أو وهمه، كما سيظهر لنا ذلك من تعريف المحدثين للحديث الشاذ والحديث المعلل. وبين ابن كثير، والحاكم النيسابورى، وغيرهما؛ أن صحة الإسناد لا تقتضى صحة الحديث:

(١) الوَكْفُ - محركة: الميل، والجور، والعيب، والإثم. القاموس المحيط (٦٥٢/٤).

(٢) تأويل مختلف الحديث (ص ٢٩٤).

(٣) علوم الحديث (ص ١١-١٢).

قال ابن كثير: «والحكم بالصحة أو الحسن على الإسناد لا يلزم منه الحكم بذلك على المتن إذ قد يكون شاذاً أو معللاً»^(١).

وقال الحاكم النيسابوري عن بعض الأحاديث صحيحة الإسناد وفي متونها علة: «إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يخفى من علة الحديث»^(٢).

وقال القاسمي: «وقيل إن صحة الحديث لا توجب القطع به في نفس الأمر، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة، وعزاه النووي في التقريب للأكثرين والمحققين»^(٣).

وقال النووي في رده على ابن الصلاح بإفادة الأحاديث الصحيحة العلم: «وهذا الذي ذكره الشيخ في هذه المواضع خلاف ما قاله المحققون والأكثر، فإنهم قالوا أحاديث الصحيحين التي ليست بمتواترة إنما تفيد الظن، فإنها آحاد، والآحاد إنما تفيد الظن على ما تقرر، ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك... ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما، إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام النبي - ﷺ -»^(٤).

والحديث الشاذ كما عرّفه الشافعي ووافقه عليه ابن الصلاح هو: أن يروى الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس^(٥).

والحديث المعلّل كما قال ابن الصلاح هو: «الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدر في صحته مع أن ظاهره السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر، ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي،

(١) اختصار علوم الحديث (ص ١٧).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص ٥٩).

(٣) قواعد التحديث (ص ٨٥) تحقيق محمد البيطار - دار إحياء الكتب العربية - ط ٢ سنة ١٣٨٠هـ.

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم (١/١٢٨).

(٥) علوم الحديث - لابن الصلاح (ص ٧٦).

ورواه الحاكم والخطيب بسنديهما عن الشافعي قوله: «ليس الشاذ من الحديث أن يروى الثقة مالا يرويه غيره، هذا ليس بشاذ، إنما الشاذ أن يروى الثقة حديثاً يخالف فيه الناس هذا الشاذ من الحديث. معرفة علوم الحديث (ص ١١٩)، الكفاية (ص ١٤١).

وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحياً يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه»^(١).

وكان الشافعي رائداً في مجال نقد متن الحديث، وتعرض لكثير من الأحاديث صحيحة الإسناد التي تخالف بعضها بعضاً، واستخدم مقياس عرض الأحاديث على الكتاب والسنة المتواترة، أو الإجماع، أو القياس، من أجل ترجيح بعض الأحاديث الصحيحة والعمل بها، ورد بعضها الآخر وتركها.

والشافعي رحمه الله يمزج بين نقد الإسناد ونقد المتن في منهجه للترجيح بين الحديثين صحيحى الإسناد، ويختار أحد الحديثين الأشبه لما جاء في كتاب الله، أو سنة رسوله، أو المعروف عند أهل العلم، أو الأصح في القياس، أو يكون رواه أكثر، أو يكون من رواه أكثر ثبوتاً وعلماً.

قال الشافعي في مسألة الإسفار والتغليس بالفجر: «أصل ما نبني نحن وأنتم عليه أن الأحاديث إذا اختلفت لم نذهب إلى واحد منها دون غيره إلا بسبب يدل على أن الذى ذهبنا إليه أقوى من الذى تركنا، قال: وما ذلك السبب؟ قلت: أن يكون أحد الحديثين أشبه بكتاب الله، فإذا أشبه كتاب الله كانت فيه الحجة، قال: هكذا نقول، قلنا: فإن لم يكن فيه نص كتاب الله كان أولاهما بنا الأثبت منهما، وذلك أن يكون من رواه أعرف إسناداً وأشهر بالعلم وأحفظ له، أو يكون روى الحديث الذى ذهبنا إليه من وجهين أو أكثر، والذى تركنا من وجه فيكون الأكثر أولى بالحفظ من الأقل، أو يكون الذى ذهبنا إليه أشبه بمعنى كتاب الله، أو أشبه بما سواه من سنن رسول الله، أو أولى بما يعرف أهل العلم، أو أصح في القياس، والذى عليه الأكثر من أصحاب رسول الله ﷺ»^(٢).

وفى ترجيح الشافعي بالدلائل يقول: «نصير إلى الأثبت من الحديثين، بأن يكون على الأثبت منهما دلالة من كتاب الله، أو سنة نبيه، أو الشواهد التى وصفنا قبل هذا،

(١) علوم الحديث (ص ٩٠).

(٢) الرسالة (ص ٢٨٤-٢٨٥) وانظر اختلاف الحديث (ص ١٧٣-١٧٥).

فنصير إلى الذى هو أقوى وأولى أن يثبت بالدلائل . ولم نجد عنه حديثين مختلفين إلا ولهما مخرج ، أو على أحدهما دلالة بأحد ما وصفت ، إما بموافقة كتاب الله ، أو غيره من سنته ، أو بعض الدلائل»^(١) .

ومن أمثلة الترجيح بين الأحاديث صحيحة الإسناد - ترجيح الأحاديث التى تمنع نكاح المُحرم : فقد روى فى الصحيح أحاديث يفيد بعضها أن رسول الله - ﷺ - تزوج ميمونة محرماً ، وبعضها يفيد أنه تزوجها حلالاً . وقد رجح الشافعي وأحمد وغيرهما أحاديث زواج النبي - ﷺ - من ميمونة حلالاً ، وذلك بعدة مرجحات^(٢) .

(هـ) إن تعذر ذلك كله فإنه يجب التوقف فى العمل بهما جميعاً حتى يتبين للناظر وجه للجمع أو الترجيح بينهما . أو يحكم بسقوط العمل بالدليلين المتعارضين معاً .

ثانياً: موقف جمهور الفقهاء من الأحاديث المختلفة والمتعارضة:

ينظر الفقهاء والأصوليون فى الأدلة المختلفة من كتاب ، وسنة ، وقياس ، وغيرها ، ويبحثون فى كيفية التوفيق بينها . ولا ينظرون إلى الحديث مستقلاً عن الأدلة الأخرى ، وإنما ينظرون إليه فى صلته بها تعارضاً أو توافقاً . وقد وقع بعض الاختلاف بين الفقهاء والأصوليين فى ترتيب طرق ومسالك دفع التعارض الظاهري الواقع بين الأدلة ، ولكل أدلته .

فأما مذهب جمهور الفقهاء فهو:

(١) الجمع بين المتعارضين إذا أمكن ذلك؛ لأن العمل بكل منهما أولى من ترك أحدهما .

(٢) الترجيح لأحدهما على الآخر إذا تعذر الجمع بينهما ، وذلك بوجه من الوجوه الصالحة للترجيح .

(٣) النسخ لأحدهما إذا تعذر الجمع بينهما أو الترجيح لأحدهما ، وذلك بعد النظر فى تاريخ الدليلين ، فإن علمه فالمتأخر حينئذ ينسخ المتقدم .

(١) المصدر السابق (ص ٢١٦) .

(٢) سيأتى تفصيل القول فى هذه المسألة (انظر ص ٢٣٨) .

(٤) الحكم بسقوط المتعارضين إذا تعذر الجمع أو الترجيح، ولم يعرف التاريخ، وبعد ذلك يكون الرجوع إلى البراءة الأصلية، ويفرض كأن الدليلين غير موجودين.

وبعض العلماء يقرر التخيير بأن يأخذ بأيها شاء إن كان مما يمكن فيه التخيير، وإلا فيضطر لسقوط المتعارضين والرجوع إلى البراءة الأصلية^(١).

ومن أقوال العلماء التي تدل على هذا الترتيب:

يقول ابن السبكي: «إنما يرجح أحد الدليلين على الآخر إذا لم يمكن العمل بكل واحد منهما، فإن أمكن ولو من وجه دون وجه، فلا يصار إلى الترجيح، بل يصار إلى ذلك، لأنه أولى من العمل بأحدهما دون الآخر، إذ فيه إعمال الدليلين، والإعمال أولى من الإهمال»^(٢).

ويقول الإسنوي: «إذا تعارضا فإنما يرجح أحدهما على الآخر إذا لم يمكن العمل بكل واحد منهما، فإن أمكن ولو من وجه دون وجه فلا يصار إلى الترجيح، لأن إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما بالكلية، لكون الأصل في الدليل هو الإعمال لا الإهمال»^(٣).

(١) انظر: الاعتبار - للحازمي (ص ٢٥-٣٠)، شرح تنقيح الفصول - للقرافي (ص ٤٢١) تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية - ط سنة ١٣٩٣هـ، غاية الوصول - لذكريا الأنصاري (ص ١٤١) ط مصطفى الحلبي ١٣٦٠هـ، شرح الجلال المحلى على متن جمع الجوامع (٣٦٢-٣٦١/٢) المكتبة التجارية الكبرى - مصر، نهاية السؤل على المنهاج - للإسنوي (١٥٨/٣)، التمهيد - للإسنوي (ص ٥٠٦) تحقيق د. محمد حسن هيتو - مؤسسة الرسالة - ط ٣ سنة ١٤٠٤هـ، شرح الكوكب المنير - للفتوحى (٦١٥-٦٠٩/٤) تحقيق د. محمد الزحيلي ود. نزيه حماد - مركز البحث العلمى - مكة ١٤٠٠هـ، المحصول - للرازى (٥٠٦/٢، ٥٤٢) تحقيق د. طه العلوانى - جامعة الإمام ط ١ سنة ١٣٩٩هـ، المستقصى (٣٩٥/٢)، فواتح الرحموت - للأنصاري (١٨٩/٢) دار العوم الحديثة - بيروت، كشف الأسرار (٧٦/٤)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد - لعبد القادر بدران (ص ٣٩٤) تحقيق د. عبد الله التركى - مؤسسة الرسالة - ط ٢ سنة ١٤٠١هـ، إرشاد الفحول (ص ٢٧٣).

(٢) الإيهاج (٢١١-٢١٠/٣).

(٣) انظر نهاية السؤل (٢١٤/٣).

وقال الإمام الشافعي: «ولزم أهل العلم أن يمشوا الخبرين على وجوههما ما وجدوا لإمضائهما وجهاً ولا يعدونهما مختلفين وهما احتملان أن يمشيا، وذلك إذا أمكن فيهما أن يمشيا معاً، أو وجد السبيل إلى إمضائهما، ولم يكن منهما واحد بأوجب من الآخر». ثم قال: «ولا ينسب الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجهاً يمشيان معاً، إنما المختلف ما لم يَمْضَى إلا بسقوط غيره، مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا يحله وهذا يحرمه»^(١).

ويقول القرافي: «إذا تعارض دليلان فالعمل بكل واحد منهما من وجه أولى من العمل بأحدهما دون الآخر». ثم قال: «إنما يرجح العمل بأحدهما من وجه؛ لأن كل واحد منهما يجوز إطلاقه بدون إرادة ذلك الوجه الذي ترك، ولا يجوز إطلاقه بدون جميع ما دلّ عليه، فإن ذلك هدر بالكلية، فكان الأول أولى»^(٢).

وقرر غير واحد من الفقهاء والأصوليين بأن العمل بالدليلين أولى من إهمال أحدهما بترجيح الآخر عليه.

يقول ابن حزم: «إذا تعارض الحديثان أو الآيتان أو الآية والحديث فيما يظن من لا يعلم، ففرض على كل مسلم استعمال كل ذلك، لأنه ليس بعض ذلك أولى بالاستعمال من بعض، ولا حديث بأوجب من حديث آخر مثله، ولا آية بأولى بالطاعة لها من آية أخرى مثلاً، وكل من عند الله عز وجل، وكل سواء في باب وجوب الطاعة والاستعمال، ولا فرق»^(٣).

وقال الشوكاني: «ومن شروط الترجيح التي لا بد من اعتبارها أن لا يمكن الجمع بين المتعارضين بوجه مقبول، فإن أمكن ذلك تعيين المصير إليه، ولم يجز المصير إلى التراجيح»^(٤).

(١) الرسالة (ص ٣٤١-٣٤٢).

(٢) شرح تنقيح الفصول (ص ٤٢١).

(٣) الإحكام (٢/٢١). وقد سبق قول ابن حزم هذا في مبحث سابق انظر (ص ١١٩) وقد أوردته هنا بنصه لأهميته.

(٤) إرشاد الفحول (ص ٢٧٦).

وقد صرح بذلك الكثير من العلماء، منهم: العبادي^(١)، والخطيب البغدادي^(٢)،
والحازمي^(٣)، والبيضاوي^(٤)، والفتوحى^(٥).

ثالثاً: مذهب الحنفية:

- (١) النسخ لأحدهما، فإذا علم المتأخر كان ناسخاً للمتقدم إذا كان الدليلان متساويين فى القوة بحيث ينسخ أحدهما الآخر.
- (٢) الترجيح لأحدهما على الآخر بأحد وجوه المرجحات، وذلك إن لم يعلم التاريخ.
- (٣) الجمع بين الدليلين إن لم يوجد مرجح ولا علم بالتاريخ، لأن إعمال الدليلين اللذين لا مرجح لأحدهما أولى من إهدارهما.
- (٤) ترك العمل بالدليلين والمصير إلى الأدنى منهما فى الرتبة فيعمل به، وذلك على النحو التالي:

١- إذا تعارضت آيتان ظاهراً يعمل بما هو أدون منهما درجة وهو السنة للتوفيق بينهما، ودفع ما يبدو من تعارض، ولا يتم الاستدلال بأية ثالثة؛ لثلا يفضى ذلك إلى الترجيح بكثرة الأدلة.

٢- إذا تعارض حديثان يعمل بما هو أدون منهما، وهو القياس أو أقوال الصحابة، وذلك على خلاف بينهم فى أيهما يقدم على الآخر.

٣- إذا تعارض قياسان، فإذا أمكن ترجيح أحدهما على الآخر بدليل شرعى فإنه يجب على المجتهد العمل بالراجح. وإن لم يتمكن من الترجيح عمل المجتهد بعد التحري بما شهد له قلبه حيث إنه ليس وراء القياس حجة يصار إليها وإذا اختار أحدهما تعين بالنسبة له.

(١) شرح أحمد بن القاسم على شرح الجلال المحلى على الورقات فى الأصول للجوينى - لابن القاسم العبادى (ص ١٥٠-١٥٣) دار المعرفة - بيروت.

(٢) الفقيه والمتفقه - للخطيب البغدادي (١/٢٢٢-٢٢٣) تصحيح إسماعيل الأنصارى - دار الكتب العلمية - بيروت ط ٢ سنة ١٤٠٠هـ.

(٣) الاعتبار (ص ٢٥).

(٤) المنهاج للبيضاوى مع الإيهاج (٣/٢١٠).

(٥) شرح الكوكب المنير - للفتوحى (٤/٦١٢-٦١٦).

٤- إذا وقع تعارض بين آيتين أو حديثين ولم يجد المجتهد الأدون، أو وجده لكنه متعارض، فإنه يحكم بالأصل بمعنى سقوط المتعارضين والعمل على ما كان عليه حكم المسألة قبل ورود الدليلين^(١).

ومن أقوال فقهاء الحنفية التي تدل على هذا الترتيب:

يقول الكمال بن الهمام في حكم التعارض: «حكمه النسخ إن علم المتأخر، وإلا فالترجيح، ثم الجمع، وإلا تركا إلى مادونهما على الترتيب إن كان، وإلا قررت الأصول»^(٢).

ويقول صاحب مسلم الثبوت في حكم التعارض: «حكمه النسخ إن علم المتقدم، وإلا فالترجيح إن أمكن، وإلا فالجمع بقدر الإمكان، وإن لم يمكن تساقطا، فالمصير في الحادثة إلى مادونهما مرتباً إن وجد، وإلا فالعمل بالأصل»^(٣).

ويقول شارح مسلم الثبوت: «حكمه النسخ إن علم المتقدم والمتأخر، ويكونان قابلين له، وهذا ظاهر جداً، وإلا يعلم المتقدم منهما فالترجيح إن أمكن ويعمل بالراجح؛ لأن ترك الراجح خلاف المعقول والإجماع، وإلا فالجمع بقدر الإمكان للضرورة، وإن لم يمكن الجمع تساقطاً؛ لأن العمل بأحدهما على التعيين ترجيح من غير مرجح، والتخيير مما لا وجه له؛ لأن أحدهما منسوخ كما هو الظاهر أو باطل، فالتخيير بينهما تخيير بين ما هو حكم الله تعالى وبين ما ليس حكمه»^(٤).

(١) انظر: كشف الأسرار - للنسفي (٨٩/٢)، شرح نور الأنوار على المنار - لملاحيون بن أبي سعيد (٨٩/٢) مع كشف الأسرار - دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ سنة ١٤٠٦هـ، أصول السرخسي (١٤/٢)، أصول الفقه - لمحمد الخضري (ص ٣٥٩-٣٦٠) دار الفكر ط ٧ سنة ١٤٠١هـ.

راجع هذا الترتيب عند الحنفية: شرح التوضيح مع التلويح (٣٨/٣)، أصول السرخسي (٢١-١٣/٢) مشكاة الأنوار على المنار - لابن نجيم (١١٤-١١٠/٢) مصطفى الحلبي ١٣٥٥هـ، مرآة الأصول على مرقاة الوصول - قاسم بن محمد بن علي (ص ٢٦٦) دار سعادات ١٣٢١هـ، أدلة التشريع المتعارضة - د. بدران أبو العينين (ص ٣٦، ٣٧، ١٨٣) مؤسسة شباب الجامعة ١٩٨٥م.

(٢) التقرير والتحرير (٣/٢)، تيسير التحرير (١٣٧/٣) دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) مسلم الثبوت - لمحبة الله بن عبد الشكور (١٨٩/٢-١٩٢) دار العلوم الحديثة - بيروت.

(٤) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت - لمحمد بن نظام الدين الأنصاري (١٨٩/٢-١٩٠).

ويقول فى تقديم الترجيح على الجمع: «والسر فيه أن المرجوح عند مقابلة
الراجح ليس دليلاً، فليس فى إهماله إهمال دليل»^(١).

والأحناف بهذا يخالفون الجمهور فى كونهم يقدمون النسخ على كل من
الترجيح، ويقدمون الترجيح على الجمع.

والذى يتبين لنا - والله أعلم - أن ماذهب إليه الأحناف هو أقل المذاهب قوة.
وقد وجدنا من الأحناف من وافق المحدثين أو جمهور الفقهاء، ويقدمون الجمع على
غيره من ترجيح أو نسخ.

يقول عبد العزيز البخاري الحنفي: «إذا تحقق التعارض بين النصين، وتعذر
الجمع بينهما، فالسبيل فيه الرجوع إلى طلب التاريخ، فإن علم التاريخ وجب العمل
بالتأخر لكونه ناسخاً للمتقدم، وإن لم يعلم سقط حكم الدليلين لتعذر العمل بهما
وبأحدهما عيناً؛ لأن العمل بأحدهما ليس بأولى من العمل بالآخر»^(٢).

ويرى الإمام أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوى الهندي الحنفي أن الجمع
بين الدليلين يتقدم على النسخ أو الترجيح، فنراه ينقل ما جاء عن الحنفية فى التلويح،
ومسلم الثبوت من تقديم النسخ على غيره، ثم يقول: «لكن فيه خدشة من حيث إن
إخراج نص شرعي عن العمل به مع إمكان العمل به غير لائق، فالأولى أن يطلب الجمع
بين المتعارضين بأى وجه كان بشرط تعمق النظر وغوص الفكر، فإن لم يمكن ذلك
بوجه من الوجوه، أو وجد هناك صريحاً مايدل على ارتفاع الحكم الأول مطلقاً: صير
إلى النسخ إذا عرف مايدل عليه»^(٣).

ويقول أيضاً: «والحق الحقيق بالقبول الذى يرتضيه نقاد الفحول فى هذا الباب
أن يقال: علم التاريخ لا يوجب كون المؤخر ناسخاً والآخر منسوخاً، مالم يتعذر
الجمع بينهما، وليس للجمع حد ينتهى به، فإن لم يظهر لواحد طريق الجمع لا يلزم

(١) المصدر السابق (١٩٥/٢) وانظر (٢٠٤/٢).

(٢) كشف الأسرار - لعبد العزيز البخاري (٧٨/٣).

(٣) الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة - محمد عبد الحي اللكنوى (ص ١٨٣-١٨٤)
تحقيق عبد الفتاح أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب ١٣٨٤هـ.

منه التعذر لإمكان ظهوره لآخر»^(١).

فلا يجب الحكم على الحديث بالنسخ كما تقول الحنفية - لمجرد تعارضه مع حديث آخر، إلا إذا ثبت النسخ يقيناً وأن العمل بالدليلين والجمع بينهما مطلوب أولاً مادام ممكناً، فإن لم يمكن ولم يثبت ترجيح أحدهما على الآخر فحينئذ يحكم بالنسخ إذا ثبت بطريق من الطرق اليقينية المعتبرة في معرفة الناسخ والمنسوخ.

فالحازمي يذكر أن من شروط النسخ كون الخطاب الناسخ متراخياً عن المنسوخ ومنفصلاً عنه، لأن المتصل به يسمى بياناً ولا يسمى نسخاً.

ويقول: «وإن كان منفصلاً - أي الناسخ - نظرت هل يمكن الجمع بينهما أم لا؟ فإن أمكن الجمع جمع، إذ لا عبرة بالانفصال الزماني مع قطع النظر عن التنافي، ومهما أمكن حمل كلام الشارع على وجه يكون أعم للفائدة كان أولى صوناً لكلامه - بأبى هو وأمى - عن سمات النقص، ولأن في ادعاء النسخ إخراج الحديث عن المعنى المفيد، وهو على خلاف الأصل».

ثم قال: «وإن لم يمكن الجمع وهما حكمان منفصلان نظرت هل يمكن التمييز بين السابق والتالي؟ فإن تميزا وجب المصير إلى الآخر منهما»^(٢).

وفى ذلك يقول الشاطبي أيضاً: «إن الأحكام إذا ثبتت على المكلف، فادعاء النسخ فيها لا يكون إلا بأمر محقق؛ لأن ثبوتها على المكلف أولاً محقق، فرفعها بعد العلم بثبوتها لا يكون إلا بمعلوم محقق، ولذلك أجمع المحققون على أن خبر الواحد لا ينسخ القرآن ولا الخبر المتواتر، لأنه رفع للمقطوع به بالمظنون، فاقضى هذا أن ما كان من الأحكام المكية يدعى نسخه، لا ينبغي قبول تلك الدعوى فيه إلا مع قاطع بالنسخ، بحيث لا يمكن الجمع بين الدليلين، ولا دعوى الإحكام فيهما، وهكذا يقال في سائر الأحكام مكية كانت أو مدنية».

ثم قال: «إن غالب ما ادعى فيه النسخ إذا تأمل وجدته متنازعا فيه، ومحتملاً وقريباً من التأويل بالجمع بين الدليلين على وجه من كون الثاني بياناً لمجمل، أو

(١) الأجوبة الفاضلة (ص ١٩٢).

(٢) الاعتبار (ص ٢٤-٢٦).

تخصيصاً لعموم، أو تقييداً لمطلق، وما أشبه ذلك من وجوه الجمع»^(١).

وبذلك يمكن القول إن أقواها - والله أعلم - والذي نختاره هو ما ذهب إليه المحدثون، وعلى العموم ليس هناك اختلاف كبير بين مذهبي المحدثين وجمهور الفقهاء، وكل ما في الأمر أن الفقهاء يرون أنه عند تعذر الجمع بين الدليلين يلجؤون إلى الترجيح، الذي يقدمونه على النسخ عكس المحدثين الذين يرون تقديم الجمع ثم النسخ ثم الترجيح.

وبعد أن تعرفنا في هذا التمهيد على أقوال العلماء في ترتيب دفع التعارض، ننتقل الآن بعون الله وتوفيقه إلى عرض هذه القواعد حسب ترتيبها عند المحدثين، وسنتناولها بشيء من التفصيل، مع ذكر أمثلة لما نورده من أوجه الجمع أو النسخ أو الترجيح.

المبحث الأول الجمع

ونبدأ فى هذا المبحث بتعريف الجمع، ونتبعه ببيان أهم شروط الجمع، ثم نعرض لأنواع الجمع بين الحديثين المتعارضين، مع التمثيل لكل نوع.

أولاً: تعريف الجمع لغة واصطلاحاً:

الجمع فى اللغة: الجمع مصدر قولك جمعت الشيء، وجمعت الشيء إذا جئت به من ههنا وههنا، وجمع الشيء عن تفرقة يجمعه جمعاً وجمّعه وأجمعه فاجتمع، والمجموع: الذى جمع من ههنا وههنا، وإن لم يجعل كالشيء الواحد^(١).

وجماع الناس: أخلاطهم من قبائل شتى، ومن كل شيء مجتمع أصله، وكل ه اتجمع وانضم بعضه إلى بعض، فالجمع: تأليف المتفرق، والجميع ضد المتفرق^(٢). ومن ذلك قول الله سبحانه: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعُ عَظَامَهُ﴾^(٣).

قال الزمخشري: والمعنى «نجمعها بعد تفرقها، ورجوعها رميماً ورفاتاً مختلطاً بالتراب بعدما سقّتها الرياح، وطيرتها فى أبعاد الأرض...»^(٤).

وقال ابن جرير الطبرى: يقول تعالى ذكره: أيعظن ابن آدم أن لن نقدر على جمع عظامه بعد تفرقها؟^(٥).

ويقول الراغب فى المفردات: الجمع ضم الشيء بتقريب بعضه من بعض، يقال جمعته فاجتمع^(٦).

الجمع فى الاصطلاح: بيان التوافق والائتلاف بين الحديثين المتعارضين الصالحين للاحتجاج، والمتحدين زمناً، والأخذ بهما، وذلك بحمل كل منهما على

(١) لسان العرب (٦٧٨/١).

(٢) القاموس المحيط (٥٢٨/١-٥٢٩).

(٣) القيامة (٣).

(٤) الكشف - للزمخشري (١٦٣/٤-١٦٤) دار المعرفة - بيروت.

(٥) جامع البيان - للطبرى (١١٠/٢٩) دار المعرفة - بيروت ١٤٠٣هـ.

(٦) مفردات غريب القرآن (ص ٩٦) تحقيق محمد كيلانى - طبع مصطفى الحلبي ١٣٨١هـ.

محمل صحيح يزيل تعارضهما واختلافهما، كالعام والخاص، والمطلق والمقيد، ونحو ذلك، وإظهار أن الاختلاف غير موجود بينهما حقيقة^(١).

ثانياً: شروط الجمع:

يتبين من التعريف السابق أنه يشتمل على عدة أمور مما يعد شروطاً للجمع - ومن أهم هذه الشروط :

١- تحقق التعارض بين الدليلين، وذلك بأن يكون كل من الحديثين المتعارضين - مثلاً - صالحين للاحتجاج، ويقصد بذلك أن يكون الحديثان المراد أن يجمع بينهما ثابتي الحجية ومقبولين؛ لأن عدم تحقق ذلك، بأن كان أحدهما من النوع المردود، كالضعيف بأنواعه إذا كان ضعيفاً ضعفاً شديداً لا يجبر، أو الموضوع، فإن الحديث الآخر حينئذ يعتبر سالماً عن المعارضة، وعليه فالعمل به يكون متعيناً ولأن القوى لا يعمل بالضعيف ناهيك عن أنه لا يجمع بينهما.

كما أنه إذا كان الحديثان كلاهما من النوع المردود فيتركان ويعمل بغيرهما، ولا يشتغل بشيء من الجمع بينهما^(٢).

يقول طاهر الجزائري: «الحديث المقبول إذا عارضه حديث غير مقبول، أخذ بالمقبول وترك الآخر، إذ لاحكم للضعيف مع القوى»^(٣).

٢- ألا يؤدي الجمع بين الدليلين إلى إبطال نص من نصوص الشريعة، أو إبطال جزء منه، لأنه إذا أدى إلى ذلك كان جمعاً غير معتبر، ولا يمكن أن يعتمد عليه في الأحكام الشرعية.

قال إمام الحرمين: «مما غلّظ الشافعيّ فيه القول على المؤولين، كل ما يؤدي التأويل فيه إلى تعطيل اللفظ»^(٤).

(١) راجع: التقرير والتحبير - لابن الهمام (٢/٣)، نهاية السؤل - للإسنوي (١٨٧/٣)

الإحكام - لابن حزم (٢/٢١-٣٨).

(٢) انظر شرح على القاري على نخبة الفكر (ص ٩٦) دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٨هـ.

(٣) توجيه النظر (ص ٢٣٥) دار المعرفة - بيروت.

(٤) البرهان (٥٥١/١) الفقرة (٤٧٦) تحقيق د. عبد العظيم الديب ط ١ سنة ١٣٩٩هـ.

وقال الغزالي في المستصفى: «قال بعض الأصوليين: كل تأويل يرفع النص أو شيئاً منه فهو باطل»^(١). وقد نسب هذا القول في المنحول إلى القاضي أبي بكر الباقلاني^(٢).

ولذلك فإن المراد من الجمع بين حديثين - مثلاً - هو إعمالهما معاً، وأن لا يهمل أحدهما، ولا يهملان كلاهما بالكلية، فإذا أدى الجمع إلى إهمال أحدهما ذهببت الفائدة منه، وهى العمل بهما معاً.

وقد قال الشافعي - رحمه الله: «وكلما احتمل حديثان أن يستعملا معاً، استعملا معاً ولم يعطل واحد منهما الآخر»^(٣).

وقال الخطابي: «وسبيل الحديثين إذا اختلفا في الظاهر وأمكن التوفيق بينهما، وترتيب أحدهما على الآخر، أن لا يحملا على المناقاة، ولا يضرب بعضهما ببعض، لكن يستعمل كل واحد منهما في موضعه، وبهذا جرت قضية العلماء في كثير من الحديث، ألا ترى أنه - ﷺ - لما نهى حكيماً - يعنى ابن حزام بن خويلد - عن بيع ماليس عنده، ثم أباح - ﷺ - السلم، كان السلم عند جماعة العلماء مباحاً في محله، وبيع ماليس عند المرء محظوراً في محله، وذلك: أن أحدهما - وهو السلم - من بيوع الصفات، والآخر من بيوع الأعيان، وكذلك سبيل ما يختلف إذا أمكن التوفيق فيه لم يحمل على النسخ ولم يبطل العمل به»^(٤).

٣- زوال التعارض والاختلاف بين الدليلين بالجمع، وأن لا يكون تقابلهما على وجه التناقض أو التضاد بحيث يستحيل الجمع بينهما. فمتى أمكن الجمع بين حديثين متعارضين - مثلاً - والتوفيق بين مدلوليهما، فلا بد أن يندفع التعارض الذى كان واقعاً بينهما بصورة تامة، وإلا فقد يكون أحدهما ناسخاً للآخر، أو يرجح أحدهما على الآخر.

(١) المستصفى (١/٣٩٤).

(٢) المنحول (ص ١٩٢) تحقيق د. محمد حسن هيتو - دار الفكر - دمشق ط ٢ سنة ١٤٠٠هـ.

(٣) اختلاف الحديث (ص ٦٤).

(٤) معالم السنن (٥/٣٧).

يقول الغزالي: «أما الشرعيات، فإذا تعارض فيها دليلان، فإما أن يستحيل الجمع أو يمكن، فإن امتنع الجمع لكونهما متناقضين؛ فمثل هذا لا بد أن يكون أحدهما ناسخاً، والآخر منسوخاً، فإن أشكل التاريخ فيطلب الحكم من دليل آخر، ويقدر تدافع النصين، فإن عجزنا عن دليل آخر فنتخير العمل بأيهما شئنا»^(١).

ويقول أيضاً: «التعارض هو التناقض... وإن كان في حكمين من أمر ونهي، وحظر وإباحة، فالجمع تكليف محال، فإما أن يكون أحدهما كذباً، أو يكون متأخراً ناسخاً»^(٢).

٤- ألا يؤدي الجمع بين الدليلين إلى الاصطدام مع دليل آخر صحيح يخالف هذا الجمع، فإن وجد حديث صحيح - مثلاً - يخالف الجمع بين الدليلين المتعارضين فلا يعتبر بمثل هذا الجمع.

مثال ذلك: ذهب بعض العلماء إلى أن الحامل المتوفى عنها زوجها تعتد بأبعد الأجلين، الحمل أو الأشهر، جمعاً بين آيتي العدة. والآيتان هما: قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرَ وَعَشْرًا﴾^(٣)، وقول الله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٤).

ولكن هذا الجمع يتعارض مع الحديث الصحيح، وفيه: أن سبيعة الأسلمية نفست بعد وفاة زوجها بليال، فجاءت النبي - ﷺ - فاستأذنته أن تنكح، فأذن لها، فنكحت^(٥).

وذهب جمهور العلماء إلى دفع التعارض عن الآيتين بجعل آية وضع الحمل ناسخة لما يعارض مدلولها من الآية الأولى، وقالوا: بأن المتوفى عنها زوجها تعتد

(١) المستقصى (١٣٩/٢-١٤٠).

(٢) المصدر السابق (٣٩٥/٢).

(٣) البقرة (٢٣٤).

(٤) الطلاق (٤).

(٥) خ: (٤٧٠/٩) (٦٨) كتاب الطلاق (٣٩) باب (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) (٥٣٢٠)، ط: (٥٩٠/٢) (٢٩) كتاب الطلاق (٣٠) باب عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً (٨٥) كلاهما من طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة عن سبيعة به.

بالأشهر إن لم تكن حاملاً، وإلا انتهت عدتها بوضع الحمل^(١).

٥- أن يكون الحديثان المتعارضان - مثلاً - واردين في زمن واحد، فإذا اختلف زمن الحديثين، ودلّ أحدهما صراحة على أنه ناسخ أو منسوخ، أو اجتمعت الأمة على نسخ أحدهما، أو العمل بأحدهما، ولو لم يذكر النسخ، فإنه يدل على أنه منسوخ، وإن لم يذكره، وبالتالي: فإن الجمع بينهما يؤدي إلى الجمع بين ما هو دليل، وما ليس بدليل^(٢).

٦- أن يكون الجمع بين الدليلين لغرض صحيح وعلى وجه صحيح: أما الغرض الصحيح فهو رفع التعارض القائم بينهما، ويكون مستنداً إلى دليل شرعي. وأما الوجه الصحيح بأن يكون مقبولاً، غير متعسف ولا متكلف، ولا يخرج عن المقاصد الكلية للتشريع، وأن لا يكون بالتأويل البعيد، فلا يخرج عن القواعد المقررة في اللغة، أو قواعد الدين المعلومة بالضرورة، ولا يخرج إلى ما لا يليق بكلام الشارع الحكيم^(٣).

يقول الجزائري: «وإنما شرطوا في مختلف الحديث أن يمكن فيه الجمع بغير تعسف؛ لأن الجمع مع التعسف لا يكون إلا بحمل الحديثين المتعارضين معاً أو أحدهما على وجه لا يوافق منهج الفصحاء، فضلاً عن منهج البلغاء في كلامهم، فكيف يمكن حينئذ نسبة ذلك إلى أفصح الخلق وأبلغهم على الإطلاق، ولذلك جعلوا هذا في حكم ما لا يمكن فيه الجمع، وقد ترك بعضهم ذكر هذا القيد اعتماداً على كونه مما لا يخفى»^(٤).

٧- اشترط بعض العلماء مساواة الدليلين المتعارضين حتى يصح الجمع بينهما، فإذا كان أحد الدليلين أقوى من الآخر يصار إلى ترجيح القوى والعمل بمقتضاه، وترك الدليل الآخر، ولا يصار حينئذ إلى الجمع^(٥).

(١) انظر: تفسير القرطبي (١٧٤/٣) الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٧م، بداية المجتهد (١٢٠/٢)، الرسالة (٥٧٥-٥٧٣).

(٢) انظر الأجوبة الفاضلة (ص ١٨٣-٢٠٢).

(٣) انظر المعتمد (٦٧٤/٢)، الأجوبة الفاضلة (ص ١٨٣-٢٠٢).

(٤) توجيه النظر (ص ٢٢٤-٢٢٥).

(٥) يراجع ماتقدم.

ثالثاً: أنواع الجمع بين المتعارضين:

ونعرض فيه لأهم أنواع الجمع بين الحديثين المتعارضين مع التمثيل لهذه الأنواع:

فقد بحث العلماء فى كيفية الجمع بين الأحاديث المختلفة، ودفع مايوهم من تعارض ظاهرى بينها . وبينوا أن ذلك يكون، إما بالتصرف والتأويل فى أحد الطرفين المتعارضين المعين، وهو العام إذا كان بينهما عموم وخصوص، أو المطلق إذا كان بينهما إطلاق وتقييد، وذلك ليكون العام موافقاً للخاص، والمطلق موافقاً للمقيد، ولظنية دلالة الأولين بخلاف مقابلهما . وإما بالتصرف فى أحد الطرفين غير المعين، بمعنى أن كلاً من النصين المتعارضين يصلح للتصرف فيه بالتأويل لأجل الجمع والتوفيق بينهما، كأن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه دون وجه .

وقد يكون الاختلاف بين الأحاديث لاختلاف الحال، أو المحل، أو الأمر والنهي . وسنتكلم بشيء من التفصيل من خلال الأمثلة التى نوردها لأنواع الجمع بين المتعارضين - حسب الترتيب الآتى :

١ - الجمع ببيان اختلاف مدلولي اللفظ .

٢ - اختلاف الحال .

٣ - اختلاف المحل .

٤ - الاختلاف فى الأمر والنهي .

٥ - اختلاف العام والخاص - وينقسم إلى :

أ - الجمع بين الحديثين العامين .

ب - الجمع بين الحديثين الخاصين .

ج - الجمع بين حديثين بينهما عموم وخصوص مطلق .

د - الجمع بين حديثين بينهما عموم وخصوص وجهى .

٦ - اختلاف المطلق والمقيد .

١- الجمع ببيان اختلاف مدلولي اللفظ:

ومن أمثلة ذلك: ما روته عائشة - رضى الله عنها - قالت: قال النبي - ﷺ -: «تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً»^(١).

فلفظ هذا الحديث يدل على أن يد السارق لا تقطع في أقل من ربع دينار، وبذلك قال جمهور العلماء^(٢).

ويؤكد ذلك ما جاء في بعض الروايات عن عائشة أيضاً مرفوعاً بلفظ «لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً»^(٣). غير أن حديثاً آخر خالفه، فأشار إلى القطع في الكثير والقليل:

عن أبي هريرة - رضى الله عنه - عن النبي - ﷺ -: قال: «لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده، ويسرق الحبل فتقطع يده»^(٤). ومن المعلوم أن بيضة الدجاجة لا تساوي ربع دينار، وكذا الحبل. ولكنّ الأعمش - رحمه الله - قال بعد روايته للحديث السابق: «كانوا يرون أنه بيض الحديد، والحبل كانوا يرون أن منها ما يساوي دراهم». وبهذا التفسير من الأعمش يزول التعارض. والله أعلم.

قال القرطبي: «فإن قيل: قد روى البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة قال: قال رسول الله - ﷺ -: «لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده، ويسرق الحبل فتقطع يده»، وهذا موافق لظاهر الآية»^(٥) في القطع في القليل والكثير، فالجواب أن هذا خرج مخرج التحذير بالقليل عن الكثير، كما جاء في معرض الترغيب بالقليل

(١) خ: (٩٦/١٢) (٨٦) كتاب الحدود (١٣) باب قول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، وفي كم يقطع؟ (٦٧٨٩، ٦٧٩٠، ٦٧٩١)، م: (١٣١٢/٣) (٢٩) كتاب الحدود (١) باب حد السرقة ونصابها (١-١٦٨٤/٤) من طرق عن عروة بن الزبير وعمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة به.

(٢) شرح صحيح مسلم (١٩٤/١١).

(٣) م: (١٣١٢/٣) (٢٩) كتاب الحدود (١) باب حد السرقة ونصابها (٢-١٦٨٤/٢) من طريق يونس عن الزهري عن عروة وعمرة عن عائشة به.

(٤) خ: (٨١/١٢) (٨٦) كتاب الحدود (٧) باب لعن السارق إذا لم يسم (٦٧٨٣)، وانظر رقم (٦٧٩٩)، م: (١٣١٤/٣) (٢٩) كتاب الحدود (١) باب حد السرقة ونصابها (٧-١٦٨٧/٧) من طرق عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة به.

(٥) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ الآية المائدة (٣٨).

مجرى الكثير في قوله -ﷺ- «من بنى لله مسجداً ولو مثل مفحص قطاة، بنى الله له بيتاً في الجنة»، وقيل إن ذلك مجاز من وجه آخر، وذلك أنه إذا ضُرِي بسرقة القليل سرق الكثير، فقطعت يده، وأحسن من هذا ما قاله الأعمش، وذكره البخاري في آخر الحديث كالتفسير، قال: كانوا يرون أنه بيض الحديد، والحبل كانوا يرون أنه منها مايساوى دراهم. قلت: كحبال السفينة وشبه ذلك. والله أعلم^(١).

وقال الحافظ ابن حجر: «حديث أبي هريرة في «لعن السارق يسرق البيضة فيقطع» ختم به الباب، إشارة إلى أن طريق الجمع بين الأخبار أن يجعل حديث عمرة عن عائشة أصلاً، فيقطع في ربع دينار فصاعداً، وكذا فيما قيمته ذلك، فكأنه قال: المراد بالبيضة ما يبلغ قيمتها ربع دينار فصاعداً وكذا الحبل، ففيه إيماء إلى ترجيح التأويل الذي نقله الأعمش»^(٢).

٢- الجمع ببيان اختلاف الحال:

ومن أمثلة ذلك نهيه -ﷺ- عن القبلة للصائم الشاب، وترخيصه بها للشيخ، وتشبيهها بالمضمضة عند الوضوء.

وقد تقدم إيراد الأحاديث التي توضح هذا النوع، مع بيان أقوال العلماء في الجمع بين هذه الأحاديث التي يبدو في ظاهرها التعارض^(٣). ومن تتبع كتب أسباب ورود الحديث فسيجد الكثير من هذا النوع.

٣- الجمع ببيان اختلاف المحل:

بين العلماء كيفية التوفيق بين الأحاديث المختلفة والمتعارضة، ودفع هذا التعارض بالجمع بينها، وذلك ببيان تغاير واختلاف الهيئة والحال والمكان. ومن أمثلة ذلك ما روى من أحاديث في النهي عن استقبال القبلة واستدبارها ببول أو غائط، كما رويت أحاديث أخرى في جواز ذلك، وأن رسول الله -ﷺ- فعله في البناء. ومن هذه الأحاديث: ما أخرجه الشيخان بسنديهما عن أبي أيوب الأنصاري -

(١) تفسير القرطبي (٦/١٦١-١٦٢).

(٢) فتح الباري (١٢/١٠٨).

(٣) انظر (ص ٣٦) من البحث.

رضى الله عنه - أن النبي - ﷺ - قال: «إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا».

قال أبو أيوب: فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض بنيت قبل القبلة فنحنرف ونستغفر الله^(١).

وما أخرجه مسلم وغيره عن أبي هريرة عن رسول الله - ﷺ - قال: «إذا جلس أحدكم على حاجته، فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها»^(٢).

فهذان الحديثان يفيدان النهي عن التوجه أو الاستدبار. ويقابلهما ما أخرجه الشيخان بسنديهما عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: «لقد ارتقيت يوماً على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله - ﷺ - على لبنتين مستقبلاً بيت المقدس لحاجته»^(٣).

وفي رواية: «ارتقيت فوق ظهر بيت حفصة لبعض حاجتي فرأيت رسول الله - ﷺ - يقضى حاجته مستدبر القبلة مستقبلاً الشام»^(٤).

وما أخرجه أصحاب السنن وغيرهم عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما -

(١) خ: (٤٩٨/١) (١) كتاب الطهارة (٢٩) باب قبة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق... (٣٩٤)، م: (٢٢٤/١) (١) كتاب الطهارة (١٧) باب الاستطابة (٢٦٤/٥٩) من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب به.

(٢) م: (٢٢٤/١) (١) كتاب الطهارة (١٧) باب الاستطابة (٢٦٥/٦٠) من طريق سهيل، د: (١٨/١) (١) كتاب الطهارة (٤) باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة (٨) ن: (٣٨/١) (١) كتاب الطهارة (٣٦) باب النهي عن الاستطابة بالروث (٤٠)، ح: (١١٤/١) (١) كتاب الطهارة (١٦) باب الاستنجاء بالحجارة والنهي عن الروث والرمة (٣١٣)، م: (١٣٨/١) كتاب الطهارة (١٣) باب الاستنجاء بالأحجار (٦٨٠)، خز: (٤٤-٤٣/١) كتاب الوضوء (٦٢) باب النهي عن الاستطابة بدون ثلاثة أحجار (٨٠)، حب: (٣٥٣/٢) كتاب الطهارة - باب ذكر الأمر بالاستطابة بثلاثة أحجار لمن أراد (١٤٣٧) من طريق محمد بن عجلان كلاهما عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة به.

(٣) خ: (٢٤٦-٢٤٧/١) (٤) كتاب الوضوء (١٢) باب من تبرز على لبنتين (١٤٥)، م: (٢٢٥-٢٢٤/١) (٢) كتاب الطهارة (٢) باب الاستطابة (٢٦٦/٦١) من طريق يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر به.

(٤) خ: (٢٥٠/١) (٤) كتاب الوضوء (١٤) باب التبرز في البيوت (١٤٨)، م: الموضع السابق (٢٦٦/٦٢) - من طريق يحيى بن سعيد بالسند السابق.

قال: «نهى نبي الله - ﷺ - أن نستقبل القبلة ببول، فرأيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها»^(١).

وهذان الحديثان يفيدان جواز الاستقبال أو الاستدبار. فهل هناك تعارض بين هذه الأحاديث؟.

ذهب كثير من العلماء إلى أن هذه الأحاديث غير مختلفة، وإنما هو في الظاهر، وأن الجمع بينها ممكن، وذلك بأن الهيئة والحال والمكان الذي حصل فيه النهي هو غير ما حصل فيه الإباحة.

وقالوا بأن المنهي عنه إنما هو في الصحراء والأفنية؛ حيث لا يشق فيه تجنب الاستقبال والاستدبار، كما يُؤمَّنُ كذلك رؤية العورة. وأن الجواز إنما هو في البيوت والمحلات المعدة لذلك؛ حيث يوجد حاجز وسائر، وقد يشق فيه التجنب. وممن ذهب إليه: العباس بن عبد المطلب، وعبد الله بن عمر، والشعبي، ومالك، والشافعي، وإسحاق بن راهويه، وابن المنذر، وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين، وغيرهم، ونسبه ابن حجر إلى الجمهور. وهذا مارجحه الخطابي، والنووي، وابن حجر، والطحاوي، والموفق بن قدامة، والسيوطي، والأمير الصنعاني، وغيرهم.

كما أن البخاري يرى ذلك كما يفهم من ترجمته للباب^(٢).

أخرج أبو داود بسنده عن مروان الأصغر قال: «رأيت ابن عمر أناخ راحلته

(١) د: (٢١/١) (١) كتاب الطهارة (٥) باب الرخصة في ذلك (١٣)، ت: (١٥/١) كتاب الطهارة (٧) باب ماجاء في الرخصة في ذلك (٩)، ج: (١١٧/١) (١) كتاب الطهارة (١٨) باب الرخصة في ذلك في الكنيف وإباحته دون الصحارى (٣٢٥)، حم: (٣٦٠/٣) من طريق محمد بن إسحاق عن أبان بن صالح عن مجاهد عن جابر بن عبد الله به - وقال الترمذي: حديث جابر في هذا الباب حديث حسن غريب.

(٢) انظر: فتح الباري (٢٤٥/١-٢٤٦)، شرح مسلم - للنووي (١٥٥/٣-١٥٨)، المجموع (٩٢/٢)، مغنى المحتاج - للشربيني (٤٠/١) طبع مصطفى الحلبي ١٣٧٧هـ، الشرح الصغير - للدردير (١٤٦/١) طبع عيسى الحلبي، المغني (١٦٢/١)، شرح معاني الآثار (٢٣٦/٤)، معالم السنن (٢٠/١)، بداية المجتهد (١١٤/١)، نيل الأوطار (١٢٣/١)، شرح السيوطي على سنن النسائي (٢٦-٢٢/١) - المطبوعات الإسلامية - حلب، شرح السنة - للبغوي (٣٥٦-٣٦٣)، سنن الترمذي (١٤/١)، شرح تنقيح الفصول - للقرافي (ص ٤٢١)، شرح الكوكب المنير (٣٧٣/٣).

مستقبل القبلة، ثم جلس يبول إليها، فقلت: يا أبا عبد الرحمن، أليس قد نُهيَ عن هذا؟ قال: بلى، إنما نهى عن هذا في الفضاء، فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يشارك فلا بأس»^(١).

وبعد أن أخرج ابن ماجه بسنده عن عيسى الحنّاط عن نافع عن ابن عمر قال: «رأيت رسول الله - ﷺ - في كنيفه مستقبل القبلة قال: قال عيسى: فقلت ذلك للشعبي، فقال: صدق ابن عمر، وصدق أبو هريرة، أما قول أبي هريرة، فقال: في الصحراء لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها، وأما قول ابن عمر فإن الكنيف ليس فيه قبلة. استقبل فيه حيث شئت»^(٢).

والشافعي - رحمه الله - الذي روى بسنده حديثي أبي أيوب، وابن عمر، يرى أن الحديثين غير مختلفين، وأن الجمع ممكن بينهما، لأن مقام كل حديث يختلف عن الآخر، حيث قال: «وليس يعد هذا اختلافاً، ولكنه من الجمل التي تدل على معنى المعد».

كان القوم عرباً، إنما عامة مذاهبهم في الصحارى، وكثير من مذاهبهم لاحش فيها يسترهم، فكان الذهاب لحاجته إذا استقبل القبلة أو استدبرها، استقبل المصلي بفرجه، أو استدبره، ولم يكن عليهم ضرورة في أن يشرقوا أو يغربوا، فأمرؤا بذلك وكانت البيوت مخالفة للصحراء، فإن كان بين أظهرها كان من فيه مستتراً لا يراه إلا من دخل أو أشرف عليه، وكانت المذاهب بين المنازل متضايقة لا يمكن من التحرف فيها ما يمكن في الصحراء»^(٣).

كما يقرر الشافعي أن كلاً من أبي أيوب وابن عمر يعمل بالحديث الذي رواه لأنه لم يثبت عنده خلافه، أما بالنسبة لمن اطلع على الحديثين فعليه الجمع بينهما

(١) د: (٢٠/١) (١) كتاب الطهارة (٤) باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة (١١)، قط: (٥٨/١) (١) كتاب الطهارة (١٩) باب استقبال القبلة في الخلاء (١)، ك: (١٥٤/١)، هق: (٩٢/١) من طريق صفوان بن عيسى عن الحسن بن ذكوان عن مروان بن الأصفر به - وقال الدارقطني: هذا صحيح، رجاله كلهم ثقات، وقال الحاكم صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(٢) سنن ابن ماجه: (١١٧/١)، وانظر الاعتبار (ص ٧٦).

(٣) اختلاف الحديث (ص ٣٢٧).

لتغايير مقاميهما ، حيث قال : «وسمع أبو أيوب الانصاري النهي من رسول الله ، ولم يعلم ما علم ابن عمر من استقباله بيت المقدس لحاجته ، فخاف المأثم في أن يجلس على مرحاض مستقبل الكعبة ، وتحرف لئلا يستقبل الكعبة ، وهكذا يجب عليه إذا لم يعرف غيره ، ورأى ابن عمر النبي - ﷺ - في منزله مستقبلاً بيت المقدس لحاجته ، فأنكر على من نهى عن استقبال القبلة لحاجته ، وهكذا يجب عليه إذا لم يعرف غيره ، أولم يرو له عن النبي خلافه ، ولعله سمعه منهم فرآه رأياً لهم لأنهم لم يعزوه إلى النبي ، ومن علم الأمرين معاً ورآهما محتملين أن يستعملا استعمالهما معاً وفرق بينهما ؛ لأن الحال تفترق فيهما بما قلنا وهذا يدل على أن خاص العلم لا يوجد إلا عند القليل ، وقلما يعم علم الخاص» (١) .

والبخاري - رحمه الله - الذي نستنبط رأيه في هذه المسألة بالنظر فيما ترجم به لحديث أبي أيوب السابق ، حيث قال : «باب لاتستقبل القبلة بغائط أو بول إلا عند البناء ، جدار أو نحوه» مما يدل على أنه يرى التفريق بين أن يكون الإنسان في الصحراء ، وليس ثمَّ جدار ساتر ، وبين أن يكون في المنازل لوجود حواجز وأبنية .

وقد نقل ابن حجر الاعتراض على أنه ليس في حديث الباب - وهو حديث أبي أيوب - دلالة على الاستثناء المذكور ، ثم أورد أجوبة العلماء على هذا الاعتراض فقال : وأجيب بثلاثة أجوبة :

أحدها : أنه - أي البخاري - تمسك بحقيقة الغائط ؛ لأنه المكان المطمئن من الأرض في الفضاء ، وهذه حقيقته اللغوية ، وإن كان قد صار يطلق على كل مكان أعد لذلك مجازاً ، فيختص النهي به ، إذ الأصل في الإطلاق الحقيقة .

ثانيها : أن استقبال القبلة إنما يتحقق في الفضاء ، وأما الجدار والأبنية فإنها إذا استقبلت أضيف إليها الاستقبال عرفاً ، ويتقوى - أي القول السابق - بأن الأمكنة المعدة - أي لقضاء الحاجة - ليست صالحة لأن يصلى فيها فلا يكون فيها قبلة بحال .

ثالثها : الاستثناء مستفاد من حديث ابن عمر ^(١) المذكور في الباب الذي بعده، لأن حديث النبي - ﷺ - كله كأنه شيء واحد ^(٢).

وبذلك يندفع التعارض بين الأحاديث السابقة بالجمع بينها، وإعمالها كلها دون إلغاء لبعضها، وإنما يكون هذا الدفع لاختلاف مكانيهما. وذلك بحمل الحديثين الأولين على من يكون في الصحراء، والحديثين الآخرين على من يكون في الأبنية.

قال الخطابي: «الذي ذهب إليه ابن عمر ومن تابعه من الفقهاء - أي التفريق بين الصحراء والبنيان - أولى، لأن في ذلك جمعاً بين الأخبار المختلفة، واستعمالها على وجوهها كلها» ^(٣).

٤- الجمع ببيان الاختلاف في الأمر والنهي:

إن الأوامر والنواهي في القرآن الكريم والسنة النبوية هما مدار التكليف، وعليهما يرتكز، لذا فقد أولاهما الأئمة والمجتهدون اهتماماً كبيراً. قال السرخسي: «أحق ما يبدأ به في البيان الأمر والنهي، لأن معظم الابتلاء بهما، وبمعرفتهما تتم معرفة الأحكام، ويتميز الحلال من الحرام» ^(٤).

وقد بين العلماء ماتفيده هذه الأوامر والنواهي من وجوب وإلزام، أو ندب، أو إباحة. قال الشاطبي: «إن الأوامر والنواهي المتعلقة بالأمور المطلقة ليست على وزان واحد، بل منها ما يكون من الفرائض أو من النوافل في المأمورات، ومنها ما يكون من المحرمات أو من المكروهات في المنهيات، لكنها وكلت إلى أنظار المكلفين ليجتهدوا في نحو هذه الأمور» ^(٥).

فقد يتحدث رسول الله - ﷺ - بحديث فيه أمر، ثم يتحدث من بعد ذلك حديثاً أو يفعل شيئاً - في نفس المسألة - يعارض في الظاهر ماتحدث به أولاً، فيحسب الناظر في قوله - ﷺ - أنهما مختلفان غير مؤتلفين.

(١) سبق ورود الحديث - انظر (ص ١٥٠)

(٢) فتح الباري (١/٢٤٥).

(٣) معالم السنن (١/٢٠).

(٤) أصول السرخسي (١/١١).

(٥) الموافقات (٣/١٤٢).

لكن العلماء يوفقون بينهما بأن الأمر في الحديث الأول لم يكن للوجوب، بل هو للندب بحيث لا يترتب على تركه إثم^(١).

وقد يتحدث -عليه السلام- بحديث فيه نهى عن فعل شيء، ثم يتحدث من بعد ذلك حديثاً - في نفس المسألة - لا يدل على النهي. فيزيل العلماء هذا التعارض حسب ما يبدو لبعض الناس، بأنه -عليه السلام- لا يريد تحريم الشيء الذي نهى عنه، وإنما يريد التنزيه، وكراهة فعله بحيث لا يترتب على فعله إثم^(٢).

وقبل أن نورد مثلاً لتوضيح الكلام السابق، نذكر تعريف الأمر والنهي، وبعض ما يتعلق بهما باختصار، لأن تفصيل القول في القضايا المتعلقة بهما مما جاء في كتب الأصول يخرج بنا عن موضوع الدراسة، وحسبنا أن نشير إلى الآتي:

تعريف الأمر: عرّف الأصوليون الأمر بعدّة تعريفات ذكرها الآمدي في الإحكام، واعترض عليها ثم قال: والأقرب في ذلك إنما هو القول الجارى على قاعدة الأصحاب، وهو أن يقال: الأمر: طلب الفعل على جهة الاستعلاء^(٣).

تعريف النهي: هو القول الإنشائي الدال على طلب الكف على جهة الاستعلاء^(٤).

وصيغة الأمر إذا وردت مجردة من القرائن فهي حقيقة في الطلب^(٥)، مجاز فيما سواه من المعاني الأخرى التي ترد لها صيغة الأمر كالإباحة، والتهديد، والتعجيز، والدعاء، وغيرها من المعاني الأخرى.

(١) قال ابن حزم: (والندب هو ما إن فعله المرء أجر، وإن تركه لم يَأْثَمَ ولم يؤجر) الإحكام (٧٧/٣) وانظر أدلة خروج الأمر عن الوجوب إلى الندب عند ابن حزم - المحلى (٨٠/٨).

(٢) قال ابن حزم: (والمكروه هو ما إن فعله المرء لم يَأْثَمَ ولم يؤجر، وإن تركه أجر) الإحكام (٧٧/٣).

(٣) الإحكام - للآمدي (٣٦٥/٢).

(٤) انظر إرشاد الفحول - للشوكاني (ص ١٠٩)، شرح مختصر ابن الحاجب (٩٤/٢).

(٥) الطلب يشمل: الوجوب، والندب، والإرشاد، والتأديب، فالإرشاد قريب من الندب لاشتراكهما في طلب تحصيل المصلحة والتأديب داخل في الندب (انظر ذلك عند الآمدي (٣٦٧/٢)).

قال الآمدي: «وهذا هو الأصح، وذلك لأننا إذا سمعنا أن أحداً قال لغيره (افعل كذا) وتجرد ذلك عن جميع القرائن، وفرضناه كذلك فإنه يسبق إلى الإفهام منه طلب الفعل، واقتضاؤه من غير توقف على أمر خارج، دون التهديد المستدعي لترك الفعل والإباحة المخيرة بين الفعل والترك ولو كان مشتركاً أو ظاهراً في الإباحة لما كان كذلك، وإذا كان الطلب هو السابق إلى الفهم عند عدم القرائن مطلقاً، دل ذلك على كون صيغة (افعل) ظاهرة فيه»^(١).

وأما صيغة النهي فهي حقيقة في طلب الترك واقتضائه، مجاز فيما عداه^(٢) من المعاني الأخرى التي ترد لها صيغة النهي^(٣).

ولقد ورد خلاف بين العلماء في دلالة صيغة الطلب إذا ورد الأمر مجرداً من القرائن هل هو للوجوب أم للندب أم للإباحة: أشهرها:

١- مذهب الجمهور: أن الأمر حقيقة في الوجوب فقط، ولا ينصرف إلى غيره إلا بقرينة، وهو مذهب الشافعي.. رضي الله عنه، والفقهاء، وجماعة من المتكلمين، كأبي الحسين البصري، وهو قول الجبائي في أحد قوليه^(٤).

قال الشوكاني: «وصححه ابن الحاجب، والبيضاوي، وقال الرازي: وهو الحق»^(٥).

٢- إن الأمر حقيقة في الندب، وهو مذهب أبي هاشم، وكثير من المتكلمين من المعتزلة، وغيرهم، وجماعة من الفقهاء، وهو أيضاً منقول عن الشافعي^(٦).

٣- التوقف حتى يقوم ما يدل على المراد منه، وهو مذهب الأشعري ومن تابعه من

(١) الإحكام (٣٦٨/٢).

(٢) المصدر السابق (٤٠٦/٢).

(٣) انظر صيغ النهي: شرح الكوكب المنير (٧٧/٣ وما بعدها)، الإحكام - للآمدي (٤٠٦/٢)، كشف الأسرار - لعبد العزيز البخاري (٢٥٦/١)، إرشاد الفحول (ص ١٠٩-١١٠)، البرهان (٢٨٣/١)، المعتمد (١٨١/١)، المستقصى (٢٤/٢) اللمع في أصول الفقه - للشيرازي (ص ٨٥) عالم الكتب ط ١ سنة ١٤٠٥هـ، المنحول (ص ١٢٦).

(٤) الإحكام (٣٦٩/٢).

(٥) إرشاد الفحول (ص ٩٤).

(٦) انظر: الإحكام (٣٦٩/٢)، إرشاد الفحول (ص ٩٤).

أصحابه، كالقاضي أبي بكر والغزالي وغيرهما، قال الآمدي: وهو الأصح^(١).

كما اختلف العلماء في دلالة صيغة النهي إذا وردت مجردة من القرائن، هل هي حقيقة في التحريم أو الكراهة، أو فيهما:

١- ذهب جمهور العلماء ومنهم الأئمة الأربعة إلى أن النهي حقيقة في التحريم، ولا يستعمل في غيره إلا بقريضة^(٢). قال الشوكاني: وهو الحق، ويرد فيما عداه مجازاً^(٣).

قال الشافعي: «أصل النهي من رسول الله ﷺ - أن كل ما نهى عنه فهو محرم حتى تأتي عنه دلالة تدل على أنه إنما نهى عنه لمعنى غير التحريم^(٤)».

٢- ذهب بعضهم إلى أنه حقيقة في الكراهة، ولا يكون للتحريم إلا بقريضة.

٣- وذهب آخرون إلى أنه حقيقة مشتركة - اشتراكاً لفظياً أو معنوياً بين التحريم والكراهة.

٤- وذهب فريق آخر إلى الوقف^(٥).

ومن المسائل التي يبدو في ظاهر أحاديثها التعارض: مسألة غسل الجمعة. فقد وردت أحاديث تأمر بالغسل يوم الجمعة، كانت دليلاً لبعض العلماء على وجوب الاغتسال يوم الجمعة، منها:

ما أخرجه الشيخان بسنديهما عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من جاء منكم الجمعة فليغتسل»^(٦).

(١) المصدرين السابقين.

(٢) شرح الكوكب المنير - للفتوحى (٨٣/٣).

(٣) إرشاد الفحول (ص ١٠٩).

(٤) انظر: جماع العلم (ص ٩١) تحقيق محمد أحمد عبد العزيز - دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ سنة ١٤٠٥ هـ، الرسالة (ص ٢١٧).

(٥) انظر: الإحكام (٤٠٦/٢)، إرشاد الفحول (ص ١١٠).

(٦) خ: (٣٥٦/٢) (١١) كتاب الجمعة (٢) باب فضل الغسل يوم الجمعة (٨٧٧) من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر، ورقم: (٨٩٤) من طريق شعيب عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر به، ورقم: (٩١٩) من طريق ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن ابن عمر به، م: (٥٧٩/٢) (٧) كتاب الجمعة (٨٤٤/١) من طريق الليث عن نافع به، ورقم (٨٤٤/٢) من طريق الليث عن الزهري به، ط: (١٠٢/١) (٥) كتاب الجمعة (١) باب العمل في غسل يوم الجمعة (٥) من طريق نافع به.

وما أخرجه الشيخان أيضاً بسنديهما عن أبي سعيد الخدري - رضى الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - قال: «الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم»^(١).

كما وردت أحاديث أخرى تفيد عدم وجوب الاغتسال، استدل بها القائلون على صرف الأمر إلى النذب والاستحباب، وليس الوجوب، منها:

ما أخرجه الشيخان بسنديهما عن ابن عمر: «أن عمر بن الخطاب بينما هو قائم في الخطبة يوم الجمعة، إذ دخل رجل من المهاجرين الأولين من أصحاب النبي - ﷺ -، فناداه عمر: أية ساعة هذه؟ قال: إني شغلت، فلم أنقلب إلى أهلي حتى سمعت التأذين، فلم أزد أن توضأت، فقال: والوضوء أيضاً؟ وقد علمت أن رسول الله - ﷺ - كان يأمر بالغسل»^(٢).

وأخرجه الشيخان بسنديهما عن أبي هريرة، وورد عند مسلم أن الداخل عثمان بن عفان رضى الله عنه^(٣).

وما أخرجه الشيخان بسنديهما عن عائشة - رضى الله عنها - قالت: «كان الناس دهنة أنفسهم، وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في هيئتهم، ف قيل لهم: لو اغتسلتم»^(٤).

١* خ: (٣٤٤/٢) (١) كتاب الأذان (١٦١) باب وضوء الصبيان، ومتى يجب عليهم الغسل والطهور (٨٥٨)، وانظر رقم: (٨٧٩، ٨٩٥، ٢٦٦٥)، م: (٥٨٠/٢) (٧) كتاب الجمعة (١) باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال وبيان ما أمروا به (٨٤٦/٥)، ط: (١٠٢/١) (٥) كتاب الجمعة (١) باب العمل في غسل يوم الجمعة (٥) من طريق صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد به.

٢* خ: (٣٥٦/٢) (١١) كتاب الجمعة (٢) باب فضل الغسل يوم الجمعة (٨٧٨)، م: (٥٨٠/٢) (٧) كتاب الجمعة، (٨٤٥/٣)، ط: (١٠٢/١) (٥) كتاب الجمعة (١) باب العمل في غسل يوم الجمعة (٣) من طريق الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر به.

٣* خ: (٣٧٠/٢) (١١) كتاب الجمعة (٥) باب... (٨٨٢)، م: (٥٨٠/٢) (٧) كتاب الجمعة (٨٤٥/٤) من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به.

٤* خ: (٣٨٦/٢) (١١) كتاب الجمعة (١٦) باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس (٩٠٣) من طريق يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة به، ورقم (٢٠٧١) من طريق أبي الأسود عن عروة بن الزبير عن عائشة، م: (٥٨١/٢) (٧) كتاب الجمعة (١) باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال، وبيان ما أمروا به (٨٤٧/٦) من طريق محمد بن جعفر عن عروة عن عائشة به.

وما أخرجه أصحاب السنن وغيرهم عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ - «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فبالغسل أفضل»^(١).

وقد وفق كثير من العلماء بين هذه الأحاديث، وأزالوا ما يظهر من تعارض بينها، وبينوا أن الأمر بالاغتسال كما في الحديثين الأولين للندب والاستحباب، وليس للوجوب.

ويرى الإمام الشافعي أن دليل الندب هو الأحاديث الأخرى المخالفة، والتي تبين جواز الاكتفاء بالوضوء، فقد قال بعد ذكر حديث عثمان: «فلما حفظ عمر عن رسول الله أنه كان يأمر بالغسل، وعلم أن عثمان قد علم من أمر رسول الله بالغسل، ثم ذكر عمر لعثمان أمر النبي بالغسل، وعلم عثمان ذلك، فلو ذهب على متوهم أن عثمان نسي فقد ذكره عمر قبل الصلاة بنسيانه، فلما لم يترك عثمان الصلاة للغسل، ولما لم يأمره عمر بالخروج للغسل، دل ذلك على أنهما قد علما أن أمر رسول الله بالغسل على الاختيار، لا على أن لا يجزئ غيره لأن عمر لم يكن ليدع أمره بالغسل، ولا عثمان، إذ علمنا أنه ذكر لترك الغسل وأمر النبي بالغسل، إلا والغسل كما وصفنا على الاختيار.

قال: وروى البصريون أن النبي قال: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فبالغسل أفضل».

ثم روى الشافعي بسنده عن عائشة قالت: «كان الناس عمال أنفسهم، وكانوا يروحون بهيئاتهم، ف قيل لهم: لو اغتسلتم»^(٢).

(١) د: (٢٥١/١) (١) كتاب الطهارة (١٣٠) باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة (٣٥٢)، ت: (٣٦٩/٢) كتاب الصلاة (٣٥٧) باب ماجاء في الوضوء يوم الجمعة (٤٩٧)، ن: (٩٤/٣) (١٤) كتاب الجمعة (٩) باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة (١٣٨٠)، حم: (١١/٥، ١٥) خز: (١٢٨/٣) كتاب الجمعة (٢٧) باب ذكر دليل أن الغسل يوم الجمعة فضيلة لا فريضة (١٧٥٧)، تق: (ص١٠٧) كتاب الصلاة (٥٣) باب الجمعة (٢٨٥) من طريق همام وشعبة عن قتادة عن الحسن البصري عن سمرة بن جندب به - وقال الترمذي: حديث سمرة حديث حسن، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ - ومن بعدهم اختاروا الغسل يوم الجمعة، ورأوا أن يجزئ الوضوء من الغسل يوم الجمعة.

(٢) الرسالة (ص٣٠٤-٣٠٦) وانظر اختلاف الحديث (ص١٤٩-١٥٠).

وقال أيضاً بعد أن روى حديث أبى سعيد الخدرى: «فاحتمل «واجب» لا يجزئ» غيره، وواجب في الأخلاق، وواجب في الاختيار، وفي النظافة، ونفي تغير الريح عند اجتماع الناس كما يقول الرجل للرجل: وجب حقك عليّ إذ رأيتني موضعاً لحاجتك وما أشبه هذا، فكان هذا أولى معنييه لموافقة ظاهر القرآن في عموم الوضوء من الأحداث، وخصوص الغسل من الجنابة»^(١).

وقال: «وقول أكثر من لقيت من المفتين اختيار الغسل يوم الجمعة، وهم يرون أن الوضوء يجزئ منه»^(٢).

وذهب ابن قتيبة هذا المذهب حيث قال: «قالوا حكم في الغسل يوم الجمعة مختلف»، ثم روى ابن قتيبة حديثي أبى سعيد الخدرى وسمرة بن جندب، ثم قال: قالوا: وهذا مخالف للأول.

قال ابن قتيبة: «ونحن نقول إن قوله «غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم» لم يرد به أنه فرض، وإنما هو شيء أوجبه على المسلمين كما يجب غسل العيدين على الفضيلة والاختيار، ليشهدوا المجمع بأبدان نقية من الدرن، سليمة من التفل، وقد أمر مع ذلك بالتطيب وتنظيف الثوب وأن يلبس ثوبين لجمعته سوى ثوبي مهنته، وهذا كله اختيار منه، وإيجاب على الفضيلة لا على جهة الفرض، ثم علم - ﷺ - أنه قد يكون في الناس العليل والمشغول، ويكون في البلد الشديد البرد الذي لا يستطاع فيه الغسل إلا بالمشقة الشديدة، فقال: «من توضأ فيها ونعمت»، أي فجائز، ثم بين بعد ذلك أن الغسل لمن قدر عليه أفضل»^(٣).

ومن قبلهما كان النخعي لا يرى وجوب الاغتسال، فقد قال: «من توضأ يوم الجمعة فحسن، ومن اغتسل فالغسل أفضل»^(٤).

وروى أبو داود بسنده عن عكرمة أن أناساً من أهل العراق جاءوا، فقالوا: يا

(١) اختلاف الحديث (ص ١٤٩) وانظر الرسالة (ص ٣٠٣).

(٢) المصدر السابق (ص ١٥٠).

(٣) تأويل مختلف الحديث (ص ١٨١-١٨٢).

(٤) فقه النخعي - د. محمد رواس قلعه جي: (١٣٨/٢) مركز البحث العلمي - مكة المكرمة ط ١ سنة ١٣٩٩هـ.

ابن عباس، أترى الغسل يوم الجمعة واجباً؟ قال: لا، ولكنه أظهر وخير لمن اغتسل، ومن لم يغتسل فليس عليه بواجب، وسأخبركم كيف بدأ الغسل، كان الناس مجهودين يلبسون الصوف ويعملون على ظهورهم وكان مسجدهم ضيقاً مقارب السقف، إنما هو عريش، فخرج رسول الله -ﷺ- في يوم حار، وعرق الناس في ذلك الصوف حتى ثارت منهم رياح آذى بذلك بعضهم بعضاً، فلما وجد رسول الله -ﷺ- تلك الرياح، قال: «أيها الناس، إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا، وليمس أحدكم أفضل ما يجد من دهنه وطيبه»، قال ابن عباس: ثم جاء الله بالخير، ولبسوا غير الصوف، وكفوا العمل، ووسّع مسجدهم، وذهب بعض الذي كان يؤذي بعضهم بعضاً من العرق^(١).

وفي معنى «واجب» كما في حديث أبي سعيد الخدري، قال ابن عبد البر: يحتمل أن يكون قوله في هذا الحديث واجب، أى وجوب السنة، أو واجب في الأخلاق الجميلة، كما تقول العرب: وجب حقه. - وليس على أن ذلك واجب فرضاً^(٢).

ثم أخرج بسنده عن ابن وهب: أن مالكا سئل عن غسل يوم الجمعة، أواجب هو؟ قال: سنة ومعروف، قيل له: إن في الحديث «واجب»، قال: ليس كل ما جاء في الحديث يكون كذلك.

وأخرج بسنده أيضاً عن أشهب: أن مالكا سئل عن غسل يوم الجمعة، أواجب هو؟ فقال: هو حسن، وليس بواجب^(٣).

(١) د: (٢٥٠/١) (١) كتاب الطهارة (١٣٠) باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة (٣٥٣) من طريق عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة به - وانظر سنن البيهقي (٢٩٥/١)، التمهيد - لابن عبد البر (٨٦-٨٥/١٠).

(٢) التمهيد (٢١٢/١٦).

(٣) المصدر السابق (٢١٥/١٦). وانظر هذا الموضوع في التمهيد (٦٩-٦٨/١٠)، (١٥٣-١٤٤/١٤)، (٢١٦-٢١١/١٦)، الاستذكار (٢٧٩-٢٧٠/٢) تحقيق على النجدي ناصف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٣هـ.

هـ- الجمع ببيان اختلاف العام والخاص:

ونستهل هذا النوع من أنواع الجمع بتعريف العام والخاص مع بيان الألفاظ والصيغ التي تدل على العموم.

تعريف العام: عرّف الأصوليون العام بعدة تعريفات^(١)، ذكر الآمدي منها تعريف أبي الحسين البصري: «هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له»، وتعريف الغزالي «بأنه اللفظ الواحد الدال من جهة واحدة على شيئين فصاعداً».

وقد اعترض الآمدي على التعريف الأول بأنه عرّف العام بالمستغرق، وهما لفظان مترادفان، وأنه غير مانع. كما اعترض على التعريف الثاني بأنه غير جامع. ثم قال: والحق في ذلك أن يقال: العام: هو اللفظ الواحد الدال على مسميين فصاعداً مطلقاً معاً^(٢).

وقد بين علماء اللغة والأصول الألفاظ والصيغ التي تدل على ~~العموم~~، نجلها فيما يلي:

١- المفرد المعروف بأل الاستغراقية، كما في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٣)، فلفظ السارق والسارقة عام يشمل كل الأفراد التي يصدق عليها من غير حصر بعدد.

٢- الجمع المعروف بأل الجنسية، وليس للعهد، كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٤)، فلفظ المطلقات يفيد الاستغراق فيعم كل مطلقة.

(١) انظر في تعريف العام: المنار للنسفي وشرحه (٢٨٤/١-٢٨٦)، شرح مختصر ابن الحاجب (١٠١/٢)، منهاج البيضاوي مع الإيهاج (٨٢/٢) المستقصى (٣٢/٢)، مسلم الثبوت (٢٥٥/١)، شرح الكوكب المنير (١٠١/٣) المعتمد (٢٠٣/١-٢٠٤) فواتح الرحموت (٢٥٥/١)، المنحول (ص ١٣٨)، اللمع (ص ٨٧)، إرشاد الفحول (ص ١١٢) المحصول (٥١٣/٢/١)، الإحكام لابن حزم (١٢٧/٣)، شرح تنقيح الفصول (ص ٣٨). تيسير التحرير (١٩٠/١).

(٢) الإحكام - للآمدي (٤١٣/٢).

(٣) المائدة (٣٨).

(٤) البقرة (٢٢٨).

٣- الجمع المعرف بالإضافة، كما فى قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾^(١)،
فلفظ داعي هنا يشمل كل من يدعو فهو عام.

٤- اسم الجنس، وهو مالا واحد له من لفظه، كما فى قوله -ﷺ-: «الماء طهور
لا ينجسه شيء»^(٢) فهو يعم كل ماء.

٥- أسماء الشرط: كمن، وما، وأي، وأين وغيرها، كما فى قوله -ﷺ-: «من قتل
قتيلاً فله سلبه»^(٣)، فمن تعم كل من قتل قتيلاً.

٦- أسماء الاستفهام: كمن، وماذا، ومتى، وأين وغيرها، كما فى قوله تعالى: ﴿أَيْنَ
مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ؟﴾^(٤).

٧- الأسماء الموصولة، كما فى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا
يَتَرَبَّصْنَ...﴾^(٥)، فلفظ الذين عام يشمل كل متوفى وله زوجة.

٨- النكرة فى سياق النفي، كما فى قوله -ﷺ-: «لا وصية لوارث»^(٦).

(١) الأحقاف (٣١).

(٢) د: (١/ ٥٣-٥٤) (١) كتاب الطهارة (٣٤) باب ماجاء فى بئر بضاعة (٦٦)، ت:
(٩٥/١) كتاب الطهارة (٤٩) باب ماجاء أن الماء لا ينجسه شيء (٦٦)، ن: (١٧٤/١)
(٢) كتاب المياه (١) باب ذكر بئر بضاعة، حم: (٣١/٣)، قط: (٢٩/١) رقم: (١٠)،
هق: (٥٤/١)، تق: (ص٣٢) رقم: (٤٧) كلهم من طريق محمد بن كعب عن عبيد الله
ابن عبد الله بن رافع بن خديج عن أبى سعيد الخدرى به.

(٣) خ: (٢٤٧/٦) (٥٧) كتاب فرض الخمس (١٨) باب من م خمس الأسلاب، ومن قتل
قتيلاً فله سلبه من غير أن يخمس، وحكم الإمام فيه (٣١٤٢)، م: (١٣٧٠-١٣٧١)
(٣٢) كتاب الجهاد والسير (١٣) باب استحقاق القاتل سلب القاتل (١٧٥١/٤١)، ط:
(٤٥٤-٤٥٥) (٢١) كتاب الجهاد (١٠) باب ماجاء فى السلب فى النفل (١٨) من
طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن أبى محمد مولى أبى
قتادة عن أبى قتادة به.

(٤) الأعراف (٣٧).

(٥) البقرة (٢٣٤).

(٦) د: (٣/ ٨٢٤) (١٧) كتاب البيوع (٩٠) باب فى تضمين العارية (٣٥٦٥)، ت:
(٤٣٣/٤) (٣١) كتاب الوصايا (٥) باب ماجاء لاوصية لوارث (٢١٢٠)، ج:
(٩٠٥/٢) (٢٢) كتاب الوصايا (٦) باب لاوصية لوارث (٢٧١٣)، حم: (٢٦٧/٥)، هق:
(٢٦٤/٦) كلهم من طريق إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني عن أبى
أمامة الباهلى به. وقال الترمذى: وفى الباب عن عمرو بن خارجة وأنس وهو حديث
حسن صحيح. وانظر (ص ٢٠٠) من البحث.

٩- النكرة فى سياق النهى، كما فى قوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾^(١).

١٠- ما أضيف إليه كل وجميع لفظاً أو معنى، كما فى قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(٢).

تعريف الخاص: أما الخاص فهو ما وضع له دلالة أخص من دلالة ما هو أعم منه^(٣)، وقد عرفه النسفى فى المنار بقوله: «وأما الخاص فكل لفظ وضع لمعنى واحد معلوم على الانفراد، وهو إما أن يكون خصوص الجنس، أو خصوص النوع، أو خصوص العين، كإنسان، ورجل، وزيد^(٤)».

وقد يتعارض العام والخاص فى الظاهر، فقد يتحدث رسول الله -ﷺ- بحديث يريد به معنى عاماً، ثم يتحدث من بعد ذلك حديثاً - فى نفس المسألة - يريد به معنى خاصاً، فيعارض فى الظاهر ما تحدث به أولاً، فيحسب الناظر فى قوليه -ﷺ- أنهما مختلفان غير مؤتلفين. فيزيل العلماء هذا التعارض الذى يبدو لبعض الناس. ويبينون أن الحديث العام يخصصه الحديث الذى يراد به الخصوص.

قال الشافعى - رحمه الله -: «ورسول الله عربى اللسان والدار، فقد يقول القول عاماً يريد به العام، وعاماً يريد به الخاص... ويسن بلفظ مخرجه عامّ جملة بتحريم شيء أو بتحليله، ويسن فى غيره خلاف الجملة، فيستدل على أنه لم يرد بما حرم ما أحل، ولا بما أحل ما حرم^(٥)».

وقال أيضاً: «فكل كلام كان عاماً ظاهراً فى سنة رسول الله، فهو على ظهوره وعمومه، حتى يعلم حديث ثابت عن رسول الله - بأبى هو وأمي - يدل على أنه إنما أريد بالجملة العامة فى الظاهر بعض الجملة دون بعض^(٦)».

(١) التوبة (٨٤).

(٢) آل عمران (١٨٥)، الأنبياء (٣٥)، العنكبوت (٥٧).

(٣) شرح الكوكب المنير - للفتوحى (١٠٤/٣).

(٤) المنار للنسفى بشرح عز الدين بن الملك (٦١/١-٦٥).

(٥) الرسالة (ص ٢١٣-٢١٤) وانظر اختلاف الحديث (ص ٥٤).

(٦) المصدر السابق (ص ٣٤١).

ولقد ورد اختلاف كبير بين العلماء فى مسائل كثيرة تتعلق بموضوع العموم والخصوص، فاختلّفوا فى حكم العمل بالعام، وفى استغراق ألفاظ العموم لما وضعت له، وفى دلالة العام على مايشمله قطعية أم ظنية، وليس ههنا مجال التفصيل فى هذه الخلافات^(١).

وحسبنا أن نعرف عند ورود حديثين متعارضين فى الظاهر، وكانا ثابتين، ولم ينسخ أحدهما الآخر، فإما أن يكونا عامى الدلالة، وإما أن يكونا خاصى الدلالة، وإما أن يكون أحدهما عام الدلالة، ويكون الآخر خاص الدلالة، ولهذا التعارض بين العام والخاص حالان، فإما أن يكون العموم والخصوص بينهما مطلقاً، وإما أن يكون وجهياً، أى من وجه دون وجه.

ونورد فيما يلى أمثلة تبين أنواع الاختلاف بين أحاديث العموم والخصوص مع كيفية جمع العلماء بين هذه الأحاديث، ودفعهم للتعارض الظاهرى بينها.

أ - الجمع بين الحديثين العامين:

إذا كان الحديثان المتعارضان عامين فى الدلالة، متساويين فى العموم وفى القوة، وأمكن الجمع بينهما بحمل كل واحد من الحديثين على حال مغاير لما حمل عليه الحديث الآخر، كأن يختص حكم أحد الحديثين ببعض الأفراد أو المعانى التى يشملها مدلول الحديث، ويختص حكم الحديث الآخر ببعض آخر من هذه الأفراد أو المعانى، فيتعين المصير إليه، ولا يصار إلى الترجيح أو غيره.

ومن الأمثلة على ذلك: ما أخرجه الشيخان بسنديهما عن عمران بن حصين - رضى الله عنهما - قال: قال رسول الله - ﷺ -: «خير أمتى قرنى، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»، قال عمران: فلا أدرى أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثاً «ثم إن بعدكم قوماً يشهدون ولا يستشهدون، ويخونون ولا يؤتمنون، وينذرون ولا يفون، ويظهر

(١) انظر الإحكام - للآمدى (٤١٣/٢) ومابعدها، وقد بينت كتب الأصول هذه الاختلافات.

فيهم السمن»^(١).

ولهذا الحديث شاهد أخرجه الشيخان بسنديهما عن عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - وجاء فيه: «تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته»^(٢).

ويقابل ذلك ما أخرجه مسلم وغيره عن زيد بن خالد الجهني أن النبي - ﷺ - قال: «ألا أخبركم بخير الشهداء، الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها»^(٣).

فالحديثان عامان في كل شهادة قبل الاستشهاد، ولكن الحديث الأول الذي رواه عمران بن حصين - رضى الله عنه - يدل على أن تأدية الشهادة قبل أن تُسأل غير محمود، حيث إنها جاءت في معرض الذم. بينما يدل الحديث الثاني الذي رواه زيد بن خالد - رضى الله عنه - أن الرجل الذي يؤدي الشهادة قبل أن يستشهد هو خير الشهداء.

وقد جمع العلماء بين هذين الحديثين بحمل كل منهما على حالة تخالف الحالة الأخرى. وذكروا وجوهاً مختلفة لهذا الجمع، منها:

- (١) خ: (٢٥٨/٥) (٥٢) كتاب الشهادات (٩) باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد (٢٦٥١) وانظر الأرقام (٣٦٥٠، ٦٤٢٨، ٦٦٩٥)، م: (١٩٦٤/٤) (٤٤) كتاب فضائل الصحابة (٥٢) باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم (٢٥٣٥/٢١٤) من طريق شعبة عن أبي جمرة عن زهيد بن مضر عن عمر بن عبد الله.
- (٢) خ: (٢٥٨/٥) (٥٢) كتاب الشهادات (٩) باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد (٢٦٥٢) وانظر الأرقام (٣٦٥١، ٦٤٢٩، ٦٦٥٨)، م: (١٩٦٣/٤) (٤٤) كتب فضائل الصحابة (٥٢) باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم (٢٥٣٣/٢١٢) من طريق منصور والأعمش عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله به.
- (٣) م: (١٣٤٤/٣) (٣٠) كتاب الأقضية (٩) باب بيان خير الشهود (١٧١٩/١٩). ط: (٧٢٠/٢) (٣٦٠) كتاب الأقضية (٢) باب ماجاء في الشهادات (٣)، د: (٢١/٤) (١٨) كتاب الأقضية (١٣) باب في الشهادات (٣٥٩٦)، ت: (٥٤٤/٤) (٣٦) كتب الشهادات (١) باب ماجاء في الشهداء أيهم خير (٢٢٩٥، ٢٢٩٦)، حم: (١٩٣/٥) من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان عن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري عن زيد بن خالد الجهني به.
- وجاء في الموطأ برواية يحيى المثار إليها سابقاً «أبو عمرة»، وأما رواية محمد بن الحسن الشيباني فجاءت من طريق ابن أبي عمرة (ص ٣٠٣) وهو الصواب.
- قال الترمذي: وأختلفوا على مالك في رواية هذا الحديث فروى بعضهم عن أبي عمرة، وروى بعضهم عن ابن أبي عمرة، وهو عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري، وهذا أصح لأنه قد روى من غير حديث مالك عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن زيد بن خالد. (٥٤٤/٤).

(١) أن المراد بالشهادة المذمومة فى حديث عمران ما إذا كان صاحب الحق يعلم أن له شاهداً، فيبادر الشاهد بها قبل أن يسألها صاحبها لعدم الحاجة إلى مبادرته حينئذ، فيكون شر الشهود. وأن المراد بالشهادة الممدوحة فى حديث زيد إذا كان عند الشاهد شهادة لإنسان بحق، لا يعلم بها صاحبها فيأتى إليه فيخبره بها، أو يموت صاحبها العالم بها، ويخلف ورثة فيأتى الشاهد إليهم أو إلى من يتحدث عنهم فيعلمهم بذلك فيكون خير الشهود.

قال ابن حجر : «وهذا أحسن الأجوبة، وبهذا أجاب يحيى بن سعيد شيخ مالك، ومالك وغيرهما»^(١).

وقال النووى : «هو مذهب أصحابنا ومالك وجماهير العلماء، وهو الصواب»^(٢).

وقد روى هذا الوجه عن الإمام مالك^(٣)، وهو قول الشافعية، نص عليه أبو إسحاق الشيرازى^(٤).

وقال محمد بن الحسن فى الموطأ بروايته عن الإمام مالك بعد أن ذكر حديث زيد : «وبهذا نأخذ، من كانت عنده شهادة لإنسان لم يعلم ذلك الإنسان بها، فليخبره بشهادته وإن لم يسألها»^(٥).

وقال ابن العربي : «وبالجملة، فإن معناه الذي يخبر بشهادته قبل أن يسأل عنها لمن ينتفع بإخباره له»^(٦).

(٢) ومنهم من قال : إن المراد بحديث عمران هو الشهادة المتعلقة بحقوق العباد، المختصة بهم. وأن المراد بحديث زيد هو الشهادة المتعلقة بحق الله تعالى، ولا تتعلق بحقوق الآدميين، وهي شهادة الحسبة كالطلاق، والعقاق، والوصية.

(١) فتح الباري (٢٦٠/٥).

(٢) شرح النووى على صحيح مسلم (٣٢٠/١٦)، وانظر (٢٥٨/١٢-٢٥٩).

(٣) المنتقى شرح الموطأ - للباجى (١٨٨/٥) دار الكتاب العربى - بيروت ط-٣ سنة ١٤٠٣هـ.

(٤) المهذب للشيرازى (٣٢٣/٢-٣٢٤) طبع عيسى الحلبي - مصر.

(٥) الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني (ص٣٠٢) تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٧هـ.

(٦) عارضة الأحوزى (١٦٩/٩).

والوقف، ونحو ذلك، فتكون الشهادة فيها قبل الطلب خيراً^(١).

قال النووي^(٢): «فمن علم شيئاً من هذا النوع وجب عليه رفعه إلى القاضي وإعلامه به، والشهادة، قال الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾^(٣).

وقال البغوي: «يحتمل أن يكون -حديث زيد- فيما يقبل فيه شهادة الحسبة من الزكوات، والكفارات، ورؤية هلال رمضان، والحقوق الواجبة لله سبحانه وتعالى، والطلاق، والعتاق ونحوها. وقوله: «يشهدون ولا يستشهدون» -يعنى حديث عمران- فى حقوق العباد من البيوع، والأقارير، والقصاص، وحد القذف، ونحوها، فلا تصح شهادة الشاهد فيه إلا بعد تقدم الدعوى، ومسألة الحاكم شهادته بعد طلب المدعي»^(٤).

وقال ابن حجر الهيثمي: «وما صح أنه خير الشهود محمول على ماتسمع فيه شهادة الحسبة، أو على من عنده شهادة لمن لا يعلمها فيسن له إعلامه ليستشهد به»^(٥).

(٣) ومنهم من قال: إن المراد بالشهادة المحموده فى حديث زيد هى المبالغة فى الإجابة لأداء الشهادة، وعدم التثاقل والتباطؤ بعد طلبها، فيكون لقوة استعداده لها كالذى أتى بها قبل أن يسألها كما يقال فى حق الجواد: إنه ليعطى قبل السؤال والطلب، أي: يعطى سريعاً عقب السؤال من غير توقف.

وحديث عمران يحمل على خلاف هذا^(٦).

(٤) وذهب بعضهم إلى جواز أداء الشهادة قبل السؤال على ظاهر عموم حديث زيد ابن خالد، وتأولوا حديث عمران بتأويلات:

-
- (١) انظر: فتح الباري (٢٦٠/٥)، شرح النووي على صحيح مسلم (٣٢٠/١٦-٣٢١)، تلخيص الحبير (٢٠٤/٤)، نيل الأوطار (٢٩٩/١٠)، سبل السلام (١٤٧٤/٤)، الإبهاج لابن السبكي (٣١٠/٣).
 - (٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٢٥٨/١٢).
 - (٣) الطلاق (٢).
 - (٤) شرح السنة (١٤٠/١٠).
 - (٥) تحفة المحتاج (٢٣٧/١٠). دار صادر.
 - (٦) انظر: فتح الباري (٢٦٠/٥) شرح النووي على صحيح مسلم (٢٥٨/١٢-٢٥٩)، سبل السلام (١٤٧٤/٤).

الأول : أنه محمول على شاهد الزور ، فإنه يعطى الشهادة بما لم يستشهد ، أي يؤدي شهادة لم يسبق له تحملها^(١) .

الثاني : المراد بها الشهادة فى الحلف ، يدل عليه قول إبراهيم فى آخر حديث ابن مسعود : كانوا يضربوننا على الشهادة ، أي قول الرجل : أشهد بالله ماكان إلا كذا على معنى الحلف ، فكره ذلك كما كره الإكثار من الحلف ، واليمين قد تسمى شهادة ، كما قال الله تعالى : ﴿ فشهادة أحدهم ﴾^(٢) ، وهذا جواب الطحاوى^(٣) .

الثالث : المراد به من ينتصب شاهداً وليس من أهلها^(٤) .

الرابع : المراد بها الشهادة على المغيب من أمر الناس ، فيشهد على قوم أنهم فى النار ، وعلى قوم أنهم فى الجنة بغير دليل كما يصنع ذلك أهل الأهواء الباطلة كما حكاه الخطابى^(٥) . وهذا الأخير : نقله عبد الرؤوف المناوى عن الطحاوى والزرکشى^(٦) وضعفه النووى .

وهكذا أمكن الجمع بين هذين الحديثين بحمل كل منهما على بعض الأفراد والمعانى فيتعين المصير إليه لما فيه من إعمال لكلا الحديثين ، وهو أولى من إهمالهما ، أو إهمال أحدهما .

ومن الأمثلة أيضاً على الجمع بين الحديثين العامين المتعارضين فى الظاهر :

الجمع بين الحديث الذى أخرجه البخارى فى صحيحه بسنده عن أبى هريرة عن

(١) انظر سنن الترمذى (٥٤٩/٤) ، فقد حكاه عن بعض أهل العلم .

(٢) النور (٦) .

(٣) شرح معانى الآثار (١٥٢/٤) ، وانظر : فتح البارى (٢٦٠/٥) ، تفسير الطبرى (٤٠٠/٣) .

(٤) انظر : فتح البارى (٢٦٠/٥) ، شرح النووى على صحيح مسلم (٢٥٨/١٢-٢٥٩) .

(٥) أعلام الحديث - للخطابى (١٣٠٥-١٣٠٦) تحقيق د . محمد بن سعد آل سعود ط ١

سنة ١٤٠٩هـ ، وانظر المصدرين السابقين .

(٦) فيض القدير - للمناوى (٤٧٣/٣) دار المعرفة - بيروت - ط ٢ سنة ١٣٩١هـ .

النبي - ﷺ - قال: «لاعدوى^(١)، ولا طيرة^(٢)، ولا هامة^(٣)، ولا صفر^(٤)» (٥).

وأخرج الشيخان بسنديهما عن أبي هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - قال: «لاعدوى، ولا صفر، ولا هامة» فقال أعرابي: يا رسول الله، فما بال الإبل تكون فى الرمل كأنها الظباء، فيجئ البعير الأجرب، فيدخل فيها، فيجربها كلها، قال: «فمن أعدى الأول»^(٦).

مع الحديث الذى أخرجه الشيخان^(٧) بسنديهما عن أبي هريرة أن رسول الله

(١) العدوى: اسم من الإعداء، كالرعوى والبقوى، من الإرعاء والإبقاء، يقال: أعداه الداء يعديه إعداء، وهو أن يصيبه مثل ما يصاحب الداء، وذلك أن يكون ببعير جرب مثلاً، فتتقى مخالطته بإبل أخرى حذاراً أن يتعدى مابه من الجرب إليها فيصيبها ما أصابه، وقد أبطله الإسلام - النهاية (١٩٢/٣).

(٢) الطيرة: هى التشاؤم بالشئ، وهو مصدر تطير، يقال: تطير طيرة، وتخير خيرة، ولم يجيء من المصادر هكذا غيرهما، وأصله فيما يقال: التطير بالسوانح والبوارح من الطير والظباء وغيرهما، وكان ذلك يصدهم عن مقاصدهم، فنفاه الشرع، وأبطله، ونهى عنه، وأخبر أنه ليس له تأثير فى جلب نفع أو دفع ضرر - النهاية (١٥٢/٣). السوانح: الطائر أو الظبي وغيرهما، مر من مياسرك إلى ميامتك فولاك ميامنه، والعرب يتيمنون به، وهو سائح جمع سوانح. المعجم الوسيط (٤٥٣/١) - مجمع اللغة العربية بالقاهرة - نشر دار الدعوة تركيا ١٤٠٦هـ. البوارح: الظبي والطائر، مر من يمين الراى إلى يساره، والعرب تتشاءم به، فهو بارح. المعجم الوسيط (٤٧/١).

(٣) الهامة: الرأس، واسم طائر، وهو المراد فى الحديث، وذلك أنهم كانوا يتشاءمون بها، وهى من طير الليل، وقيل: هى البومة، وقيل: كانت العرب تزعم أن روح القليل الذى لا يدرك بثأره تصير هامة، فتقول: اسقونى، فإذا أدرك بثأره طارت، وقيل: كانوا يزعمون أن عظام الميت، وقيل روحه تصير هامة فتطير، ويسمونه الصدى، نفاه الإسلام ونهاهم عنه. النهاية (٢٨٣/٥).

(٤) صفر: كانت العرب تزعم أن فى البطن حية يقال لها الصفر، تصيب الإنسان إذا جاع وتؤذيه، وأنها تعدى، فأبطل الإسلام ذلك، وقيل أراد به النسب الذى كانوا يفعلونه فى الجاهلية، وهو تأخير المحرم إلى صفر، ويجعلون صفر هو الشهر الحرام فأبطله. النهاية (٣/٣).

(٥) خ: (٢١٥/١٠) (٧٦) كتاب الطب (٤٥) باب لاهامة (٥٧٥٧) من طريق إسرائيل عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة به.

وقد روى الحديث عن العديد من الصحابة، وبألفاظ متقاربة.

(٦) خ: (١٧١/١٠) (٧٦) كتاب الطب (٢٥) باب لاصفر (٥٧١٧) وانظر رقم: (٥٧٧٠)، م: (١٧٤٣/٤) (٣٩) كتاب السلام (٣٣) باب لاعدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر... ولا يورد ممرض على مصح (١٠١-١٠٢/٢٢٢٠) واللفظ له - من طرق عن الزهرى عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة به، خ: رقم: (٥٧٧٥)، م: (٢٢٢٠/١٠٣) من طريق شعيب عن الزهرى عن سنان بن أبي سنان الدولى عن أبي هريرة به.

(٧) خ: (٢٤١/١٠) (٧٦) كتاب الطب (٥٣) باب لاهامة (٥٧٧١)، م: (١٧٤٣/٤) (٣٩) كتاب السلام (٣٣) باب لاعدوى ولا طيرة... (٢٢٢١/١٠٤) من طرق عن الزهرى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به.

قال: «لا يورد ممرض على مصح»^(١).

روى البخاري حديثاً معلقاً، فقال: قال عفان حدثنا سليم بن حيان حدثني
ابن مينا قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله -ﷺ- الحديث، وفيه:
«من المجذوم كما تفر من الأسد»^(٢).

ومن أقوال العلماء في بيان أوجه الجمع بين هذه الأحاديث:

(١) قال ابن الصلاح: «وجه الجمع بينهما أن هذه الأمراض لاتعدى بطبعها، ولكن الله
تبارك وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سبباً لإعدائه مرضه، ثم قد
يتخلف ذلك عن سببه كما في سائر الأسباب، ففي الحديث الأول: نفى -ﷺ-
ما كان يعتقد الجاهلي من أن ذلك يعدي بطبعه، ولهذا قال: فمن أعدى الأول؟ وفي
الثاني: أعلم بأن الله سبحانه جعل ذلك سبباً لذلك، وحذر من الضرر الذي يغلب
وجوده عند وجوده»^(٣).

(٢) أورد ابن حجر توضيحاً كاملاً لهذه الأحاديث، ومن قال بالنسخ، أو الترجيح، أو
الجمع، وذكر مسالك عديدة في بيان أوجه الجمع، ونقل عن كثير من العلماء
والمحدثين أقوالهم في ذلك كالباقلاني، وابن بطل، وابن قتيبة، والبيهقي، وابن
الصلاح، وأبي عبيد، وابن خزيمة، والطبري، والطحاوي، والقرطبي، وغيرهم، ثم
قال: «وحاصله: أن قوله: «لاعدوى» نهى عن اعتقادها، وقوله: «لايورد» سبب
النهي عن الإيراد خشية الوقوع في اعتقاد العدوى، أو خشية تأثير الأوهام، كما
تقدم نظيره في حديث «فر من المجذوم»، لأن الذي لايعتقد أن الجذام يعدي يجد
في نفسه نفرة، حتى لو أكرهها على القرب منه لتألمت بذلك، فالأولى بالعاقل أن
لايتعرض لمثل ذلك بل يباعد أسباب الآلام، ويجانب طرق الأوهام. والله أعلم»^(٤).

(١) «لايورد ممرض على مصح»: الممرض: الذي له إبل مرضى، فنهى أن يسقى إبله
الممرض مع إبل المصح، لا لأجل العدوى، ولكن لأن الصحاح ربما عرض لها مرض
فوقع في نفس صاحبها أن ذلك من قبيل العدوى، فيفتنه ويشككه، فأمر باجتنابه
والبعد عنه. النهاية (٣١٩/٤).

(٢) خ: (١٥٨/١٠) (٧٦) كتاب الطب (١٩) باب المجذوم (٥٧٠٧)، وقد قال البغوي في
شرح السنة (١٦٧/١٢) بعد ما رواه عن البخاري: «هذا حديث صحيح».

(٣) علوم الحديث (ص ٢٨٥).

(٤) فتح الباري (٢٤٢/١٠)، وانظر (١٦٠/١٠).

(٣) نقل ابن حجر فى الفتح، والسيوطى فى التدريب قول القاضي أبى بكر الباقلانى: إثبات العدوى فى الجذام ونحوه مخصوص من عموم نفى العدوى، فىكون معنى قوله: «لاعدوى» أى إلا من الجذام والبرص والجرب مثلاً، فكأنه قال: لايعدى شيء شيئاً إلا ماتقدم تبيننى له أن فيه العدوى.

قال ابن حجر: وقد حكى ذلك ابن بطال أيضاً^(١).

(٤) قال ابن قتيبة: «والعدوى جنسان: أحدهما: عدوى الجذام، فإن المجذوم تشتد رائحته حتى يسقم من أطال مجالسته ومؤاكلته، وكذلك المرأة تكون تحت المجذوم فتضاجعه فى شعار واحد، فيوصل إليها الأذى، وربما جذمت، وكذلك ولده ينزعون فى الكثير إليه، ... والأطباء تأمر ألا يجالس المجذوم، ولا يريدون بذلك معنى العدوى، إنما يريدون به تغير الرائحة، وأنها قد تسقم من أطال اشتماها، ... وكذلك النقبة تكون بالبعير - وهى جرب رطب - فإذا خالطها الإبل وحاكها وأوى فى مباركها أوصل إليها بالماء الذى يسيل منه، ... وهذا هو المعنى الذى قال فيه رسول الله - ﷺ - لا يوردن ذو عاهة على مصح.

وأما الجنس الآخر من العدوى فهو الطاعون ينزل ببلد فيخرج منه خوفاً من العدوى»^(٢).

(٥) أورد ابن حجر فى الفتح والسيوطى فى التدريب مسلكاً آخر من مسالك الجمع وهو: نفى العدوى جملة، وحمل الأمر بالفرار من المجذوم على رعاية خاطر المجذوم، لأنه إذا رأى الصحيح البدن، السليم من الآفة تعظم مصيبته، وتزداد حسرته، ونحوه حديث «لاتديموا النظر إلى المجذومين» فإنه محمول على هذا المعنى^(٣).

وخلاصة القول فى الجمع والتوفيق بين هذه الأحاديث - أى بين نفى العدوى، وبين النهى عن إيراد الممرض على المصح، والأمر بالفرار من المجذوم وما فى معناها:

(١) المصدر السابق (١٦٠/١٠)، تدريب الراوى (١٩٨/٢).

(٢) تأويل مختلف الحديث (ص ١٠٨).

(٣) انظر فتح الباري (١٦٠/١٠)، تدريب الراوى (١٩٨/٢).

أن قوله: «لاعدوى» نفى لما كان يعتقد أنه الجاهلية وبعض الحكماء من أن هذه الأمراض تعدى بطبيعتها، ولهذا قال: «فمن أعدى الأول؟» أى أن الله هو الخالق لذلك بسبب وبغير سبب.

وأن قوله: «لايورد ممرض على مصح»، و«فر من المجذوم» بيان لما يخلقه الله من الأسباب عند المخالطة للمريض، وقد يتخلف ذلك عن سببه، وهذا مذهب أهل السنة، كما أن النار لا تحرق بطبيعتها، ولا الطعام يشبع بطبعه، ولا الماء يروى بطبعه، وإنما هي أسباب والقدر وراء ذلك، وقد وجدنا من خالط المصاب بالأمراض التي اشتهرت بالإعداء ولم يتأثر بذلك، ووجدنا من احتراز عن ذلك الاحتراز الممكن وأخذ بذلك المرض^(١).

فنفى العدوى مطلق وعلى عمومها، والله سبحانه وتعالى وحده هو المتصرف فى خلقه، وهو مالك الخير والشر، وبيده النفع والضرر. وليس فى الأمر بمجانبة الداء والبلاء تعارض أو تناقض، بل هو من الأخذ بالأسباب النافعة إذا صاحب هذه المجانبة الثقة بالله، والتوكل عليه، والالتجاء إليه.

ب - الجمع بين الحديثين الخاصين:

وكذلك إذا كان الحديثان المتعارضان خاصين فى الدلالة، أى أن كلاهما خاص بالنسبة للآخر، لعدم تناول أحدهما ماتناوله الآخر، وأمكن الجمع بينهما، وذلك بتنزيل كل منهما، أو حملة على خلاف ما يحمل عليه الآخر، فيتعين الجمع بينهما وجوباً، ولا يصار إلى الترجيح، لأن العمل بالمتعارضين أولى من إهمال أحدهما.

ومن الأمثلة على ذلك ما أخرجه مسلم وغيره عن عائشة - رضى الله عنها - أنها قالت: «كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله ﷺ - ثم يذهب فيصلى فيه»^(٢).

(١) انظر التبصرة والتذكرة - للعراقي (٣٠٢/٢-٣٠٣) دار الكتب العلمية.
(٢) م: (٢٣٨/١) (٢) كتاب الطهارة (٣٢) باب حكم المنى (١٠٥-١٠٧/٢٨٨)، د: (٢٦٠-٢٥٩/١) (١) كتاب الطهارة (١٣٦) باب المنى يصيب الثوب (٣٧١، ٣٧٢)، ت: (١٩٨/١) كتاب الطهارة (٨٥) باب ماجاء فى المنى يصيب الثوب (١١٦)، ن: (١٥٦/١) (١) كتاب الطهارة (١٨٨) باب فرك المنى من الثوب (٢٩٧-٣٠١)، ج: (١٧٩/١) (١) كتاب الطهارة (٨٢) باب فى فرك المنى من الثوب (٥٣٧-٥٣٩)، حم: (٣٥/٦، ٤٣، ٩٧، ١٠١، ١٢٥، ١٣٢، ١٣٥، ١٩٣، ٢١٣، ٢٣٩) من طرق عن=

ويقابله ما أخرجه الشيخان بسنديهما عن سليمان بن يسار أنه قال: «سألت عائشة عن المني يصيب الثوب، فقالت: كنت أغسله من ثوب رسول الله - ﷺ - فيخرج إلى الصلاة، وأثر الغسل في ثوبه بقع الماء»^(١).

وقد جمع العلماء بين هذين الحديثين، ولكنهم اختلفوا في وجه الجمع بينهما، بناء على اختلافهم في طهارة المني أو نجاسته.

فذهبت الحنفية إلى نجاسة المني^(٢)، ولذا فإنهم جمعوا بينهما بحمل كل منهما على حالة تختلف عن الآخر، وقالوا بأن المني يغسل إذا كان رطباً، ولا يجزئ فيه غيره، وأما إذا كان يابساً فإن fark يكفيه^(٣).

واحتج الحنفية لهذا الجمع بما رواه يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة - رضي الله عنها: «كنت أفرك المني من ثوب رسول الله - ﷺ - إذا كان يابساً، وأغسله إذا كان رطباً»^(٤).

وذهب ابن قتيبة إلى هذا الوجه من الجمع دون أن يشير إلى طهارة المني أو نجاسته:

فبعد أن ذكر الحديثين السابقين قال: «ونحن نقول: إنه ليس ههنا تناقض ولا اختلاف؛ لأن عائشة - رضي الله عنها - كانت تفركه من ثوب رسول الله - ﷺ - إذا كان يابساً، والفرك لا يقع إلا على يابس، وكان ربما بقي في شعاره حتى ييس، وهو

= إبراهيم النخعي عن همام بن الحارث عن عائشة به، ومن طرق عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة به.

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وهو قول غير واحد من أصحاب النبي - ﷺ - والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء، مثل سفيان الثوري، والشافعي، وأحمد وإسحاق، قالوا في المني يصيب الثوب: يجزئه fark وإن لم يغسل.

(١) خ: (٣٣٢/١) (٤) كتاب الوضوء (٦٤) باب غسل المني وفركه وغسل ما يصيب من المرأة (٢٢٩) وانظر الأرقام (٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢)، م: (٢٣٩/١) (٢) كتاب الطهارة (٣٢) باب حكم المني (٢٨٩/١٠٨) من طرق عن عمرو بن ميمون الجزري عن سليمان بن يسار به.

(٢) فتح القدير - للكمال بن الهمام (١٩٦/١-١٩٨).

(٣) شرح معاني الآثار للطحاوي (٥١/١)، فتح الباري (٣٣٣/١)، شرح النووي على صحيح مسلم (٢٠٠-٢٠١).

(٤) أبو عوانة (٢٠٤/١) طح: (٤٩/١)، قط: (١٢٥/١) كلهم من طريق الحميدي عن بشر ابن بكر عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة به.

قال الألباني: وإسناده صحيح على شرط الشيخين (إرواء الغليل ١٩٦/١) المكتب الإسلامي ط ١ سنة ١٣٩٩هـ.

على مدة يسيرة، لاسيما فى الصيف، وكانت تغسله إذا رآته رطباً، والرطب
يجوز أن يفرك، ولا بأس على من تركه إلى أن يجف ثم فركه، أخبرنى إسحاق بن
إبراهيم المعروف بابن راهويه أن السنة مضت بفرك المنى^(١).

وذهبت الشافعية، والحنابلة، وأصحاب الحديث إلى طهارة المنى^(٢).

وأشار ابن خزيمة إلى ذلك فى صحيحه حيث ترجم للباب بقوله: «باب ذكر
الدليل على أن المنى ليس بنجس، والرخصة فى فركه إذا كان يابساً من الثوب، إذ
النجس لا يزيله عن الثوب الفرك دون الغسل، وفى صلاة النبي - ﷺ - فى الثوب الذى
قد أصابه منى بعد فركه يابساً ما بان وثبت أن المنى ليس بنجس»^(٣).

وقد جمعوا بين الحديثين بأن فرك المنى لتنظيفه من الثوب محمول على الإباحة،
ويقاس على اللبن وغيره من الفضلات الشريفة، وأن غسله لزيادة التنظيف يحمل على
الاستحباب لا على الوجوب.

ومن الأحاديث التى تؤيد هذا الرأي:

ماروى عن عائشة - رضى الله عنها - قالت: كان رسول الله - ﷺ - يسلى^(٤)
المنى من ثوبه بعرق الإذخر^(٥) ثم يصلى فيه ويحته من ثوبه يابساً ثم يصلى فيه^(٦).

وما روى عن ابن عباس قال: «سئل النبي - ﷺ - عن المنى يصيب الثوب، فقال:
إنما هو بمنزلة المخاط والبصاق، وإنما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو بإذخرة»^(٧).

(١) تأويل مختلف الحديث (ص ١٦١-١٦٢).

(٢) فتح البارى (٣٣٢/١).

(٣) صحيح ابن خزيمة (١٤٥/١).

(٤) سلت: أماط. النهاية (٣٨٧/٢).

(٥) الإذخر: بكسر الهمزة: حشيشة طيبة الرائحة تسقف بها البيوت فوق الخشب. النهاية
(٣٣/١).

(٦) حم: (٢٤٣/٦)، خز (١٤٩/١) كتاب الطهارة (٢٢٢) باب سلت المنى بالإذخر إذا كان
رطباً (٢٩٤) من طريق معاذ بن معاذ العنبري، هو: (٤١٨/٢) كتاب الصلاة - باب
المنى يصيب الثوب - من طريق يزيد بن عبد الله بن يزيد كلاهما عن عكرمة بن عمار
اليمامي عن عبد الله بن عمير الليثي عن عائشة به.

(٧) قط: (١٢٤/١) (١) كتاب الطهارة (٤٦) باب ماورد فى طهارة المنى وحكمه رطباً
ويابساً (١)، هو: (٤١٨/٢) كتاب الصلاة - باب المنى يصيب الثوب - من طريق
إسحاق بن يوسف الأزرق عن شريك عن محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن عن
ابن عباس به.

قال الإمام الشافعي - رحمه الله: «والمني ليس بنجس، فإن قيل: فلم يفرك أو يمسح؟ قيل: كما يفرك المخاط، أو البصاق، أو الطين، والشئ من الطعام يلصق بالثوب تنظيفاً لاتنجيساً، فإن صلى فيه قبل أن يفرك أو يمسح فلا بأس، ولا ينجس شيء منه من ماء ولا غيره»^(١).

وممن يرى هذا الجمع أبو عيسى الترمذى، فقد قال: «وحدث عائشة أنها غسلت منياً من ثوب رسول الله - ﷺ - ليس بمخالف لحديث الفرك، لأنه وإن كان الفرك يجزئ فقد يستحب للرجل أن لا يرى على ثوبه أثره، قال ابن عباس: المني بمنزلة المخاط، فأمطه عنك ولو بإذخرة»^(٢).

وقد ناصر ابن تيمية هذا الرأي، فبعد أن أورد آراء من يرى نجاسته، قال: وثالثها أنه مستقذر كالمخاط والبصاق، وهذا قول الشافعي وأحمد فى المشهور عنه، وهو الذى نصرناه.

ثم ذكر ابن تيمية أدلة هذا الرأي، كما ذكر أدلة من قال بنجاسته ورد عليها، إلى أن قال: الصحيح أن المني طاهر... وأما كون عائشة تغسله تارة من ثوب رسول الله - ﷺ - وتفركه تارة، فهذا لا يقتضى تنجيسه، فإن الثوب يغسل من المخاط، والبصاق، والوسخ، وهذا ما قاله غير واحد من الصحابة^(٣).

وقد أورد ابن حجر وجهي الجمع، ورجح ما ذهب إليه الشافعي وأحمد، حيث قال: «وليس بين حديث الغسل وحديث الفرك تعارض؛ لأن الجمع بينهما واضح على القول بطهارة المني، بأن يحمل الغسل على الاستحباب للتنظيف لا على الوجوب، وهذه طريقة الشافعي، وأحمد، وأصحاب الحديث، وكذا الجمع ممكن على القول بنجاسته بأن يحمل الغسل على ما كان رطباً، والفرك على ما كان يابساً، وهذه طريقة الحنفية، والطريقة الأولى أرجح؛ لأن فيها العمل بالخبر والقياس معاً، لأنه لو كان نجساً لكان القياس وجوب غسله دون الاكتفاء بفركه كالدم وغيره، وهم لا يكتفون فيما لا يعفى عنه من الدم بالفرك، ويرد الطريقة الثانية أيضاً ما فى رواية ابن خزيمة

(١) الأم (٤٧/١) كتاب الشعب.

(٢) سنن الترمذى (٢٠١/١-٢٠٢).

(٣) الفتاوى (٥٨٧/٢١، ٦٠٦).

من طريق أخرى عن عائشة: «كانت تسلبت المني من ثوبه بعرق الإذخر ثم يصلى فيه،
وتنكب من ثوبه يابساً ثم يصلى فيه، فإنه يتضمن ترك الغسل في الحالتين»^(١).

ج - الجمع بين حديثين متعارضين بينهما عموم وخصوص مطلق:

فإذا كان الحديثان المتعارضان أحدهما عاماً في دلالة، والآخر خاصاً، وبينهما عموم وخصوص مطلق، وأمكن الجمع بينهما، بأن يصار إلى تخصيص الحديث العام في دلالة بالحديث الخاص، فيتعين ذلك، ولا يصار إلى الترجيح، أو النسخ، أو التوقف، حتى لا يهمل أحدهما أو كلاهما.

وقد سبق قول الشافعي - رحمه الله: «وكلما احتمل حديثان أن يستعملا معاً، استعملا معاً، ولم يعطل واحد منهما الآخر»^(٢).

ومن الأمثلة على ذلك: ما أخرجه البخاري وغيره عن عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - عن النبي - ﷺ - قال: «فيما سقت السماء والعيون، أو كان عثرياً»^(٣) العشر، وما سقي بالنضح نصف العشر»^(٤).

فقد عارضه ما أخرجه الشيخان بسنديهما عن أبي سعيد الخدري قال: قال

(١) فتح الباري (١/٣٣٢-٣٣٣).

(٢) اختلاف الحديث (ص ٦٤).

(٣) عثرياً: أي من النخيل الذي يشرب بعروقه من ماء المطر يجتمع في حفيرة. انظر: النهاية (١٨٢/٣)، اللسان (٣٨٠٧/٤).

وقال الخطابي: هو البقل الذي يشرب بعروقه من غير سقي. أعلام الحديث (٢/٨١٤).
(٤) غ: (٣٤٧/٣) (٢٤) كتاب الزكاة (٥٥) باب العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجارى (١٤٨٣)، د: (٢٥٢/٢) (٣) كتاب الزكاة (١١) باب صدقة الزرع (١٥٩٦)، ت: (٢٣/٣) (٥) كتاب الزكاة (١٤) باب ماجاء فى الصدقة فيما يسقى بالأنهار وغيره (٦٤٠)، ن: (٤١/٥) (٢٣) كتاب الزكاة (٢٥) باب مايوجب العشر، ومايوجب نصف العشر (٢٤٨٨)، ج: (٥٨١/١) (٨) كتاب الزكاة (١٧) باب صدقة الزروع والثمار (١٨١٧) كلهم من طريق يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر به.

وأخرج فى الصحيح وغيره بأسانيد أخرى.

رسول الله ﷺ - «ليس فيما دون خمسة أوسق»^(١) صدقة»^(٢).

فالحديثان متعارضان في الظاهر؛ حيث إن الحديث الأول يدل على وجوب إخراج الزكاة، وهو العشر فيما سقي بماء السماء، دون اشتراط مقدار محدد لإخراج هذه الزكاة، قليلاً كان أو كثيراً. بينما يدل الحديث الثاني على اشتراط النصاب لإخراج الزكاة، وهو خمسة أوسق فما فوق.

فذهب مالك^(٣)، والشافعي^(٤)، وأحمد^(٥)، وأكثر أهل العلم إلى الجمع والتوفيق بين الحديثين بأنه لا يجب فيما سقي بماء السماء زكاة حتى يبلغ خمسة أوسق، وأن حديث «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» قد خصص الحديث العام «فيما سقت السماء العشر»^(٦).

قال ابن قدامة: «إن الزكاة لا تجب في شيء من الزروع والثمار حتى تبلغ خمسة أوسق، هذا قول أكثر أهل العلم منهم: ابن عمر، وجابر، وأبو أمامة بن سهل، وعمر بن عبد العزيز، وجابر بن زيد، والحسن، وعطاء، ومكحول، والحكم، والنخعي، ومالك، وأهل المدينة، والثوري، والأوزاعي، وابن أبي ليلى، والشافعي، وأبو يوسف، ومحمد، وسائر أهل العلم، لانعلم أحداً خالفهم إلا مجاهداً وأبا حنيفة ومن تابعه، قالوا: تجب الزكاة في قليل ذلك وكثيره لعموم قوله - ﷺ - «فيما سقت السماء العشر» ولأنه لا يعتبر له حول فلا يعتبر له نصاب.

(١) الوُسُق، بالفتح: ستون صاعاً، وهو ثلاثمائة وعشرون رطلاً عند أهل الحجاز، وأربعمائة وثمانون رطلاً عند أهل العراق، على اختلافهم في مقدار الصاع والمد. النهاية (١٨٥/٥) وانظر شرح النووي على مسلم (٥٥-٥٤/٧).

(٢) غ: (٣١٠/٣) (٢٤) كتاب الزكاة (٣٢) باب زكاة الورق (١٤٤٧) من طريق مالك، م: (٦٧٣/٢) (١٢) كتاب الزكاة (٩٧٩/٢-١) من طريق ابن عيينة ويحيى بن سعيد وابن حريج، ط: (٢٤٤/١) (١٧) كتاب الزكاة (١) باب ماتجب فيه الزكاة (١) كلهم عن عمر بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد به.

(٣) المدونة (٢٨٨-٢٨٣/١) المطبعة الخيرية ط ١ سنة ١٣٢٤هـ، المغني (٦٩٥/٢).

(٤) الأم (١٨٠/٧).

(٥) المحرر في الفقه - لمجد الدين ابن تيمية (٢٢٠/١) مكتبة المعارف - الرياض ط ٢ سنة ١٤٠٤هـ.

(٦) انظر: فتح الباري (٣٤٩/٣)، شرح النووي على صحيح مسلم (٥٩-٥٤/٧)، شرح السنة - للبغوي (٥٠١/٥)، عمدة القاري (٢٥١/٧، ٣٢٨)، بداية المجتهد (٣٢٧/١).

ولنا قول النبي - ﷺ - «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» وهذا خاص يجب تقديمه وتخصيص عموم مارووه^(١).

وأيد البخاري هذا القول، حيث قال بعد روايته لحديث ابن عمر: «هذا تفسير الأول لأنه لم يوقت في الأول، يعنى حديث ابن عمر «فيما سقت السماء العشر» وبين في هذا ووقت. والزيادة مقبولة، والمفسر يقضى على المبهم إذا رواه أهل الثبوت...»^(٢).

وهذا الجمع هو مذهب أبى يوسف، ومحمد بن الحسن الشيباني اللذين خالفا صاحبهما أبا حنيفة كما تقدمت الإشارة إليه، قالوا: «لا يجب العشر إلا فيما له ثمة باقية إذا بلغ خمسة أوسق» مما اعتبره الحنفية منهما طريقة للجمع بين الحديثين^(٣).

كما نرى أن أبا حامد الغزالي - رحمه الله - الذى ذكر مراتب الجمع بين الدليلين المتعارضين، وحصرها فى ثلاث مراتب، جعل أولاها هى التعارض بين دليلين أحدهما عام، والآخر خاص، وقد مثل لذلك بالحديثين السابقين، واختار كون الخاص مبيناً للمراد من العام، وأنه لاتنافي بينهما ولاتعارض، وأن حديث ابن عمر بين مقدار الزكاة الذى يجب إخراجه، وحديث أبى سعيد الخدرى بين مقدار النصاب الذى يجب فيه الزكاة.

وقد رد الغزالي على أبى بكر الباقلاني الذى قال بنسخ الحديث الثانى للأول، وبين أنه لايقدر نسخ أحدهما بالآخر إلا لضرورة، ولاضرورة فى المثال المذكور تدعو لتقدير النسخ حيث أمكن الجمع بينهما^(٤).

أما أبو حنيفة فذهب إلى ترجيح حديث ابن عمر العام، وقال: ليس فى الحبوب والثمار نصاب، وأجاب عن حديث أبى سعيد الخدرى بأنه لايقوى لتخصيص حديث

(١) المغنى (٦٩٥/٢).

(٢) قال ابن حجر: وقوله بعده (هذا تفسير الأول لأنه لم يوقت فى الأول) أى لم يذكر حداً للنصاب، وقوله: (وبين فى هذا) يعنى فى حديث أبى سعيد، وقوله: (والزيادة مقبولة) أى من الحافظ، والثبوت بتحريك الموحدة الثبات والحجة، وقوله: (والمفسر يقضى على المبهم) أى الخاص يقضى على العام. فتح البارى (٣٤٧/٣).

(٣) انظر فتح القدير - للكمال بن الهمام (٢٤٣/٢) وما بعدها.

(٤) انظر المستصفى (١٤١/٢).

العموم لأنه مشهور، وله حكم المعلوم، وأن العمل بالحديث العام أولى للاحتياط^(١).

ورجح الكمال بن الهمام، والطحاوي من الحنفية هذا المذهب. كما أيده أبو بكر ابن العربي - من المالكية - الذي قال: «وأقوى المذاهب في المسألة مذهب أبي حنيفة دليلاً، وأحوطها للمساكين، وأولاها قياماً شكر النعمة»^(٢).

ولكن الشوكاني يعترض على مذهب الحنفية الذين يقولون بأن العام قطعي الدلالة ورجحوا العمل بالحديث العام لاشتهاره وللاحتياط، فقال: «وهذا إنما يتم على مذهب الحنفية القائلين بأن دلالة العموم قطعية، وأن العمومات القطعية لا تخصص بالظنيات، ولكن ذلك لا يجري فيما نحن بصدده فإن العام والخاص ظنيان كلاهما، والخاص أرجح دلالة وإسناداً، فيقدم على العام، تقدم أو تأخر أو قارن، على ما هو الحق من أنه يبنى العام على الخاص مطلقاً»^(٣).

والذي يظهر أن ما ذهب إليه الجمهور من العمل بالدليلين هو الحق والصواب، وقد سبق القول: إنه كلما أمكن إعمال الدليلين فهو أولى من إهمال أحدهما أو إهمالهما. والله أعلم.

د - الجمع بين حديثين متعارضين بينهما عموم وخصوص وجهي:

فإذا كان كل من الحديثين المتعارضين فيه عموم وخصوص، وكان هذا الخصوص من وجه بالنسبة إلى الآخر، وأمكن الجمع بينهما، بأن يخصص عموم أحدهما بالخصوص الوارد في الحديث الثاني، ويخصص عموم الحديث الثاني بالخصوص الوارد في الحديث الأول، فيصار إلى الجمع، وهو الأولى.

ومن الأمثلة على ذلك: ما أخرجه الشيخان بسنديهما واللفظ لمسلم عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب

(١) انظر فتح القدير - لابن الهمام (٢/٢٤٢-٢٤٣)، شرح معاني الآثار (٢/٣٨).

(٢) عارضة الأحوذى (٣/١٣٥).

(٣) نيل الأوطار (٥/١٨٣).

الشمس، وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس^(١).

وما أخرجه الشيخان بسنديهما واللفظ لمسلم عن أبي سعيد الخدري - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله - ﷺ - «لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس، ولا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس»^(٢).

وما أخرجه الشيخان بسنديهما عن ابن عمر - رضى الله عنهما - أن رسول الله - ﷺ - قال: «لا يتحرى أحدكم فيصلى عند طلوع الشمس ولا عند غروبها»^(٣).

فقد عارضت هذه الأحاديث ما أخرجه الشيخان بسنديهما عن أنس بن مالك - رضى الله عنه - عن النبي - ﷺ - قال: «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك، قال الله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾»^(٤) «(٥).

وفى رواية لمسلم عن أنس بن مالك أيضاً: «من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصلها إذا ذكرها»^(٦).

وفى رواية له عن أنس أيضاً: «إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها، فليصلها إذا ذكرها، فإن الله يقول: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾»^(٧).

(١) خ: (٦١/٢) (٩) كتاب مواقيت الصلاة (٣١) باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس (٥٨٨) من طريق عبيد الله بن عمر عن خبيب عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة به.
م: (٥٦٦/١) (٦) كتاب صلاة المسافرين (٥١) باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها (٨٢٥/٢٨٥)، ط: (٢٢١/١) (١٥) كتاب القرآن (١٠) باب النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر (٤٨) من طريق مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة به.

(٢) خ: (٦١/٢) (٩) كتاب مواقيت الصلاة (٣١) باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس (٥٨٦) م: (٥٦٧/١) (٦) كتاب صلاة المسافرين (٥١) باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها (٨٢٧/٢٨٨) من طرق عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد به.

(٣) خ: (٦٠/٢) (٩) كتاب مواقيت الصلاة (٣١) باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس (٥٨٥) وانظر الأرقام (٥٨٩، ١١٩٢، ١٦٢٩) م: (٥٦٧/١) (٦) كتاب صلاة المسافرين (٥١) باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها (٨٢٨/٢٨٩)، ط: (٢٢٠/١) (١٥) كتاب القرآن (١٠) باب النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر (٤٧) من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر به.

(٤) طه (١٤).

(٥) خ: (٧٠/٢) (٩) كتاب مواقيت الصلاة (٣٧) باب من نسي صلاة إذا ذكرها، ولا يعيد إلا تلك الصلاة (٥٩٧)، م: (٤٧٧/١) (٥) كتاب المساجد (٥٥) باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها (٦٨٤/٣١٤) من طرق عن همام عن قتادة عن أنس به.

(٦) م: رقم: (٦٨٤/٣١٥) من طريق عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة عن أنس به.

(٧) م: رقم: (٦٨٤/٣١٦) من طريق علي الجهمي عن المثني عن قتادة عن أنس به.

فالأحاديث متعارضة فى الظاهر؛ حيث إن الأحاديث الثلاثة الأولى تدل على عدم جواز الصلاة مطلقاً فى الأوقات المنهي عنها. وهى خاصة فى هذه الأوقات، كما أنها عامة تشمل كل صلاة سواء كانت فائتة أم لا، وسواء كان لها سبب أم لا.

بينما يدل حديث أنس الأخير على جواز قضاء الصلاة التى فاتت بنوم أو نسيان فى أي وقت من الأوقات، حتى لو كان وقت كراهة. فهو خاص فى الصلاة الفائتة، أو التى لها سبب، عام فى الأوقات، فيشمل أوقات النهي وغيرها.

وقد وقع بعض الاختلاف بين الأئمة فى الجمع والتوفيق بين هذه الأحاديث. فالإمام الشافعي - رحمه الله - يرى أن النهي عن الصلاة الذي يعم هذه الأوقات، هو خاص بالنافلة المطلقة، والتى لا سبب لها. أما الصلاة الواجبة، والسنن المؤكدة كركعتي الفجر، والكسوف، والجناز، والطواف، والتى لها سبب، ونام عنها المكلف، أو نسيها، أو شغل عنها، فتخرج عن هذا العموم، وتصلى فى كل وقت، حتى لو كان وقت كراهة.

قال الشافعي: «وليس يعد هذا اختلافاً فى الحديث، بل بعض هذه الأحاديث يدل على بعض، فجماع نهى النبي - ﷺ - والله أعلم... ليس على كل صلاة لزمت المصلي بوجه من الوجوه، أو تكون الصلاة مؤكدة فأمر بها، وإن لم تكن فرضاً، أو صلاة كان رجل يصليها فأغفلها، فإذا كانت الواحدة من هذه الصلوات صليت فى هذه الأوقات بالدلالة عن رسول الله... فى قوله: «من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها، فإن الله يقول: ﴿أقم الصلاة لذكري﴾»، وأمره أن لا يمنع أحد طاف بالبيت وصلى أي ساعة شاء، وصلى المسلمون على جنائزهم بعد العصر والصبح.

وفيما روت أم سلمة من أن النبي صلى فى بيتها ركعتين بعد العصر، كان يصليهما بعد الظهر، فشغل عنهما^(١)... قال: وروى قيس جد يحيى بن سعيد بن

(١) يشير بذلك إلى حديث أخرجه مسلم (٥٧١/١-٥٧٢) رقم (٨٣٤/٢٩٧) وفيه: فقالت أم سلمة: سمعت رسول الله - ﷺ - ينهى عنهما، ثم رأيته يُصليهما، أما حين صلاهما فإنه صلى العصر، ثم دخل وعندى نسوة من بنى حرام من الانصار، فصلاهما، فأرسلتُ إليه الجارية، فقلت: قومي بجنبه، فقولى له: تقول أم سلمة: يارسول الله، إني أسمعك تنهى عن هاتين الركعتين، وأراك تصليهما؟ فإن أشار بيده فاستأخرى عنه، قال: ففعلت الجارية، فأشار بيده، فاستأخرت عنه، فلما انصرف قال: «يا بنت أبى أمية، سألت عن الركعتين بعد العصر، إنه أتاني ناس من عبد القيس بالإسلام من قومهم، فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر، قهما هاتان».

قيس أن النبي رآه يصلي ركعتين بعد الصبح فسأله فأخبره بأنهما ركعتا الفجر فأقره لأن ركعتي الفجر مؤكدتان مأمور بهما، فلا يجوز إلا أن يكون نهيه عن الصلاة في الساعات التي نهى عنها على ما وصفت من كل صلاة لا تلزم، فأما كل صلاة كان يصليها صاحبها فأغفلها أو شغل عنها، وكل صلاة أكدت وإن لم تكن فرضاً كركعتي الفجر والكسوف، فيكون نهى النبي فيما سوى هذا ثابتاً^(١).

والإمام مالك - رحمه الله - يوافق الإمام الشافعي في جواز قضاء الصلوات المفروضة، والتي فاتت بنسيان أو نوم في أي وقت. ويوافق كذلك في النهي عن الصلاة في هذه الأوقات للنوافل، وما لا سبب لها. ولكنه خالف الشافعي في التي تفعل لسبب مثل ركعتي تحية المسجد، فإن الشافعي يقول بجواز صلاتها في أوقات النهي، ولا يجيزها مالك^(٢).

والإمام أحمد - رحمه الله - يوافق الشافعي ومالكاً في أن من نسي صلاة الفريضة أو نام عنها، أنه يصليها في أي وقت كان. كما قال بعدم جواز النفل في أوقات النهي، ولو كان مما له سبب - كما قال مالك - ولكنه استثنى ركعتي الطواف، فقال: يفعلها حتى في أوقات الكراهة^(٣).

أما الحنفية فأخذوا بالأحاديث التي ورد فيها النهي عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، وعند قيامها في الظهيرة، وبعد العصر حتى تغرب الشمس. وذكر صاحب الهداية حديث عقبة بن عامر الجهني: «ثلاث ساعات كان رسول الله - ﷺ - ينهانا أن نصلي فيهن، أو أن نقبر فيهن موتانا، حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس، وحين تضيّف الشمس للغروب حتى تغرب^(٤)». وذكر ما يفيد أنه يعمل به على إطلاقه.

وقال الحنفية: بأن حديث «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها»

(١) اختلاف الحديث (ص ١١٨-١١٩)، وانظر الرسالة (ص ٣١٦-٣٢٠)، الأم (١/١٢٩-١٣٢).
(٢) انظر بداية المجتهد (١/١٣١-١٣٥)، فتح الباري (٢/٥٩).
(٣) انظر: شرح منتهى الإرادات - لمنصور البهوتي (١/٢٤٣-٢٤٤) المكتبة السلفية - المدينة المنورة، كشف القناع عن متن الإقناع (١/٤٥١-٤٥٢) دار الفكر ١٤٠٢هـ، وانظر فتح الباري (٢/٥٩)، شرح النووي على صحيح مسلم (٦/٣٥٨-٣٦١)، معالم السنن (١/٢٥٠)، شرح السنة (٢/٢٤٤).
(٤) فتح القدير - لابن الهمام (١/٢٣٤).

لا يخصص أحاديث النهي عن الصلاة في الأوقات المنهى عن الصلاة فيها، لأن شرط التخصيص يتوقف على كونه مقارناً لها.

وقال بعضهم: إن المراد بقوله «فليصلها إذا ذكرها»، أي يصلّيها على وجه يصح، أو في وقت يصح فيه الصلاة، أو بوجه تصح به الصلاة، ألا ترى أنه لا يجوز الصلاة في زمان الحيض، وإن تذكرت المرأة فيه الصلاة.

وأجاب الحنفية عن حديث أم سلمة، وفيه: صلاة النبي -ﷺ- ركعتي الظهر بعد العصر: بأنه كان من خصائصه، لأنه جاء في بعض الروايات أنها قالت له: أفنقضيهما إذا فاتتا؟ قال: لا. ومع ذلك فقد نصوا على جواز قضاء الفرائض الفوائت، وسجود التلاوة، والصلاة على الجنازة بعد العصر وبعد الفجر^(١).

وهكذا نرى جمهور العلماء يوفقون بين هذه الأحاديث، ويدفعون التعارض فيها بالجمع بينها، لأننا نراهم يأخذون بكل الأحاديث، وإن كان هذا الأخذ من بعض الوجوه.

٦- الجمع ببيان اختلاف المطلق والمقيد:

وقبل أن نورد مثلاً لجمع العلماء بين المطلق والمقيد، نعطي تعريفاً مختصراً لهما مع بيان حكم المطلق والمقيد، وحالات التعارض بينهما:

المطلق: هو «لفظ يدل على شائع في جنسه».

وهو بهذا التعريف يعتبر فرداً من أفراد النكرة، ويعنى هذا أن يكون مفهوم اللفظ حصّة محتملة لخصص كثيرة مما يندرج تحت أمر مشترك من غير تعيين. ويخرج من قيد الدلالة الألفاظ المهملة التي لاتدل على معنى. ويخرج من قيد الشيوع المعارف كلها لما فيها من التعيين، كالأعلام، وما كان مدلوله معيناً، أو مستغرقاً^(٢).

المقيد: هو «لفظ يدل لا على شائع في جنسه»، وعليه فتدخل فيه المعارف

(١) انظر: فتح القدير (٢٣١/١-٢٣٩)، شرح معاني الآثار (٤٠٢/١-٤٠٣)، بدائع الصنائع للكاساني (٢٩٥/١-٢٩٦) دار الكتاب العربي - بيروت ط ٢ سنة ١٤٠٢هـ.

(٢) انظر: الأحكام - للآمدي (٥/٣)، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب وحاشية التفتازاني (١٥٥/٢)، إرشاد الفحول (ص ١٦٤).

والعمومات كلها».

وقيل: هو «مادل على مدلول معين، أو وصف المدلول المطلق بصفة زائدة عليه».

فالمدلول المعين: هو كزيد، وبكر، وهذا الرجل. والوصف للمدلول المطلق بصفة زائدة عليه، مثل: دينار مصرى، درهم بصرى، ورقبة مؤمنة، فدينار: مطلق، ومصرى: مقيد له، ودرهم: مطلق، وبصرى: مقيد له، ورقبة: مطلق، ومؤمنة: مقيد له^(١).

حكم المطلق والمقيد:

من المعلوم أن الخطاب إذا ورد مطلقاً لامقيداً حمل على إطلاقه، وإن ورد مقيداً حمل على تقييده، وإن ورد مطلقاً فى موضع ومقيداً فى موضع آخر فذلك على أقسام:

١- أن يختلفا فى السبب والحكم، فلا يحمل المطلق على المقيد بوجه من الوجوه اتفاقاً، بل يعمل بالمطلق على إطلاقه كما يعمل بالمقيد.

٢- أن يتفقا فى السبب والحكم، فحمل المطلق على المقيد فى هذه الحالة محل اتفاق.

ومن الأمثلة على ذلك: قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمَ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ﴾^(٣)، فقد ورد الدم فى هاتين الآيتين مطلقاً.

وقال الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ﴾^(٤)، وورد الدم فى هذه الآية مقيداً بكونه مسفوحاً. والحكم فيهما واحد، وهو تحريم الدم، والسبب واحد، وهو ما فى الدم من الأذى والضرر لمن يتناوله.

(١) انظر المصادر السابقة، شرح الكوكب المنير (٣/٣٩٣)، الإيهاج (٢/٢٠٠) كشف الأسرار (٢/٢٨٦)، شرح تنقيح الفصول (ص ٢٦٦)، فواتح الرحموت (١/٣٦٠).
(٢) البقرة (١٧٣).
(٣) المائدة (٣).
(٤) الأنعام (١٤٥).

قال القرطبي في تفسير آية البقرة: «ذكر الله سبحانه وتعالى الدم ههنا مطلقاً، وقيده في الأنعام بقوله مسفوحاً، وحمل العلماء ههنا المطلق على المقيد إجماعاً، فالدم هنا يراد به المسفوح؛ لأن ماخالط اللحم فغير محرم إجماعاً، وكذلك الكبد والطحال مجمع عليه»^(١).

٢- أن يتفقا في الحكم ويختلفا في السبب.

من أمثلة ذلك: قال الله تعالى في كفارة الظهار: ﴿وَالَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا﴾^(٢).

وقال تعالى في كفارة القتل الخطأ: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾^(٣).

فالحكم في هاتين الآيتين واحد، وهو وجوب الإعتاق في الظهار والقتل، والسبب فيهما مختلف، ففي الآية الأولى يعود السبب إلى الاستمتاع بعد الظهار، وفي الثانية يعود إلى القتل الخطأ.

وقد اختلف العلماء في هذه الحالة: فذهب الحنفية إلى أنه لا يحمل المطلق على المقيد، ويرون إيجاب العمل بكل واحد من النصين، فيجوز عندهم إعتاق الرقبة الكافرة في كفارة الظهار، لأن النص ورد مطلقاً فيها، ولا يصح عندهم إعتاق الرقبة الكافرة في كفارة القتل، بل لابد من كونها مؤمنة عملاً بالنص المقيد الوارد فيها، ولا تعارض عندهم بين النصين.

وأما غير الحنفية فإنهم يحملون المطلق على المقيد ويوجبون عتق رقبة مؤمنة في كفارة الظهار، ولا يصح إعتاق الرقبة الكافرة فيها كما لا يصح في كفارة القتل والحمل بناء على اتحاد النصين في الحكم الذي أوجد تعارضاً بينهما، ويدفع هذا التعارض بحمل المطلق على المقيد، وبذلك يعمل بالدليلين معاً.

٤- أن يتفقا في السبب ويختلفا في الحكم:

(١) تفسير القرطبي (٢/٢٢٢).

(٢) المجادلة (٣).

(٣) النساء (٩٢).

ومن أمثلة ذلك: قال الله تعالى فى آية الوضوء: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾^(١)، فغسل الأيدي فى هذه الآية مقيدة بأنها إلى المرافق.

وقال الله تعالى فى آية التيمم: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾^(٢)، ومسح الأيدي فى هذه الآية مطلقة.

فالسبب متحد ومتفق فى الآيتين، وهو وجود الحدث أو إرادة الصلاة، والحكم مختلف، فهو فى الآية الأولى غسل اليدين، وسيلان الماء عليهما إلى الكعبين، وهو فى الآية الثانية مسحهما، وإمرار اليدين عليهما من غير تقييدهما بكونه إلى الكعبين.

وفى هذه الحالة لا يحمل المطلق على المقيد، فلا تحمل اليد المطلقة فى التيمم على اليد المقيدة فى الوضوء^(٣) والله أعلم.

ومن الأمثلة على الجمع بين المطلق والمقيد:

عن عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - قال: كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة فلم يخرججه إلى عماله حتى قبض... وفيه «فى خمس من الإبل شاة...» الحديث^(٤).

- (١) المائدة (٦).
(٢) النساء (٤٣) وفى المائدة (٦) «وأيديكم منه».
(٣) انظر: الإحكام - للأمدى (٨-٦/٣)، شرح مختصر ابن الحاجب (١٥٥/٢)، شرح الكوكب المنير (٣٩٦-٣٩٥/٣) الإيهاج (٢٠٥-٢٠٠/٢)، المعتمد (٣١٢/١)، إرشاد الفحول (ص ١٦٤)، اللمع (ص ١٣٢)، المحصول (٢١٤/٣/١)، فواتح الرحموت (٣٦١/١)، كشف الأسرار (٢٨٧/٢)، المستصفى (١٨٥/٢).
(٤) د: (٢٢٥-٢٢٤/٢) (٣) كتاب الزكاة (٤) باب فى زكاة السائمة (١٥٦٨)، ت: (٨/٣) (٥) كتاب الزكاة (٤) باب ماجاء فى زكاة الإبل والغنم (٦٢١)، حم: (١٥، ١٤/٢)، ك: (٣٩٢/١)، مي: (٣٢١/١) رقم (١٦٣٣، ١٦٣٤)، هق: (٨٨/٤)، ش: (١٢١/٣) كلهم من طريق سفيان ابن الحسين عن الزهري عن سالم عن أبيه به.
جه: (٥٧٣/١) (٨) كتاب الزكاة (٩) باب صدقة الإبل (١٧٩٨)، هق: (٨٨/٤) من طريق سليمان بن كثير عن الزهري به.
قال الترمذي: حديث ابن عمر حديث حسن، والعمل على هذا الحديث عند عامة الفقهاء، وقد روى يونس بن يزيد وغير واحد عن الزهري عن سالم بهذا الحديث ولم يرفعه، وإنما رفعه سفيان بن حسين.
وقال المنذرى: وسفيان بن حسين أخرج له مسلم، واستشهد به البخاري، إلا أن حديثه عن الزهري فيه مقال، وقد تابع سفيان بن حسين على رفعه سليمان بن كثير، وهو ممن اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بحديثه. (مختصر سنن أبى داود ١٨٧/٢) تحقيق أحمد شاكر ومحمد الفقى - مكتبة السنة المحمدية.
وقال الحاكم: ويصححه على شرط الشيخين حديث عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد عن الزهري، وإن كان فيه أدنى إرسال، فإنه شاهد صحيح لحديث سفيان بن عيينة.

فموضوع هذا الحديث هو زكاة الإبل، وحكم الزكاة هو الوجوب، والسبب هو عدد الإبل، وقد دخل الإطلاق هنا على سبب الحكم فوردت الإبل مطلقة، أى أنها تجب فيها الزكاة إذا بلغت خمسة، سواء كانت سائمة أو علوفة أو عاملة. وقد عارضه حديث آخر اشترط لوجوب الزكاة فى الإبل أن تكون سائمة.

عن عمرو بن حزم أن رسول الله - ﷺ - كتب إلى أهل اليمن بكتاب... وفيه «وفى كل خمس من الإبل السائمة»^(١) «شاة»^(٢).

ويرى جمهور العلماء فى الجمع بين الحديثين ودفع التعارض، بأن الإطلاق فى الحديث الأول يحمل على التقييد الوارد فى الحديث الثانى، ويوجبون السائمة دون غيرها مما تغلف أكثر أيام الحول.

قال ابن قدامة: وفى ذكر السائمة احتراز من العلوفة، والعوامل فإنه لازكاة فيها عند أكثر أهل العلم.

وحكى عن مالك فى الإبل النواضح والعلوفة: الزكاة: لعموم قوله - ﷺ - «فى كل خمس شاة»، قال أحمد: ليس فى العوامل زكاة، وأهل المدينة يرون فيها الزكاة،

= * وحديث عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد: أخرجه: د: (٢٢٦/٢) رقم: (١٥٧)، ك: (٣٩٣/١)، قط: (١١٦/٢) رقم: (٤) هق: (٩٠/٤) كلهم من طريق عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر به. وللحديث شاهد صحيح عن أنس بن مالك - رضى الله عنه - أخرجه البخارى وغيره. خ: (٣١٧/٣) (٢٤) كتاب الزكاة (٣٨) باب زكاة الغنم (١٤٥٤) من طريق عبد الله بن المثنى الأنصارى عن ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس أن أبى بكر - رضى الله عنه - كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين: بسم الله الرحمن الرحيم، هذه فريضة الصدقة التى فرض رسول الله - ﷺ - على المسلمين... الحديث، وفيه «فى أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم من كل خمس شاة...»، وفيه: «فإذا بلغت خمسا من الإبل ففيها شاة».

(١) سامت الماشية: رعت، والسائمة: عن الأصمعى: كل إبل ترسل ترعى ولا تغلف فى الأهل، وعن الكرخى: هم الراعية إذا كانت تكتفى بالرعى ويمونها ذلك، أو كان الأغلب من شأنها الرعى - المغرب - للمطرزى (٤٢٣/١).

(٢) حب: (١٨٠/٨) رقم: (٦٥٢٥)، ك: (٣٩٦-٣٩٥/١)، هق: (٨٩/٤) كلهم من طريق يحيى ابن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهرى عن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده به. قال ابن حجر: قال البغوى: سمعت أحمد بن حنبل سئل عن حديث الصدقات الذى يرويه يحيى بن حمزة أصح هو؟ فقال: أرجو أن يكون صحيحا، وقال ابن عدى: للحديث أصل فى بعض مارواه معمر عن الزهرى لكنه أفسد إسناده، ورواه سليمان بن داود هذا فجود الإسناد، وقال يعقوب بن سفيان - يعنى الفسوى - لا أعلم فى جميع الكتب أصح من كتاب عمرو بن حزم، وقال ابن حبان سليمان بن داود الخولانى من أهل دمشق ثقة مأمون، وسليمان بن داود اليمامى لاشيء، وجميعا يرويان عن الزهرى، وقال البيهقى: وقد أثنى على سليمان بن داود: أبو زرعة، وأبو حاتم، وعثمان بن سعيد، وجماعة من الحفاظ، ورأوا هذا الحديث الذى رواه فى الصدقات موصول الإسناد حسنا (تهذيب التهذيب ١٨٩/٤-١٩٠).

وليس عندهم فى هذا أصل^(١).

وقال الزركشي: «وقول الخرقى: فأسامها نص فى أن من شرط وجوب الزكاة فى الإبل أن تكون سائمة، فلا تجب الزكاة فى المعلوفة.

والمشترط السوم فى أكثر السنة إقامة للأكثر مقام الكل، إذ اعتباره فى جميع الحول يمنع الوجوب إلا نادراً، ويستثنى من كلام الخرقى العوامل، فإن الزكاة لا تجب فيهن، وإن كن سائمة، نص عليه أحمد فى رواية جماعة^(٢).

ولعلنا بهذا نكون قد أعطينا صورة واضحة للقاعدة الأولى من القواعد التى انبعتها المحدثون والفقهاء لدفع الاختلاف والتعارض الظاهري بين الأحاديث، وهى قاعدة الجمع.

وننتقل بعون الله إلى القاعدة الثانية وهى قاعدة النسخ.

(١) المغنى (٥٧٦/٢).
(٢) شرح الزركشي على متن الخرقى (٣٧٧-٣٧٨) تحقيق عبد الله بن جبرين ط ١ سنة ١٤١٠هـ.

المبحث الثاني

النسخ

ونبدأ في هذا المبحث بتعريف النسخ، وتبعه ببيان أهمية هذا الفن، وشروط النسخ، ثم نعرض لأقسام النسخ وقرائن معرفته.

أولاً: تعريف النسخ لغة واصطلاحاً:

النسخ في اللغة: يطلق النسخ في اللغة على عدة معان، منها: الرفع والإزالة، والنقل والتحويل^(١).

أما الرفع والإزالة فهي نوعان:

إزالة إلى بدل: وهي عبارة عن إبطال شيء وإقامة آخر مقامه، ومن هذا قولهم: «نسخت الشمس الظل وانتسخته» أي أذهبته، وحلت محله، ومنه كذلك: «نسخت الشيب الشباب» أي أزاله وقام مقامه. ويمكن اعتبار قول الله تعالى: ﴿ماننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها﴾^(٢) من هذا النوع.

قال مجاهد: «نرفعها من عندكم، فنأتي بمثلها أو بخير منها»^(٣). وقال الزمخشري: «والمعنى أن كل آية يذهب بها على ماتوجبه المصلحة من إزالة لفظها وحكمها معاً، أو من إزالة أحدهما إلى بدل أو غير بدل (نأت) بآية (خير منها) لعباد، أي بآية العمل بها أكثر للثواب أو مثلها في ذلك»^(٤).

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وإذا بدلنا آية مكان آية﴾^(٥). قال مجاهد: رفعناها وأنزلنا غيرها^(٦)، وفي رواية أخرى للطبري عن مجاهد قال: نسخناها: بدلناها،

(١) انظر: لسان العرب (٤٤٠٧/٦)، القاموس المحيط (٣٦٢/٤)، تاج العروس (٣٥٦/٧)، المصباح المنير (ص ٦٠٢-٦٠٣)، الصحاح (٤٣٣/١)، الاعتبار (ص ٢٤)، المحصول (٤١٩/٣/١)، الإحكام - للآمدي (٢٣٦/٢)، إرشاد الفحول (ص ١٨٣)، النسخ في القرآن الكريم - للدكتور مصطفى زيد (٦٧-٥٥/١) دار الفكر العربي ط ١ سنة ١٣٨٣هـ.

(٢) البقرة (١٠٦).

(٣) تفسير مجاهد (٨٥/١) تحقيق عبد الرحمن السورتى - المنشورات العلمية - بيروت.

(٤) الكشاف (٨٧/١).

(٥) النحل (١٠١).

(٦) تفسير مجاهد (٣٥٢/١).

رفعناها وأثبتنا غيرها^(١).

وقال قتادة: «هو كقوله تعالى: ﴿ماننسخ من آية أو ننسها﴾^(٢). إزالة إلى غير بدل: وهي عبارة عن رفع الحكم وإبطاله من غير إقامة بدل عن المنسوخ يقوم مقامه، ومن هذا قولهم: «نسخت الريح آثار القوم» أي أبطلتها وأزالتها. ومن هذا قول الله تعالى: ﴿فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته﴾^(٣).

قال الزمخشري: أي يذهب به ويبطله^(٤). وأما النقل والتحويل فهو بمعنى نقل الشيء من مكان إلى مكان، وإحلال شيء محل آخر. ومن النقل قولهم: «نسخت الكتاب» أي نقلت ما في الكتاب، وليس المراد به إعدام مافيه أو إبطاله. ومن هذا النوع قول الله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٥)، قال ابن عباس: يستنسخ الحفظة من أم الكتاب ما يعمل بنو آدم، فإنما يعمل الإنسان على ما استنسخ له الملك من أم الكتاب^(٦). وفي رواية أخرى طويلة عن ابن عباس أيضاً، قال: «وهل يكون الاستنساخ إلا من الأصل»^(٧).

ومن التحويل قولهم: «نسخ مافى الخلية» أي حوّل مافى الخلية من العسل والنحل إلى غيرها. ومنه «تناسخ المواريث» أي تحويلها من واحد إلى آخر بدلا عن الأول بسبب موت ورثة بعد ورثة، وأصل الميراث قائم لم يقسم.

وقد اختلف العلماء فيما إذا كان المعنى السابق للنسخ حقيقة أم مجازاً:

فذهب أبو الحسين البصرى، والرازي، والآمدي، وأكثر الأصوليين من متأخري الشافعية، والمالكية، والحنابلة إلى أن النسخ حقيقة فى الإزالة، مجاز فى النقل^(٨).

(١) تفسير الطبرى (١١٨/١٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) الحج (٥٢).

(٤) الكشف (٣٧/٣).

(٥) الجاثية (٢٩).

(٦) تفسير مجاهد (٥٩٣/٣).

(٧) تفسير الطبرى (٩٤/٢٥).

(٨) انظر: المعتمد (٣٩٤/١)، المحصول (٤١٩/٣-٤٢٢)، الإحكام - للآمدي

(٩٧-٩٦/٣) شرح الكوكب المنير (٥٣٥/٣)، التفسير الكبير - للفخر الرازي

(٢٤٤/٣) دار الفكر - بيروت ط ٣ سنة ١٤٠٥ هـ. شرح البيضاوى - =

وذهب غير واحد كالحنفية، والقفال من الشافعية إلى عكس هذا^(١).

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني، والقاضي عبد الوهاب، والغزالي: إنه حقيقة في الإزالة وفي النقل، وهو من قبيل المشترك اللفظي لاستعماله فيهما^(٢).

النسخ في الاصطلاح: اختلف مفهوم النسخ عند السلف الصالح من الصحابة والتابعين عمن جاء بعدهم.

وقد بين ابن القيم هذا المفهوم عند السلف حيث قال: «مراد عامة السلف بالناسخ والمنسوخ، رفع الحكم بجملته تارة، وهو اصطلاح المتأخرين، ورفع دلالة العام والمطلق والظاهر وغيرها تارة، إما بتخصيص أو تقييد أو حمل مطلق على مقيد وتفسيره وتبيينه، حتى انهم يسمون الاستثناء والشرط والصفة نسخاً لتضمن ذلك رفع دلالة الظاهر وبيان المراد»^(٣).

وأكد الشاطبي هذا المعنى فقال: «يظهر من كلام المتقدمين أن النسخ عندهم في الإطلاق أعم منه في كلام الأصوليين، فقد يطلقون على تقييد المطلق نسخاً، وعلى تخصيص العموم بدليل متصل أو منفصل نسخاً، وعلى بيان المبهم والمجمل نسخاً، كما يطلقون على رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر نسخاً»^(٤). ثم ساق الشاطبي أمثلة عديدة لما اعتقده السلف أنها قضايا نسخ، وهي في حقيقة الأمر من باب تقييد المطلق أو تخصيص العام أو بيان المجمل.

وجاء الإمام الشافعي بعد ذلك فكتب عن النسخ وساق الأدلة والأمثلة التطبيقية التي وضع فيها ما يميز النسخ عن العموم والخصوص المتنازع حوله بين بعض

= للبدخشي (٢٢٦-٢٢٧/٢) شرح مختصر ابن الحاجب (١٨٥/٢)، إرشاد الفحول (ص ١٨٣)، فتح المغيـث - للسخاوي (٦٤-٦٥/٣)، الاعتبار (ص ٢٤)، البرهان (١٢٩٣/٢)، الإحكام - لابن حزم (٥٩/٤)، فواتح الرحموت (٥٣/٢)، اللمع (ص ١٦٣)، كشف الأسرار (١٥٤/٣).

(١) انظر: المستصفى (١٠٧/١)، نهاية السؤل - للإسنوي (٢٢٤/٢)، الإحكام - للآمدي (٩٧-٩٦/٣).

(٢) انظر: شرح العضد على المنتهى (١٨٥/٢)، نهاية السؤل (٢٢٤/٢)، الإيهاج (٢٢٦/٢).

(٣) إعلام الموقعين (٣٥/١).

(٤) الموافقات (١٠٨/٣).

الفقهاء ، ووضح كذلك ما يميز النسخ عن مدلوله الواسع عند الصحابة والتابعين^(١) .

وأورد العلماء من المحدثين والأصوليين بعد الشافعي تعريفات كثيرة للنسخ، وكان بعضها قريباً في ألفاظه أو معناه من بعض، وقد اعترض على أكثر هذه التعريفات بأنها غير جامعة مانعة لمدلول النسخ الشرعي .

ومن أقل هذه التعريفات اعتراضاً :

قال القاضي أبو بكر الباقلاني : «هو الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتاً مع تراخيه عنه»^(٢) .

وقد ارتضى الغزالي هذا التعريف، وتابع الباقلاني عليه^(٣) ، ورجحه الحازمي، فقال : وقد أطبق المتأخرون على ما ذكره القاضي، وهذا حد صحيح^(٤) .

أما الرازي فقام ببيان أوجه الاعتراض على تعريف القاضي الباقلاني، ثم نقّحه وعدّله بعبارة أخرى^(٥) .

غير أن العراقي أشار إلى أن كثيراً من اعتراضات الرازي على تعريف القاضي فيها نظر^(٦) .

كما أن الآمدي اختار هذا التعريف، ولكنه أجرى عليه تعديلاً وتنقيحاً أيضاً، وخلص إلى القول بأن النسخ عبارة عن خطاب الشارع المانع من استمرار ما ثبت من حكم خطاب شرعي سابق^(٧) .

واختصر ابن الحاجب تعريف القاضي، فقال : «والنسخ رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر»^(٨) .

(١) انظر الرسالة (ص ١٠٦-١٤٥) .

(٢) انظر: الاعتبار (ص ٢٤)، المحصول (٤٢٣/٣/١)، الإحكام - للآمدي (٩٨/٣)، تنقيح الفصول (ص ٣٠١) وغيرها .

(٣) المستصفى (١٠٧/١) .

(٤) الاعتبار (ص ٢٤) .

(٥) انظر المحصول (٤٢٣/٣/١) .

(٦) التقييد والإيضاح (ص ٢٣٩) تعليق محمد الطباخ - مؤسسة الكتب النادرة

(٧) الإحكام (١٠١/٣) .

(٨) المنتهى - لابن الحاجب (١٨٥/٢) .

قال الفتوحى : وهو قول الأكثر^(١) .

ومن تعريفات القاضي أيضاً أخذ ابن الصلاح تعريفه ، فقال : «النسخ رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر» ، ثم قال : «وهذا حد وقع لنا سالم من اعتراضات وردت على غيره»^(٢) .

وبعد أن ذكر الدكتور مصطفى زيد معظم تعريفات علماء الأصول ، ثم ناقشها ، وبين مالها وماعليها ، وجدناه يميل إلى تعريف ابن الحاجب ومن وافقه لعدة أسباب ، واعتبره التعريف الجامع المانع الذى لا يهمل نوعاً من النسخ ولا يسمح بدخول ما ليس بنسخ فى نطاق النسخ^(٣) .

ثانياً : أهمية هذا الفن :

يعد معرفة علم الناسخ والمنسوخ ، والإحاطة به فى القرآن الكريم والسنة المطهرة من أولويات ما يجب أن يعرفه كل من يتصدر للقضاء أو الفتيا أو بيان الحلال والحرام ، فهو علم دقيق وصعب ، ويحتاج للإلمام به إلى عناية فائقة واهتمام بالغ .

قال ابن الصلاح : «هذا فن مهم مستصعب ، رويانا عن الزهري - رضى الله عنه - أنه قال : أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله - ﷺ - من منسوخه»^(٤) .

وقال النووي : «هو فن مهم صعب ... أدخل فيه بعض أهل الحديث ما ليس منه لخفاء معناه»^(٥) .

وقد اهتم السلف الصالح بمعرفة الناسخ والمنسوخ ، وأولوه عناية كبيرة ، لإدراكهم بأن النسخ فى الشريعة الإسلامية يعد علماً من أهم علومها وأخطرها حيث

(١) شرح الكوكب المنير (٣/٥٢٦) .

(٢) علوم الحديث (ص ٢٧٧) .

(٣) انظر النسخ فى القرآن الكريم (١/٦٧-١٠٩) .

(٤) علوم الحديث (ص ٢٧٧) .

(٥) التقريب للنوى (٢/١٨٩-١٩٠) .

تتعلق به الأحكام وما يترتب على ذلك من إلغاء لبعضها أو تغيير فيها .

قال أبو عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي : «مرّ على بن أبي طالب - كرم الله وجهه - بقاص يقص على الناس، فقال له : علمت الناسخ من المنسوخ؟ فقال : لا ، فقال له على - رضى الله عنه - هلكت وأهلكت»^(١) .

وقال الضحاك بن مزاحم : «مر ابن عباس بقاص يقص، فوكزه برجله، ثم قال له : هل تدري الناسخ من المنسوخ؟ فقال : لا ، فقال له : هلكت وأهلكت»^(٢) .

قال القرطبي : «معرفة هذا الباب - أى الناسخ والمنسوخ - أكيدة، وفائدته عظيمة، لا يستغنى عن معرفته العلماء، ولا ينكره إلا الجهلة الأغبياء، لما يترتب عليه من النوازل فى الأحكام، ومعرفة الحلال من الحرام»^(٣) .

وقال الحازمي : «هو علم جليل ذو غور وغموض، دارت فيه الرؤوس، وتاهت في الكشف عن مكنونه النفوس، وقد توهم بعض من لم يحظ من معرفة الآثار إلا بآثار، ولم يحصل من طريق الأخبار إلا الأخبار أن الخطب فيه جللٌ يسير، والمحصل منه قليل غير كثير، ومن أمعن النظر فى اختلاف الصحابة فى الأحكام المنقولة عن النبي ﷺ - اتضح له ما قلناه»^(٤) .

وقال أيضاً : «ثم هذا الفن من تتمات الاجتهاد، إذ الركن الأعظم فى باب الاجتهاد معرفة النقل، ومن فوائد النقل : معرفة الناسخ والمنسوخ، إذ الخطب فى ظواهر الأخبار يسير، وتجشم كلفها غير عسير، وإنما الإشكال فى كيفية استنباط الأحكام من خبايا النصوص، ومن التحقيق فيها معرفة أول الأمرين وآخرهما إلى غير ذلك من المعاني»^(٥) .

وقال ابن حزم : «لا يجوز لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقول فى شيء من

(١) الناسخ والمنسوخ - للزهري (ص ١٥) تحقيق د. حاتم الضامن - مؤسسة الرسالة ط ٢ سنة ١٤٠٨ هـ، الاعتبار (ص ٢٠) .

(٢) المصدر السابق (ص ١٦)، الاعتبار (ص ٢١) .

(٣) تفسير القرطبي (٦٢/٢) .

(٤) الاعتبار (ص ١٧-١٨) .

(٥) المصدر السابق (ص ١٩) .

القرآن والسنة هذا منسوخ إلا بيقين»^(١).

من أجل هذه المكانة، قام كثير من الأئمة بالتصنيف في هذا الفن، فسجلوا كل قضية من قضاياها، وكشفوا عن غموضه، وبينوا المتقدم من المتأخر، والناسخ من المنسوخ^(٢).

لذا يجب على المعاصرين من طلبة العلم أن يترسموا خطأ سلفهم من العناية والاهتمام والدراسة لهذا العلم الجليل ليفهموا الأحكام، ويميزوا الحلال من الحرام، ويبتطلوا شبهات المشككين والحاquدين.

ثالثاً: شروط النسخ:

ذكر العلماء شروطاً عامة للنسخ في القرآن والسنة^(٣)، تتلخص فيما يلي:

١- تحقق التعارض بين الناسخ والمنسوخ، بحيث لا يمكن الجمع بينهما بوجه من وجوه الجمع الصحيحة.

قال ابن حزم: «إن وجدنا الأمرين لا يمكن استعمالهما معاً أو وجدنا أحدهما كان بعد الآخر بلا شك... فقد أيقنا بالنسخ»^(٤).

وقال الشاطبي: «لا ينبغي قبول تلك الدعوى فيه - أى النسخ، إلا مع قاطع بالنسخ، بحيث لا يمكن الجمع بين الدليلين، ولا دعوى الإحكام فيهما»^(٥).

(١) الإحكام - لابن حزم (٨٣/٤).

(٢) من أشهر الكتب التي صنف في هذا الفن: كتاب الاعتبار للحازمي، ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين، رسوخ الأخبار في منسوخ الأخبار - للجعبري.

(٣) انظر: المستصفى (١٢١/١-١٢٢)، فواتح الرحموت (٦٧/٢)، شرح القلويح (٣٠٧/٢) وما بعدها.

التقرير والتحبير (٥٣-٤٩/٣)، الإحكام - للآمدي (٢٦٤/٣)، شرح الكوكب المنير (٥٣٠-٥٢٩/٣) (٦١٢-٦١١/٤) الاعتبار (ص١٠)، إرشاد الفحول (ص١٨٦)، البرهان (١٣١١/٢)، أصول السرخسي (٦٣/٢)، شرح تنقيح الفصول (ص٣١١) المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني (٨٧/٢).

(٤) الإحكام - لابن حزم (٤٥٨/٤).

(٥) الموافقات (١٠٦/٣).

٢- أن يكون كل من الناسخ والمنسوخ حكماً شرعياً ثابتاً بالنص، فإن كانت الأحكام عقلية بأن كانت ثابتة بالبراءة الأصلية - أي كانت مباحة للناس قبل بعثة رسول الله - ﷺ - فلا يطلق عليها نسخاً، وهذا هو رأى جمهور العلماء .

وخالف أبو الحسن الكرخي وغيره من الحنفية، فجعلوا رفع الإباحة الأصلية نسخاً، لأنها حكم قررته الشرائع السابقة، وأن الخلق لم يتركوا سدى فى وقت من الأوقات، كما قال الله تعالى: ﴿أُحْسِبُ الْإِنْسَانَ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾^(١) .

٣- أن لا يكون الخطاب المرفوع حكمه - أي المنسوخ - مقيداً بوقت محدد يقتضى دخوله زوال الحكم، فإذا كان الحكم مقيداً بوقت، ومعيناً بغاية، فإن انتهاء الوقت، وتحقق الغاية، دال على انتهاء العمل به، ولا سبيل إلى إنهائه بالنسخ، وذلك كما فى قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمَّوْا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(٢)، فدخول الليل غاية تنتهى عندها صفة وجوب الصيام .

٤- أن يكون الخطاب الناسخ متراخياً عن المنسوخ ومنفصلاً عنه، فلا يجوز النسخ بخطاب متقدم على المنسوخ، وهذا أمر بدهي، كما لا يجوز النسخ بخطاب اقترن مع المنسوخ فى زمن واحد، لأنه إذا كان مقترناً به، كأن يرد فى أحد الحديثين شرط أو صفة أو استثناء، فإنه لا يعد نسخاً، وإنما هو تخصيص .

ويرى أكثر العلماء بأنه يكفى فى مدة التراخي فترة بحيث تكفى من تمكين المكلف بها من عقد القلب، وإن لم يتمكن من الفعل^(٣) .

٥- أن يتساوى الناسخ والمنسوخ فى القوة، أو يكون الناسخ أقوى، والمراد بالقوة عند الجمهور هي قوة الثبوت وقوة الدلالة، وبناء على ذلك لا يصح نسخ القرآن أو الحديث المشهور بحديث الآحاد لأنه ظني الثبوت، وأما القرآن والحديث المتواتر فإن كلاهما قطعي الثبوت .

قال الشوكاني: الضعيف لا يزيل القوي، قال الكيا وهذا مما قضى به العقل،

(١) القيامة (٣٦) .

(٢) البقرة (١٨٧) .

(٣) انظر أصول السرخسي (٦٢/٢-٦٣) .

بل دل الإجماع عليه^(١).

٦- أن يكون النسخ بخطاب شرعي، ولهذا لا يكون ارتفاع الحكم بموت المكلف نسخاً، وإنما هو سقوط تكليف، لأن وضع الحكم فى هذه الحالة قاصر على الحياة فلا يحتاج إلى الرفع.

٧- أن يكون المنسوخ مما يجوز فيه النسخ كالأحكام الشرعية العملية، بخلاف أحكام العقائد، والأحكام الأخلاقية، والأخبار المحضة فكل ذلك لا يقع فيه النسخ.

فقد ثبت بالاستقراء دخول النسخ فى الأحكام الشرعية العملية، قال الشيرازى «اعلم أن النسخ لا يجوز إلا فيما يصح وقوعه على وجهين، كالصوم والصلاة والعبادات الشرعية»^(٢).

أما ما يتعلق بذات الله وصفاته ورسله واليوم الآخر، وكذلك مكارم الأخلاق من صدق وعدل ووفاء بالعهد وما إلى ذلك، فلا يقع فيها النسخ، حيث إن هذه الأحكام لا يجري عليها التغيير ولا تختلف باختلاف الزمان والمكان.

كما أن إخبار الله عن أحوال القرون السابقة، أو الأنبياء، أو قصص المصلحين أو المفسدين فى الأرض إلى غير ذلك، فلا نسخ فى هذه الأخبار، لأن النسخ لها يفضي إلى تكذيب المخبر وهو الله سبحانه وتعالى، وذلك محال، لأن الشارع منزه عن الكذب.

قال السيوطي: «لا يقع النسخ إلا فى الأمر والنهي، ولو بلفظ الخبر، أما الخبر الذي ليس بمعنى الطلب، فلا يدخله النسخ، ومنه الوعد والوعيد»^(٣).

وقال ابن عبد البر: «إن حديث رسول الله - ﷺ - فيه الناسخ والمنسوخ، كما فى كتاب الله عز وجل، وهذا إنما يكون فى الأوامر والنواهي من الكتاب والسنة، وأما فى الخبر عن الله عز وجل، أو عن رسوله - ﷺ - فلا يجوز النسخ فى الأخبار البتة بحال:

(١) إرشاد الفحول (ص ١٨٦).

(٢) اللمع فى أصول الفقه - للشيرازى (ص ١٦٦).

(٣) الإتيقان فى علوم القرآن - للسيوطي (٦٨/٣) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٤م.

لأن المخبر عن الشيء أنه كان أو يكون إذا رجع عن ذلك لم يخل من السهو أو الكذب، وذلك لا يعزى إلى الله، ولا إلى رسوله فيما يخبر به عن ربه في دينه، وأما الأمر والنهي فجائز عليهما النسخ للتخفيف، ولما شاء الله من مصالح عباده، وذلك من حكمته لا إله إلا هو»^(١).

رابعاً: أقسام النسخ:

للسنخ أقسام متعددة، اختلف العلماء حول جواز وقوع بعض هذه الأقسام، نذكر أهمها باختصار، مع بيان موقف العلماء من جواز وقوع كل واحد منها أو عدمه، وذكر أمثلة لكل قسم:

١- نسخ القرآن بالقرآن:

اتفق جمهور العلماء على جواز نسخ القرآن بالقرآن، ولم يخالف في ذلك غير أبى مسلم الأصفهاني^(٢) الذى منع أن يكون فى القرآن آيات منسوخة^(٣). ولكن الاختلاف فى بيان الآيات الناسخة أو المنسوخة بين القائلين بالنسخ كان كثيراً، فيرى بعضهم أنها كثيرة، وقد تزيد على مائتى آية عند بعضهم، ويرى آخرون أنها محدودة^(٤).

ومن الأمثلة التى أوردها العلماء على نسخ القرآن بالقرآن:

قال الله تعالى: ﴿الزانى لا يَنْكِحْ إلا زانيةً أو مُشركةً، والزانية لا يَنْكِحُها إلا زانٍ أو مشركٍ، وحُرِّمَ ذلك على المؤمنين﴾^(٥). فهذه الآية تشير إلى حرمة نكاح المؤمن

(١) التمهيد (٢١٥/٣).

(٢) هو محمد بن بحر الأصفهاني، أبو مسلم، كاتب، متكلم، مفسر، محدث، نحوي، شاعر، وكان معتزلياً، (٢٥٤-٣٢٢هـ)، من مؤلفاته: جامع التأويل لمحكم التنزيل على مذهب المعتزلة فى ١٤ مجلداً، والناسخ والمنسوخ، وكتاب فى النحو انظر: (معجم الأدباء (٣٨-٣٥/١٨)، لسان الميزان (٩٠-٨٩/٥) الواقى بالوفيات للصفدى (٢٤٤/٢) ط سنة ١٣٩٤هـ، معجم المؤلفين (٩٧/٩).

(٣) انظر: الإحكام - للأمدى (١٣٢/٣)، نهاية السؤل (٢٣٣/٢-٢٣٤)، أصول التشريع الإسلامى للشيخ علي حسب الله (ص ٢٢٣) ط ٦ سنة ١٤٠٢هـ، النسخ فى القرآن الكريم - للدكتور مصطفى زيد (٥١-٥٠/١)، (٢٧٥-٢٧١).

(٤) انظر كتاب النسخ فى القرآن الكريم (٤٠٨-٤٠٠/١) حيث أحصى ~~الشيخ~~ مصطفى زيد دعاوى النسخ التى قال بها المؤلفون فى الناسخ والمنسوخ.

(٥) النور (٣).

من الزانية، والمؤمنة من الزانى. قال سعيد بن المسيب: إنها منسوخة، نسخها قول الله عز وجل: ﴿وَأَنْكَحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ...﴾^(١) فهي من أيامى المسلمين^(٢).

قال القرطبي: «وقاله ابن عمرو، قال: دخلت الزانية فى أيامى المسلمين. قال أبو جعفر النحاس: وهذا القول عليه أكثر العلماء وأهل الفتيا، يقولون: إن من زنى بامرأة فله أن يتزوجها، ولغيره أن يتزوجها، وهو قول: ابن عمر، وسالم، وجابر بن زيد، وعطاء، وطاوس، ومالك بن أنس، وهو قول أبى حنيفة وأصحابه»^(٣). قال الشافعى فهذا كما قال ابن المسيب إن شاء الله وعليه دلائل من القرآن والسنة^(٤).

٢- نسخ القرآن بالسنة:

اتفق العلماء على جواز نسخ القرآن بالسنة عقلاً، ولكنهم اختلفوا فى جواز وقوعه شرعاً. فذهب الجمهور إلى جواز ذلك ووقوعه، وذهب الإمام الشافعى، وأحمد فى رواية إلى منع ذلك وعدم جوازه، إلا أن يكون للسنة عاضد من الكتاب أو الإجماع^(٥).

وهذا ماقرره الأستاذ على حسب الله، حيث قال: «إن الباحث لا يكاد يجد بالاستقراء نصاً قرآنياً أبطلته السنة وحدها، وإن وجد منها ما يخص عام الكتاب، أو يقيد مطلقه، أو يبين مجمله»^(٦).

(١) النور (٣٢).

(٢) انظر: أحكام القرآن - للشافعى (ص ١٧٨-١٧٩) بعناية عبد الغنى عبد الخالق - دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٥هـ، تفسير القرطبي (١٦٩/٢)، نواسخ القرآن - لابن الجوزى (ص ٤٧٠) تحقيق حسين أسد - دار الثقافة العربية - دمشق ط ١ سنة ١٤١١هـ.

(٣) تفسير القرطبي (١٦٩/١٢).

(٤) أحكام القرآن - للشافعى (١٧٩/١).

(٥) انظر: الإحكام - للآمدى (١٣٨/٣)، المستصفى (١٢٤/١)، تنقيح الفصول (ص ٣١٣)، كشف الأسرار (١٧٦-١٧٧/٣)، روضة الناظر (ص ٤٥)، المسودة (ص ٢٠٢)، اختلاف الحديث - للشافعى (ص ٥٦)، الرسالة (ص ١٠٦-١١٢)، مناهل العرفان - للزرقانى (١٣٣/٢) طبع عيسى الحلبي، الاعتبار (ص ٥٢) شرح النووى على صحيح مسلم (١٣/٥).

(٦) أصول التشريع الإسلامى (ص ٢٣٤).

وهو مارَّجحه الدكتور مصطفى زيد، حيث قال: «وأما نسخ القرآن بالسنة فلم نجد له واقعة واحدة فيما أسلفنا من وقائع النسخ، ومن هنا نرى أن الخلاف الذي قام حول جوازه خلاف نظري، يحسم الواقع الحكم عليه، إذ يرفضه بجملته وتفصيله»^(١).

ومن الأمثلة التي أوردها جمهور القائلين بجواز نسخ القرآن بالسنة:

قال الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾^(٢)، فهذه الآية بظاهرها توجب الوصية للوالدين والأقربين. وقد نسخ هذا الحكم بقوله -ﷺ-: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث»^(٣).

ولكن هذا الدليل لم يسلم من الاعتراض، وذلك:

١- أن الحديث آحاد، ولا يجوز نسخ القرآن بخبر الواحد^(٤).

٢- أن الناسخ لهذه الآية، إنما هو آيات الموارث.

(١) النسخ في القرآن الكريم (٢/٨٣٨).

(٢) البقرة (١٨٠).

(٣) د: (٢٩٠/٣-٢٩١) (١٢) كتاب الوصايا (٦) باب ما جاء في الوصية للوارث (٢٨٧٠)، ت: (٤٣٣/٤) (٣١) كتاب الوصايا (٥) باب ما جاء لوصية لوارث (٢١٢٠)، ج: (٩٠٥/٢) (٢٢) كتاب الوصايا (٦) باب لوصية لوارث (٢٧١٣)، حم: (٢٦٧/٥)، هق: (٢٦٤/٦)، طيالسي: (ص ١٥٤) رقم: (١١٢٧) كلهم من طريق إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني عن أبي أمامة به - وقال الترمذي: وهو حديث حسن صحيح.

ت: (٤٣٤/٥) (٣١) كتاب الوصايا (٥) باب ما جاء لوصية لوارث (٢١٢٠)، ن: (٢٤٧/٦) (٣٠) كتاب الوصايا (٥) باب إبطال الوصية للوارث (٣٦٤١)، ج: (٩٠٥/٢) (٢٢) كتاب الوصايا (٦) باب لوصية لوارث (٢٧١٢)، حم: (١٨٦/٤)، ١٨٧، ٢٣٨، ٢٣٩، هق: (٢٦٤/٦)، طيالسي: (ص ١٦٩) رقم: (١٢١٧) كلهم من طريق قتادة عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن عمرو بن خارجة به - وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

ج: (٩٠٦/٢) رقم: (٢٧١٤)، قط: (٧٠/٤) رقم: (٨)، هق: (٢٦٤/٦-٢٦٥) كلهم من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن خالد عن سعيد بن أبي سعيد عن أنس بن مالك به - وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٢/٣٦٨): هذا إسناد صحيح رجاله ثقات. وقال ابن التركماني في الجوهر النقي (٦/٢٦٥): هذا سند جيد.

(٤) قال الشاطبي: أجمع المحققون على أن خبر الواحد لا ينسخ القرآن ولا الخبر المتواتر (الموافقات ٣/١٠٦).

٣- بتقدير أن يكون هذا الحديث هو المعارض للآية، فإنما هو مخصص لها، لانساخ، لأن الناسخ في الاصطلاح المتأخر هو الرافع لجميع أفراد ما دلّ عليه الخطاب الأول، وهذا ليس كذلك، فإنما هو رفع حكم الوصية للوالدين والأقربين الوارثين، ولم يرفع حكم الوصية في حق الأقربين غير الوارثين^(١).

ومع ذلك يؤكد بعض العلماء على أن الحديث هو الناسخ للآية. يقول الغزالي: «وأما نسخ القرآن بالسنة، فنسخ الوصية للوالدين والأقربين بقوله -صلى الله عليه وسلم-: «لا وصية لوارث»، لأن آية الميراث لا تمنع الوصية للوالدين والأقربين، إذ الجمع ممكن»^(٢).

ويصف ابن حزم القول بأن آيات الموارث نسخت آية الوصية بالخطأ المحض، ويقول: «إن النسخ هو رفع حكم المنسوخ ومضاد له، وليس في آية الموارث ما يمنع الوصية للوالدين والأقربين، إذ جائز أن يرثوا ويوصى لهم مع ذلك من الثلث»^(٣).

٣- نسخ السنة بالسنة:

أجمع العلماء على جواز نسخ السنة بالسنة، ولم يخالف في ذلك أحد. ومن الأمثلة على ذلك:

١- عن عبد الله بن واقد قال: نهى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث، قال عبد الله بن أبي بكر: فذكرت ذلك لعمره، فقالت: صدق، سمعت عائشة تقول: دف^(٤) أهل أبيات من أهل البادية حضرة الأضحى زمن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فقال

(١) انظر مختصر ابن الحاجب (١٩٧/٢-١٩٨).

(٢) المستصفى (١٢٤/١).

(٣) الإحكام (١١٤/٤).

(٤) قال الإمام مالك: يعنى بالدافة قوماً مساكين قدموا المدينة، وقال ابن قتيبة: دافة الأعراب: من يرد منهم، وأصله من الدفيف، وأصله سير لّين، يقال: دفّ يدف دفيفاً، وقال ابن الأثير: الدافة: القوم يسيرون جماعة سيراً ليس بالشديد، وهم قوم من الأعراب يردون مصر، يريد أنهم قوم قدموا المدينة عند الأضحى، فنهاهم عن ادخار لحوم الأضاحي ليفرقوها ويتصدقوا بها، فينتفع أولئك القادمون بها. الموطأ (٤٨٥/٢)، غريب الحديث - لابن قتيبة (٥٦٩/٢) تحقيق د. عبد الله الجبوري - وزارة الأوقاف العراقية ط ١ سنة ١٣٩٧هـ، النهاية (١٢٤/٢). وانظر: اللسان (١٣٩٥-١٣٩٦)، شرح مسلم للنووي (١٣٨/١٣-١٣٩)، غريب الحديث - لأبي عبيد (٣٩٠/٣).

رسول الله -ﷺ- : «ادّخروا ثلاثاً ثم تصدقوا بما بقي»، فلما كان بعد ذلك، قالوا :
يا رسول الله إن الناس يتخذون الأسقية من ضحاياهم ويجملون^(١)، فيها الودك^(٢)
، فقال رسول الله -ﷺ- «وما ذاك؟» قالوا: نهيت أن تؤكل لحوم الضحايا بعد
ثلاث، فقال: «إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت، فكلوا وادخروا وتصدقوا»^(٣).

٢- عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله -ﷺ-: «يا أهل المدينة لا تأكلوا لحوم
الأضاحي فوق ثلاث، فشكوا إلى رسول الله -ﷺ- أن لهم عيلاً وحشماً وخدماءً،
فقال: «كلوا وأطعموا واحبسوا أو ادخروا»^(٤).

٣- عن بريدة قال: قال رسول الله -ﷺ- «كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث
ليتسع ذو الطول على من لا طول له، فكلوا ما بدا لكم وأطعموا وادخروا»^(٥).

وعن بريدة أيضاً قال: قال رسول الله -ﷺ- «نهيتكم عن لحوم الأضاحي
فوق ثلاث فأمسكوا ما بدا لكم»^(٦).

وهناك أحاديث أخرى في معنى الأحاديث السابقة عن سلمة بن الأكوع وجابر

(١) جملت الشحم وأجملته: إذا أذبته واستخرجت دهنه. النهاية (٢٩٨/١).

(٢) الودك: هو دسم اللحم ودهنه الذي يستخرج منه. النهاية (١٦٩/٥).

(٣) م: (١٥٦١/٣) (٣٥) كتاب الأضاحي (٥) باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم
الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام. وبيان نسخه وإباحته إلى متى شاء
(١٩٧١/٢٨)، ط: (٤٨٤/٢) (٢٣) كتاب الضحايا (٤) باب ادخار لحوم الأضاحي
(٧)، د: (٢٤١-٢٤٢/٣) (١٠) كتاب الضحايا (١٠) باب في حبس لحوم الأضاحي
(٢٨١٢)، ن: (٢٣٥/٧) (٤٣) كتاب الضحايا (٣٧) باب الادخار من الأضاحي
(٤٤٣١)، حم: (٥١/٦) كلهم من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت
عبد الرحمن عن عائشة به.

(٤) م: رقم (١٩٧٣/٣٣) عن قتادة، حم: (٨٥/٣)، هق: (٢٩٢/٩) عن الجريري، كلهم عن
أبي نضرة عن أبي سعيد به.

(٥) م: (٦٧٢/٢) (١١) كتاب الجنائز (٣٦) باب استئذان النبي -ﷺ- ربه عز وجل في
زيارة قبر أمه (٩٧٧/١٠٦)، ت: (٩٤/٤) (٢٠) كتاب الأضاحي (١٤) باب ماجاء في
الرخصة في أكلها بعد ثلاث (١٥١٠) من طريق سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن
سليمان بن بريدة عن أبيه به - قال الترمذي: حديث بريدة حديث حسن صحيح، والعمل
على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي -ﷺ- وغيرهم.

(٦) م: رقم (٩٧٧/١٠٦) ورقم: (٩٧٧/٣٧)، ن: (٨٩/٤) (٢١) كتاب البهائم (١٠٠) باب
زيارة القبور (٢٠٣٢)، حم: (٣٥٠/٥) من طريق أبي سنان وهو ضرار بن مرة عن
محارب بن دثار عن ابن بريدة به.

ابن عبد الله - رضى الله عنهم أجمعين - ، وجميعها فى الصحيح^(١) .

وتدل أوائل هذه الأحاديث على حرمة ادخار لحوم الأضحية فوق ثلاثة أيام،
وتدل أواخرها على نسخ حرمة الادخار لتأخيرها ، وبه قال جمهور الصحابة والتابعين
والأئمة الأربعة^(٢) .

وقد بين العلماء النسخ لادخار لحوم الأضاحي أكثر من ثلاثة أيام، وأشاروا
إلى الأحاديث السابقة وغيرها مما ورد فى هذه المسألة . قال ابن عبد البر : «لا خلاف
علمته من العلماء فى إجازة أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث ، وقبل ثلاث ، وأن النهي عن
ذلك منسوخ على ما جاء فى هذا الحديث ، لا خلاف بين فقهاء المسلمين فى ذلك»^(٣) .

وقال النووى : «وقال جماهير العلماء : يباح الأكل والإمساك بعد الثلاث ، والنهي
منسوخ بهذه الأحاديث المصرحة بالنسخ ، لاسيما حديث بريدة ، وهذا من نسخ السنة
بالسنة»^(٤) .

وقال العراقي : «النهي عن الادخار أكثر من ثلاثة أيام منسوخ بحديث سلمة بن
الأكوع ، وعائشة ، وبريدة ، وجابر ، وأبى سعيد ، فإن فيها كلها بعد النهي بيان
النسخ»^(٥) .

(١) راجع حديث سلمة: خ: (٢٤/١٠) رقم: (٥٥٦٩)، م: (١٥٦٣/٣) رقم: (١٩٧٤/٣٤).

وراجع حديث جابر خ: (٢٣/١٠) رقم: (٥٥٦٧)، م: (١٥٦٢/٣) رقم: (١٩٧٢/٣٢-٢٩).

(٢) انظر رسوخ الأخبار فى منسوخ الأخبار - للجعبى (ص ٣٨٧-٣٨٩) تحقيق د. حسن
الأهدل - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ط ١ سنة ١٤٠٩هـ.

(٣) التمهيد (٢١٦/٣).

(٤) شرح النووى على صحيح مسلم (١٣٨/١٣).

(٥) تقريب الأسانيد - للعراقى (ص ٧١) دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ سنة ١٤٠٤هـ.
وانظر: ناسخ الحديث ومنسوخه - لابن شاهين (ص ٤١٣) تحقيق سمير الزهيرى -
مكتبة المنار - الأردن ط ١ سنة ١٤٠٨هـ، الاعتبار (ص ٢٩٤)، معرفة علوم الحديث
(ص ٨٧)، المجموع (٣٩٥/٨)، فتح الباري (٢٤/١٠).

٤- نسخ السنة بالقرآن:

ذهب جمهور العلماء إلى جواز نسخ السنة بالقرآن عقلاً، ووقوعه شرعاً^(١). وأجاز ذلك الإمام الشافعي أيضاً، ولكن عند وجود سنة أخرى تعضد القرآن وتؤكد وقوع النسخ، حيث قال: «ولو أحدث الله لرسوله في أمر سن فيه غير ما سنّ رسول الله لسنّ فيما أحدث الله إليه حتى يبين للناس أن له سنة ناسخة للتي قبلها مما يخالفها، وهذا مذكور في سنته -صلى الله عليه وسلم-»^(٢).

وأما عند عدم وجود سنة أخرى تبين هذا، فقد منعه الشافعي، وقال بعدم جوازه، وإنما يهدف بذلك الدفاع عن السنة النبوية، وحتى لا يترتب على مطلق القول بالجواز انتشار دعوى نسخ الأحاديث بعموميات الآيات القرآنية. وقد أورد أمثلة كثيرة توضح هذا المعنى، منها أنه يلزم من عموم الآية ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٣)، نسخ كل حديث جاء قبلها في حرمة بعض البيوع، وأحاديث رجم الزاني بآية الجلد، وأحاديث المسح على الخفين بآية الوضوء، وهكذا^(٤).

واستدل الجمهور الذي يرى جواز ذلك بما يلي:

- ١- أن السنة دليل من الأدلة، فكان قابلاً للنسخ بالقرآن كما يقبله أي دليل قرآني، ولا مانع من نسخ وحي بوحي.
- ٢- الوقوع الفعلي الذي يعد من أقوى الأدلة على الجواز.

ومن الأمثلة على ذلك: نسخ التوجه إلى بيت المقدس في الصلاة بالتوجه إلى الكعبة، في قول الله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(٥).

(١) انظر: الإحكام للأمدى (١٣٥/٣)، اللمع للشيرازي (ص١٧٣-١٧٤)، الإبهاج (٢٣٠/٢) نهاية السؤل (٢٤٩/٢) التلويح على التوضيح لمتن التنقيح (٣١٦/٢)، روضة الناظر (ص٤٤)، فواتح الرحموت (٧٨/٢)، تفسير القرطبي (٦٦/٢)، مناهل العرفان (١٤٠/٢).

(٢) الرسالة (ص١٠٨).

(٣) البقرة (٢٧٥).

(٤) انظر: الرسالة (ص١٠٨-١١٣)، اختلاف الحديث (ص٦٠).

(٥) البقرة (١٤٤).

عن عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - قال: «بيننا الناس بقاء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت، فقال: إن رسول الله - ﷺ - قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل الكعبة، فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام، فاستداروا إلى الكعبة»^(١).

عن أنس بن مالك - رضى الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - كان يصلى نحو بيت المقدس، فنزلت: ﴿قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾، فمر رجل من بنى سلمة وهم ركوع في صلاة الفجر، وقد صلوا ركعة، فنادى: ألا إن القبلة قد حوّلت فمالوا كما هم نحو القبلة^(٢).

وفي الباب عن البراء بن عازب، وابن عباس، وعمار بن أوس، وعمر بن عوف المزني^(٣). قال النووي: قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: «الذى ذهب إليه أكثر العلماء أن استقبال بيت المقدس كان ثابتاً بسنة لا بقرآن».

فعلى هذا يكون فيه دليل لقول من قال: إن القرآن ينسخ السنة، وهو قول أكثر الأصوليين المتأخرين^(٤).

خامساً: قرائن معرفة النسخ:

اعلم أن الطرق التي يستدل بها على النسخ، والتي تساعد على معرفة وجوده أربع كما ذكر ذلك العلماء.

وكان الشافعي هو أول من تحدث عن ذلك، حيث قال: «الناسخ إنما يؤخذ بخبر عن النبي - ﷺ - أو عن بعض أصحابه لا مخالف له، أو أمر أجمعت عليه عوام

(١) خ: (٥٠٦/١) (٨) كتاب الصلاة (٣٢) باب ما جاء في القبلة (٤٠٣)، وانظر الأرقام (٤٤٨٨، ٤٤٩٠، ٤٤٩١، ٤٤٩٣-٤٤٩٤، ٧٢٥١)، م: (٣٧٥/١) (٥) كتاب المساجد (٢) باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة (٥٢٦/١٣)، ط: (١٩٥/١) (١٤) كتاب القبلة (٤) باب ما جاء في القبلة (٦) من طريق مالك وغيره عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر به.

(٢) م: (٣٧٥/١) (٥) كتاب المساجد (٢) باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة (٥٢٧/١٥)، د: (٦٣٣/١) (٢) كتاب الصلاة (٢٠٦) باب من صلى لغير القبلة ثم علم (١٠٤٥)، النسائي في الكبرى - تحفة الأشراف (١١٧/١)، حم: (٢٨٤/٣)، خز: (٢٢٣-٢٢٤) رقم: (٤٣٠، ٤٣١) كلهم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس به.

(٣) سنن الترمذي (١٧٠/٢).

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/٥-١٣).

الفقهاء»^(١).

وقال أيضاً: «ولا يستدل على الناسخ والمنسوخ إلا بخبر عن رسول الله، أو بقول، أو بوقت يدل على أن أحدهما بعد الآخر، فيعلم أن الآخر هو الناسخ، أو بقول من سمع الحديث أو العامة كما وصفت، أو بوجه آخر لا يبين فيه الناسخ والمنسوخ»^(٢).

ونورد فيما يلي هذه الطرق الأربع بشيء من التفصيل والتمثيل:

١- ما يعرف بتصريح رسول الله -ﷺ-:

قال ابن الصلاح: «فمنها ما يعرف بتصريح رسول الله -ﷺ- به، كحديث بريدة الذي أخرجه مسلم في صحيحه، أن رسول الله -ﷺ- قال: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»^(٣).

قال ابن شاهين: «والنهي عن زيارة القبور فصحيح، والحديث في الإباحة لزيارة القبور فصحيح، وهو ناسخ للأول»^(٤).

وأشار الجعبري إلى نسخ النهي بما جاء بجوازه قولاً وفعلًا^(٥).

(١) الأم (١٢٥/٦) كتاب الشعب.

(٢) اختلاف الحديث (ص ٦٤).

(٣) علوم الحديث (ص ٢٧٧)، وانظر التقريب للنووي (٢/١٩٠-١٩١).

والحديث أخرجه: م: (٦٧٢/٢) (١١) كتاب الجنائز (٣٦) باب استئذان النبي -ﷺ- ربه عز وجل في زيارة قبر أمه (٩٧٧/١٠٦)، د: (٥٥٨/٣) (١٥) كتاب الجنائز (٨١) باب في زيارة القبور (٢٢٣٥)، ن: (٨٩/٤) (٢١) كتاب الجنائز (١٠٠) باب زيارة القبور (٢٠٣٢) من طريق أبي سنان وهو ضرار بن مرة، ومعروف بن واصل عن محارب بن دثار عن عبد الله بن بريدة عن أبيه به.

م: (٦٧٢/٢) رقم: (٩٧٧/١٠٦)، ت: (٣٦١/٣) (٨) كتاب الجنائز (٦٠) باب ماجاء في الرخصة في زيارة القبور (١٠٥٤) من طريق سفيان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه به.

قال الترمذي: وفي الباب عن أبي سعيد، وابن مسعود، وأنس، وأبي هريرة، وأم سلمة. وقال: حديث بريدة حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم، لا يرون بزيارة القبور بأساً، وهو قول ابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق.

(٤) ناسخ الحديث ومنسوخه (ص ٢٧٥).

(٥) رسوخ الاحبار (ص ٣٣١-٣٣٢).

وقد ثبت أنه -ﷺ- كان يأتي القبور ويزورها ويدعو لأهلها ويسلم عليهم، وأنه كذلك =

وإنما نهاهم رسول الله - ﷺ - لأنهم كانوا حديثي عهد بالكفر، وكانوا يتكلمون بالخنا^(١)، وصاروا أهل يقين وتقوى فيباح لهم زيارتها، ولمن جاء بعدهم من المسلمين إلى يوم القيامة^(٢).

٢- ما يعرف بقول الصحابي:

قال ابن الصلاح: ومنها ما يعرف بقول الصحابي، كما رواه الترمذى وغيره عن أبي بن كعب أنه قال: «كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ثم نهى عنها»^(٣).

ونذكر ذلك السيوطى، فقال: «ومنه ما عرف بقول الصحابي كقول أبي بن كعب: «كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام، ثم أمر بالغسل»^(٤).

وقد ذهب الشافعي، وابن حزم، والحازمي، وابن شاهين، والبعقوى، والبيهقي، وغيرهم كثير ممن سبقهم، ومن جاء بعدهم من علماء السنة إلى نسخ الأحاديث التي تفيد أن لاغسل على من جامع ولم ينزل، بأحاديث تفيد الغسل على من جامع، وإن لم ينزل.

=زار قبر أمه. انظر: م: (٢١٨/١) رقم ٢٤٩/٣٩، (٦٦٩/٢) رقم ٩٧٤/١٠٢ وما بعدها.

(١) الخنا: الفحش في الكلام. المعجم الوسيط (٢٦٠/١).

(٢) انظر: شرح الموطأ - للزرقاني (٧٧/٣).

(٣) علوم الحديث (ص ٢٧٧-٢٧٨).

(٤) تدريب الراوى (١٩١/٢).

والحديث أخرجه: د: (١٤٧/١) (١) كتاب الطهارة (٨٤) باب في الإكسال (٢١٥)، قط:

(١٢٦/١) (١) كتاب الطهارة (٤٨) باب نسخ قوله الماء من الماء (١)، هق:

(١٦٦/١)، مي: (١٥٩/١) رقم (٧٦٦) كلهم من طريق محمد أبي غسان عن أبي حازم

عن سهل بن سعد الساعدي عن أبي بن كعب به.

ت: (١٨٣/١) (١) كتاب الطهارة (٨١) باب ما جاء أن الماء من الماء (١١٠)، جه:

(٢٠٠/١) (١) كتاب الطهارة (١١١) باب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان

(٦٠٩)، حم: (١١٥/٥، ١١٦)، خز: (١١٢/١) غسل الجنابة (١٧٧) باب ذكر نسخ

إسقاط الغسل في الجماع من غير إماء (٢٢٥)، هق: (١٦٥/١) كلهم من طريق يونس

بن يزيد الأيلي عن الزهري عن سهل بن سعد الساعدي عن أبي بن كعب به.

قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح، وإنما كان الماء من الماء في أول الإسلام، ثم

نسخ بعد ذلك، وهكذا روى غير واحد من أصحاب النبي - ﷺ - منهم أبي بن كعب

ورافع بن خديج.

والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم على أنه إذا جامع الرجل امرأته في الفرج، وجب

عليهما الغسل، وإن لم ينزلا.

ومن الأحاديث التي تدل على أن لاغسل على من جامع ولم ينزل :

(١) عن زيد بن خالد الجهني أنه سأل عثمان بن عفان، فقال: أرأيت إذا جامع الرجل امرأته فلم يَمْن؟ قال عثمان: «يتوضأ كما يتوضأ للصلاة، ويفسل ذكره». قال عثمان: سمعته من رسول الله - ﷺ -. فسألت عن ذلك علي بن أبي طالب، والزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وأبي بن كعب - رضى الله عنهم - فأمروه بذلك^(١).

(٢) عن أبي بن كعب أنه قال: «يارسول الله، إذا جامع الرجل المرأة فلم ينزل؟ قال: يغسل مامس المرأة منه، ثم يتوضأ ويصلي»^(٢).

(٣) عن أبي سعيد الخدري قال: خرجت مع رسول الله - ﷺ - يوم الاثنين إلى قُباء، حتى إذا كُنَّا في بني سالم وقف رسول الله - ﷺ - على باب عتبان، فصرخ به، فخرج يَجْرُ إِزَارَهُ، فقال رسول الله - ﷺ -: «أعجلنا الرجل»، فقال عتبان: يارسول الله، أرأيت الرجل يعجل عن امرأته ولم يَمْن، ماذا عليه؟ قال رسول الله - ﷺ -: «إنما الماء من الماء»^(٣).

ومن طريق آخر عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله - ﷺ - مرَّ على رجل من الأنصار فأرسل إليه، فخرج ورأسه يقطر، فقال «لعلنا أعجلناك؟» قال نعم يارسول الله، قال: «إذا أعجلت أو أقحطت^(٤) فلا غسل عليك، وعليك الوضوء»^(٥). ورويت أحاديث أخرى بأسانيد صحيحة تدل على عدم وجوب الغسل لمن جامع ولم ينزل.

(١) خ: (٣٩٦/١) (٥) كتاب الغسل (٢٩) باب غسل ما يصيب من فرج المرأة (٢٩٢)، م: (٢٧٠/١) (٣) كتاب الحيض (٢١) باب إنما الماء من الماء (٣٤٧/٨٦) من طريق الحسين بن ذكوان المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عطاء بن يسار عن زيد بن خالد به - ولم يذكر مسلم: فسألت عن ذلك علي ... إلى آخر الحديث.

(٢) خ: الكتاب والباب السابقين (٢٩٣)، م: الكتاب والباب السابقين (٣٨٦/٨٤) من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي أيوب عن أبي بن كعب به.

(٣) م: الكتاب والباب السابقين (٣٤٣/٨٠) من طريق إسماعيل بن جعفر عن شريك بن أبي نمر عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه به.

(٤) أقحط: أى فتر ولم ينزل، وهو من أقحط الناس إذا لم يمطروا، وهذا كان في أول الإسلام ثم نسخ، وأوجب الغسل بالإيلاج. انظر: النهاية (١٧/٤)، المَغْرِب (٢٨٤/١-١٥٩)، شرح مسلم (٢٧٧/٤)، فتح الباري (٢٨٤/١).

(٥) خ: (٢٨٤/١) (٤) كتاب الوضوء (٣٤) باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين القبل والدبر (١٨٠)، م: الكتاب والباب السابقين - واللفظ له (٣٤٥/٨٣) من طريق شعبة عن الحكم عن ذكوان أبي صالح عن أبي سعيد الخدري به.

كما رويت أحاديث كثيرة تدل على وجوب الغسل لمن جامع، وإن لم ينزل، وبين العلماء أنها تنسخ الأحاديث السابقة، وهو القول المعتمد .

ومن هذه الأحاديث :

(١) عن أبي موسى الأشعري قال : قمت فاستأذنت على عائشة ، فأذن لي ، فقلت لها : يا أمه ، أو يا أم المؤمنين ، إنني أريد أن أسألك عن شيء ، وإنني أستحييك ، فقالت : لاتستحي أن تسألني عما كنت سائلاً عنه أمك التي ولدتك ، فإنما أنا أمك ، قلت : فما يوجب الغسل؟ قالت : على الخبر سقطت ، قال رسول الله - ﷺ - «إذا جلس بين شعبها الأربع ، ومس الختان الختان ، فقد وجب الغسل» (١) .

(٢) عن أبي هريرة عن النبي - ﷺ - قال : «إذا جلس بين شعبها الأربع وأجهد نفسه فقد وجب الغسل ، أنزل أو لم ينزل» (٢) .

(٣) عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعائشة زوج النبي - ﷺ - كانوا يقولون : إذا مس الختان الختان فقد وجب الغسل (٣) .

وقد بين العلماء نسخ الأحاديث التي لاتوجب الغسل عند التقاء الختانين . فالحازمي بعد أن ذكر الأحاديث التي تفيد الإقتصار على الوضوء ، وضع عنواناً هو «ذكر مايدل على النسخ» ثم أورد الأحاديث التي توجب الغسل .

ونقل قول الشافعي : «وإنما بدأت بحديث أبي بن كعب في قوله الماء من الماء

(١) م : (٢٧٢/١) (٣) كتاب الحيض (٢٢) باب نسخ الماء من الماء ، ووجوب الغسل بالتقاء الختانين (٣٤٩/٨٨) ، هق : (١٦٣-١٦٤) أبو عوانة : (٢٨٩/١) من طريق هشام بن حسان عن حميد بن هلال عن أبي بردة عن أبي موسى به .

(٢) حم : (٣٤٧/٢) ، قط : (١١٣/١) ، طيالسي : (٣٢١) من طرق عن قتادة عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة به .

وهو في الصحيحين دون قوله «أنزل أو لم ينزل» إلا في رواية مطر عن الحسن في صحيح مسلم ففيها «وإن لم ينزل»

خ : (٣٩٥/١) (٥) كتاب الغسل (٢٨) باب إذا التقى الختانان (٢٩١) ، م : (٢٧١/١)

(٣) كتاب الحيض (٢٢) باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين (٣٤٨/٨٧) من طريق هشام عن قتادة عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة به -

وعند مسلم أيضاً من طريق هشام عن مطر عن الحسن به .

(٣) ط : (٤٥/١) (٢) كتاب الطهارة (١٨) باب واجب الغسل إذا التقى الختانان (٧١)

عن مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب به .

ونزوعه، أن فيه دلالة على أنه سمع الماء من الماء عن النبي -ﷺ-، قال: ولم يسمع خلافه فقال به، ثم لا أحسبه تركه إلا أنه ثبت له أن النبي -ﷺ- قال بعده مانسخته»^(١). ثم يقول: وهذا يدل على أن أكثر من كان يرى الرخصة لمّا بلغهم النسخ نزعوا عن ذلك^(٢).

والشافعي يرى النسخ، فقد روى بسنده عن عائشة قالت: «إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل، فعلته أنا ورسول الله فَاغْتَسَلْنَا». ثم قال: «وحديث الماء من الماء» ثابت الإسناد، وهو عندنا منسوخ بما حكيت فيجب الغسل من الماء، ويجب إذا غيّب الرجل ذكره في فرج المرأة حتى يوارى حشفته»^(٣).

وخلاصة مذهب ابن حزم أن الاكتفاء بالوضوء كان رخصة في أول الأمر تيسيراً على المسلمين، ثم نسخت هذه الرخصة بما رواه أبو هريرة وعائشة من أن رسول الله -ﷺ- أوجب الغسل من الجماع سواء أنزل أو لم ينزل^(٤).

والبغوي يؤيد ذلك فيقول: كان الحكم في ابتداء الإسلام أن من جامع فأكسل لا يجب عليه الغسل... إلى أن قال: ثم صار منسوخاً بإيجاب الغسل وإن لم ينزل^(٥). وابن شاهين يضع في كتابه عنوان باب النسخ لهذا الحديث^(٦).

والإمام مسلم يجعل الباب الذي أورد فيه هذه الأحاديث بعنوان «باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين»^(٧).

وقال البيهقي: قول أبي بن كعب الماء من الماء، ثم نزوعه عنه بعد ذلك يدل على أنه ثبت عنده أن رسول الله -ﷺ- قال بعده مانسخته^(٨).

(١) انظر اختلاف الحديث (ص ٩١).

(٢) الاعتبار (ص ٦٨-٧٠).

(٣) اختلاف الحديث (ص ٩٢).

(٤) انظر: الإحكام (٩٦/٤).

(٥) شرح السنة (٦/٢).

(٦) ناسخ الحديث ومنسوخه (ص ٤٧).

(٧) صحيح مسلم (٢٧١/١).

(٨) سنن البيهقي (١٦٥/١).

٣- ما يعرف بالتاريخ:

قال ابن الصلاح: «ومنها ما عرف بالتاريخ، كحديث شداد بن أوس وغيره، أن رسول الله -ﷺ- قال: «أفطر الحاجم والمحجوم»، وحديث ابن عباس «أن النبي -ﷺ- احتجم وهو صائم»، بين الشافعي أن الثاني ناسخ للأول من حيث إنه روى في حديث شداد أنه كان مع النبي -ﷺ- زمان الفتح، فرأى رجلاً يحتجم في شهر رمضان، فقال: «أفطر الحاجم والمحجوم»، وروى في حديث ابن عباس أنه -ﷺ- «احتجم وهو محرم صائم» فبان بذلك أن الأول كان زمن الفتح في سنة ثمان، والثاني في حجة الوداع في سنة عشر^(١).

أما حديث: «أفطر الحاجم والمحجوم» فقد رواه عدد كبير من الصحابة - رضي الله عنهم. قال الحاكم: «في الباب عن جماعة من الصحابة بأسانيد مستقيمة مما يطول شرحه في هذا الموضع»^(٢).

قال الحافظ ابن حجر: «فيه عن ثوبان، وشداد بن أوس، ورافع بن خديج، وأبى موسى، ومעقل بن يسار، وأسماء بن زيد، وبلال، وعلي، وعائشة، وأبى هريرة، وأنس، وجابر، وابن عمر، وسعد بن أبى وقاص، وأبى يزيد الأنصاري، وابن مسعود».

وقد استوعب النسائي طرق هذا الحديث في السنن الكبرى^(٣).

ونورد هنا طرق هذا الحديث عن ثلاثة من رواته من الصحابة وهم ثوبان^(٤).

(١) علوم الحديث (ص ٢٧٨) وانظر تدريب الراوي (٢/١٩١-١٩٢).

(٢) المستدرك (١/٤٣٠).

(٣) تلخيص الحبير (٢/١٩٣).

(٤) د: (٢/٧٧٠) (٨) كتاب الصوم (٢٨) باب في الصائم يحتجم (٢٣٦٧)، ج: (١/٥٣٧) (٧) كتاب الصيام (١٨) باب ما جاء في الحجامة للصائم (١٦٨٠)، حم: (٥/٢٧٧)، ٢٨٠، ٢٨٣، خز: (٣/٢٢٦) رقم: (١٩٦٢، ١٩٦٣)، حب: (٥/٢١٨) رقم (٣٥٢٤)، ك: (١/٤٢٧)، هق: (٤/٢٦٥)، طيالسي (ص ١٣٣) رقم (٩٨٩)، تق: (ص ١٦٠) رقم (٣٨٦)، عب: (٤/٢٠٩) رقم (٧٥٢٢)، مي: (١/٣٤٧) رقم (١٧٣٨). من طرق عن يحيى بن أبى كثير عن أبى قلابة الجرمي عن أبى أسماء الرحبي عن ثوبان به. قال الحاكم: وهو حديث صحيح على شرط الشيخين، وذكر عن أحمد بن حنبل قوله: وهو أصح ما روى في هذا الباب، ووافقه الذهبي.

وشداد بن أوس^(١)، ورافع بن خديج^(٢).

وأما حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - «احتجم رسول الله - ﷺ - وهو محرم»، فقد روى فى الصحيحين وغيرهما، وزاد بعضهم «واحتجم وهو صائم» أو «وهو محرم صائم»^(٣).

وقد أكد الشافعي أن الحديث الثاني نسخ الحديث الأول، وأن هذا النسخ عرف

(١) حم: (١٢٣/٤، ١٢٤)، حب: (٢١٩-٢١٨/٥) رقم (٣٥٢٥)، هق: (٢٦٥/٤) ش: (٤٩/٣) من طريق عاصم الأحول عن أبى قلابة عن أبى الأشعث عن أبى أسماء عن شداد بن أوس به.

وله طرق أخرى عن شداد بن أوس: حم: (١٢٣-١٢٢/٤، ١٢٤، ١٢٥)، د: (٧٧٢/٢) رقم (٢٣٦٩)، جه: (٥٣٧/١) رقم (١٦٨١)، ك: (٤٢٩-٤٢٨/١)، حب: (٢١٩/٢) رقم (٣٥٢٦)، طيالسي (ص ١٥٢) رقم (١١١٨)، مي: (٣٤٧/١) رقم (١٧٣٧)، وفى بعض طرق هذا الحديث أن ذلك كان فى زمن الفتح سنة ثمان. قال النووى: وأسانيده صحيحة. (المجموع ٣٩٠/٦).

وقال البخارى: ليس فى هذا الباب أصح من حديث شداد بن أوس وثوبان - علل الترمذى الكبير (٣٦٢/١) تحقيق حمزة ديب مصطفى - مكتبة الأقصى - عمان ط ١ سنة ١٤٠٦هـ.

وذكر عن علي بن المدينى أنه قال: أصح شيء فى هذا الباب حديث ثوبان وشداد بن أوس؛ لأن يحيى بن أبى كثير روى عن أبى قلابة الحديثين جميعاً، حديث ثوبان، وحديث شداد بن أوس (سنن الترمذى ١٣٦/٣).

(٢) ت: (١٣٥/٣) (٦) كتاب الصوم (٦٠) باب كراهية الحجامه للصائم (٧٧٤)، حم: (٤٦٥/٣)، خز: (٢٢٧/٣) رقم (١٩٦٤)، حب: (٢١٩/٥) رقم (٣٥٢٧)، ك: (٤٢٨/١)، هق: (٢٦٥/٤)، عب: (٢١٠/٤) رقم (٧٥٢٣) كلهم من طريق يحيى بن أبى كثير عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع به.

قال الترمذى: حديث رافع بن خديج حديث حسن صحيح، وذكر عن أحمد بن حنبل أنه قال: أصح شيء فى هذا الباب حديث رافع بن خديج. وذكر الحاكم عن ابن المدينى أنه قال: لأعلم فى الحاجم والمحجوم حديثاً أصح من هذا.

(٣) خ: (٥٠/٤) (٢٨) كتاب جزاء الصيد (١١) باب الحجامه للمحرم (١٨٥٣)، م: (٨٦٢/٢) (١٥) كتاب الحج (١١) باب جواز الحجامه للمحرم (١٢٠٢/٨٧) من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس وعطاء عن ابن عباس به.

خ: (١٧٤/٤) (٣٠) كتاب الصوم (٣٢) باب الحجامه والقيء للصائم (١٩٣٨، ١٩٣٩) من طريق وهيب، ت: (١٣٧/٣) (٦) كتاب الصوم (٦١) باب ماجاء من الرخصة فى ذلك (٧٧٥) من طريق عبد الوارث كلاهما عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس به - وزاد البخارى «واحتجم وهو صائم»، وعند الترمذى «وهو محرم صائم»، وقال الترمذى: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح.

بالتاريخ، حيث قال: «وسماع ابن أوس عن رسول الله -ﷺ- عام الفتح، ولم يكن يومئذ محرماً، ولم يصحبه محرم قبل حجة الإسلام، فذكر ابن عباس حجة النبي -ﷺ- عام حجة الإسلام سنة عشر، وحديث أفطر الحاجم والمحجوم في الفتح سنة ثمان قبل حجة الإسلام بسنتين».

قال الشافعي: «فإن كانا ثابتين، فحديث ابن عباس ناسخ، وحديث إفطار الحاجم والمحجوم منسوخ»^(١). ويؤيد ماذهب إليه بالقياس والنظر، حيث قال: «ومع حديث ابن عباس القياس، أن ليس الفطر من شيء يخرج من جسد، إلا أن يخرج من الصائم من جوفه متقيناً، وأن الرجل قد ينزل غير متلذذ فلا يبطل صومه، ويعرق ويتوضأ ويخرج منه الخلاء والريح والبول ويغتسل ويتنور فلا يبطل صومه، وإنما يفطر من إدخال البدن أو التلذذ بالجماع أو التقيؤ فيكون على هذا إخراج شيء من جوفه كما عمد إدخاله فيه، قال: والذي أحفظ عن بعض أصحاب رسول الله -ﷺ- والتابعين وعامة المدنيين، أنه لا يفطر أحد بالحجامة»^(٢).

ويؤيد الطحاوي من قال بالنسخ، ويستشهد لذلك بالنظر، حيث قال: «وأما وجهه من طريق النظر، فإننا رأينا خروج الدم، أغلظ أحواله أن يكون حدثاً ينتقض به الطهارة، وقد رأينا الغائط والبول، خروجهما حدث ينتقض به الطهارة، ولا ينقض الصيام.

فالنظر على ذلك أن يكون الدم كذلك، وقد رأينا الصائم لا يفطره فصد العرق، فالحجامة في النظر أيضاً كذلك»^(٣).

٤- ما يعرف بدلالة الإجماع:

قال ابن الصلاح: «ومنها ما يعرف بالإجماع، كحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة، فإنه منسوخ عُرِفَ نسخه بانعقاد الإجماع على ترك العمل به، والإجماع

(١) اختلاف الحديث (ص ١٩٧).

(٢) المصدر السابق (ص ١٩٨). وانظر تدريب الراوي (٢/١٩٠).

(٣) شرح معاني الآثار (٢/١٠٢).

لَا يُنْسَخُ وَلَا يُنْسَحُ، ولكن يدل على وجود ناسخ غيره. والله أعلم بالصواب»^(١).

وحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة روى عن غير واحد من الصحابة - رضى الله عنهم. ومما ورد في ذلك: عن معاوية بن أبى سفيان قال: قال رسول الله - ﷺ -: «إذا شربوا الخمر فاجلدوهم، ثم إن شربوا فاجلدوهم، ثم إن شربوا فاجلدوهم، ثم إن شربوا فاقتلوهم»^(٢).

وقد ذهب جمهور أهل العلم من الصحابة التابعين والأئمة الأربعة إلى أن شارب الخمر لا يقتل بعد الرابعة، وأن القتل منسوخ. قال الإمام الشافعي مبيناً وقوع النسخ في السنة فيما يعرف بدلالة الإجماع، أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب يرفعه إلى النبي - ﷺ -: قال: «إن شرب الخمر فاجلدوه، ثم إن شرب فاجلدوه، ثم إن شرب فاجلدوه، ثم إن شرب فاقتلوه»، فأتى برجل قد شرب الخمر فجلده، ثم أتى به الثانية فجلده، ثم أتى به الثالثة فجلده، ثم أتى به الرابعة فجلده، ووضع القتل فكانت رخصة^(٣).

(١) علوم الحديث (ص ٢٧٨).

(٢) د: (٦٢٣/٤-٦٢٤) (٣٢) كتاب الحدود (٣٧) باب إذا تتابع في شرب الخمر (٤٤٨٢). ت: (٤٨/٤) (١٥) كتاب الحدود (١٥) باب ماجاء من شرب الخمر فاجلدوه، ومن عاد في الرابعة فاقتلوه (١٤٤٤)، ج: (٨٥٩/٢) (٢٠) كتاب الحدود (١٧) باب من شرب الخمر مراراً (٢٥٧٣)، ك: (٣٧٢/٤)، ح: (٣٠٩/٦) رقم (٤٢٢٩)، حم: (٩٦/٤)، عب: (٢٤٧/٩) رقم (١٧٠٨٧)، هق: (٣١٣/٨)، طح: (١٥٩/٣)، وعزاه الزيلعي في «نصب الراية (٣٤٧/٤)، والمزى في (التحفة ٤٣٩/٨) إلى النسائي في الكبرى - من طرق عن عاصم بن بهدلة عن أبى صالح ذكوان عن معاوية به.

قال الترمذى: وروى ابن جريج ومعمّر عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة عن النبي - ﷺ -: قال: سمعت محمداً - يعنى البخاري يقول: حديث أبى صالح عن معاوية عن النبي - ﷺ -: فى هذا أصح من حديث أبى صالح عن أبى هريرة عن النبي - ﷺ -.

وسكت عنه الحاكم وصححه الذهبي، وسكت عنه أبو داود والمنذري.

(٣) الأم: (١٣٠/٦)، فع: (٨٩/٢) رقم (٢٩١)، د: (٦٢٥-٦٢٦) (٣٢) كتاب الحدود (٣٧) باب إذا تتابع في شرب الخمر (٤٤٨٥)، طح: (١٦١/٣)، هق: (٣١٤/٨)، عب: (٢٤٦/٩) رقم (١٧٠٨٤)، بغ: (٣٣٥-٣٣٦) من طرق عن الزهري عن قبيصة به.

قال ابن حجر: وقبيصة بن ذؤيب من أولاد الصحابة، وولد فى عهد النبي - ﷺ - ولم يسمع منه، ورجال هذا الحديث ثقات مع إرساله... والظاهر أن الذى بلغ قبيصة ذلك صحابى فيكون الحديث على شرط الصحيح لأن إبهام الصحابى لا يضر بفتح البارى (٨٠/١٢).

قال الشافعي: والقتل منسوخ بهذا الحديث وغيره، وهذا مما لا اختلاف فيه بين أحد من أهل العلم علمته^(١). وقال في موضع آخر: «لأنعلم أحداً من أهل الفتيا يخالف في أن من أقيم عليه حد في شيء أربع مرات، ثم أتى به خامسة أو سادسة أقيم ذلك الحد عليه، ولم يقتل، وفي هذا دليل على أن ما روى عن النبي إن كان ثابتاً، فهو منسوخ»^(٢).

وقال الترمذي معلقاً على حديث معاوية: «وإنما كان هذا في أول الأمر، ثم نسخ بعد، كما أشار إلى حديث قبيصة السابق، ثم قال: والعمل على هذا عند عامة أهل العلم، لأنعلم بينهم اختلافاً في ذلك في القديم والحديث»^(٣).

وقوى أبو جعفر الطحاوي نسخ القتل من جهة الأثر، والنظر^(٤). وأشار الخطابي إلى احتمال أن القتل كان واجباً، ثم نسخ لحصول الإجماع من الأمة على أنه لا يقتل، ولرواية قبيصة بن ذؤيب التي تدل على ذلك^(٥).

وقد ورد ما يفيد النسخ عن غير واحد من أهل العلم^(٦)، وذكر بعضهم ما يشهد للنسخ ويقويه من الأدلة، وذلك كحديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - ﷺ - «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمفارق لدينه التارك للجماعة»^(٧).

=وقال الشافعي عقب روايته للحديث وكأنه ينبه على وجوب الأخذ به: قال سفيان ثم قال الزهري لمنصور بن المعتمر ومخول كونا وافدي أهل العراق بهذا الحديث (الأم/١٣٠/٦).

(١) الأم (١٣٠/٦).

(٢) اختلاف الحديث (ص ٢٠٧).

(٣) سنن الترمذي (٤/٤٩).

(٤) شرح معاني الآثار (٣/١٦١).

(٥) انظر معالم السنن (٦/٢٨٧).

(٦) انظر: شرح السنة - للبغوي (١٠/٣٣٤-٣٣٥)، الاعتبار (ص ٣٦٨)، مختصر سنن أبي داود - للمنزري (٦/٢٨٩)، رسوخ الأخبار - للجعبري (ص ٤٨٣)، فتح الباري: (١٢/٧٣، ٧٨-٨٠) نيل الأوطار (٩/١٧).

(٧) خ: (١٢/٢٠١) (٨٧) كتاب الديات (٦) باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ...﴾ (٦٨٧٨)، م: (٣/١٣٠٢) (٢٨) كتاب القسامة (٦) باب ما يباح به دم المسلم (٢٥)، (٢٦/١٦٧٦). من طرق عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن ابن مسعود به.

ولعلنا بهذا نكون قد أنهينا توضيح وبيان القاعدة الثانية من قواعد دفع
التعارض، وهى قاعدة النسخ.

وننتقل بعون من الله عز وجل إلى القاعدة الثالثة، وهى قاعدة الترجيح، ومايتعلق
بها من أنواع مختلفة.

المبحث الثالث

الترجيح

ونتحدث فى هذا المبحث عن تعريف الترجيح، وموقف العلماء من العمل بالراجح، وشروط الترجيح، ثم كيفية الترجيح.

أولاً: تعريف الترجيح لغة واصطلاحاً:

الترجيح فى اللغة: يطلق الترجيح فى اللغة ويراد به التميل والتثقل والتغليب، يقال: رَجَحَ الميزان يَرَجِحُ رَجُوحاً وَرَجْحَاناً: مال، وثقلت كفته بالموزون، ورجح الشيء بيده: وزنه، ونظر مائثله، وأرجح الميزان: أى أثقله حتى مال.

وفى الحديث الشريف أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- اشترى سراويل، فقال للوزان: «زن وأرجح»^(١). وأرجح له ورجح: أعطاه راجحاً، وترجحت الأرجوحة بالغلام: أى مالت به، ورجّحت الشيء بالتثقل: فضلته وقويته^(٢).

الترجيح فى الاصطلاح: عرفه علماء الأصول بتعريفات متقاربة، لاتبعد كثيراً عن المعنى اللغوي:

قال الرازي: «الترجيح: تقوية أحد الطريقتين على الآخر ليعلم الأقوى فيعمل به، ويطرح الآخر»^(٣).

(١) د: (٦٣١/٣) (١٧) كتاب البيوع (٧) باب فى الرجحان فى الوزن (٣٣٣٦)، ت: (٥٨٩/٣) (١٦) كتاب البيوع (٦٦) باب ماجاء فى الرجحان فى الوزن (١٣٠٥)، ن: (٢٨٤/٧) (٤٤) كتاب البيوع (٥٤) باب الرجحان فى الوزن (٤٥٩٢)، ج: (٧٤٨/٢) (١٢) كتاب التجارات (٣٤) باب الرجحان فى الوزن (٢٢٢٠)، مي: (١٧٥/٢) كتاب البيوع (٤٧) باب الرجحان فى الوزن (٢٥٨٨)، حم: (٣٥٢/٤) كلهم من طريق سفيان عن سهالك بن حرب عن سويد بن قيس به مرفوعاً.

قال الترمذى: حديث سويد حديث حسن صحيح.
(٢) انظر: لسان العرب (١٥٨٦/٣)، القاموس المحيط (٣٠٥/٢)، تاج العروس (٣٨٤-٣٨٣/٦)، المصباح المنير (ص ٢١٩).

(٣) المحصول (٥٢٩/٢/٢).
والمراد بالطريق ماهو أعم من أن يكون دليلاً قطعياً أو ظنياً، وقد أورد الشوكانى تعريف الرازى، غير أنه قال: الطرفين (إرشاد الفحول ص ٢٧٣).

وقال البيضاوي: «هو تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى ليعمل بها»^(١).

وأشار ابن السبكي أن هذا تنصيب من البيضاوي - يعنى قوله الأمارتين - على أن الترجيح لا يكون إلا بين الأدلة الظنية^(٢).

وقال الإسنوي: «وإنما خص الترجيح بالأمارتين، أي بالدليلين الظنيين، لأن الترجيح لا يجرى بين القطعيات، ولا بين القطعي والظني»^(٣).

وقال عبد العزيز البخاري: «الترجيح: هو إظهار قوة لأحد الدليلين المتعارضين، لو انفردت عنه لا تكون حجة معارضة»^(٤).

ولم تسلم هذه التعريفات من عدة اعتراضات، أوردها علماء الأصول في كتبهم، وكان أقلها اعتراضاً تعريف الآمدى الذى قال: الترجيح: هو اقتران أحد الصالحين للدلالة على المطلوب مع تعارضهما بما يوجب العمل به، وإهمال الآخر^(٥).

ولعل هذا التعريف هو أوضح التعريفات عبارة، وأكثرها مناسبة، وأجمعها بياناً للمعنى. وقول الآمدى (اقتران أحد الصالحين) يحتز به عما ليسا بصالحين للدلالة، أو أحدهما صالح، والآخر ليس بصالح، فإن الترجيح إنما يكون مع تحقق التعارض، ولا تعارض مع عدم الصلاحية للأمرين أو أحدهما.

وقوله (مع تعارضهما) يحتز به عن الصالحين اللذين لا تعارض بينهما، فإن الترجيح إنما يطلب عند التعارض لا مع عدمه. وقوله (بما يوجب العمل بأحدهما وإهمال الآخر) يحتز به عما اختص به أحد الدليلين عن الآخر من الصفات الذاتية أو العرضية، ولا مدخل له فى التقوية والترجيح^(٦).

ثانياً: موقف العلماء من العمل بالراجع:

ذهب جمهور المحدثين والفقهاء والأصوليين إلى جواز الترجيح بين الأدلة عند التعارض، ووجوب العمل بالدليل الراجع دون المرجوح.

(١) المنهاج بشرح الإسنوي (٢١١/٣).

(٢) انظر: الإيهام شرح المنهاج (٢١٠/٣).

(٣) نهاية السؤل (٢١٢/٣).

(٤) كشف الأسرار (٧٨/٤).

(٥) الإحكام (٤٦٠/٤).

(٦) المصدر السابق.

قال الرازي: الأكثرون اتفقوا على جواز التمسك بالترجيح^(١).

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بما يلي:

قال الرازي: لنا وجوه:

الأول: إجماع الصحابة على العمل بالترجيح، فإنهم قدموا خبر عائشة - رضى الله عنها - في التقاء الختانين على قول من روى «إنما الماء من الماء»^(٢)، وخبر من روى من أزواجه «أنه كان يصبح جنباً» على ما روى أبو هريرة أنه «من أصبح جنباً فلا صوم له»^(٣).

الثاني: أن الظننين إذا تعارضا ثم ترجح أحدهما على الآخر، كان العمل بالراجح متعيناً عرفاً، فيجب شرعاً لقوله - ﷺ -: «مارأه المسلمون حسناً، فهو عند الله حسن»^(٤).

الثالث: أنه لو لم يعمل بالراجح لزم العمل بالمرجوح، وترجيح المرجوح على الراجح ممتنع في بداهة العقول^(٥).

قال الرازي: وأنكره بعضهم، وقال: عند التعارض يلزم التخيير أو التوقف^(٦).

وقد استدلو على مذهبوا إليه بما يلي:

(١) انظر: المحصول (٥٢٩/٢/٢)، وانظر: تنقيح الفصول (ص ٤٢٠)، إرشاد الفحول (ص ٢٧٣).

وممن يرى الترجيح على سبيل المثال: (الكرخي، والشيرازي، وإمام الحرمين، والبيضاوي، والسرخسي، والغزالي، والبيضاوي، والامدي، والقرافي، والبدخشي، وابن السبكي، والإسنوي، والبركسي).

(٢) سبق تخريج الحديث (انظر ص ٢٠٨).

(٣) سيأتي تخريج ودراسة الحديث (انظر ص ٢٤٣).

(٤) قال ابن كثير: هذا ما روى عن عبد الله بن مسعود بسند جيد (تحفة الطالب ص ٤٥٥) تحقيق عبد الغني الكبيسي - دار حراء - مكة ط ١ سنة ١٤٠٦ هـ. أخرجه: حم: (٣٧٩/١)، طيالسي: (ص ٣٣)، ك: (٧٨-٧٩/٣) حل: (٣٧٥/١)، الاعتقاد (ص ٣٢٢) كلهم من طريق عاصم عن زر بن حبیش عن عبد الله بن مسعود موقوفاً.

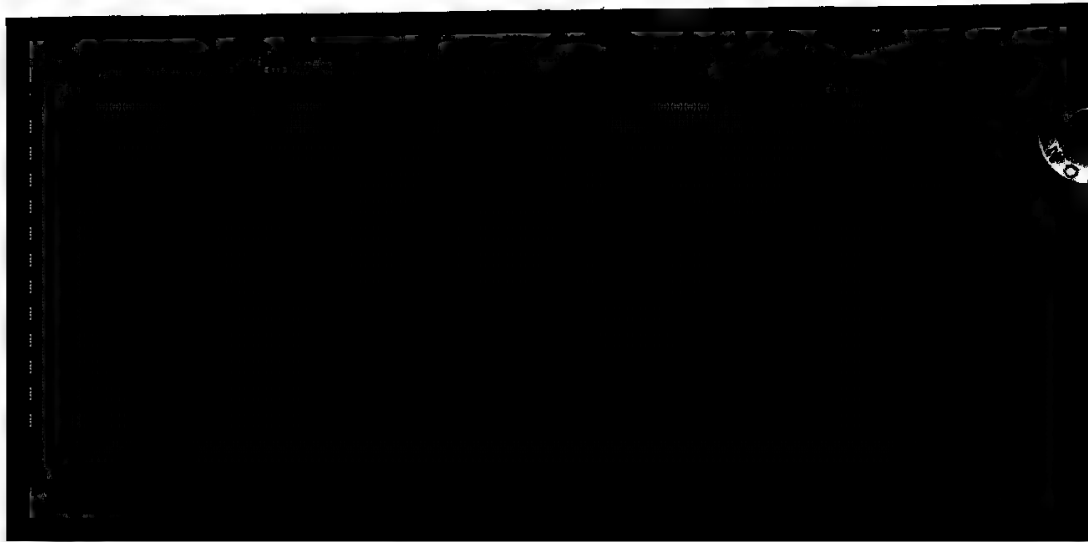
وقال الحاكم: هذا حديث صحيح ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

وهو في مجمع الزوائد (١٧٧-١٧٨)، وقال: رواه أحمد والزار والطبراني في الكبير، ورجاه موقوفون.

وقد صحح الأستاذ أحمد شاكر إسناده (لمسند رقم ٣٦٠٠).

(٥) المحصول (٥٢٩/٢/٢).

(٦) المصدر السابق (٥٣٠/٢/٢)، وانظر: تنقيح الفصول (ص ٤٢٠)، شرح الإسنوي (٢٠٤/٣)، إرشاد الفحول (ص ٢٧٣).



الأول: يقول الله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾^(١). ففي الآية أمر بالاعتبار مطلقاً من غير تفصيل^(٢) بين رأى راجح ورأى مرجوح، وعليه فلا وجه لوجوب العمل بالراجح دون المرجوح لأن العمل بالمرجوح داخل في الأمر بالاعتبار.

وقد أجيب عن هذا الدليل:

١- إن دلالة الآية على المطلوب ظني، والأخذ بالترجيح قطعي فلا تقاومه^(٣).

قال الإمام الجويني بهذا الصدد: «وليس من الإنصاف إلزام مجتهد فيه على القول في مسألة مسلكها القطع»^(٤).

وأجاب الرازي بقوله: «إن مذكرته دليل ظني، وما ذكرناه قطعي، والظني لا يعارض بالقطعي»^(٥).

٢- إن غاية ماتفيده الآية هو الأمر بالنظر والاعتبار، وليس في الآية ما ينافي القول بوجوب العمل بالترجيح، والأخذ بالدليل الراجح، بل يقتضي النظر والاعتبار بالعمل بالراجح، لأنه أقوى من غيره في نظر المرجح، فيكون أولى بالاعتداد به من المرجوح^(٦).

وقد أنكر الشوكاني أن تكون في الآية دلالة على محل النزاع بوجه من الوجوه^(٧).

الثاني: يقول رسول الله ﷺ: «نحن نحكم بالظاهر»^(٨). وإذا كان الدليل المرجوح

(١) الحشر (٢).

(٢) الإحكام (٤/٤٦١).

(٣) إرشاد الفحول (ص ٢٧٤).

(٤) البرهان (٢/١١٤٣) رقم (١١٦٩).

(٥) المحصول (٢/٥٣٢).

(٦) انظر: الإحكام (٤/٤٦١)، كشف الأسرار (٤/٧٦-٧٧).

(٧) انظر: إرشاد الفحول (ص ٢٧٤).

(٨) قال ابن كثير: هذا الحديث كثيراً ما يلهج به أهل الأصول، ولم أقف له على سند، وسألت عنه الحافظ أبا الحجاج المزي فلم يعرفه، لكن له معنى في الصحيح، وهو

قوله ﷺ: «إنما أقضى بنحو مما أسمع». (تحفة الطالب ص ١٧٥). وقال العراقي: لا أصل له، وسئل عنه المزي فأنكره، وفي الصحيحين حديث أم سلمة: فأقضى له على نحو ما أسمع. تخريج أحاديث وآثار البيضاوي=

ظاهراً، فالعمل به جائز كما جاء بغيره من الأدلة^(١)، كما أن الحديث يقتضى إلغاء زيادة الظن^(٢).

وقد أجيب عن هذا الدليل:

١- إن هذا الحديث لا أصل له^(٣)، أى بهذا اللفظ.

٢- إن الحديث يدل على جواز العمل بالظاهر، وهو ما ترجح أحد طرفيه على الآخر، ومع وجود الدليل الراجح، فالمرجوح المخالف لا يكون راجحاً من جهة مخالفته للراجح، فلا يكون ظاهراً فيه^(٤).

الثالث: إن الترجيح لو اعتبر فى الأمارات الظنية المتعارضة لاعتبر فى البيئات^(٥) المتعارضة، ولترجح شهادة الأربعة على شهادة الاثنين، مادام الترجيح غير معتبر فى البيئات فكذلك غير معتبر فى الأمارات^(٦).

وقد أجيب عن هذا الدليل:

١- لم يسلم الأمدي بامتناع الترجيح فى باب الشهادة، وقال: بل عندنا يقدم الأربعة على قول الاثنين على رأي لنا^(٧).

ص(١٠٧-١٠٨).

وقال الشوكاني: يحتج به أهل الأصول، ولا أصل له، وقد ورد فى حديث آخر يفيد ذلك كما فى قوله -ﷺ-: "إنما أقضى بما أسمع". (الفوائد المجموعة ص ٢٠٠، إرشاد الفحول ص ٢٧٤).

وحديث أم سلمة أخرجه: غ: (٣٣٩/١٢) (٩٠) كتاب الحيل (١٠) باب... (٦٩٦٧)، م: (١٣٣٧/٣) (٣٠) كتاب الأقضية (٣) باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة (١٧١٣/٤) من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة عن النبي -ﷺ- قال: "إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إليّ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضى له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار".

(١) الإحكام (٤٦١/٤).

(٢) المحصول (٥٣٢/٢/٢).

(٣) انظر: تخريج الحديث السابق.

(٤) انظر: الإحكام (٤٦١/٤)، كشف الأسرار (٧٧/٤)، إرشاد الفحول (ص ٢٧٤).

(٥) البيئات جمع بيئة، وهم الشهود، سمووا بذلك لأن بهم تبين الحق. (الإقناع للشربيني ١٠٣/٥) طبع محمد على صبيح.

(٦) انظر: الإحكام (٤٦١/٤)، كشف الأسرار (٧٧/٤)، المحصول (٥٣١/٢/٢).

(٧) الإحكام (٤٦١/٤).

ونسب ابن الهمام إلى الإمامين مالك والشافعي تقديم شهادة الأربعة على شهادة الاثنین^(١).

وذكر إمام الحرمين أن الإمام مالكا، وطوائف من علماء السلف، يرون ترجيح البينة على البينة، ثم قال: إن ظن ظان أن لا ترجيح في البينة، ورأها مستندة إلى توقيفات تعبدية، فهذا لا يعارض ما ثبت قطعاً تواتراً في الترجيح والعمل به^(٢).

٢- أنه لو سلم بامتناع الترجيح في باب الشهادة فقد أجاب ابن الهمام بأن هناك farkاً كبيراً بين الشهادة والدليل؛ لأن الشهادة في الشرع مقدرة بعدد معلوم، فلم تعد محل اجتهد، بخلاف تلك الأدلة؛ لأنها مبنية على النظر والتأمل، وكم من وجه يترجح به الأدلة دون الشهادات^(٣).

وقال صاحب فواتح الرحموت: «تم الأمر أن نصاب الشهادة علقامة للحكم شرعاً، وهي لا تزيد ولا تنقص»^(٤). أي فالأربعة والاثنان على السواء في إيجاب الحكم، فلا رجحان لأحدهما على الآخر في الإيجاب^(٥).

وبعد هذا العرض المجمل لموقف العلماء من العمل بالراجع، ننتهي فيه إلى ترجيح قول الجمهور في ذلك، وهو وجوب العمل بالدليل الراجع، وذلك لقوة أدلتهم، وسلامتها من الاعتراض، وكثرة ما وقع للصحاب من الترجيح الذي يقوى ما ذهب إليه الجمهور، ويضعف رأي المخالفين. والله أعلم.

ثالثاً: شروط الترجيح:

اشتراط جمهور المحدثين والأصوليين لصحة الترجيح شروطاً لا بد من تحققها حتى يعتبر الترجيح صحيحاً - نجملها فيما يلي:

الأول: أن يتساوى الدليلان المتعارضان في الثبوت والحجية، فلا يعتبر الترجيح

(١) تيسير التحرير (١٥٣/٣).

(٢) البرهان (١١٤٣/٢) رقم (١١٦٩)، وانظر الشرح الصغير (٦٧٠/٥).

(٣) تيسير التحرير (١٥٣/٣) وانظر: نهاية السؤل (٢١٢/٣)، تنقيح الفصول (ص ٤٢٠).

(٤) فواتح الرحموت (٢٠٤/٢).

(٥) مسلم الثبوت (٢٠٤/٢).

صحيحاً بين القرآن وخبر الواحد مثلاً، أو بين الحديث الصحيح المتواتر وضعيف الإسناد^(١).

يقول الرازي: «لا يصح الترجيح بين أمرين إلا بعد تكامل كونهما طريقين لو انفرد كل واحد منهما - أى بأمانة أو طريق - فإنه لا يصح ترجيح الطريق على ساليس بطريق»^(٢).

الثاني: أن لا يمكن الجمع بين المتعارضين بوجه مقبول، فإن أمكن ذلك تعيين المصير إليه، ولم يجز المصير إلى التراجع.

قال الرازي: «إذا تعارض الدليلان فالعمل بكل واحد منهما من وجه، أولى من العمل بأحدهما دون الثاني»^(٣).

قال الشوكاني: «وبه قال الفقهاء جميعاً»^(٤).

الثالث: ألا يثبت أن أحدهما منسوخ والآخر ناسخ.

قال ابن قدامة: «فإن لم يمكن الجمع ولا معرفة النسخ رجحنا فأخذنا بالأقوى»^(٥).

وقال إمام الحرمين: «إذا تعارض نصان على الشرط الذى ذكرناه وتأرخا، فالمتأخر ينسخ المتقدم، وليس من مواقع الترجيح»^(٦).

الرابع: أن يكون الدليلان ظنيين، لأن الظنون تتفاوت فى القوة حقيقة، ولا يتصور هذا التفاوت فى القطعيين، إذ هما معلومان، وليس فى بعض المعلوم أقوى ولا أغلب من بعض^(٧).

(١) إرشاد الفحول (ص ٢٧٦).

(٢) المحصول (٥٢٩/٢/٢).

(٣) المصدر السابق (٥٤٢/٢/٢).

(٤) إرشاد الفحول (ص ٢٧٦).

(٥) روضة الناظر (ص ٢٠٨).

(٦) البرهان (١١٥٨/٢) رقم (١١٨٩).

(٧) انظر: المستصفى (٣٩٣/٢)، كشف الأسرار (٧٨/٤)، اللمع (ص ٧٩)، مختصر ابن الحاجب (ص ١٦٦).

قال الرازي: «الترجيح لايجرى فى الأدلة اليقينية... لأن الترجيح عبارة عن التقوية، والعلم اليقيني لايقبل التقوية؛ لأنه إن قارنه احتمال النقيض ولو على أبعد الوجوه، كان ظناً لا علماً، وإن لم يقارنه ذلك لم يقبل التقوية»^(١).

قال الخطيب البغدادي: «ما أوجب العلم من الأخبار لايصح دخول التقوية والترجيح فيه، لأن المعلومين إذا تعارضا استحال تقوية أحدهما على الآخر، إذ العلوم كلها تتعلق بسائر المعلومات على طريقة واحدة، لايصح التزايد والاختلاف فيها»^(٢).

ولكن إذا ثبت تعارض بين نصين قاطعين، فإنه لامجال للترجيح على سبيل الجزم، وإنما يدفع التعارض بأن يعتبر المتأخر ناسخاً للمتقدم^(٣).

قال العبادي: لايتعارض قطعيان من حيث الدلالة عقليين كانا أو نقليين أو مختلفين إلا أن يكون أحدهما ناسخاً للآخر^(٤).

أما الكمال بن الهمام فيرى إمكانية القول بتعارض القطعيين، ولكن على أنه فى ذهن المجتهد لافى نفس الأمر، لأن حقيقة التعارض غير متصورة فى شيء منهما، وأن المبوب له فى كتب الأصوليين هو صورة المعارضة، فلا مانع إذاً أن يظن المجتهد تعارضاً بين معلوم قطعى، ومعلوم قطعى مثله، على أنه يكون الترجيح بينهما بوصف تابع للراجع منهما^(٥).

الخامس: يرى العلماء اشتراط عدم كون أحدهما قطعياً والآخر ظنياً، فإنه لامجال للترجيح بين القطعى والظنى لاستحالة بقاء الظن فى مقابلة العلم^(٦).

يقول ابن قدامة: «ولايتصور - الترجيح - بين علم وظن، لأن ما علم كيف يظن خلافه، وظن خلافه شك؟ فكيف يشك فيما يعلم؟»^(٧).

(١) المحصول (٥٣٤-٥٣٣/٢/٢).

(٢) الكفاية فى علم الرواية (ص٤٣٣-٤٣٤).

(٣) انظر: كشف الأسرار (٧٧/٤).

(٤) شرح العبادي على شرح المحلى على الورقات فى الأصول (ص١٤٨).

(٥) انظر: تيسير التحرير (١٣٧/٣).

(٦) انظر: كشف الأسرار (٧٨/٤).

(٧) روضة الناظر (ص ٢٠٨).

ويعتبر ابن الهمام أن تقديم القطعي على الظني ليس من قبيل الترجيح، إنما هو باعتبار ذاته لكونه قطعياً، وليس باعتبار وصف تابع له، لأن المماثلة بين القطعي والظني مفقودة^(١).

وتبعه ابن الحاجب حيث قال: وإنما يقدم القطعي لقوته بدليل أن الظني باق على دلالة مع وجود دلالة القطعي وتقديمها^(٢).

وأما العبادي فيرى أن كون أحدهما قطعياً هو من جملة المرجحات^(٣).

السادس: أن يتفق الدليلان المتعارضان في الحكم مع اتحاد الوقت والمحل والجهة، وعليه فلا تعارض بين النهي عن البيع مثلاً في وقت النداء كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾^(٤) وبين الإذن به في غير هذا الوقت كما قال رسول الله - ﷺ - حين سئل: أي الكسب أطيب؟ قال: «عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور»^(٥) وذلك لاختلاف الحكم في كل منهما^(٦).

السابع: أن يكون المشتغل بالترجيح مستكماً شروط الاجتهاد.

قال النووي في التقريب: معرفة مختلف الحديث، وحكمه: هذا فن من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف، وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً، فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما، وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث، والفقه، والأصوليون الغواصون على المعاني^(٧).

والذي نخلص إليه هو التأكيد على عدم التعارض الحقيقي بين الأدلة الشرعية الصحيحة، وأن ذلك محال عند جمهور العلماء، وإنما هو تعارض

(١) انظر: تيسير التحرير (١٣٧/٣).

(٢) شرح المحلى على جمع الجوامع (٣٧٦/٢).

(٣) شرح العبادي (ص ١٤٨).

(٤) الجمعة (٩).

(٥) حم: (١٤١/٤) من طريق المسعودي عن وائل أبي بكر عن عباية بن رفاع بن رافع بن

خديج عن جده رافع بن خديج وقد أخرجه أحمد من طرق، ورجاله جميعهم ثقات. انظر:

مجمع الزوائد (٦٠/٤).

(٦) إرشاد الفحول (ص ٢٧٣).

(٧) التقريب (١٩٦/٢).

ظاهري في ذهن المجتهد .

فإذا وقع تعارض بين نصين متساويين في القوة سواء كانا قطعيين أو ظنيين، ولم يستطع المجتهد الجمع بين المتعارضين بأى وجه من أوجه الجمع، ولم يستطع كذلك معرفة تقدم أحدهما بعينه وتأخر الآخر، وأن مدلولهما قابل للنسخ، ففي هذه الحالة يصح للمجتهد الترجيح بين قطعيين، وذلك بالبحث عن وصف تابع لأحدهما كما يفعل بالترجيح بين الظنيين.

أما القطعي والظني فإنه لا يجهد نفسه في البحث عن مرجح لأن القطعي متقدم بذاته، والظني متأخر بذاته، وهما معاً لا يدخلان تحت حد الترجيح. والله أعلم.

ونأتى الآن إلى بيان كيفية الترجيح واعتباراته وأنواعه بشيء من التفصيل والتمثيل:

رابعاً: كيفية الترجيح:

المرجحات بين الأدلة كثيرة جداً، وقد اهتم بعض العلماء بذكرها وتفصيل القول فيها، لما لها من أهمية في دفع كثير من التعارض الواقع بين الأدلة الشرعية. وقد أشار هؤلاء العلماء إلى أن وجوه الترجيح لا تنحصر ولا تنضبط في عدد معين.

فالحازمي الذي أورد في مقدمة كتابه الاعتبار خمسين وجهاً للترجيح، عَقَّبَ بقوله: «وتمَّ وجوه كثيرة أضربنا عن ذكرها كي لا يطول به هذا المختصر»^(١).

والعراقي الذي أوصلها إلى مائة وعشرة قال بعد أن ذكرها: «وتمَّ وجوه آخر للترجيح في بعضها نظر»^(٢).

وقال الشيخ زكريا الأنصاري بعد أن ذكر بعض وجوه الترجيح: «إن المرجحات لا تنحصر فيما ذكر هنا، وإنما ماثرها غلبة الظن»^(٣).

وقال الشوكاني: «إن مدار الترجيح على ما يزيد الناظر قوة في نظره على وجه

(١) الاعتبار (ص ٤٩).

(٢) التقييد والإيضاح (ص ٢٥٠).

(٣) غاية الوصول (ص ١٤٧).

صحيح مطابق للمسالك الشرعية، فما كان محصلاً لذلك فهو مرجح معتبر»^(١).

ومع ذلك يرى بعض العلماء إمكانية حصر هذه الوجوه، وتقسيمها إلى أقسام عامة، يندرج تحت كل قسم عدد من الوجوه.

قال السيوطي: وقد رأيتها منقسمة إلى سبعة أقسام^(٢)، ثم ذكر هذه الأقسام، وهي:

الأول: الترجيح بحال الراوي. الثاني: الترجيح بالتحمل. الثالث: الترجيح بكيفية الرواية. الرابع: الترجيح بوقت ورود. الخامس: الترجيح بلفظ الخبر. السادس: الترجيح بالحكم. السابع: الترجيح بأمر خارجي^(٣).

وأما القاسمي فقد جعلها أربعة أقسام عامة، وهي: الأول: الترجيح باعتبار الإسناد. الثاني: الترجيح باعتبار المتن. الثالث: الترجيح باعتبار المدلول. الرابع: الترجيح باعتبار أمر خارجي^(٤).

ويمكن القول: إن الأنواع التي على أساسها يتم ترجيح أحد الحديثين المتعارضين تنقسم إلى ثلاثة أقسام أساسية وكلية، وكل قسم يضم عدداً من الوجوه المعتبرة في الترجيح. وفيما يلي أذكر هذه الأقسام مع بيان كثير من الوجوه المندرجة فيها، مستعيناً بالأمثلة التي توضح ذلك، حسب الترتيب الآتي:

الأول: الترجيح باعتبار السند وما يتعلق به:

- ١- الترجيح بكثرة الرواة.
- ٢- الترجيح بشدة الضبط والحفظ.
- ٣- ترجيح حديث صاحب القصة أو المباشر لها.
- ٤- الترجيح بفقه الراوي وعلمه.
- ٥- الترجيح بتأخر إسلام الراوي.
- ٦- ترجيح السماع على غيره من أنواع التحمل.
- ٧- ترجيح حديث من جمع بين المشاهدة والمشاهدة على حديث من روى من وراء حجاب.

(١) إرشاد الفحول (ص ٢٨٤).

(٢) تدريب الراوي (١٩٨/٢).

(٣) تدريب الراوي (٢٠٢-١٨٩/٢).

(٤) قواعد التحديث (ص ٣٠١)، وانظر: الإحكام - للآمدي (٤٦٣/٤).

الثاني : الترجيح باعتبار المتن ومايتعلق به :

- ١- الترجيح بكون المتن سالماً من الاضطراب .
- ٢- ترجيح الحديث المشتغل على الحكم والعلّة .
- ٣- ترجيح الحديث المشتغل على تأكيد .
- ٤- الترجيح بكون الحديث منسوباً إلى النبي - ﷺ - نصاً وقولاً .

الثالث : المرجحات باعتبار أمر خارجي :

- ١- ترجيح الحديث الموافق للقرآن .
- ٢- ترجيح الحديث الموافق لحديث آخر .
- ٣- الترجيح بموافقة القياس .
- ٤- الترجيح بموافقة الخلفاء الراشدين .
- ٥- الترجيح بموافقة عمل أهل المدينة .

الأول: الترجيح باعتبار السند ومايتعلق به:

ويتضمن هذا القسم وجوهاً كثيرة، وأنواعاً متعددة، منها :

١- الترجيح بكثرة الرواة:

ذهب جمهور المحدثين والأصوليين إلى القول بالترجيح بكثرة الرواة، وتقديم الحديث الذي يزيد عدد رواته عن معارضه^(١) .

قال الخطيب البغدادي: «فصح تقوية أحد الخبرين على الآخر بوجه من الوجوه، فتارة بكثرة الرواة، وتارة بعدالتهم وشدة ضبطهم، وتارة بما يعضد أحد الخبرين من الترجيحات»^(٢) .

(١) انظر الإيهاج (٢١٨/٣)، شرح الاسنوى والبدخشى على المنهاج (٢٢٣/٣)، البرهان (١١٦٢/٢) رقم (١١٩٤)، أصول السرخسي (٢٤/٢)، إرشاد الفحول (ص٢٧٦)، شرح مختصر المنتهى (٣١٠/٢)، الكوكب المنير (٦٣٤-٦٣٨/٤)، الإحكام - للآمدي (٤٦٣/٤)، كشف الأسرار (٧٨/٤)، المنحول (ص٤٣٠)، المنحول (٥٣٥/٢/٢)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص١٩٧)، الكفاية (ص٤٣٦)، (٢) الكفاية (ص٤٣٤).

وقال السيوطي: «الترجيح بحال الراوي، وذلك بوجوه: أحدها: كثرة الرواة، كما ذكر المصنف - أي النووي - لأن احتمال الكذب والوهم على الأكثر أبعد من احتمالهما على الأقل»^(١).

وقال ابن السبكي: «والأصح الترجيح بكثرة الأدلة والرواة»^(٢).

واستدل الجمهور على ذلك بالآتي:

١- إن كثرة الرواة أقوى في الظن، ومتى كان الظن أقوى تعين العمل به، ولأن احتراز العدد عن تعمد الكذب أكثر من احتراز الواحد، وكذا احتمال الغلط والنسيان على العدد أبعد^(٣)، ولأن كثرة العدد تقرب مما يوجب العلم وهو التواتر^(٤).

٢- إن رسول الله ﷺ والصحابة - رضى الله عنهم - رجحوا بكثرة العدد، واعتبروا أن الظن الحاصل بقول الاثنين أقوى من القول الحاصل بقول الواحد^(٥).

- فإن رسول الله ﷺ لم يعمل بقول ذي اليدين^(٦) له: «أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟» حتى أخبره أبو بكر وعمر - رضى الله عنهما - بذلك^(٧).

(١) تدريب الراوي (١٩٨/٢).

(٢) جمع الجوامع (٣٦١/٢).

(٣) انظر: المحصول (٥٣٦-٥٣٥/٢/٢).

(٤) انظر: الاعتبار (ص ٣٠).

(٥) انظر: البرهان (١١٦٣/٢) رقم (١١٩٦)، المحصول (٥٣٦/٢/٢)، الإحكام للآمدي (٣٠/٤)، المصادر السابقة.

(٦) ذو اليدين: قال النووي: وفي رواية رجل من بني سليم، وفي رواية رجل يقال له الخرباق، وكان في يده طول، وفي رواية بسيط اليدين، هذا كله رجل واحد اسمه الخرباق بن عمرو بكسر الخاء المعجمة، والباء الموحدة، وآخره قاف، ولقبه ذو اليدين لطول كان في يديه، وهو معنى قوله بسيط اليدين (شرح مسلم ٧١/٥-٧٢).

(٧) أخرجه الشيخان والإمام مالك في الموطأ وأصحاب السنن الأربعة وغيرهم من طرق عن أبي هريرة وعمران بن الحصين - وفي بعضها عند البخاري وغيره - وفيهم أبو بكر وعمر - رضى الله عنهما - فهاجا أن يكلماه، وفي بعضها: قال رسول الله ﷺ - «أصدق ذو اليدين؟» فقال الناس: نعم، وفي بعضها: فقال النبي ﷺ - لأصحابه «أحق ما يقول»، قالوا: نعم».

انظر: خ: الأرقام (٤٨٢، ٧١٤، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ٦٠٥١، ٧٢٥٠)، م:

(٩٧-١٠٢/٥٧٣-٥٧٤) ط: (٩٤-٩٣/١) رقم (٥٨-٦٠).

- وإن أبا بكر الصديق - رضى الله عنه - لم يعمل بخبر المغيرة فى مسألة الجدة، وأن لها السدس فى الميراث حتى شهد له محمد بن مسلمة الأنصارى^(١).

- وإن عمر - رضى الله عنه - لم يقبل خبر أبى موسى فى الاستئذان حتى شهد له أبو سعيد الخدرى^(٢).

٢- إنه إذا حصل التعارض بين دليل ودليلين مثلاً، فالعقلاء يوجبون الأخذ بموجب الدليلين، حتى إن من عدل عنها إلى موجب الدليل الواحد سفّوها رأيه،

(١) ط: (٥١٣/٢) (٢٧) كتاب الفرائض (٨) باب ميراث الجدة (٤)، د: (٣١٦/٣) (١٣) كتاب الفرائض (٥) باب فى الجدة (٢٨٩٤) ت: (٤٢٠/٣) (٣٠) كتاب الفرائض (١٠) باب ماجاء فى ميراث الجدة (٢١٠١)، ج: (٦٠٩/٧) رقم (٥٩٩٩)، ت: رقم (٩٥٩) كلهم من طريق مالك عن الزهري عن عثمان بن إسحاق بن خرشة عن قبيصة بن ذؤيب أنه قال: جاءت الجدة إلى أبى بكر الصديق تسأله ميراثها فقال لها أبو بكر: مالك فى كتاب الله شيء وما علمت لك فى سنة رسول الله ﷺ، فارجمى حتى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبه: حضرت رسول الله ﷺ أعطاه السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصارى، فقال مثل ما قال المغيرة، فأنفذه لها أبو بكر الصديق... الحديث.

ك: (٣٣٨/٤)، ت: رقم (٢١٠٠) من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن قبيصة به، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وقال الترمذى عن روايته الأولى من طريق مالك (هذا أصح من حديث ابن عيينة).

(٢) خ: (٢٧-٢٦/١١) (٧٩) كتاب الاستئذان (١٣) باب التسليم والاستئذان ثلاثاً (٦٢٤٥). م: (١٦٩٤/٣) (٣٨) كتاب الآداب (٧) باب الاستئذان (٢١٥٣/٣٣) من طريق سفيان ابن عيينة عن يزيد بن خصيفة عن بُسر بن سعيد عن أبى سعيد الخدرى، وعند مسلم من طرق أخرى عن بُسر بن سعيد به - وفى بعضها أن أبا سعيد الخدرى قال: «كنا فى مجلس عند أبى بن كعب فأتى أبو موسى الأشعرى مغضباً حتى وقف، فقال: أنشدكم الله! هل سمع أحد منكم رسول الله ﷺ يقول: «الاستئذان ثلاث، فإن أذن لك، وإلا فارجع؟» قال أبى: وما ذاك؟ قال: استأذنت على عمر بن الخطاب أمس ثلاث مرات، فلم يؤذن لي فرجعت، ثم جئته اليوم فدخلت عليه فأخبرته، أنى جئت أمس فسلمت ثلاثاً، ثم انصرفت، قال: قد سمعناك ونحن حينئذ على شغل، فلو ما استأذنت حتى يؤذن لك؟ قال: استأذنت كما سمعت رسول الله ﷺ. قال: فوالله! لأوجعن ظهرك وبطنك أو لتأتين بمن يشهد لك على هذا.

فقال أبى بن كعب: فوالله! لا يقوم معك إلا أحدثنا سناً، قم يا أبا سعيد، فقممت حتى أتيت عمر، فقلت: قد سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا.

واستصخبوا تصرفه، وإذا كان الأمر كذلك فى العرف وجب أن يكون فى الشرع كذلك^(١).

ومن الحنفية من ذهب إلى عدم الترجيح بكثرة الرواة^(٢). واستدلوا على ذلك بالآتي:

١- القياس على الشهادة، فكما أنه لا ترجيح فى الشهادة بكثرة عدد الشهود، فشهادة الاثنين وشهادة الأربعة فأكثر سواء، فكذلك لا ترجيح بكثرة عدد الرواة فى الأحاديث، وأن خبر الواحد وخبر الجماعة يجب أن يكونا سواء^(٣).

وقد سبق الرد على هذا الاستدلال، وبيان من يرى من العلماء قوة البيئة المضاف إليها عدد، ومن فرق منهم بين الشهادة والرواية^(٤).

ويضاف إلى ذلك ما قاله الحازمي فى الاعتبار: إن إلحاق الرواية بالشهادة غير ممكن؛ لأن الرواية وإن شاركت الشهادة فى بعض الوجوه فقد فارقتها فى أكثر الوجوه.

ألا ترى أنه لو شهد خمسون امرأة لرجل بمال لا تقبل شهادتهن، ولو شهد به رجلان قبلت شهادتهما، ومعلوم أن شهادة الخمسين أقوى فى النفس من شهادة رجلين؛ لأن غلبة الظن إنما هي معتبرة فى باب الرواية دون الشهادة، وكذا سوى الشارع بين شهادة إمامين عالمين وشهادة رجلين لم يكونا فى منزلتهما، وأما فى باب الرواية، ترجح رواية الأعلام الأدين على غيره من غير خلاف يعرف فى ذلك، فلا^(٥) الفرق بينهما^(٦).

٢- ورد عن السلف من الصحابة وغيرهم الترجيح بزيادة الضبط والإتقان، وزيادة

(١) الآيات البينات - لابن قاسم العبادي (٢٢٤/٤) المطبعة الكبرى بالقاهرة.

(٢) انظر: فواتح الرحموت (٢١٠/٢)، كشف الأسرار (٧٩/٤) الإحكام - للآمدي (٤٦٣/٤)، شرح المنار (٨٧٢/٢)، البرهان (١١٦٢/٢) رقم (١١٩٤).

(٣) المصادر السابقة.

(٤) انظر: (ص ٢٢١) من هذا البحث.

(٥) لاح الشيء - أى لمح، ولاح لى أمرك: بان ووضح، ويقال للشيء إذا تلاؤا: لاح. انظر:

الصحاح (٤٠٣/١)، لسان العرب (٤٠٩٦/٥)، المعجم الوسيط (٨٤٤/٢).

(٦) الاعتبار (ص ٣٠-٣١).

الثقة فى الرواية، وغير ذلك، ولم يرد اشتغالهم بالترجيح بكثرة الرواة^(١).

ويجاب عن هذا الدليل: بأن وقائع كثيرة دلت على ترجيحهم بكثرة الرواة، وزيادة العدد، وقد سبق بيان شيء منها.

٣- إن الترجيح بكثرة العدد ليس دليلاً على قوة الحجة، كذلك يحتمل أن يكون الحق مع القليل، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٣)، وقال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٤)، وقال تعالى: ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾^(٥).

وفى هذا المعنى قال الشاعر:

تُعِيرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الْكَرَامَ قَلِيلٌ^(٦).

وبالنظر فى الأقوال السابقة، يظهر لنا بوضوح قوة مذهب الجمهور القائلين بالترجيح بكثرة الرواة.

ويتأكد هذا القول: إذا تعارض حديثان، وكان رواية أحدهما أكثر من الآخر، وتساوى الجميع فى وصف العدالة والضبط والإتقان، وما إلى ذلك.

يقول إمام الحرمين: «إن المجتهدين إذا لم يجدوا متمسكاً إلا الخبر، وتعارض فى الواقعة خبران، واستوى الرواة فى العدالة والثقة، وانفرد بنقل أحدهما واحد، وروى الآخر جمع، فيجب العمل بالخبر الذى رواه الجمع، وهذا مقطوع به؛ فإننا على قطع نعلم أن أصحاب رسول الله - ﷺ - لو تعارض لهم خبران كما وصفنا، والواقعة فى محل لا تقدير للقياس فيه، ولا مضطرب للرأى، لما كانوا يعطلون الواقعة، بل كانوا يرون التعلق بما رواه الجمع»^(٧).

(١) انظر: كشف الأسرار - لعبد العزيز البخارى (٧٩/٤)، شرح المنار - لابن الملك (٨٧٢/٢).

(٢) ص (٢٤).

(٣) يوسف (١٠٣).

(٤) النحل (٣٨).

(٥) الكهف (٢٢).

(٦) شرح المنار (٨٧٢/٢). وقائل البيت هو السموءل.

(٧) البرهان (١١٦٣/٢) رقم (١١٩٦).

أما لو تعارضت العدالة من جانب والكثرة من جانب آخر، ففيه قولان :
أحدهما : ترجيح الكثرة .

ثانيهما : ترجيح العدالة ، فإنه رُبَّ عدلٍ يعدلُ ألفَ رجلٍ في الثقة كما قيل : إن شعبة بن
الحجاج كان يعدل مائة ، وقد كان الصحابة يقدمون رواية الصديق على رواية
غيره^(١) .

ومن الأمثلة على الترجيح بكثرة الرواة : (ما جاء عن رفع الأيدي في الصلاة) .

عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله - ﷺ - كان يرفع يديه
حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة ، وإذا كبر للركوع ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما
كذلك أيضاً ، وقال : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد ، وكان لا يفعل ذلك في
السجود^(٢) . فهذا الحديث الصحيح يفيد أن رسول الله - ﷺ - كان يرفع يديه عند
تكبيرة الإحرام ، وعند الركوع ، وعند رفع الرأس منه .

وبه قال أكثر العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم^(٣) . فذهب إليه من
الصحابة : أبو بكر ، وعلي ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبو سعيد الخدري ، وجابر ،
وأبو هريرة ، وأنس ، وعبد الله بن الزبير وغيرهم .

وإليه ذهب من التابعين : الحسن البصري ، وابن سيرين ، وعطاء ، وطاوس ،
ومجاهد ، والقاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله ، وسعيد بن جبير ، ونافع ، وقتادة ،
ومكحول ، وغيرهم^(٤) .

(١) انظر : المستصفى (٣٩٧/٢) ، إرشاد الفحول (ص ٢٧٦) .

(٢) خ : (٢١٨/٢) (١٠) كتاب الأذان (٨٣) باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح
سواء ، (٨٤) باب رفع اليدين إذا كبر ، وإذا ركع ، وإذا رفع ، (٨٥) باب إلى أين يرفع
يديه (٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٨) ، وجزء رفع اليدين (ص ٧٠) ، م : (٢٩٢/١) (٤) كتاب الصلاة
(٩) باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام ، وفي الرفع من
الركوع ، وأنه لا يفعله إذا رفع رأسه من السجود (٢١-٢٣/٣٩٠) ، ط : (١٧٥/١) (٣)
كتاب الصلاة (٤) باب افتتاح الصلاة (١٦) من طرق كثيرة عن الزهري عن سالم بن
عبد الله عن أبيه به .

(٣) المجموع (٣٦٨/٣) .

(٤) شرح السنة للبغوي (٢٣/٣) ، وانظر : سنن الترمذي (٣٧/٢) ، الاستذكار (١٢٥/٢) ،
المجموع (٣٦٨/٣) ، المغني (٤٩٧/١) .

وبه يقول مالك، ومعمّر، والأوزاعي، وابن عيينة، وعبد الله بن المبارك،
والشافعي، وأحمد، وإسحاق^(١). وبه قال: أبو عبد الله البخاري^(٢).

وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: لا نرى الرفع إلا في التكبيرة الأولى^(٣)،
واحتجوا في ذلك بالحديث الآتي:

عن البراء بن عازب - رضى الله عنه أن رسول الله - ﷺ - كان إذا افتتح الصلاة
رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم لا يعود^(٤).

(١) سنن الترمذى (٣٧/٢)، وانظر: التمهيد (٢١١/٩-٢١٤)، طرح التثريب للعراقي

(٢/٢٥٣) دار إحياء التراث العربى - بيروت.

(٢) المجموع (٣/٣٦٨)، وانظر: جزء رفع اليدين للبخاري.

(٣) شرح معانى الآثار (١/٢٢٤).

(٤) د: (٤٧٨/١) (٢) كتاب الصلاة (١١٩) باب من لم يذكر الرفع عند الركوع (٧٤٩) من
طريق شريك عن يزيد بن أبى زياد عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن البراء به، قط:
(٢٩٣/١) رقم (٢١) من طريق إسماعيل بن زكريا عن يزيد به - وفيه "ثم لم يعد إلى
شيء من ذلك حتى فرغ من صلاته"، عب: (٧١/٢) رقم (٢٥٣١) من طريق ابن عيينة
عن يزيد به - وفيه: "وزاد قال: مرة واحدة ثم لاتعد لرفعها فى تلك الصلاة"، عل:
(٢٤٨-٢٤٩) رقم (٣٧-٣٩/١٦٩٢-١٦٩٠). من طريق شريك وهشيم وابن إدريس عن
يزيد به - وفى الأخير "ثم لم يرفعها"، د: رقم (٧٥٠)، دى: (٣١٦/٢) رقم (٧٢٤)،
عب: (٧٤/٢) رقم (٢٥٣٠)، حم: (٣٠٣/٤)، قط: (٢٩٣/١) رقم (١٨)، طح: (١٩٦/١)،
(٢٢٤)، هق: (٧٦/٢) كلهم من طريق سفيان عن يزيد به، حم: (٣٠٣/٤)، قط:
(٢٩٣/١) رقم (١٩) من طريق شعبة عن يزيد به، حم: (٣٠١/٤)، هق: (٧٦/٢) من
طريق أسباط كلهم عن يزيد به - وليس فيه "ثم لا يعود".

وقد حدث يزيد بن أبى زياد بهذا الحديث كما رأينا، وعرف الحديث به.

ويزيد بن أبى زياد القرشي الهاشمى أبو عبد الله، مولاهم الكوفى، وثقه أحمد بن
صالح، ويعقوب بن سفيان، وقال ابن سعد: كان ثقة فى نفسه إلا أنه اختلط فى آخر
عمره فجاء بالعجائب، ونقل عن جرير أنه كان يقول: يزيد بن أبى زياد أحسن حفظاً
من عطاء من السائب، وقال ابن حبان: صدوق، إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير،
وكان يلقي ما لقن فوقعت المناكير فى حديثه، فسماع من سمع منه قبل التغيير
صحيح، وقال شعبة: كان رقاعاً، وضعفه ابن مهدي، وأحمد بن حنبل، وابن معين،
وابن المدينى، والعجلي، وأبو حاتم، وأبو زرعة، ومسلم، وابن خزيمة، والنسائى،
وابن قانع، والدارقطنى، وقال ابن المبارك: أرم به.

قال الذهبى فى الميزان خرّج له مسلم مقروناً والأربعة، أحد علماء الكوفة المشاهير
على سوء حفظه.

وقال الحافظ: ضعيف، كبير فتغير، صار يتلقن وكان شيعياً، مات سنة ١٣٦هـ خت م ٤. انظر: (التهذيب ٣٢٩/١١)، الجرح والتعديل (٢٦٥/٩)، الميزان (٤٢٣/٤)، التاريخ الكبير (٣٣٤/٨) دار الكتب العلمية - بيروت، المجروحين (٩٩/٣)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ١١٢) تحقيق محمود زايد - دار الوعي - حلب ط ١ سنة ١٣٩٦هـ، الضعفاء للعقيلي (٣٧٨/٤) تحقيق د. عبد المعطي قلجى - دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ سنة ١٤٠٤هـ، تاريخ عثمان (ص ٩٤، ٢٢٩)، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف - دار المأمون للتراث، طبقات ابن سعد (٢٣٧/٦)، العلل للإمام أحمد (٣٣/٢) المكتبة الإسلامية - تركيا ١٩٨٧م، التقريب (ص ٦٠١). وقد انتقد علماء الحديث زيادة لفظة "لايعود".

قال الحميدى فى المسند (٣١٦/٢): قال سفيان: وقدم الكوفة فسمعتة يحدث به فزاد فيه "ثم لايعود" فظننت أنهم لقنوه، وكان بمكة يومئذ أحفظ منه يوم رأيت بالکوفة، وقالوا لى: إنه قد تغير حفظه أو ساء حفظه.

وذكر قول سفيان بن عيينة السابق: الإمام البخاري فى جزء رفع اليدين (ص ١١٨)، والإمام أحمد فى العلل (١٤٣/١)، وأبو داود فى السنن (٤٧٨/١)، وابن أبى حاتم فى مقدمة الجرح والتعديل (ص ٤٣-٤٤)، وابن حبان فى المجروحين (١٠٠/٣)، والحازمي فى الاعتبار (ص ٣٨)، والبيهقى فى السنن (٧٦/٢)، وزاد: قال الحميدى: قلنا لقائل هذا - يعنى للمحتج بهذا - إنما رواه يزيد، ويزيد يزيّد.

وقال البخاري (ص ١١٩)، وكذلك روى الحفاظ من سمع يزيد بن أبى زياد منهم الثورى وشعبة وزهير ليس فيه "ثم لم يعد".

وقال أبو داود (٤٧٨/١): وروى هذا الحديث هشيم وخالد وابن إدريس عن يزيد، لم يذكر "ثم لايعود".

ونقل البيهقي (٧٦/٢) عن أبى سعيد الدارمي قوله: ومما يحقق قول سفيان بن عيينة أنهم لقنوه هذه الكلمة أن سفيان الثورى، وزهير بن معاوية، وهشيماً، وغيرهم من أهل العلم لم يجيئوا بها، إنما جاء بها من سمع بآخره.

وقال ابن عبد البر فى التمهيد (٢٢٠/٩): وأما قول من قال فيه: "ثم لايعود" فخطأ عند أهل الحديث.

وقال الحافظ ابن حجر فى تلخيص الحبير (٢٢١/١): واتفق الحفاظ على أن قوله: "ثم لم يعد" مدرج فى الخبر من قول يزيد بن أبى زياد، ورواه عنه بدونها شعبة، والثورى، وخالد الطحان، وزهير، وغيرهم من الحفاظ.

ونقل ابن حجر عن الإمام أحمد بن حنبل قوله: "هذا حديث واه، قد كان يزيد يحدث به برهة من دهره لايقول فيه "ثم لايعود" فلما لقنوه تلقن فكان يذكرها.

قلت: وقد يترك أحياناً هو نفسه لفظة "ثم لايعود"، مما يدل على اختلاطه رحمه الله - والله أعلم.

فقد أخرج الدارقطنى فى سننه (٢٩٤/١) بسنده عن غلى بن عاصم قال: أنبأنا محمد بن أبى ليلى عن يزيد بن أبى زياد عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن البراء بن عازب قال: فذكر الحديث، ثم قال على: فلما قدمت الكوفة قيل لى: إن يزيد حى، فأتيته فحدثنى بهذا الحديث، فقال: حدثنى عبد الرحمن بن أبى ليلى عن البراء قال: فذكر الحديث، ثم قال على: فقلت له: أخبرنى ابن أبى ليلى أنك قلت "ثم لم يعد"، قال: لأحفظ هذا، فعاودته فقال: ما أحفظه.

وهو قول أبى حنيفة وأصحابه^(١)، وسفيان الثوري، والحسن بن حي،
وسائر فقهاء الكوفة قديماً وحديثاً^(٢).

والحديثان كما نرى متعارضان فى رفع اليدين عند الركوع، وعند رفع الرأس
منه، وقد أورد الجمهور عدة أسباب لترجيح الرفع فى هذه المواضع على الترك،
ومن بينها الترجيح بكثرة الرواة.

فقد جاءت رواية الرفع من طرق كثيرة رويت عن جمع من الصحابة - رضى
الله عنهم. قال الترمذي: «وفى الباب عن عمر، وعلى، ووائل بن حجر، ومالك بن
الحويرث، وأنس، وأبى هريرة، وأبى حميد، وأبى أسيد، وسهل بن سعد،
ومحمد بن مسلمة، وأبى قتادة، وأبى موسى الأشعري، وجابر، وعمير
الليثي»^(٣).

وقال البخاري: «يروى عن سبعة عشر نفساً من أصحاب النبي - ﷺ - أنهم
كانوا يرفعون أيديهم عند الركوع، وعند الرفع منه، وذكر أسماءهم ثم قال: قال
الحسن وحميد بن هلال: كان أصحاب رسول الله - ﷺ - يرفعون أيديهم لم يستثن
أحداً... إلى أن قال: وكذلك روايته عن عدة من علماء أهل مكة، وأهل الحجاز،
وأهل العراق، والشام، والبصرة، واليمن، وعدة من أهل خراسان، وذكر أسماء
عدد منهم»^(٤).

وذكر ابن السبكي أن عدد رواة هذا الحديث من الصحابة بلغ ثلاثاً وأربعين
صحابياً^(٥).

ونقل الزيلعي عن البيهقي أنه روى الرفع فى الصلاة... وذكر أسماء عدد من
الصحابة، قال: وسمعت أبا عبد الله الحافظ يقول: لانعلم سنة اتفق على روايتها

(١) شرح معاني الآثار (٢٨٨/١).

(٢) انظر: التمهيد (٢١٣/٩)، وانظر: شرح السنة (٢٤/٣)، المغنى (٤٩٧/١)، المجموع
(٣٦٩/٣).

(٣) سنن الترمذي (٣٦/٢).

(٤) جزء رفع اليدين (ص ٥٦-٦٤) مؤسسة الكتب الثقافية - ط ١ سنة ١٤٠٩ هـ.

(٥) الإيهاج (٢١٩/٣).

عن النبي -ﷺ- الخلفاء الأربعة، ثم العشرة فمن بعدهم من أكابر الصحابة على تفرقهم في البلاد الشاسعة غير هذه السنة. ثم قال البيهقي: وهو كما قال أبو عبد الله، ثم ذكر أسماء ثلاثين من الصحابة منهم العشرة - رضى الله عنهم (١).

وقال العراقي: «واعلم أنه قد روى رفع اليدين من حديث خمسين من الصحابة منهم العشرة» (٢).

قال الشافعي: وبهذا نقول، فنقول: إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، وإذا أراد أن يركع رفعهما، وكذلك أيضاً إذا رفع رأسه من الركوع، ولا يرفع يديه في شيء من الصلاة في غير هذه المواضع.

قال رحمه الله: وبهذه الأحاديث تركنا ما خالفها من الأحاديث، لأنها أثبت إسناداً منه، وأنها عدد، والعدد أولى بالحفظ من الواحد. ويؤكد رحمه الله أن الأحاديث التي بنى عليها مذهبه أقوى حيث قال: فقلت لبعض من يقول هذا القول: أحديث الزهري عن سالم عن أبيه أثبت عند أهل العلم بالحديث أم حديث يزيد؟ قال: بل حديث الزهري وحده. قلت: فمع الزهري أحد عشر رجلاً من أصحاب رسول الله -ﷺ-، منهم أبو حميد الساعدي، وحديث وائل بن حجر كلها عن النبي -ﷺ- بما وصفت، وثلاثة عشر حديثاً أولى أن تثبت من حديث واحد (٣).

٢- الترجيح بشدة الضبط والحفظ، وزيادة التيقظ والاحتياط:

فإذا كان أحد الراويين أشد ضبطاً وحفظاً وأكثر ورعاً واحتياطاً في روايته عن رواية غيره، واشتهر بزيادة التيقظ مع قلة الخطأ، فإن روايته تقدم على رواية غيره.

يقول الحازمي: «أن يكون أحد الراويين أتقن وأحفظ نحو ما إذا اتفق مالك

(١) نصب الراية (١/٤١٧-٤١٨) إدارة المجلس العلمي - ط ٢ سنة ١٣٩٣ هـ.

(٢) تقريب الأسانيد (ص ١٩).

(٣) اختلاف الحديث (ص ١٧٧-١٧٨).

ابن أنس، وشعيب بن أبي حمزة^(١). فى الزهرى، فإن شعيباً وإن كان حافظاً ثقة غير أنه لا يوازي مالكا فى إتقانه وحفظه، ومن اعتبر حديثهما وجد بينهما بوناً بعيداً^(٢).

فإذا روى الإمام مالك حديثاً عن الزهرى، وروى شعيب عن الزهرى ما يخالف ما روى مالك، فالمقدم حينئذ هو ما رواه مالك لأنه أكثر إتقاناً وحفظاً وضبطاً من شعيب.

٣- ترجيح الحديث الذى رواه صاحب القصة، أو المباشر لها:

فإذا تعارض حديثان، وكان الراوى لأحدهما هو صاحب القصة أو المباشر لها، فهو أدرى بالحال، وأعلم بالقضية من غيره، وأكثر اهتماماً وعناية بما يروى، ولذا فإن القلب إلى قبول روايته أميل. وبالتالي فإن حديثه يقدم على ما يخالفه، ويرجح على ما يعارضه.

ومن الأمثلة على ذلك (ما جاء فى قصة زواج ميمونة). فقد أخرج مسلم وغيره عن يزيد بن الأصم عن ميمونة - رضى الله عنها - أن رسول الله ﷺ تزوجها وهو حلال^(٣).

(١) شعيب بن أبي حمزة الأموى، أبو بشر الحمصى، الإمام، الثقة، المتقن، الحافظ، قال أحمد: ثبت صالح، وقال ابن معين، ويعقوب بن شيبه، والعجلي، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم: ثقة، وزاد ابن معين: مثل يونس وعقيل يعني فى الزهرى، وقال ابن حجر: ثقة عابد، توفى سنة ١٦٢هـ، روايته فى الكتب الستة. انظر: سير أعلام النبلاء (١٨٧/٧-١٩٢)، تهذيب الكمال (٥١٦/١٢-٥٢٠)، التهذيب (٣٥١/٤-٣٥٢) تذكرة الحفاظ (٢٢١/١-٢٢٢)، الجرح والتعديل (٣٤٤/٤-٣٤٥)، التقريب (ص ٢٦٧).

(٢) الاعتبار (ص ٣١).

(٣) م: (١٠٣٢/٢) (١٦) كتاب النكاح (٥) باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته (١٤١١/٤٨)، ت: (١٩٤/٣) (٧) كتاب الحج (٢٤) باب ما جاء فى الرخصة فى تزويج المحرم (٨٤٥)، ج: (٦٣٢:١) (٩) كتاب النكاح (٤٥) باب المحرم يتزوج (١٩٦٤)، حم: (٣٣٣:٦) كلهم من طريق جرير بن حازم عن أبي فزارة عن يزيد بن الأصم به. د: (٤٢٢/٢) (١٥) كتاب الحج (٣٩) باب المحرم يتزوج (١٨٤٦)، حم: (٣٣٥/٦). تق: (ص ١٨١) رقم (٤٤٥) من طريق حبيب بن شهيد عن ميمون بن مهران عن يزيد به.

وأخرج مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن رسول الله - ﷺ - بعث أبا رافع موله ورجلاً من الأنصار فزوجه ميمونة بنت الحارث، ورسول الله - ﷺ - بالمدينة قبل أن يخرج (١).

وأخرج مسلم وغيره عن عثمان بن عفان - رضى الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - قال: «لا ينكح المحرم، ولا ينكح، ولا يخطب» (٢).

فهذه الأحاديث صحيحة الإسناد، وتدل على منع نكاح المحرم. ولكن حديثاً أخرجه الشيخان وغيرهما جاء مخالفاً لهذه الأحاديث، وهو مرواه ابن عباس - رضى الله عنهما - أن رسول الله - ﷺ - نكح ميمونة وهو محرم (٣).

وقد أخذ جمهور العلماء بأحاديث عدم جواز نكاح المحرم، وقالوا لا يتزوج المحرم، وإن نكح فنكاحه باطل. قال بذلك من الصحابة: عمر بن الخطاب، وعلى بن أبي طالب، وعبد الله بن عمر، وزيد بن ثابت.

ومن الأئمة مالك وأصحابه، والشافعي، وأحمد بن حنبل، والليث، والأوزاعي، وإسحاق، وغيرهم من فقهاء التابعين وأتباعهم (٤).

(١) ط: (٣٤٨/١) (٢٠) كتاب الحج (٢٢) باب نكاح المحرم (٦٩)، فع: (٣١٧/١) كتاب الحج - باب فيما يباح للمحرم وما يحرم... (٨٢٧)، طح (٢٧٠/٢) كتاب المناسك - باب نكاح المحرم به - عن مالك به.

(٢) م: (١٠٣٠/٢) (١٦) كتاب النكاح (٥) باب تحريم نكاح المحرم وكراهه خطبته (١٤٠٩/٤١)، ط: (٣٤٨/١) (٢٠) كتاب الحج (٢٢) باب نكاح المحرم (٧٠)، د: (٤٢١/٢) (٥) كتاب المناسك (٣٩) باب المحرم يتزوج (١٨٤١)، ت: (١٩٠/٣) (٧) كتاب الحج (٢٣) باب ما جاء فى كراهية تزويج المحرم (٨٤٠) كلهم عن نافع عن نبيه ابن وهب عن عمر بن عبد الله عن أبان بن عثمان عن عثمان بن عفان به - وقال الترمذى: حديث عثمان حديث حسن صحيح.

(٣) غ: (١٦٥/٩) (٦٧) كتاب النكاح (٣٠) باب نكاح المحرم (٥١٤)، م: (١٠٣٢/٢) (١٦) كتاب النكاح (٥) باب تحريم نكاح المحرم وكراهه خطبته (١٤١٠/٤٧) من طرق عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد أبى الشعثاء عن ابن عباس به.

(٤) انظر: الأم (٦٩/٥)، مختصر المزني (٣/٤) كتاب الشعب، سنن الترمذى (١٩٠/٣)، التمهيد (١٥٦/٣) الاعتبار (ص٣٣)، فتح الباري (٥٢/٤)، المغنى (٣٣٢/٣)، المجموع (٣٠٢/٧).

وقد تكلم الشافعي، وأحمد، والخطابي، وابن عبد البر، والحازمي، وغيرهم
في هذا الباب ورجحوا الأحاديث التي تمنع نكاح المحرم، وبينوا سبب الترجيح.

قال الشافعي: «فكان أشبه الأحاديث أن يكون ثابتاً عن رسول الله أن رسول
الله نكح ميمونة حلالاً، فإن قيل: ما يدل على أنه أثبت؟ قيل: روى عن عثمان عن
النبي النهي عن أن ينكح المحرم ولا ينكح، وعثمان متقدم الصحبة، ومن روى أن
النبي ينكحها محرماً لم يصحبه إلا بعد السفر الذي نكح فيه ميمونة، وإنما
نكحها قبل عمرة القضية، وقيل له: وإذا اختلف الحديثان فالمتصل الذي لاشك فيه
أولى عندنا إن ثبت لو لم يكن الحجة إلا فيه نفسه، ومع حديث عثمان ما يوافقه،
فإن قيل: فإن من روى أن رسول الله نكحها محرماً قرابة يعرف نكاحها، قيل:
ولابن أختها يزيد بن الأصم ذلك المكان منها، وللسليمان بن يسار منها مكان
الولاية يشابه أن يعرف نكاحها، فإذا كان يزيد بن الأصم، وسليمان بن يسار مع
مكانهما منها، يقولان: نكحها حلالاً، وكان ابن المسيب يقول: نكحها حلالاً،
ذهبت العلة في أن يثبت من قال: نكحها وهو محرم بسبب القرابة، وبأن حديث
عثمان بالإسناد المتصل، لاشك في اتصاله أولى أن يثبت مع موافقة ما وصفت،
فأى محرم نكح أو أنكح فنكاحه مفسوخ بما وصفت من نهى النبي ﷺ - عن
نكاح المحرم» (١).

وبين في موضع آخر في كيفية الاستدلال بالصحابة في منع نكاح المحرم:
بأنه إذا اختلفت الرواية عن النبي ﷺ - نظرنا فيما فعل أصحابه من بعده فأخذنا
به وتركنا الذي يخالفه، وأن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت يردان نكاح المحرم،
وقال ابن عمر: لا ينكح المحرم ولا ينكح (٢).

وقال الأثرم: قلت لأحمد: إن أبا ثور يقول: بأي شيء يدفع حديث ابن عباس
- أي مع صحته - قال: فقال: الله المستعان، ابن المسيب يقول: وهم ابن عباس،

(١) اختلاف الحديث (ص ٢٠٠-٢٠١).

(٢) انظر: مختصر المزني (٣/٤).

وميمونة تقول: تزوجنى وهو حلال^(١).

كما أن الخطابى رجح حديث ميمونة لأنها صاحبة القصة، وهى أعلم بحالها، فقال: «وميمونة أعلم بشأنها من غيرها، وأخبرت بحالها، وبكيفية الأمر فى ذلك العقد، وهو من أدل الدليل على وهم ابن عباس»^(٢).

وقال ابن عبد البر: «والرواية إن رسول الله -ﷺ- تزوج ميمونة وهو حلال متواترة عن ميمونة بعينها وعن أبى رافع مولى النبي -ﷺ- وعن سليمان بن يسار مولاها، وعن يزيد بن الأصم وهو ابن اختها»^(٣).

وقال أيضاً: «وما أعلم أحداً من الصحابة روى أن رسول الله -ﷺ- نكح ميمونة وهو محرم إلا عبد الله بن عباس، ورواية من ذكرنا معارضة لروايته، والقلب إلى رواية الجماعة أميل لأن الواحد أقرب إلى الغلط»^(٤).

وعلى الحازمي ترجيح حديث أن رسول الله -ﷺ- نكحها وهو حلال الذى يوافق حديث ميمونة، وهى صاحبة القصة، لأن راويه كان السفير بينهما، فقال: «فمن رواه نكحها وهو حلال أبو رافع، ومن رواه نكحها وهو حرام ابن عباس، وحديث أبى رافع أولى بالتقديم، لأن أبا رافع كان السفير بينهما، فكان مباشراً للحال، وابن عباس كان حاكياً، ولهذا أحالت عائشة على عليّ لما سألوها عن المسح على الخفين، وقالت: سلوا علياً، فإنه كان يسافر مع رسول الله -ﷺ-»^(٥).

وممن وافق على هذا الترجيح ابن حزم الظاهري، فإنه يقول بهذا الصدد: «وهذا ترجيح صحيح، لأننا قد تيقنا أن من لم يحضر الخبر إنما نقله عن غيره، ولاندرى عن نقله، ولا تقوم الحجة بمجهول، ولا شك فى أن كل أحد أعلم بما شاهد من أمر نفسه»^(٦).

(١) فتح البارى (١٦٥/٩) وقول ابن المسيب فى سنن أبى داود (٤٢٤/٢) قال: وهم ابن عباس فى تزويج ميمونة وهو محرم.

(٢) معالم السنن (٣٥٩/٢).

(٣) التمهيد (١٥٢/٣).

(٤) المصدر السابق (١٥٣/٣).

(٥) الاعتبار (ص ٣٣).

(٦) الإحكام (٤١٣/٢).

وقال الصنعاني: «والقول بأنه -ﷺ- تزوج ميمونة بنت الحارث وهو محرم لرواية ابن عباس لذلك مردود بأن رواية أبي رافع أنه تزوجها -ﷺ- وهو حلال أرجح، لأنه كان السفير بينهما، أي بين النبي -ﷺ- وبين ميمونة، ولأنها رواية أكثر الصحابة».

ونقل عن القاضي عياض قوله: لم يرو أنه تزوجها محرماً إلا ابن عباس وحده، حتى قال سعيد بن المسيب زهل ابن عباس، وإن كانت خالته، ماتزوجها رسول الله -ﷺ- إلا بعد ما حل^(١).

وقال الحافظ ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق وقد ذكر حديث ابن عباس: «وقد عدّ هذا من الغلطات التي وقعت في الصحيح، وميمونة أخبرت أن هذا ما وقع، والإنسان أعرف بحال نفسه، قالت: تزوجني رسول الله -ﷺ- وأنا حلال بعدما رجعنا من مكة^(٢)».

٤- الترجيح بفقه الراوى وعلمه:

فإذا تعارض حديثان وكان الراوى لأحدهما أفضه أو أعلم من الآخر، فيقدم حديث الراوى الفقيه على حديث غير الفقيه، وذلك لأن احتمال الخطأ من الفقيه أقل^(٣).

قال الحازمي: «أن يكون رواة أحد الحديثين مع تساويهم في الحفظ والإتقان فقهاء عارفين باجتناء الأحكام من مثرات الألفاظ، فالاسترواح إلى حديث الفقهاء أولى».

وحكى علي بن خشرم قال: قال لنا وكيع: أي الإسنادين أحب إليكم، الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله، أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله؟ فقلنا: الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله، فقال: ياسبحان الله! الأعمش شيخ، وأبو

(١) سبل السلام (٧١٧/٢).

(٢) تنقيح التحقيق - لابن عبد الهادي - عن الإرواء - للألباني (٢٢٧/٤-٢٢٨) المكتب الإسلامي ط ١ سنة ١٣٩٩هـ.

(٣) انظر: المحصول (٥٥٤-٥٥٥/٢/٢)، الإحكام للآمدي (٤٦٥/٤)، مسلم الثبوت (٢٠٤/٢)، شرح الإسنوي (٢٢٥/٣).

وائل شيخ، وسفيان فقيه، ومنصور فقيه، وإبراهيم فقيه، وعلقمة فقيه، وحديث يتداوله الفقهاء خير من أن يتداوله الشيوخ» (١).

ومن الأمثلة على ترجيح حديث الأعم بأمر رسول الله - ﷺ -، والأعرف بأحواله، والأكثر فقهاً من غيره - (ما جاء فيمن أصبح جنباً في شهر رمضان). فقد روى في الصحيح أحاديث متعددة بطرق كثيرة عن عائشة وأم سلمة أمهات المؤمنين - رضى الله عنهما - في صحة صيام من أصبح جنباً.

ومن هذه الأحاديث: ما أخرجه الشيخان بسنديهما عن عائشة - رضى الله عنها - قالت: كان النبي - ﷺ - يدركه الفجر جنباً في رمضان من غير حلم فيغتسل ويصوم (٢).

وما أخرجه الشيخان بسنديهما عن عائشة وأم سلمة زوجي النبي - ﷺ - أنهما قالتا: إن كان رسول الله - ﷺ - ليصبح جنباً من جماع، غير احتلام في رمضان، ثم يصوم (٣).

وما أخرجه مسلم بسنده عن عائشة - رضى الله عنها - أن رجلاً جاء إلى النبي - ﷺ - يستفتيه، وهى تسمع من وراء الباب فقال: يا رسول الله، تدركنى الصلاة وأنا جنب، أفأصوم؟ فقال رسول الله - ﷺ - «وأنا تدركنى الصلاة وأنا جنب فأصوم» (٤).

ولكن أبا هريرة روى حديثاً فى إبطال صيام من أصبح جنباً، فخالف فيه الأحاديث السابقة.

(١) الاعتبار (ص ٣٩).

(٢) خ: (١٥٣/٤) (٣٠) كتاب الصوم (٢٥) باب اغتسال الصائم (١٩٣٠)، م: (٧٨٠/٢) (١٣) كتاب الصيام (١٣) باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب (١١٠٩/٧٦) من طريق ابن وهب عن يونس عن الزهري عن عروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن عن عائشة به.

(٣) خ: رقم (١٩٣١، ١٩٣٢)، م: رقم (١١٠٩/٧٨) من طرق عن أبي بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام عن عائشة وأم سلمة به.

(٤) م: رقم (١١١٠/٧٩)، ط: (٢٨٩/١) (١٨) كتاب الصيام (٤) باب ما جاء فى صيام الذى يصبح جنباً فى رمضان (٩) من طريق عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم الانصارى أبى طوالة عن أبى يونس مولى عائشة عن عائشة به.

عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قال : كنت أنا وأبى عند مروان ابن الحكم وهو أمير المدينة، فذكر له أن أبا هريرة يقول : من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم، فقال مروان : أقسمت عليك يا عبد الرحمن لتذهبن إلى أمي المؤمنين عائشة وأم سلمة فلتسألنهما عن ذلك، فذهب عبد الرحمن وذهبت معه، حتى دخلنا على عائشة، فسلم عليها، ثم قال : يا أم المؤمنين، إنا كنا عند مروان بن الحكم، فذكر له أن أبا هريرة يقول : من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم، قالت عائشة : ليس كما قال أبو هريرة، يا عبد الرحمن، أترغب عما كان رسول الله ﷺ يصنع؟ فقال عبد الرحمن : لا، والله، قالت عائشة : فأشهد على رسول الله ﷺ - أنه كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام، ثم يصوم ذلك اليوم

قال : ثم خرجنا حتى دخلنا على أم سلمة، فسألها عن ذلك، فقالت مثل ما قالت عائشة. قال : فخرجنا حتى جئنا مروان بن الحكم فذكر له عبد الرحمن ما قالتا، فقال مروان : أقسمت عليك يا أبا محمد لتركن دابتي فإنها بالباب، فلتذهبن إلى أبي هريرة، فإنه بأرضه بالعقيق، فلتخبرنه ذلك، فركب عبد الرحمن وركبت معه، حتى أتينا أبا هريرة فتحدث معه عبد الرحمن ساعة، ثم ذكر له ذلك، فقال له أبو هريرة لا أعلم لي بذلك إنما أخبرني مخبر^(١).

وقد رجح الشافعي حديث عائشة وأم سلمة زوجي النبي ﷺ - دون ما روى أبو هريرة، وبين سبب ترجيحه، حيث قال : فأخذنا بحديث عائشة وأم سلمة زوجي النبي ﷺ - دون ما روى أبو هريرة عن رجل عن رسول الله ﷺ بمعان :

منها : أنهما زوجتاه، وزوجتاه أعلم بهذا من رجل إنما يعرفه سماعاً أو خبراً .
ومنها : أن عائشة مقدمة في الحفظ، وأن أم سلمة حافظة، ورواية اثنين أكثر من رواية واحد .

ومنها : أن الذي روتا عن النبي المعروف في المعقول، والأشبه بالسنة .

(١) ط: (٢٩٠/١) (١٨) كتاب الصيام (٤) باب ماجاء في صيام الذي يصبح جنباً في رمضان (١١) من طريق سُمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن أبي بكر به .

وأخرج الشيخان بنحوه - انظر خ: رقم (١٩٢٥-١٩٢٦)، م: رقم (١٧٩/٧٥)، وفيه أن أبا هريرة قال: هما أعلم، ثم رد ما كان يقول في ذلك إلى الفضل بن العباس .

فإن قال قائل: وما يعرف منه في المعقول؟ قيل: إذا كان الجماع والطعام والشراب مباحاً في الليل قبل الفجر وممنوعاً بعد الفجر إلى مغيب الشمس، فكان الجماع قبل الفجر، أما كان في الحال التي كان فيها مباحاً، فإذا قيل: بلى، قيل: أفرأيت الغسل، هو الجماع، أم هو شيء وجب بالجماع؟ فإن قال: هو شيء وجب بالجماع، قيل: وليس في فعله شيء محرم على الصائم في ليل ولانهار، فإن قال: لا، قيل: فبذلك زعمنا أن الرجل يتم صومه لأنه يحتلم بالنهار فيجب عليه الغسل، ويتم صومه لأنه لم يجامع في نهار، وأن وجوب الغسل لا يوجب إفطاراً، فإن قال: فهل لرسول الله -ﷺ- سنة تشبه هذا؟ قيل: نعم، الدلالة عن رسول الله، والنهي عن الطيب للمحرم، وقد كان تطيب حلالاً قبل أن يحرم بما بقى عليه لونه ورائحته بعد الإحرام لأن نفس التطيب كان وهو مباح، وهذا في أكثر معنى ما يجب به الغسل من جماع متقدم، قبل أن يحرم الجماع^(١).

يتبين مما سبق أن الشافعي رجح الحديث الأول بعدة مرجحات، منها: أن زوجته أقرب للنبي -ﷺ- في هذا الأمر، وهم أعلم وأعرف بحال النبي -ﷺ- من سائر الصحابة لاطلاعهما على ما لا يمكن لغير أمهات المؤمنين الاطلاع عليه، وهما مقدمتان في الحفظ، وحديثهما يوافق المعقول، وهو الأشبه بالسنة.

٥- الترجيح بتأخر إسلام الراوي:

اختلف أهل العلم من المحدثين والأصوليين في ترجيح حديث من تأخر إسلامه على حديث من تقدم إسلامه. فذهب بعض المالكية، والشافعي، وجمهور أصحابه، وبعض الحنابلة إلى تقديم رواية من تأخر إسلامه.

وممن ذهب إلى ذلك القرافي، والبيضاوي، والجلال المحلي، وابن السبكي، والزرکشي، والتلمساني، والشوكاني وغيرهم^(٢).

قال البيضاوي: «يرجح رواية من تأخر إسلامه على رواية من تقدم إسلامه لأن

(١) اختلاف الحديث (ص ١٩٥-١٩٦).

(٢) انظر: التقرير والتحبير (٢٧/٣-٢٩)، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٣١١/٢) جمع الجوامع مع شرح المحلي (٣٦٤/٢)، تنقيح الفصول (ص ٤٢٤)، الآيات البينات (٢٨/٤)، شرح الإسنوي (٢٢٩/٣)، إرشاد الفحول (ص ٢٧٧)، مفتاح الوصول - للتلمساني (ص ١٥٠) دار الكتاب العربي بمصر - ط ١ سنة ١٣٨٢هـ.

تأخر الإسلام دليل على روايته أخيراً^(١).

ويعلل ابن الحاجب ذلك بأن متقدم الإسلام وإن كان أعلى من متأخره شرفاً ورتبة، إلا أن ذلك لا يستلزم تقدم مرويّه، لما وجد من القرينة الخارجية المشعرة بنسخ مرويّه بمروي متأخر الإسلام^(٢).

وقال الشيرازي: يقدم متأخر الإسلام لأنه يحفظ آخر الأمرين من النبي - ﷺ - وكذلك إذا كان أحدهما متأخر الصحبة، كابن عباس، وابن مسعود، فرواية المتأخر منهما تقدم^(٣).

وقد دلت كثير من الروايات على أن الصحابة - رضى الله عنهم - كانوا يأخذون بالمتأخر منها^(٤).

وقد قال إبراهيم النخعي: كان يعجبهم ما روى جرير بن عبد الله البجلي: رأيت رسول الله - ﷺ - بال ثم توضأ ومسح على خفيه، لأن إسلام جرير كان بعد نزول سورة المائدة^(٥).

ولأن رواية متقدم الإسلام يحتمل أن يكون حديثه مما سمعه في آخر الأمر من رسول الله - ﷺ - فيكون مساوياً لتأخر الإسلام، ويحتمل استماعه أول الإسلام

(١) المنهاج مع الإيهاج (٣/٢٢٤).

(٢) مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (٢/٣١٠-٣١١).

(٣) اللمع (ص ٢٣٩).

(٤) من أمثلة ذلك (١) «كان آخر الأمرين من رسول الله - ﷺ - ترك الوضوء مما غيرت النار».

د: (١٣٣/١) رقم (١٩٢)، ن: (١٠٨/١) رقم (١٨٥) من طريق علي بن عياش عن شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر به. - قال النووي: وهو حديث صحيح (المجموع ٥٧/٢، شرح مسلم ٢/٢٨٤)، وقد سبق تخريجه أيضاً - انظر (ص ١٠٣).

(٢) عن الزهري قال: سألت عروة عن الذي يجامع ولا ينزل؟ قال: على الناس أن يأخذوا بالآخر، والآخر من أمر رسول الله - ﷺ - حدثتني عائشة أن رسول الله - ﷺ - كان يفعل ذلك ولا يغتسل، وذلك قبل فتح مكة، ثم اغتسل بعد ذلك، وأمر الناس بالغسل. حب: (٢٤٧/٢) رقم (١١٧٧) من طريق أبي حمزة عن الحسين بن عثمان عن الزهري.

(٥) خ: (٤٩٤/١) (٨) كتاب الصلاة (٢٥) باب الصلاة في الخفاف (٨٧)، م: (٢٢٧/١) (٢) كتاب الطهارة (٢٢) باب المسح على الخفين (٢٧٢/٧٢) من طريق الأعمش عن إبراهيم النخعي عن همام بن الحارث عن جرير به.

فيكون متقدماً في الزمان مرجوحاً في العمل، والذي لا احتمال فيه أولى مما فيه احتمال المرجوحية^(١).

وذهب بعض الحنفية، والآمدي من الشافعية، وغيرهم إلى تقديم رواية من تقدم إسلامه. قال الآمدي: روايته أولى، إذ هي أغلب على الظن لزيادة أصالته في الإسلام وتحريه فيه^(٢).

ويعلل ابن الحاجب ذلك بأن متقدم الإسلام أشد تحرزاً لكونه متأصلاً في الإسلام، مطلعاً من أموره على مالم يطلع عليه المتأخر^(٣).

وأجاب الشيرازي على أصحاب هذا المذهب بقوله: وهذا غير صحيح، لأنه وإن كان قد ساوى المتأخر في الصحبة إلا أن سماع المتأخر متحقق التأخر، وسماع المتقدم يحتل التأخر والتقدم، فما تأخر بيقين أولى^(٤).

وذهب الإمام الرازي إلى التفصيل فبعد أن قال: أن يكون راوي أحد الخبرين متأخر الإسلام ويعلم أن سماعه كان بعد إسلامه، وراوي الخبر الثاني متقدم الإسلام فيقدم الأول لأنه أظهر تأخراً.

عقب بقوله: والأولى أن يفصل فيقال: المتقدم إذا كان موجوداً مع المتأخر لم يمنع أن تكون روايته متأخرة عن رواية المتأخر، وأما إذا علمنا أنه مات المتقدم قبل إسلام المتأخر، أو علمنا أن أكثر روايات المتقدم متقدم على رواية المتأخر، فهنا نحكم بالرجحان لأن النادر يلحق بالغالب^(٥).

وقال صاحب فواتح الرحموت: قد يكون - أي الترجيح - بتأخر الإسلام، وذلك إذا كان متقدم الإسلام لم يسمع بعد إسلامه بأن مات قبله، وصرح متأخر الإسلام،

(١) شرح تنقيح الفصول (ص ٤٢٤).

(٢) انظر: الإحكام - للآمدي (٢١١/٤)، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (٣١٠-٣١١)، شرح جمع الجوامع للمطلي، وحاشية البنان (٣٦٤/٢)، نهاية السؤل (٢٢٩/٣).

(٣) مختصر ابن الحاجب.

(٤) اللمع (ص ٢٣٩).

(٥) المحصول (٥٦٨/٢-٥٦٩).

بأنه سمع بنفسه^(١).

ومن الأمثلة على الترجيح بتأخر إسلام الراوى (ما جاء فى الوضوء من مس الذكر).

عن أبى هريرة - رضى الله عنه - عن النبي - ﷺ - أنه قال: «إذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره ليس بينه وبينه شئ فليتوضأ»^(٢). فهذا الحديث يفيد إيجاب الوضوء

(١) فواتح الرحموت (٢/٢٠٨).

(٢) الأم (١٥/١)، فع: (٣٤-٣٥/١) رقم (٨٨)، حم: (٣٣٣/٢)، طح: (٧٤/١)، طص: (٨٤/١) رقم (١١٠)، قط: (١٤٧/١) رقم (٦)، هق: (١٣٠-١٣١/١)، حب: (٢٢٢/٢) رقم (١١١٥)، بغ: (٣٤١/١) رقم (١٦٦)، بز: (١٤٩/١) رقم (٢٨٦) كلهم من طريق يزيد بن عبد الملك النوفلى عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى عن أبى هريرة به.

ك: (١٣٨/١)، حب: (٢٢٢/٢). تم (١١١٥) من طريق نافع بن أبى نعيم القارى عن المقبرى عن أبى هريرة به - وقال الحاكم: هذا حديث صحيح، وشاهده الحديث المشهور عن يزيد بن عبد الملك عن سعيد بن أبى سعيد عن أبى هريرة، ووافقه الذهبى.

وقال ابن حبان: احتجاجنا فى هذا الخبر بنافع بن أبى نعيم دون يزيد بن عبد الملك النوفلى، لأن يزيد بن عبد الملك تبرأنا من عهده فى كتاب الضعفاء.

وفى تلخيص الحبير (١٢٥-١٢٦) رواه ابن حبان فى صحيحه، وقال فى كتاب الصلاة له: هذا حديث صحيح سنده، عدول نقلته، وصححه الحاكم من هذا الوجه.

ونقل ابن عبد البر فى الاستذكار (٣١١-٣١٢) عن ابن السكن قوله: هذا الحديث من أجود ما روى فى هذا الباب لرواية ابن القاسم صاحب مالك عن نافع بن أبى نعيم، وأما يزيد فضعيف، والله أعلم. ثم قال: كان حديث أبى هريرة هذا لا يعرف إلا بيزيد بن عبد الملك هذا حتى رواه أصبغ بن الفرّج عن ابن القاسم عن نافع بن أبى نعيم وزيد بن عبد الملك النوفلى جميعاً عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى عن أبى هريرة، وأصبغ وابن القاسم ثقتان فقيهان، فصحح الحديث بنقل العدل.

وقال الحازمى فى الاعتبار (ص ٨٨): وقد روى هذا الحديث عبد الرحمن بن القاسم المصرى، ومعن بن عيسى، وإسحاق الفروى وغيرهم عن يزيد بن عبد الملك عن سعيد كما رواه الشافعى أولاً، ويزيد هو ابن عبد الملك بن المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم، سئل عنه أحمد بن حنبل - رحمه الله - فقال: شيخ من أهل المدينة ليس به بأس، وقد روى عن نافع بن عمرو، ومحمى عن سعيد المقبرى كما رواه يزيد بن عبد الملك، وإذا اجتمعت هذه الطرق دلت على أن هذا الحديث له أصل من رواية أبى هريرة.

من مس الذكر .

وقد روى حديث النقض بالمس بسرة، وأم حبيبة، وأبو أيوب، وأروى بنت أنيس، وعائشة، وجابر بن عبد الله، وزيد بن خالد، وعبد الله بن عمرو^(١)، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، والنعمان بن بشير، وأنس بن مالك، وأبي بن كعب، ومعاوية بن حيدة^(٢)، وغيرهم .

وأشهر الروايات فى هذا الباب والتي تؤيد رواية أبى هريرة السابقة هى ماروتها بسرة بنت صفوان - رضى الله عنها :

عن بسرة بنت صفوان - رضى الله عنها - أنها سمعت رسول الله - ﷺ - يقول :
«من مس ذكره فليتوضأ»^(٣) .

(١) سنن الترمذى (١٢٨/١) .

(٢) الاعتبار (ص ٨٢)، تلخيص الحبير (١٢٣/١) .

(٣) د: (١٢٥-١٢٦) (١) كتاب الطهارة (٧٠) باب الوضوء من مس الذكر (١٨١)، ن: (١٠٠/١) (١) كتاب الطهارة (١١٨) باب الوضوء من مس الذكر (١٦٣)، (١٦٤)، ط: (٤٢/١) (٢) كتاب الطهارة (١٥) باب الوضوء من مس الذكر (٨٥)، حم: (٤٠٦/٦)، طيالسي: (ص ٢٣٠) رقم (١٦٥٧)، مي: (١٥٠/١) رقم (٧٣١)، دي: (١٧١/١) رقم (٣٥٢)، هق: (١٢٨/١)، ش: (١٦٣/١)، تق: (ص ٢٠) رقم (١٦) الأم: (١٥/١)، بغ: (٣٤٠/١) رقم (١٦٥) كلهم من طريق عبد الله بن أبى بكر بن حزم عن عروة بن الزبير عن مروان بن الحكم عن بسرة به .

ت: (١٢٦/١) (١) كتاب الطهارة (٦١) باب الوضوء من مس الذكر (٨٢)، حم: (٤٠٦-٤٠٧)، حب: (٢٢١/٢) رقم (١١١١)، هق: (١٢٨/١)، قط: (١٤٦-١٤٨) من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة .

جه: (١٦١/١) (١) كتاب الطهارة (٦٣) باب الوضوء من مس الذكر (٤٧٩)، حب: (٢٢٠/٢) رقم (١١١٠)، خز: (٢٢/١) رقم (٣٣)، تق: (ص ٢٠-٢١) رقم (١٧، ١٨) . كلهم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن مروان عن بسره به .

مي: (١٥٠/١) رقم (٧٣٠)، طح: (٧٢/١)، هق: (٣٢/١) . كلهم من طريق الزهري عن عبد الله بن أبى بكر عن عروة عن بسرة به .

ك: (١٣٦/١) من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة، وعن أبيه عن مروان عن بسرة به .

وقد صحح هذا الحديث غير واحد من الأئمة الحفاظ .

وقال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح، وقال: هكذا رواه غير واحد مثل هذا عن=

بينما جاءت رواية أخرى تخالف ماسبق، وتفيد بأن الذكر ماهو إلا بضعة من الجسد، وعليه فلا ينتقض الوضوء بمسه. عن قيس بن طلق بن علي عن أبيه قال: قدمنا على نبي الله -صلى الله عليه وسلم-، فجاء رجل كأنه بدوي، فقال: يا نبي الله، ماترى فى مس الرجل ذكره بعدما يتوضأ؟ فقال: «هل هو إلا مضغة منه؟»، أو قال: «بضعة منه»^(١).

= هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة، ... وهو قول غير واحد من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- والتابعين، وبه يقول الأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق. ونقل عن البخاري قوله: وأصح شيء فى هذا الباب حديث بسرة.

وقال ابن حجر فى التلخيص (٢٣/١): وقد جزم ابن خزيمة وغير واحد من الأئمة بأن عروة سمعه من بسرة، وفى صحيح ابن خزيمة وابن حبان، قال عروة: فذهبت إلى بسرة فسألتها، فصدقتها.

وقال الحاكم: فنظرنا فوجدنا جماعة من الثقات الحفاظ رَووا هذا عن هشام بن عروة عن أبيه عن مروان عن بسرة ثم ذكروا فى رواياتهم أن عروة قال: ثم لقيت بعد ذلك بسرة، فحدثتني بالحديث عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كما حدثنى مروان عنها، فدلنا ذلك على صحة الحديث وثبوته على شرط الشيخين، وزال عنه الخلاف والشبهة، وثبت سماع عروة من بسرة.

وقال أبو داود السجستاني فى مسائل الإمام أحمد (ص ٣٠٩): قلت لأحمد: حديث بسرة ليس بصحيح فى مس الذكر؟ قال: بل هو صحيح.

وصححه أيضاً: يحيى بن معين، وابن عبد البر، وابن حزم، والنووى، وابن خزيمة، وابن حبان، والدارقطنى، والبيهقى، والحازمي، وابن حجر، والزيلعى، وغيرهم، وقال عنه الألبانى: صحيح. انظر: المصادر المتقدمة، ونصب الراية (١/٥٤-٥٦)، المجموع (٤٣/٤)، نيل الأوطار (١/٢٤٩)، الاستذكار (١/٣١١)، الاعتبار (ص ٨٣ وما بعدها)، إرواء الغليل (١/١٥٠).

(١) د: (١/١٢٧) (١) كتاب الطهارة (٧١) باب الرخصة فى ذلك (١٨٢)، ت: (١/١٣١) (١) كتاب الطهارة (٦٢) باب ما جاء فى ترك الوضوء من مس الذكر (٨٥)، ن: (١/١٠١) (١) كتاب الطهارة (١١٩) باب ترك الوضوء من ذلك (١٦٥)، تق: (ص ٢٢) رقم (٢١)، حب: (٢/٢٢٣) رقم (١١١٦)، قط: (١/١٤٩) رقم (١٧)، هق: (١/١٣٤)، ش: (١/١٦٥)، طب: (٨/٣٩٩) رقم (٨٢٤٣) كلهم من طريق ملازم بن عمر الحنفى عن عبد الله بن بدر عن قيس به - وقال الترمذى: وهذا الحديث أحسن شئ روى فى الباب. د: (١/١٢٨) رقم (١٨٣) من طريق مسدد، جه: (١/١٦٣) (١) كتاب الطهارة (٦٤) باب الرخصة فى ذلك (٤٨٣) من طريق وكيع، حم: (٤/٢٣) من طريق موسى بن داود وقران بن تمام، قط: (١/١٤٨-١٤٩) رقم (١٤، ١٥) من طريق إسحاق بن أبى إسرائيل، عب: (١/١١٧) رقم (٤٢٦)، طب: (٨/٣٩٦) رقم (٨٢٣٣) من طريق هشام ابن حسان - كلهم عن محمد بن جابر عن قيس به.

فالأحاديث متعارضة - كما نرى -، وقد تعددت أقوال العلماء ومذاهبهم لإزالة هذا التعارض، فمنهم من رأى أن حديث طلق منسوخ، ومنهم من رجح حديث بسرة، وذلك من عدة وجوه تتعلق بالمتن أو السند أو اعتبارات خارجية، بينما رأى بعض العلماء إمكان الجمع والتوفيق بين هذه الأحاديث.

والذى يهمنى فى هذا الموضوع هو بيان أقوال العلماء والأئمة الذين رجحوا روايات نقض الموضوع من مس الذكر، وتقديمها على مايعارضها، وذلك لتأخر إسلام الراوي.

فذهب الكثير من أهل العلم إلى تقديم الحديث الذى روته بسرة، ورواه أبو هريرة وغيرهما فى إيجاب الموضوع من مس الذكر وترجيحه على حديث قيس بن طلق عن أبيه المعارض، واستدلوا لذلك بتأخر إسلام الراوي، فإن طلقاً قدم المدينة فى

حم: (٢٢/٤) من طريق حماد بن خالد، قط: (١٥٠-١٤٩/١) رقم (١٨) من طريق عبد الحميد بن جعفر، طياالسي: (ص١٤٧) رقم (١٠٩٦)، طب: (٤٠١/١) رقم (٨٢٤٩) من طريق أحمد بن يونس - كلهم عن أيوب بن عتبة عن قيس به. وقد اختلفت أقوال الأئمة العلماء فى تصحيح هذا الحديث وتضعيفه. فصحه عمرو بن على الفلاس، وقال: هو عندنا أثبت من حديث بسرة، وروى عن على ابن المدينى أنه قال: هو عندنا أحسن من حديث بسرة (تلخيص الحبير ١/١٢٥). وقال الطحاوى فى شرح معانى الآثار (٧٦/١): حديث ملازم صحيح مستقيم الإسناد، غير مضطرب فى إسناده، ولا فى متنه.

وصححه أيضاً ابن حبان، والطبراني، وابن حزم، انظر صحيح ابن حبان (٢٢٣-٢٢٤)، الطبراني الكبير (٤٠٢/٨) تحقيق حمدى السلفى - الدار العربية للطباعة ط١ سنة ١٣٩٨هـ، المحلى (٢٣٩/١) تحقيق أحمد شاكر - دار الفكر. وضعفه جماعة: قال الإمام الشافعى - رحمه الله: قد سألنا عن قيس، فلم نجد من يعرفه بما يكون لنا قبول خبره، وقد عارضه من وصفنا نعته ورجاحته فى الحديث وثبته، وقال يحيى بن معين: لقد أكثر الناس فى قيس بن طلق وأنه لا يحتج بحديثه مختصر سنن أبى داود للمنذرى (١٣٤/١).

وقال ابن أبى حاتم فى العلل (٤٨/١): سألت أبى وأبا زرعة عن حديث رواه محمد بن جابر عن قيس بن طلق عن أبيه أنه سأل رسول الله ﷺ - هل فى مس الذكر وضوء؟ قال: لا، فلم يثبتاه، وقالوا: قيس بن طلق ليس ممن تقوم به الحجة، وهما. وضعفه أيضاً: الدارقطنى، وابن الجوزى، والبيهقى. تلخيص الحبير (١/١٢٥)، هق: (١٣٤/١، ١٣٥).

وتوسط ابن الهمام الحنفى حيث يرى أنه لاينزل عن درجة الحسن. فتح القدير (١/٥٥).

السنة الأولى للهجرة، والمسلمون يبنون المسجد، فذكر حديث عدم النقض، وأما أبو هريرة فأسلم عام خير، أى بعد ذلك بست سنين، وبسرة أسلمت عام الفتح، وقالوا: إنما يؤخذ بآخر الأمرين.

قال الجعبرى: فمذهب عمر وابنه وأبي هريرة وابن عباس وعائشة وبسرة وأم حبيبة - رضى الله عنهم أجمعين، والزهرى والشافعي وأحمد ومالك فى الأشهر أن أحاديث النقض محكمة ناسخة لأحاديث الرخصة لصحتها وتأخرها عن حديث طلق ورجحانها بكثرة روايتها^(١).

وقال إمام الحرمين: قال الشافعي فى مسألة المس: قيس بن طلق راوى حديث الخصم، وهو ممن تقدم إسلامه، وأبو هريرة ممن روى أحاديثنا، وكان إسلامه بعد الهجرة بست سنين، فرأينا إمكان النسخ تطرق إلى مارواه قيس^(٢).

وقال النووى: إنه منسوخ، فإن وفادة طلق بن عليّ على النبي - ﷺ - كانت فى السنة الأولى من الهجرة، ورسول الله - ﷺ - يبنى مسجده، وراوى حديثنا أبو هريرة وغيره، وإنما قدم أبو هريرة على النبي ستة سبعة من الهجرة، وهذا الجواب مشهور، ذكره الخطابى والبيهقى وأصحابنا فى كتب المذهب^(٣).

ومن ضمن الترجيحات قال ابن العربي: إن خبرنا رواه أبو هريرة وهو أسلم عام خير وروته بسرة وهى أسلمت عام الفتح، وطلق وفد على النبي - ﷺ - وسمع منه ذلك حين كان يبنى المسجد فى صدر الإسلام^(٤).

وممن ذهب أيضاً إلى تقديم النقض بمس الذكر لتأخر إسلام الراوى: أبو زرعة^(٥)، وابن حبان^(٦)، والطبرانى^(٧)، والخطابى^(٨)، والبيهقى^(٩)، والبغوى^(١٠).

(١) رسوخ الاحبار (ص ١٩٤)، وانظر الاعتبار للحازمى (ص ٨٢-٨٣).

(٢) البرهان (١١٥٩/٢) رقم (١١٩٠).

(٣) المجموع (٤٤/٢).

(٤) عارضة الاحوذى (١١٨/١).

(٥) الاستذكار - لابن عبد البر (٣٣١/١).

(٦) صحيح ابن حبان (٢٢٤/٢).

(٧) المعجم الكبير (٤٠١/٨-٤٠٢).

(٨) معالم السنن (١٣٣/١).

(٩) سنن البيهقى (١٣٥/١).

(١٠) شرح السنة (٣٤٣/١).

وابن الجوزي^(١)، وابن القيم^(٢)، وغيرهم.

وزهب ابن حزم إلى ذلك، حيث قال: «وهذا - أى حديث طلق - خبر صحيح، إلا أنهم لاحجة لهم فيه، لوجوه:

أحدها: أن هذا الخبر موافق لما كان الناس عليه قبل ورود الأمر بالوضوء من مس الفرج، هذا لاشك فيه، فإن هو كذلك فحكمه منسوخ يقيناً حين أمر رسول الله ﷺ بالوضوء من مس الفرج، ولا يحل ترك ما تيقن أنه ناسخ، والأخذ بما تيقن أنه منسوخ.

وثانيها: أن كلامه - ﷺ -: «هل هو إلا بضعة منك» دليل بَيِّن على أنه كان قبل الأمر بالوضوء منه؛ لأنه لو كان بعده لم يقل - ﷺ -: «هذا الكلام، بل كان يبين أن الأمر بذلك قد نسخ، وقوله هذا يدل على أنه لم يكن سلف فيه حكم أصلاً وأنه كسائر الأعضاء^(٣).

٦- ترجيح السماع على غيره من أنواع التحمل:

قال الحازمي: أن يكون أحد الحديثين سماعاً أو عرضاً، والثاني يكون كتابة أو وجادة أو منالة، فيكون الأول أولى بالترجيح لما تخلل هذه الأقسام من شبهة الانقطاع لعدم المشافهة، ولهذا رجح حديث ابن عباس فى الدباغ «أيما إهاب دبغ فقد طهر» على حديث عبد الله بن عكيم «لاتنتفعوا من الميتة بإهاب ولاعصب»، لأن هذا كتاب وذاك سماع^(٤).

وحديث عبد الله بن عباس - رضى الله عنهما - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول «إذا دبغ الإهاب فقد طهر»، وفى لفظ «أيما إهاب دبغ فقد طهر»^(٥).

(١) التحقيق - لابن الجوزي (ص ١٢٧)، تحقيق محمد حامد الفقى - ط ١ سنة ١٣٧٣ هـ.

(٢) تهذيب سنن أبى داود (١/١٣٥). تحقيق أحمد شاكر ومحمد الفقى - مكتبة السنة المحمدية.

(٣) المحلى - لابن حزم (١/٢٣٩).

(٤) الاعتبار (ص ٣٣).

(٥) م: (١/٢٧٧) (٣) كتاب الحيض (٢٧) باب طهارة جلود الميتة بالدباغ (١٠٥/٣٦٦)، ط: (٢/٤٩٨) (٢٥) كتاب الصيد (٦) باب ماجاء فى جلود الميتة (١٧)، د: =

وحديث عبد الله بن عكيم قال: «قرأ علينا كتاب رسول الله -ﷺ- بأرض جهينة وأنا غلام شاب أن لاتستمعوا من الميتة بإهاب ولاعصب». وفي لفظ «أتانا كتاب رسول الله -ﷺ- أن لاتنتفعوا... الحديث»^(١).

وقد ذهب أهل العلم مذاهب شتى في توضيح هذه المسألة. فيرى كثير منهم ترجيح حديث ابن عباس على حديث عبد الله بن عكيم، واستدلوا لذلك بعدة أدلة، منها: أن حديث ابن عباس سماع، وحديث ابن عكيم كتاب، وقد سبق قول الحازمي في ذلك، كما أن حديث ابن عكيم يعارض الأحاديث الصحيحة.

وقد أورد الحافظ ابن حجر هذا الوجه، ولم يعترض عليه، وجعله من أقوى الوجوه عند المرجحين، حيث قال: «وأقوى ما تمسك به من لم يأخذ بظاهره معارضة الأحاديث الصحيحة له، وأنها عن سماع وهذا عن كتابة، وأنها أصح مخرج»^(٢).

فعبد الله بن عكيم لم يلق النبي -ﷺ- ولم يسمع منه. قال البخاري: أدرك زمان النبي -ﷺ- ولا يعرف له سماع صحيح^(٣)، وقال أبو حاتم: لم يسمع عبد الله بن عكيم من النبي -ﷺ- وإنما هو كتابة^(٤). وقال الخطابي. ومذهب عامة العلماء على

= (٣٦٧/٤) رقم (٤١٢٣)، ت: (٢٢١/٤) رقم (١٧٢٨)، ن: (١٧٣/٧) رقم (٤٢٤١)، ج: (١١٩٣/٢) رقم (٣٦٠٩)، حم: (٣١٩/١، ٢٧٠، ٣٤٣) حب: (٢٩٠/٢) رقم (١٢٨٥)، مي: (١٣/٢) رقم (١٩٩١)، دي: (٢٧٧/١) رقم (٤٨٦)، عب: (٦٣/١) رقم (١٩٠)، فع: (٢٦/١) رقم (٥٧، ٥٨)، عل: (٢٧٣/٤) رقم (٢٣٨٥) من طرق عن زيد ابن أسلم عن عبد الرحمن بن وعلة عن ابن عباس به - وقال الترمذي: حديث ابن عباس حسن صحيح.

١) د: (٣٧١-٣٧٠/٤) رقم (٤١٢٧)، ت: (٢٢٢/٤) رقم (١٧٢٩)، ن: (١٧٥/٧) رقم (٤٢٤٩)، ج: (١١٩٤/٢) رقم (٣٦١٣)، حم: (٣١١-٣١٠/٤)، حب: (٢٨٦/٢) رقم (١٢٧٥)، هق: (١٤/١، ٢٥)، عب: (٦٥/١) رقم (٢٠٢)، طيالسي: (ص١٨٣) رقم (١٢٩٣)، طص: (٣٦٩/١) رقم (٦١٨)، (٢١٤/٢) رقم (١٠٥٠)، طس: (١٠٥/١) رقم (١٠٤)، (٤٥٦/١) رقم (٨٢٦) من طرق عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن عكيم به - قال الترمذي: هذا حديث حسن، ويروى عن عبد الله بن عكيم عن أشياخ لهم هذا الحديث، وليس العمل على هذا عند أكثر أهل العلم.

٢) فتح الباري (٦٥٩/٩).

٣) الإصابة - لابن حجر (٣٤٦/٣) رقم (٤٨٣١).

٤) عل الحديث (٥٢/١).

جواز الدباغ والحكم بطهارة الإهاب إذا دبغ، ووهنوا هذا الحديث، لأن عبد الله بن عكيم لم يلق النبي -ﷺ- وإنما هو حكاية عن كتاب أتاها^(١)، وترجم له الذهبي في التجريد، وقال: أدرك رسول الله -ﷺ- ولم يره، بل سمع كتابه، وسمع من أبي بكر وعمر وحذيفة^(٢).

بل إن الطحاوى ذكر أنه لم يسمع كتاب النبي -ﷺ-، وإنما سمعه من أشياخ، ولم يسمهم حتى يعلم هل يؤخذ عنهم أم لا؟

قال الطحاوى: كشفنا عن حقيقة هذا الحديث فوجدنا عبد الرحمن بن عمرو الدمشقى قد حدثنا، قال: حدثنا محمد بن المبارك، قال: ثنا صدقة بن خالد عن يزيد بن أبى مريم عن القاسم بن مخيمرة عن عبد الله بن عكيم قال حدثنى أشياخ جهينة قالوا: أتانا كتاب رسول الله -ﷺ-، أو قرئ علينا كتاب رسول الله -ﷺ- أن لا تنتفعوا من الميتة بشيء. فحقق ما فى هذا الحديث أن ابن عكيم لم يكن شهد ذلك من كتاب رسول الله -ﷺ- ولا حضر قراءته على من ذكر فيه أنه قرئ عليه، وكان هؤلاء الأشياخ من جهينة لم يسموا لنا فنعرفهم ونعلم أنهم ممن يؤخذ مثل هذا عنهم لصحبتهم رسول الله -ﷺ- أو لأحوال فيهم سوى ذلك توجب قبول رواياتهم، ولما لم نجد ذلك لم يقم بهذا الحديث عندنا حجة^(٣).

يضاف إلى ماسبق معارضة حديث ابن عكيم للأحاديث الصحيحة:

قال المجد ابن تيمية: «وأكثر أهل العلم على أن الدباغ مطهر فى الجملة لصحة النصوص به، وخبر ابن عكيم لا يقاربها فى الصحة والقوة لينسخها»^(٤).

ونقل الترمذى عن الإمام أحمد - رحمه الله - أنه رجع عن القول بحديث ابن عكيم، وتركه للاضطراب الواقع فى سنده^(٥).

(١) معالم السنن (٦/٦٨).

(٢) تجريد أسماء الصحابة (١/٣٢٤) رقم (٣٤٢٤) تصحيح صالحة شرف الدين ط سنة ١٣٨٩هـ - الهند.

(٣) مشكل الآثار (٤/٢٦٠-٢٦١).

(٤) منتقى الأخبار بشرح نيل الأوطار (١/١٠٧) تحقيق طه سعد ومصطفى الهوارى - مكتبة الكليات الأزهرية - ط ١٣٩٨هـ.

(٥) سنن الترمذى (٤/٢٢٢).

وذكر الحازمي عن الخلال أن الإمام أحمد توقف في حديث ابن عكيم لما رأى
تزلزل الرواة فيه^(١). وقد بين العلماء موضع الاضطراب سواء في السند أو في المتن.

قال الحازمي: في إسناده اختلاف، رواه الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن
ابن عكيم، ورواه عنه القاسم بن مخيمرة عن خالد عن الحكم، وقال: إنه لم يسمعه من
ابن عكيم، ولكن من أناس دخلوا عليه ثم خرجوا فأخبروه به^(٢).

وقال النووي في الخلاصة: وحديث ابن عكيم أعلّ بأمر ثلاثة؛ أحدها:
الاضطراب في سنده، وقد تقدم، والثاني: الاضطراب في متنه، فروى قبل موته بثلاثة
أيام، وروى بشهرين، وروى بأربعين يوماً، والثالث: الاختلاف في صحبته، قال
البيهقي وغيره: لأصحابه له فهو مرسل^(٣).

٧- ترجيح حديث من جمع بين المشافهة والمشاهدة على حديث من روى من وراء حجاب:

قال الحازمي: أن يكون أحد الراويين جمع حالة الأخذ بين المشافهة
والمشاهدة، والثاني أخذه من وراء حجاب، فيؤخذ بالأول؛ لأنه أقرب إلى الضبط،
وأبعد من السهو والغلط، ولهذا لما اختلف في زوج بريرة هل كان حراً أو عبداً؟
فرواه القاسم بن محمد وعروة بن الزبير عن عائشة أن بريرة أعتقت وكان زوجها
عبداً، ورواه أسود بن يزيد عن عائشة أن زوجها كان حراً، كان المصير إلى حديث
القاسم وعروة أولى لأنهما سمعا منها من غير حجاب^(٤).

وحديث القاسم عن عائشة - رضى الله عنها - أنها اشترت بريرة من أناس من
الأنصار واشترطوا الولاء فقال رسول الله - ﷺ -: «الولاء لمن ولى النعمة، وخيرها
رسول الله - ﷺ -، وكان زوجها عبداً...»^(٥) الحديث.

(١) الاعتبار (ص ١١٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) نصب الراية (١/١٢١).

(٤) الاعتبار (ص ٣٧).

(٥) م: (١١٤٣-١١٤٤) (٢٠) كتاب العتق (٢) باب إنما الولاء لمن أعتق (١١/١٥٠٤)،
د: (٦٧٢/٢) (٧) كتاب الطلاق (١٩) باب في المملوكة تعتق وهي تحت حر أو عبد=

وحديث عروة عن عائشة - رضى الله عنها - فى قصة بريرة، قالت: «كان زوجها عبداً فخيرها رسول الله - ﷺ -، فاختارت نفسها، ولو كان حراً لم يخيرها»^(١).

ويؤيدهما حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - قال: «كان زوج بريرة عبداً أسود، يقال له مغيث، عبداً لبنى فلان، كأني أنظر إليه يطوف وراءها فى سكك المدينة»^(٢).

وأما حديث الأسود عن عائشة - رضى الله عنها - قالت: اشتريت بريرة، فقال النبي - ﷺ -: اشتريها، فإن الولاء لمن أعتق، وأهدى لها شاة، فقال: هو لها صدقة ولنا هدية. قال الحكم: وكان زوجها حراً، وقول الحكم مرسل، وقال ابن عباس رأيتته عبداً^(٣).

وقد قال أكثر أهل العلم بترجيح رواية القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق، وعروة بن الزبير بن العوام على رواية الأسود بن يزيد، واستدلوا لذلك بعدة أدلة:

= (٢٢٣٤)، ن: (١٦٥/٦) (٢٧) كتاب الطلاق (٣١) باب خيار الأمة تعتق وزوجها مملوك (٣٤٥١)، حم: (١٧٠/١) كلهم من طريق جرير بن عبد الحميد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به.

١) م: (١١٤٣/٢) (٢٠) كتاب العتق (٢) باب إنما الولاء لمن أعتق (١٥٠٤/٩)، د: (٦٧٢/٢) رقم (٢٢٣٣)، ت: (٤٥٢-٤٥١/٣) (١٠) كتاب الرضاع (٧) باب ما جاء فى المرأة تعتق ولها زوج (١١٥٤)، ن: (١٦٥-١٦٤/٦) رقم (٣٤٥١)، حم: (١٧٠/١) كلهم من طريق جرير بن عبد الحميد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به.

٢) خ: (٤٠٧/٩) (٦٨) كتاب الطلاق (١٥) باب خيار الأمة تحت العبد (٥٢٨٢)، وانظر (٥٢٨١، ٥٢٨٣)، د: (٦٧٠/٢) رقم (٢٢٣١، ٢٢٣٢)، ت: (٤٥٣/٣) رقم (١١٥٦)، ج: (٦٧١/١) رقم (٢٠٧٥)، حم: (٣٦١/١)، مي: (٩١/٢) رقم (٢٢٩٧) من طرق عن عكرمة عن ابن عباس به.

٣) خ: (٣٩/١٢) (٨٥) كتاب الفرائض (١٩) باب الولاء لمن أعتق (٦٧٥١)، وانظر (٦٧٥٤) وفيه: قال الأسود: وكان زوجها حراً، قول الأسود منقطع، وقول ابن عباس: رأيتته عبداً أصح، د: (٦٧٢/٢) رقم (٢٢٣٥)، ت: (٤٥٢/٣) رقم (١١٥٥)، ن: (١٦٣/٦) رقم (٣٤٤٩، ٣٤٥٠)، ج: (٦٧٠/١) رقم (٢٠٧٤)، حم: (٤٢/٦)، دى: (٩٠/٢) رقم (٢٢٩٤)، هق: (٢٢٣/٧) وعقب بقوله: وقد جعله بعضهم من قول إبراهيم، وبعضهم من قول الحكم، ش: (٢١١/٤، ٣٩٥، ٣٩٦) من طريق الحكم ومنصور وغيرهما عن إبراهيم النخعى عن الأسود عن عائشة به.

منها ، وهو موضع الشاهد هنا : روى القاسم وعروة ومجاهد وعمرة كلهم عن عائشة أن زوج بريرة كان عبداً ، والقاسم هو ابن أخت عائشة ، وعروة هو ابن أختها ، وكانا يدخلان عليها بلا حجاب ، وعمرة كانت فى حجر عائشة ، وهؤلاء أخص الناس بها ، أما الأسود فكان يسمع كلامها من وراء حجاب^(١) .

ومنها : أن الرواية اختلفت عن الأسود ، فكما روى عنه أن زوج بريرة حر ، فقد روى عنه كذلك أن زوجها كان عبداً^(٢) ، بينما لم تختلف الرواية عن القاسم أو عروة كما أنها لم تختلف فى رواية ابن عباس حيث صرحوا جميعاً بأن زوجها كان عبداً .

ومن ناحية أخرى جاء عند بعضهم أن عبارة «كان زوجها حراً» ، هى من قول إبراهيم النخعى ، أو من قول الأسود نفسه ، أو من قول الحكم بن عتيبة ، فهو ليس من الحديث ، إنما هى زيادة مدرجة فيه^(٣) .

قال الخطابي : إن قوله : «كان زوجها حراً» إنما هو من كلام الأسود ، لا من قول عائشة ، وحديث ابن عباس هذا لم يعارضه شيء وهو يخبر أنه كان عبداً ، وقد ذكر اسمه ، وأثبت صفته ، فدل ذلك على صحته^(٤) .

وقال المنذري : وقوله «كان حراً» هو من كلام الأسود بن يزيد ، جاء ذلك مفسراً ، وإنما وقع مدرجاً فى الحديث ، وقال البخاري : قول الأسود منقطع ، وقول ابن عباس رأيت عبداً أصح . هذا آخر كلامه ، وقد روى عن الأسود عن عائشة أن

(١) انظر: معالم السنن (١٤٦/٣) ، عارضة الأحوذى (١٠٢/٥) ، مختصر سنن أبي داود (١٤٨/٣) ، فتح البارى (٤١١/٩ ، ٤٠/١٢) .

(٢) هـ: (٢٢٤/٧) من طريق منصور والأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة .

(٣) انظر: فتح البارى (٤١١/٩) ، سنن البيهقى (٢٢٣/٧) . وذكر العيني عن الإسماعيلي أنه قال: قول الحكم ليس من الحديث ، إنما هو مدرج ، وقيل قول البخاري مرسل مخالف للاصطلاح ، إذ الكلام الموقوف على بعض الرواة لا يسمى مرسل (عمدة القارى ٢٣٠/١٩) .

والمدرج: هو ما أدرج فى حديث رسول الله - ﷺ - من كلام بعض رواة بأن يذكر الصحابى أو من بعده ، عقيب ما يرويه من الحديث كلاماً من عند نفسه فيرويه من بعده موصولاً بالحديث غير فاصل بينهما بذكر قائله ، فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال ، ويتوهم أن الجميع عن رسول الله - ﷺ - علوم الحديث (٩٥) .

(٤) معالم السنن (١٤٦/٣) .

زوجها كان عبداً، ... وقد جاء عن بعضهم أنه من قول الحكم بن عتيبة، قال البخاري: وقول الحكم مرسل. هذا آخر كلامه^(١).

وقد بين الحازمي ترجيح الحديث الذي لم تختلف الرواية فيه وتقديره على الحديث الذي اختلفت الرواية فيه^(٢).

ومنها: أن من روى أنه كان عبداً هم من الحجازيين، أما الرواة عن عائشة أنه كان حراً فهم من العراقيين. قال الخطابي: وقد اختلفت الروايات فيه عن عائشة، فروى عنها أهل الحجاز أنها قالت: «كان زوج بريرة عبداً»، وروى أهل الكوفة أن زوجها كان حراً، فكانت رواية أهل الحجاز أولى^(٣).

وقال الإمام أحمد: ورواه علماء المدينة، وإذا روى علماء المدينة شيئاً وعملوا به فهو أصح شيء^(٤)، وقال علي بن المديني: أيهما ترون أثبت عروة أو إبراهيم عن الأسود؟ ثم قال علي: أهل الحجاز أثبت^(٥).

وقد قال الحازمي في الترجيح: أن يكون إسناد أحد الحديثين حجازياً وإسناد الآخر عراقياً أو شامياً، سيما إذا كان الحديث مدني المخرج لأنها دار الهجرة ومجمع المهاجرين والأنصار، والحديث إذا شاع عندهم وذاع وتلقوه بالقبول متين وقوي^(٦).

وهناك ترجيحات أخرى بعضها ضعيفة، وقد أعرضنا عنها، حيث لا مجال لتفصيل القول فيها^(٧). وقد قال بهذا الترجيح جماهير أهل العلم - كما تقدم.

قال النووي: وأجمعت الأمة على أنها إذا عتقت كلها تحت زوجها وهو عبد، كان لها الخيار في فسخ النكاح، فإن كان حراً فلا خيار لها عند مالك والشافعي

(١) مختصر سنن أبي داود (١٤٨/٣).

(٢) انظر: الاعتبار (ص ٣٧).

(٣) معالم السنن (١٤٦/٣).

(٤) فتح الباري (٤٠٧/٩).

(٥) سنن البيهقي (٢٢٤/٧-٢٢٥).

(٦) الاعتبار (ص ٣٦).

(٧) انظر المصادر السابقة.

والجمهور^(١).

ومنهم الأوزاعي، وابن أبي ليلى، وأحمد، وإسحاق^(٢)، وغيرهم.

وهناك ترجيحات أخرى تتعلق بالقسم الأول، وهو الترجيح باعتبار السند، أعرضنا عن تفصيل القول فيها خشية الإطالة، ومنها: الترجيح بعلو الإسناد، أو بكبر الراوى، أو قربه من الرسول، أو بكون الراوى أكثر صحبة، أو بحسن اعتقاد الراوى، أو ما اتفق عليه الشيخان على ما أخرجه أحدهما.

وننتقل إلى قسم آخر من أقسام الترجيحات:

(١) شرح مسلم (٣٩٦/١٠).

(٢) معالم السنن (١٤٦/٣)، وانظر: المغنى (٦٥٩/٦)، بداية المجتهد (٦٥/٢)، مختصر المزني (١٠/٤)، التمهيد (٥٧/٣).

الثاني: الترجيح باعتبار المتن ومايتعلق به:

ويتضمن هذا القسم وجوهاً متعددة، منها:

١- الترجيح بكون المتن سالماً من الاضطراب:

فإذا تعارض حديثان، ووقع في متن أحدهما اضطراب وكان الآخر سالماً من الاضطراب، فإن الأخير يرجح على ما فيه اضطراب:

قال الحازمي: أن يكون أحد الراويين لم يضطرب لفظه، والآخر قد اضطرب لفظه، فيرجح خبر من لم يضطرب لفظه لأنه يدل على حفظه وضبطه، وسوء حفظ صاحبه، مثاله حديث ابن عمر: كان النبي -ﷺ- يرفع يديه إذا كبر، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع، فهذا حديث يروى عن ابن عمر من غير وجه، وممن رواه الزهري عن سالم ولم يختلف فيه عليه، ولا اضطرب في متنه، فكان أولى بالمصير إليه من حديث البراء بن عازب أن رسول الله -ﷺ- كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم لا يعود، لأن هذا الحديث يعرف بيزيد بن أبي زياد، وقد اضطرب فيه، قال سفيان بن عيينة: كان يزيد يروى هذا الحديث ولا يذكر فيه «ثم لا يعود»، ثم دخلت الكوفة فرأيت يزيد بن أبي زياد يرويه، وقد زاد فيه: «ثم لا يعود» وكان قد لُقِّنَ فتلقن^(١).

٢- ترجيح الحديث المشتمل على الحكم والعلة:

فإذا تعارض حديثان، وذكر في أحدهما الحكم والعلة، بينما ذكر في الآخر ما يدل على الحكم فقط، فإنه يرجح الأول لكونه أقوى في الاهتمام بالحكم من الثاني، كما أن الطباع أسرع انقياداً إلى الحكم المعلن، وأقرب إلى الإيضاح والبيان^(٢).

قال الحازمي: أن يكون الحكم في أحد الحديثين مقروناً بصفة، وفي الآخر مقروناً بالاسم - وإنما كان ذلك - لأن الصفة صارت كالعلة، وهي المؤثرة في الأحكام

(١) الاعتبار (ص ٣٨).

وقد سبق تخريج الأحاديث السابقة، ودراستها. انظر (ص ٢٣٢) من هذا البحث.

(٢) انظر الإحكام - للآمدي (٤/٤٧٦).

دون الأسامي^(١)، نحو:

عن ابن عباس - رض الله عنهما - قال: قال رسول الله - ﷺ -: «من بدل دينه فاقتلوه»^(٢).

فظاهر هذا الحديث يدل على وجوب قتل كل من يترك دينه «الإسلام» سواء كان رجلاً أو امرأة. بينما يخالفه حديث آخر حيث يدل بظاهره على عدم جواز قتل النساء بصفة عامة، سواء الحربيات منهن أو المرتدات، وهو:

عن ابن عمر - رض الله عنهما - قال: وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله - ﷺ - فنهى رسول الله - ﷺ - عن قتل النساء والصبيان^(٣).

والتعارض القائم بين الحديثين هو في المرأة المرتدة، ويظهر هذا التعارض الذي يتطلب الترجيح بين الحديثين إذا رأينا أن بينهما عمومًا وخصوصًا من وجه دون وجه. فإذا قلنا إن الحديث الأول عام في الرجال والنساء، خاص بأهل الردة، والحديث الثاني خاص في النساء، عام في الحربيات والمرتدات، لأن لفظ النساء شامل للجميع منهن، ثم خصصنا عموم كل منهما بخصوص الآخر تعارض الحديثان في المرأة إذا ارتدت، هل تقتل عملاً بالحديث الأول، أو لا تقتل عملاً بالحديث الثاني. ولا يمكن دفع عموم كل منهما بخصوص الآخر في وقت واحد، لأن تخصيص عموم الحديث الأول وقصر الحكم على غير النساء صار معناه «من بدل دينه من الرجال

(١) الاعتبار (ص ٤٤).

(٢) خ: (١٤٩/٦) (٥٦) كتاب الجهاد (١٤٩) باب لا يعذب بعذاب الله (٣٠٦٧)، وانظر رقم (٦٩٢٢)، د: (٥٢٠/٤) (٣٢) كتاب الحدود (١) باب الحكم فيمن ارتد (٤٣٥١)، ت: (٥٩/٤) (١٥) كتاب الحدود (٢٥) باب ما جاء في المرتد (١٤٥٨)، ن: (١٠٤/٧) (٣٧) كتاب تحريم الدم (١٤) باب الحكم في المرتد (٤٠٥٩-٤٠٦١)، ج: (٨٤٨/٢) (٢٠) كتاب الحدود (٢) باب المرتد عن دينه (٢٥٣٥)، حم: (٢١٧/٢)، (٢٨٣-٢٨٢)، قط: (١١٣/٣) رقم (١٠٨)، ك: (٥٣٨-٥٣٩)، دي: (٢٤٤/٢)، هق: (٩٥/٨)، عب: (٢١٣/٥) رقم (٩٤١٣) من طرق متعددة عن أيوب السخيتاني عن عكرمة عن ابن عباس به - وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) خ: (١٤٨/٦) (٥٦) كتاب الجهاد (١٤٨) باب قتل النساء في الحرب (٣٠١٥)، م: (١٣٦٤/٣) (٣٢) كتاب الجهاد والسير (٨) باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب (١٧٤٤/٢٥)، ط: (٤٤٧/٢) (٢١) كتاب الجهاد (٣) باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو (٩). من طرق عن نافع عن ابن عمر به.

فاقتلوه» فيقتضى أن المرتدة لايجوز قتلها .

وتخصيص عموم الحديث الثانى بخصوص الحديث الأول، وهو كون من يقتل من أهل الردة، صار معناه: نهى رسول الله - ﷺ - عن قتل النساء غير المرتدات وهن الحربيات، فاقتضى ذلك جواز قتل المرتدة. فذهب أكثر أهل العلم إلى ترجيح العمل بالحديث الأول، وقالوا بوجوب قتل المرتدة كما يقتل المرتد سواء، ولا فرق بين الرجال والنساء فى وجوب القتل، روى ذلك عن أبى بكر وعلي - رضى الله عنهما، وبه قال: الحسن، والزهرى، والنخعى، ومكحول، وحماد، ومالك، والليث، والأوزاعي، والشافعي، وإسحاق، وأحمد بن حنبل (١).

قال الحازمي: قوله - ﷺ - «من بدل دينه فاقتلوه» قدّم هذا على نهيه - ﷺ - عن قتل النساء والولدان، لأن تبديل الدين صفة موجودة فى الرجل والمرأة (٢).

أى أن الحديث الأول مرجح على الحديث الثانى، لأن فيه الحكم وهو القتل، والعلة وهى الارتداد عن الإسلام، وتبديل الدين، أما الحديث الثانى فلم يعلل بشيء، وبذلك يكون الأخذ بالحديث الأول أولى، لأن الحكم مع علته أدعى إلى الإخضاع وأقرب إلى القبول (٣).

وهناك أدلة كثيرة واضحة، تؤيد ماذهب إليه الجمهور، منها:

١- عن عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله - ﷺ -: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزانى، والمفارق لدينه التارك للجماعة» (٤).

قال الحافظ ابن حجر: وقد استدل بهذا الحديث للجمهور فى أن حكمها حكم الرجل لاستواء حكمهما فى الزنا (٥).

(١) انظر: المغنى (١٢٣/٨).

(٢) الاعتبار (ص ٤٣).

(٣) انظر: شرح الإسئوي والإبهاج (٢٥٠/٣-٢٥١)، الأدلة المتعارضة. د. بدران (ص ١٥٢).

(٤) سبق تخريج الحديث - انظر (ص ٢١٥).

(٥) فتح البارى (٢٠١/١٢).

٢- أن المرأة شخص مكلف، بدل دين الحق بالباطل، فيقتل كالرجل^(١).

٣- حمل الجمهور النهي على الكافرة الأصلية إذا لم تباشر القتال ولا القتل، لقوله في بعض طرق حديث النهي عن قتل النساء لما رأى المرأة مقتولة «ماكانت هذه لتقاتل»، ثم نهى عن قتل النساء... واحتجوا من حيث النظر بأن الأصلية تسترق فتكون غنيمة للمجاهدين، والمرتدة لا تسترق عندهم فلا غنم فيها فلا يترك قتلها^(٢).

٤- وقع في حديث معاذ أن النبي ﷺ لما أرسله إلى اليمن قال له: «أيا رجل ارتد عن الإسلام فادعه، فإن عاد وإلا فاضرب عنقه، وأيا امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها، فإن عادت وإلا فاضرب عنقها».

قال الحافظ ابن حجر: وسنده حسن، وهو نص في موضع النزاع فيجب المصير إليه، ويؤيده اشتراك الرجال والنساء في الحدود كلها: الزنا والسرقه وشرب الخمر والقتل^(٣).

٣- ترجيح الحديث المشتمل على تأكيد:

فإذا تعارض حديثان، وكان لفظ أحدهما مؤكداً، فإنه يرجح على الآخر المجرد من التأكيد، لاحتمال الثاني التأويل بخلاف الأول فإنه لا يحتمله، أو يكون فيه أبعد، كما أن اشتمال الحديث على التأكيد، دليل على قوة الحكم الذي تضمنه^(٤)، نحو:

عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال: «أيا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل فنكاحها باطل»^(٥).

(١) انظر: المغنى (١٢٣/٨-١٢٤).

(٢) انظر: فتح الباري (٢٧٢/١٢).

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر: شرح العضد (٣١٣-٣١٤)، الإحكام (٤٧٣/٤)، فواتح الرحموت (٢٠٥/٢)،

شرح الإسنوي (٢٣٩/٣).

(٥) د: (٥٦٦/٢) (٦) كتاب النكاح (٢٠) باب في الولي (٢٠٨٣)، (٣٩٨-٣٩٩) (٩)

كتاب النكاح (١٤) باب ما جاء لانكاح إلا بولي (١١٠٢)، ج: (٦٠٥/٤) (٩) كتاب=

=النكاح (١٥) باب لانكاح إلا بولي (١٨٧٩)، حم: (٤٧/٦، ١٦٥)، ك: (١٦٨/٢)، قط: (٢٢١/٣) رقم (١٠)، مي: (٦٢/٢) رقم (٢١٩٠)، هق: (١٠٥/٧)، حب: (١٥١/٦) رقم (٤٠٦٢)، الأم: (٢٠٦/٧)، فع: (١١/٢) رقم (١٨)، دى: (١١٢/١) رقم (٢٢٨)، طيالسي: (ص٢٠٦) رقم (١٤٦٣)، عب: (١٩٥/٦) رقم (١٠٤٧٢)، ش: (١٢٨/٤) سنن سعيد بن منصور (١٧٥/١) رقم (٥٢٨) كلهم من طريق ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة به.

وقد صرح ابن جريج بالسماع من سليمان بن موسى كما روى ذلك عبد الرزاق، ورواه من طريقه الإمام أحمد، والدارقطني، وابن الجارود (ص٢٦٧) رقم (٧٠٠)، كما جاء التصريح بالسماع أيضاً عند الإمام أحمد، والحاكم، وأبى يعلى الموصلي (١٩٢-١٩١/٨) رقم (٤٧٥٠) من غير طريق عبد الرزاق.

قال الترمذي في السنن (٣٩٩/٣): هذا حديث حسن، وقد روى يحيى بن سعيد الأنصاري ويحيى بن أيوب، وسفيان الثوري، وغير واحد من الحفاظ عن ابن جريج نحو هذا.

وقال الحاكم في المستدرک (١٦٨/٢): هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

وقال ابن عدي في الكامل (١١١٥/٣): وهذا حديث جليل في هذا الباب، وفي باب لانكاح إلا بولي، وعلى هذا الاعتماد في إبطال نكاح بغير ولي. وقد رواه عن ابن جريج الكبار من الناس منهم يحيى بن سعيد الأنصاري. وقال الحافظ في الفتح (١٩٤/٩): وهو حديث صحيح.

ولكن الترمذي قال: «وقد تكلم بعض أصحاب الحديث في حديث الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ».

قال ابن جريج: ثم لقيت الزهري فسألته فأنكره، فضعفوا هذا الحديث من أجل هذا. وانظر شرح معاني الآثار (٨/٣).

قال الإمام أحمد في المسند (٤٧/٦): قال ابن جريج: فلقيت الزهري فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه، قال: وكان سليمان بن موسى وكان، فأثنى عليه.

وقد أجاب الأئمة النقاد عما ورد عن ابن جريج بمايلي:

١- ان هذا القول غير ثابت، ولم يرد إلا من رواية ابن عليه.

قال ابن عدي: وهذه القصة معروفة بابن عليه أن ابن جريج سأل الزهري فلم يعرفه. وروى الحاكم بسنده عن أحمد بن حنبل وذكر عنده أن ابن عليه يذكر حديث ابن جريج في لانكاح إلا بولي، قال ابن جريج فلقيت الزهري فسألته عنه فلم يعرفه، وأثنى على سليمان بن موسى، قال أحمد بن حنبل: إن ابن جريج له كتب مدونة، وليس هذا في كتبه يعني حكاية ابن عليه عن ابن جريج.

ونقل الترمذي عن يحيى بن معين إنه قال: لم يذكر هذا الحرف عن ابن جريج إلا إسماعيل بن إبراهيم أي بن عليه، وسماع إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج ليس بذلك، إنما صحح كتبه على كتب عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد ماسمع من ابن جريج.

قال البيهقي: وضعف يحيى بن معين رواية إسماعيل عن ابن جريج جداً (١٠٦/٧).

=وقال ابن عبد البر فى التمهيد (٨٦/١٩) ولم يقل هذا أحد عن ابن جريج غير ابن عليه، وقد رواه عنه جماعة لم يذكروا ذلك.
٢- إنه على تقدير صحة ماورد عن ابن جريج فلا يقدح فى الحديث، لأن الثقة كالزهرى وغيره قد ينسى.

قال ابن حبان (١٥٧/٦): هذا خبر أوهم من لم يحكم صناعة الحديث أنه منقطع أو لأصل له بحكاية حكاها ابن عليه عن ابن جريج فى عقب هذا الخبر... وليس هذا مما نهى الخبر بمثله، وذلك أن خبر الفاضل المتقن الضابط من أهل العلم قد يحدث بالحديث ثم ينساه، وإذا سئل عنه لم يعرفه.
وقال الحاكم: فقد صح وثبت بروايات الأمة الأثبات سماع الرواة بعضهم من بعض، فلا تغل هذه الروايات بحديث ابن عليه، وسؤاله ابن جريج عنه، وقوله إني سألت الزهرى عنه فلم يعرفه، فقد ينسى الثقة الحافظ الحديث بعد أن حدث به، وقد فعله غير واحد من حفاظ الحديث.

وقال ابن عبد البر فى التمهيد (٨٦/١٩): ولو ثبت هذا عن الزهرى لم يكن فى ذلك حجة لأنه قد نقله عنه ثقات منهم سليمان بن موسى وهو فقيه ثقة إمام، وجعفر بن ربيعة والحجاج ابن أرتأة، فلو نسيه الزهرى لم يضره ذلك شئ لأن النسيان لا يعصم منه إنسان... ومن حفظ فهو حجة على من نسي، فإذا روى الخبر ثقة عن ثقة، فلا يضره نسيان من نسيه، هذا لو صح ما حكى ابن عليه عن ابن جريج فكيف وقد أنكر أهل العلم ذلك من حكايته ولم يعرجوا عليه.
وذكر الذهبي فى تلخيص المستدرک: أن أبا عاصم وعبد الرزاق ويحيى بن أيوب وحجاج بن محمد الذين سمعوا هذا الحديث من ابن جريج قد صرحوا بالسماع من الزهرى، فلا يغفل هذا، فقد ينسى الثقة.

وقد قال الخطيب البغدادي فىمن روى حديثاً ثم نسيه فى الكفاية (ص ٣٧٩): وقد اختلف الناس فى العمل بمثل هذا وشبهه، فقال أهل الحديث وعامة الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وغيرهما، وجمهور المتكلمين إن العمل به واجب إذا كان سامعه حافظاً والناسي له بعد روايته عدلاً، وهو القول الصحيح.
والناسي فى هذا الحديث محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى فقيه حافظ، أحد الأئمة الأعلام، والسماع فيه سليمان بن موسى - ثقة، فقد وثقه ابن معين، والدارقطنى، ودحيم، وابن حبان وابن سعد وغيرهم. (انظر التهذيب ٤٢٥/٩، ٣٧٨/٢).

٣- ويمكن أن نضيف ما ذكره ابن حجر من ورود متابعات كثيرة لرواة هذا الحديث حيث قال: وعد أبو القاسم بن مندة عدة من رواه عن ابن جريج فبلغوا عشرين رجلاً، وذكر أن معمرأ وعبد الله بن زحر تابعوا ابن جريج على روايته إياه عن سليمان بن موسى، وأن قررة وموسى بن عقبة ومحمد بن إسحاق وأيوب ابن موسى وهشام بن سعد وجماعة، تابعوا سليمان بن موسى عن الزهرى، ورواه أبو مالك الجنبي ونوح بن دراج ومندل وجعفر بن برقان وجماعة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة. (تلخيص الحبير ١٥٧/٣).

فهذا الحديث يفيد عدم صحة تولي المرأة إنكاح نفسها، وأن وليّ المرأة هو الذي يتولى عقد نكاحها. قال الخطابي: وفي تكراره القول ثلاثاً تأكيد لفسخه ورفع من أصله^(١). وروى حديث آخر يخالف الحديث السابق، ويفيد صحة تولي المرأة عقد نكاحها ولا يشترط وجود وليّ المرأة لذلك.

عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن النبي - ﷺ - قال: «الأيّم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها، وإذنها صماتها»^(٢).

فذهب جمهور العلماء إلى العمل بالحديث الأول، ورجّحوه على الحديث انمعارض، لأن لفظه مؤكد، ولأنه أغلب على الظن، وأقوى دلالة^(٣).

٤- الترجيح بكون الحديث منسوباً إلى النبي - ﷺ - نصاً وقولاً:

قال الحازمي: أن يكون أحد الحديثين منسوباً إلى النبي - ﷺ - نصاً وقولاً، والآخر ينسب إليه استدلالاً واجتهاداً فيكون الأول مرجحاً^(٤). ومن أمثلة ذلك:

روى ابن عمر - رضى الله عنهما - أن النبي - ﷺ - نهى عن بيع أمهات الأولاد، وقال: «لا يَبْعَنَّ، ولا يوهَبَنَّ، ولا يورثن، يستمتع بها سيدها مادام حياً، فإذا مات فهي حرة»^(٥).

(١) معالم السنن (٢٧/٣).

(٢) م: (١٠٣٧/٢) (١٦) كتاب النكاح (٩) باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت (٤١٢١/٦٦)، ط: (٥٢٤/٢) (٢٨) كتاب النكاح (٢) باب استئذان البكر والأيم في أنفسهما (٤)، د: (٥٧٧/٢) رقم (٢٠٩٨)، ت: (٤٠١/٣) رقم (١١٠٨)، ن: (٨٤/٦) رقم (٣٢٦٠)، ج: (٦٠١/١) رقم (١٨٧٠)، حم: (٣١٩/١)، ٢٤١ - ٢٤٢، ٣٤٥، (٣٦٢)، مي: (٦٢/٢) رقم (٣١٩٤)، تق: (ص ٢٧٠) رقم (٧٠٩)، قط: (٢٤٠/٣) رقم (٦٩، ٧٠)، هق: (١١٨/٧)، ش: (١٣٦/٤) كلهم من طريق مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس به - وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) المصادر السابقة، التقرير والتحبير (٢٠/٣)، سنن الترمذي (٤٠١/٢)، وانظر ترجيح الحديث الموافق لحديث آخر (ص ٢٧٤) ففيه زيادة توضيح في بيان مذهب الجمهور.

(٤) الاعتبار (ص ٤٠)، وانظر: الإحكام - للآمدى (٤٦٩/٤) وشرح العضد (٣١١/٢)، وأدلة التشريع المتعارضة (ص ١٤٨).

(٥) قط: (١٣٤/٤) رقم (٣٤) من طريق يونس بن محمد عن عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر به - ثم قال: وأخبرنا يحيى بن إسحاق أخبرنا عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر عن عمر نحوه، غير مرفوع، ورقم (٣٦) من طريق عبد الله بن مطيع عن عبد الله بن جعفر المخرمي عن عبد الله =

فهذا الحديث نص من رسول الله -ﷺ-.

وخالفه حديث آخر نُسِبَ إلى رسول الله -ﷺ- ولكن ليس بطريق النص، وإنما بالاستدلال والاجتهاد، فليس في النص أمر أو نهى من رسول الله -ﷺ- إلا أن هذا الفعل كان على عهده -ﷺ- وهو:

عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه قال: «كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله -ﷺ-» (١).

=ابن ديزر عن ابن عمر به.
وهذا الطريق الأخير أعلاه ابن عدي بعبد الله بن جعفر بن نجيج المدني، وأسنده تضعيفه عن عمرو بن علي ويحيى بن معين، والسعدى، والنسائى الكامل (١٤٩٣/٤-١٣٩٤).

وقال الزيلعي عن حديث ابن عمر نصب، الراية (٢٩٠/٣): وذكر عبد الحق في أحكامه حديث ابن عمر هذا، ثم قال: يروى من قول ابن عمر، ولا يصح مسنداً، وتعقبه ابن القطان في كتابه، وقال: إنما يروى من قول عمر، رواه مالك في الموطأ (٧٧٦/٢) من رواية يحيى بن بكير عنه عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب قال: «أيماء وليدة ولدت من سيدها، فإنه لا يبيعها، ولا يهبها، ولا يورثها، وهو يستمتع منها، فإذا مات فهي حرة» ٥١هـ.

ومن طريق مالك رواه البيهقي (٣٤٢/١٠) ثم قال: هكذا رواية الجماعة عن عبد الله بن دينار، وغلط فيه بعض الرواة عن عبد الله بن دينار فرفعه إلى النبي -ﷺ- وهو وهم لا يحل ذكره.

ولكن الزيلعي نقل عن ابن القطان أنه قال: هذا حديث يرويه عبد العزيز بن مسلم القسملى، وهو ثقة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، واختلف فيه، فقال عنه يونس بن محمد وهو ثقة، وهو الذى رفعه، وقال عنه يحيى بن إسحاق وفليح بن سليمان عن عمر لم يتجاوزوه وكلهم ثقات، وهذا كله عند الدارقطنى، وعندى أن الذى أسنده خير ممن وقفه.

فالحديث من الطريق الأول مختلف فى وقفه ورفعه - كما نرى - ويبدو أن المرفوع أثبت من الموقوف - والله أعلم، فيونس بن محمد أوثق من يحيى وفليح كما تبين، ولهذا قال ابن القطان كما نقله الزيلعي «وعندى أن الذى أسنده خير ممن وقفه».

(١) ك: (١٩/٢) وصححه، قط: (١٣٥-١٣٦) رقم (٣٨)، هق: (٣٤٨/١٠) النسائى فى الكبرى (التحفة ٣/٣٣٦) كلهم من طريق شعبة عن زيد العمى عن أبى الصديق الناجي عن أبى سعيد به.

والحديث فى سنده زيد بن الحواري العمي: ذكره ابن شاهين فى جملة الثقات، وقال أحمد بن حنبل والدارقطنى فى رواية وابن معين فى رواية: صالح، وقال الجوزجاني: متماسك.

وضعفه أكثر الأئمة: ابن سعد، وابن معين، والدارقطنى، والنسائى، وابن عدي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والعجلي، والعقيلي، وغيرهم.

وقال ابن حبان: هو عندى لا يجوز الاحتجاج بخبره ولا كتابة فيه إلا للاعتبار، وقال وكيع: زيد العمى عن أبى الصديق الناجي: ليس بشيء، وقال ابن معين: زيد العمى=

قال الحازمي: فيكون الأول مرجحاً، لأن حديث ابن عمر، قوله -ﷺ-، ولا خلاف في كونه حجة، وحديث أبي سعيد ليس فيه تنصيص منه -ﷺ-، فيحتمل أن من كان يرى هذا لم يسمع من النبي -ﷺ- خلافاً، وكان ذلك اجتهداً منه، فكان تقديم مناسب إلى النبي -ﷺ- نصاً أولى^(١).

ونقل الزيلعي جواب ابن الجوزي في التحقيق عن قول أبي سعيد -رضي الله عنه- السابق، بأنه من الجائز أن يكون هذا خفي على أبي سعيد وغيره من الصحابة، أو يكون النهي ورد بعد هذا القول من أبي سعيد^(٢).

وننتقل إلى قسم آخر من أقسام الترجيحات.

وأبو الصديق الناجي يكتب حديثهما وهما ضعيفان. انظر: (طبقات ابن سعد ٢٤٠/٧)، تهذيب الكمال (٥٦/١٠-٦٠) تحقيق بشار معروف - مؤسسة الرسالة ط ٢ سنة ١٤٠٣هـ، التهذيب (٤٠٧/٣)، الجرح والتعديل (٥٦٠/٣)، الميزان (١٠٢/٢)، التاريخ الكبير (٣٩٢/٣)، المعرفة والتاريخ (١٠٧/٢، ١٢٧) تحقيق أكرم العمري - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٣٩٤هـ، المجروحين (٣٩٠/١)، الكامل (١٠٥٥/٣)، الضعفاء الكبير (٧٤/٢)، سوالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص ٥٤) تحقيق موفق عبد القادر - مكتبة المعارف - الرياض - ط ١ سنة ١٤٠٤هـ، أحوال الرجال (ص ١٩٧) تحقيق صبحي السامرائي - مؤسسة الرسالة ط ١ سنة ١٤٠٥هـ، التقريب (ص ٢٢٣).

ولكن للحديث شاهد عن جابر بن عبد الله، قال: بعنا أمهات الأولاد على عهد رسول الله -ﷺ- وأبي بكر، فلما كان عمر نهانا فانتبهينا. د: (٢٦٤-٢٦٢/٤) رقم (٣٩٥٤)، حب: (٢٦٥/٦) رقم (٤٣٠٨)، ك: (١٩-١٨/٢)، هـ: (٣٠٧/١٠) كلهم من طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح عن جابر به - وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

قال البيهقي: ليس في شيء من هذه الأحاديث أن النبي -ﷺ- علم بذلك فأقرهم عليه، وقد روي ما يدل على النهي. والله أعلم.

(١) الاعتبار (ص ٤٠) وانظر: شرح الكوكب المنير - للفتوحى (٦٥٦-٦٥٥/٤).
(٢) انظر: نصب الراية (٢٨٩/٣-٢٩٠).

الثالث: المرجحات باعتبار أمر خارجي:

ويتضمن هذا القسم وجوهاً متعددة، منها:

١- ترجيح الحديث الموافق للقرآن:

قال الإمام الشافعي - رحمه الله: إن الأحاديث إذا اختلفت لم نذهب إلى واحد منها دون غيره إلا بسبب يدل على الذي ذهبنا إليه أقوى من الذي تركنا. ثم ذكر على رأس هذه الأسباب: أن يكون أحد الحديثين أشبه بكتاب الله، فإذا أشبه كتاب الله كانت فيه الحجة^(١).

وقد أورد الشافعي مثالا على ذلك، وهو:

عن عائشة - رضى الله عنها - قالت: كن نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله ﷺ - صلاة الفجر متلفعات^(٢) بمروطهن^(٣)، ثم ينقلبن إلى بيوتهن حين يقضين الصلاة، لا يعرفهن أحد من الغلس^(٤) (٥).

فهذا الحديث يدل على أن رسول الله ﷺ - كان يغلس بصلاة الفجر إذا تحقق طلوعه ويؤديها في أول وقتها. وقد ورد ما يخالف ذلك ويشير إلى الإسفار بالفجر.

(١) الرسالة (ص ٢٨٤).

(٢) اللفاح: ثوب يُجَلَّل به الجسد كله، والتلفع منه، وهو أن يشتمل به حتى يجلل جسده، وهو عند العرب الصَّمَاء لأنه ليست فيه فرجة. غريب الحديث لابن قتيبة (٢/٢٤١).

(٣) المروط: أكسية من صوف، وربما كان من خز أو غيره، واحدها مرط غريب الحديث - للخطابي (٢/٥٧٦)، النهاية (٤/٣١٩).

قال الزمخشري: أى مشتملات بأكسيتهن متجللات بها. الفائق - للزمخشري (٣/٣٢٣).

(٤) الغلس: ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصباح، النهاية (٣/٣٧٧)، المغرب (١/١٠٧).

(٥) خ: (٢/٥٤) (٩) كتاب مواقيت الصلاة (٢٧) باب وقت الفجر (٥٧٨) من طريق عقيل عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة به.

م: (١/٤٤٥-٤٤٦) (٥) كتاب المساجد (٤٠) باب التبكير بالصبح في أول وقتها، وهو التغليس (٢٣٠، ٦٤٥/٢٣١) من طريق سفيان بن عيينة ويونس عن الزهري.

ورقم (٢٣٢/٦٤٥) من طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة به. ط: (١/٥) (١) كتاب وقوت الصلاة (١) باب وقوت الصلاة (٤) من طريق يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة.

عن رافع بن خديج قال: قال رسول الله - ﷺ -: «أصبحوا بالصبح فإنه أعظم لأجوركم، أو أعظم للأجر». هذه رواية أبي داود وغيره.

وعند الترمذي وغيره: «أسفروا^(١) بالفجر، فإنه أعظم للأجر»^(٢).

وقد ذهب أكثر أهل العلم إلى ترجيح حديث عائشة - رضى الله عنها، وقالوا: إن التغليس بصلاة الصبح أفضل. وهذا هو الثابت عن أبي بكر، وعمر، وعثمان وغيرهم من الصحابة - رضى الله عنهم أجمعين - وبه قال مالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، والليث بن سعد، والأوزاعي، وداود بن علي، وأبو جعفر الطبري وغيرهم^(٣).

وقد بين الإمام الشافعي - رحمه الله - ترجيحه التغليس كما جاء به حديث عائشة - رضى الله عنها - على الإسفار الذى ورد فى حديث رافع - رضى الله عنه - وذكر عدة مرجحات بدأها ببيان موافقة حديث عائشة للقرآن الكريم.

وحكى الشافعي الخلاف فى هذه المسألة، فقال: فقلنا: إذا انقطع الشك فى الفجر الآخر وبان معترضاً، فالتغليس بالصبح أحب إلينا.

قال: وروى حديثان مختلفان عن رسول الله - ﷺ -، فأخذنا بأحدهما، - وذكر حديث رافع بن خديج - وقال: أخذنا به لأنه كان أرفق بالناس. قال: وقال لي: رأيت

(١) أسفر الصبح: إذا انكشف وأضاء، ومنه أسفر بالصلاة، إذا صلاها فى الإسفار - النهاية (٣٧٢/٢) المغرب (٣٩٨/١).

(٢) د: (٢٩٤/١) (٢) كتاب الصلاة (٨) باب فى وقت الصبح (٤٢٤)، ت: (٢٨٩/١) (٢) كتاب الصلاة (١١٧) باب ماجاء فى الإسفار بالفجر (١٥٤)، ن: (٢٧٢/١) (٦) كتاب المواقيت (٢٧) باب الإسفار (٥٤٨)، ج: (٢٢١/١) (٢) كتاب الصلاة (٢) باب وقت صلاة الفجر (٦٧٢)، حم: (٤٦٥/٣، ١٤٠/٤، ١٤٢)، حب: (٢٣/٣) رقم (١٤٨٩-١٤٨٧)، مي: (٢٢١/١) رقم (١٢١٠)، هق: (٤٥٧/١)، ش: (٣٢١/١)، عب: (٥٦٨/١) رقم (٢١٥٩)، طيالسي: (ص ١٢٩) رقم (٩٥٩)، دى: (١٩٩/١) رقم (٤٠٩)، طب: (٢٩٥-٢٩٦) رقم (٤٢٨٣-٤٢٨٨) من طرق عن عاصم بن عمر بن قتادة ابن النعمان عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج به - قال الترمذي: حديث رافع بن خديج حديث حسن صحيح، وقال ابن تيمية فى الفتاوى (٩٧/٢٢) هو حديث صحيح. وقال الحافظ فى الفتح (٥٥/٢) صحَّح إسناده غير واحد.

(٣) انظر: الأم: (٧٤-٧٥)، معالم السنن (٢٤٤/١)، التمهيد (٣٤٠/٤)، المغنى (٢٨٦/١).

إن كانا مختلفين، فلم صرت إلى التغليس؟. قلت: لأن التغليس أولاهما بمعنى كتاب الله، وأثبتهما عند أهل الحديث، وأشبههما بجمل سنن النبي ﷺ - وأعرفها عند أهل العلم. قال: فاذا ذكر ذلك. قلت: قال الله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾^(١)، فذهبنا إلى أنها الصبح، وكان أقل مافى الصبح إن لم تكن هي، أن تكون مما أمرنا بالمحافظة عليه، فلما دلت السنة ولم يختلف أحد أن الفجر إذا بان معترضاً، فقد جاز أن يصلى الصبح، علمنا أن مؤدى الصلاة فى أول وقتها أولى بالمحافظة عليها من مؤخرها^(٢). أى عن أول الوقت.

وقال الشافعي أيضاً: وقد رأينا الناس فيما وجب عليهم وفيما تطوعوا به يؤمرون بتعجيله إذا أمكن، لما يعرض للأدمنين من الأشغال والنسيان والعلل، الذى لاتجهله العقول^(٣).

كما رجح ابن عبد البر التغليس لموافقته للقرآن الكريم، حيث يقول: «وأصح دليل على تفضيل أول الوقت ... قوله عز وجل: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾^(٤)، فوجبت المسابقة إليها وتعجيلها وجوب ندب وفضل للدلائل القائمة على جواز تأخيرها^(٥).

قال ابن عبد البر: صح عن أبى بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يغلسون، ومحال أن يتركوا الأفضل، ويأتوا الدون، وهم النهاية فى إتيان الفضائل^(٦).

وقال ابن تيمية: التغليس أفضل، إذا لم يكن ثم سبب يقتضى التأخير، فإن الأحاديث الصحيحة المستفيضة عن النبي ﷺ تبين أنه كان يغلس بصلاة الفجر^(٧).

وذكر القرطبي عدة أفعال يترتب على الإسراع فى فعلها المغفرة من الله سبحانه وتعالى، كما قال عز وجل: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ...﴾^(٨)، وعلى رأس هذه

(١) البقرة (٢٣٨).

(٢) اختلاف الحديث (ص ١٧٣).

(٣) الرسالة (ص ٢٨٩).

(٤) البقرة (١٤٨).

(٥) التمهيد (٤/٣٤١-٣٤٢).

(٦) المصدر السابق (٤/٣٤٠).

(٧) مجموع الفتاوى (٩٥/٢٢).

(٨) آل عمران (١٣٣).

الأفعال الإسراع إلى تكبيره الإحرام كما قال أنس بن مالك ومكحول.

والمعنى: الإسراع إلى أداء الصلوات في أوائل وقتها، ومن هذه الصلوات صلاة الفجر، وبالتالي فإن أداءها في الغلس يكون أفضل من الإسفار بها وتأخيرها عن أول وقتها.

قال القرطبي: ومعنى الآية: هو معنى قوله تعالى: ﴿فاستبقوا الخيرات﴾^(١).

٢- ترجيح الحديث الموافق لحديث آخر:

فإذا تعارض حديثان، ووافق أحدهما حديث آخر، فإنه يرجح ما وافقه الحديث الآخر - ومن أمثلة ذلك:

روى أبو موسى - رضى الله عنه - أن النبي - ﷺ - قال: «لانكاح إلا بولي»^(٢).

(١) تفسير القرطبي (٢٠٣/٤).

(٢) د: (٥٦٨/٢) (٦) كتاب النكاح (٢٠) باب في الولي (٢٠٨٥)، عن إسرائيل، ت: (٣٩٨/٣) (٩) كتاب النكاح (١٤) باب ماجاء لانكاح إلا بولي (١١٠١) عن شريك وأبي عوانة وإسرائيل ويونس، ج: (٦٠٥/١) (٩) كتاب النكاح (١٥) باب لانكاح إلا بولي (١٨٨١) عن أبي عوانة، حم: (٣٩٤/٢، ٤١٣) عن إسرائيل، حب: (١٥٢/٦) رقم (٤٠٦٥) عن زهير بن معاوية، (١٥٣/٢) رقم (٤٠٦٦) عن شريك، ك: (١٦٩/٢) عن شعبة وسفيان الثوري (١٧٠/٢، ١٧١) عن إسرائيل، تق: (٢٦٧/٢) رقم (٧٠٢) عن إسرائيل، ورقم (٧٠٣) عن زهير بن معاوية، ورقم (٧٠٤) عن سفيان وشريك، قط: (٢١٨/٣-٢١٩) رقم (٤) عن إسرائيل، هق: (١٠٧/٧-١٠٩) عن إسرائيل وأبي عوانة وزهير وشريك وقيس بن الربيع ويونس وشعبة وسفيان، طيالسي: (ص ٧١) رقم (٥٢٣) عن أبي عوانة، مي: (٦١/٢) رقم (٢١٨٨) عن إسرائيل، (٦٢/٢) رقم (٢١٨٩) عن شريك، ش: (١٣١/٤) عن إسرائيل، كلهم عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى به.

د: (٥٦٨/٢) رقم (٢٠٨٥)، حم: (٤١٨/٢)، تق: (٢٦٧/٢) رقم (٧٠١)، هق: (١٠٩/٧) كلهم من طريق يونس عن أبي بردة به.

وبعد أن ذكر الترمذي في سننه (٤٠٠/٣) الاختلاف فيه، وبين أن من جملة من وصله إسرائيل، وأن شعبة والثوري روياه مرسلًا، قال: ورواية هؤلاء الذين روى عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي - ﷺ - «لانكاح إلا بولي» عندي أصح، لأن سماعهم من أبي إسحاق في أوقات مختلفة، وإن كان شعبة والثوري أحفظ وأثبت من جميع هؤلاء الذين روى عن أبي إسحاق هذا الحديث، فإن رواية هؤلاء عندي =

فهذا الحديث يفيد اشتراط وجود ولي المرأة لعقد النكاح، وعدم صحة تولي المرأة لإنكاح نفسها أو غيرها. وقد خالفه حديث آخر أشار إلى جواز تولي المرأة عقد نكاحها بنفسها، مما يستلزم عدم اشتراط الولي للعقد - والحديث هو :

عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن النبي - ﷺ - قال : «الأيّم أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن فى نفسها، وإذنها صماتها»^(١). فذهب الجمهور إلى العمل بالحديث الأول.

قال الترمذى: والعمل فى هذا الباب على حديث النبي - ﷺ -: «لأنكاح إلا بولي» عند أهل العلم من أصحاب النبي - ﷺ - منهم عمر بن الخطاب، وعلى بن أبى طالب، وعبد الله بن عباس، وأبو هريرة، وغيرهم.

وهكذا روى عن بعض فقهاء التابعين أنهم قالوا: «لأنكاح إلا بولي» منهم سعيد ابن المسيب، والحسن البصرى، وشريح، وإبراهيم النخعى، وعمر بن عبد العزيز وغيرهم. وبهذا يقول سفيان الثوري، والأوزاعي، وعبد الله بن المبارك، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق^(٢).

وقد استدل الجمهور على اشتراط الولي فى عقد النكاح بعدة أدلة، وكان من

=أشبهه لأن شعبة والثورى سمعا هذا الحديث من أبى إسحاق فى مجلس واحد... إلى أن قال: وإسرائيل هو ثقة ثبت فى أبى إسحاق.

ثم روى الترمذى عن عبد الرحمن بن مهدي قوله: فأتني من حديث الثورى عن أبى إسحاق الذى فأتني، إلا لما اتكلت به على إسرائيل لأنه كان يأتى به أتم.

وروى ابن عدى فى الكامل (٤١٣/١) بسنده عن عيسى بن يونس قال: قال لى إسرائيل: كنت حفظت حديث أبى إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن.

وعن عبد الرحمن بن مهدي يقول: إسرائيل فى أبى إسحاق أثبت من شعبة والثوري.

وقد صحح هذا الحديث جماعة منهم: على بن المدينى ومحمد بن يحيى الذهلي كما رواه الحاكم عنهما، وصححه هو أيضاً ووافقه الذهبى.

قال الحافظ فى الفتح (١٨٤/٩): إن الذين صححوا وصله لم يستندوا فى ذلك إلى كونه زيادة ثقة فقط، بل للقرائن المذكورة المقتضية لترجيح رواية إسرائيل الذى وصله على غيره.

(١) سبق تخريج الحديث - انظر (ص ٢٦٧) .

(٢) سنن الترمذى (٤٠١/٣ - ٤٠٢).

أهمها هو ورود حديث يوافق حديث «لأنكاح إلا بولي» ويعضده ويقويه وهو :

عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : قال رسول الله - ﷺ - : «أيما امرأة نكحت بغير إذن مواليها فنكاحها باطل»^(١).

قال الحازمي فيما يرجح به أحد الحديثين على الآخر : أن يكون أحد الحديثين موافقاً لسنة أخرى دون الآخر نحو قوله - ﷺ - «لأنكاح إلا بولي» ، يقدم على الحديث الآخر : «ليس للولي مع الثيب أمر» لأن الأول رواه أبو موسى عن النبي - ﷺ - ويشده حديث عائشة - رضى الله عنهما - عن النبي - ﷺ - «أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل»^(٢).

٣- الترجيح بموافقة القياس :

ومن أمثلة ذلك : أخرج الشيخان بسنديهما عن أبي هريرة - رضى الله عنه - عن النبي - ﷺ - قال : «ليس على المسلم صدقة فى عبده ، ولا فى فرسه»^(٣).

فهذا الحديث يدل على أنه لازكاة فى الخيل مطلقاً ،^(٤) إلا إذا كانت للتجارة ،^(٥) كما سيأتى .

وخالفه حديث آخر رواه أبو هريرة أيضاً : فأخرج الشيخان بسنديهما عن أبي

(١) سبق تخريج الحديث انظر (ص ٢٦٤) .

(٢) الاعتبار (ص ٤١-٤٢) وانظر الآيات المينات (٤/٢٢٤) ، الإحكام - للآمدى (٤/٤٨٣) .

(٣) خ : (٣٢٧/٣) (٢٤) كتاب الزكاة (٤٦) باب ليس على المسلم فى عبده صدقة (١٤٦٤) من طريق يحيى بن سعيد عن خثيم بن عراك بن مالك عن أبيه عن أبي هريرة به .

ورقم (١٤٦٣) من طريق عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك به .

م : (٦٧٥-٦٧٦) (١٢) كتاب الزكاة (٢) باب لازكاة على المسلم فى عبده وفرسه

(٩٨٢/٩،٨) من طريق عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار ، ومن طريق سليمان بن

بلال وحماد بن زيد وحاتم بن إسماعيل كلهم عن خثيم بن عراك ، كلاهما عن عراك بن مالك به .

ط : (٢٧٧/١) (١٧) كتاب الزكاة (٢٣) باب ماجاء فى صدقة الرقيق والخيل والعسل

(٣٧) من طريق عبد الله بن دينار به .

(٤) المجموع (٣١١/٥) .

(٥) بدائع الصنائع - للكاساني (٣٤/٢) .

هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - قال: «الخيّل لرجل أجر، ولرجل ستر، وعلى رجل وزر...» وساق الحديث، وفيه «ورجل ربطها تغنياً وتعففاً ثم لم ينس حق الله فى رقابها ولا ظهورها فهى لذلك ستر»^(١).

ففى قوله «ثم لم ينس حق الله فى رقابها» إشارة إلى الحث على أداء الزكاة عن الخيل. وقد اتفق العلماء على أن الخيل التى تُعد للركوب أو الحمل أو الجهاد فى سبيل الله، فلا زكاة فيها سواء أكانت علوفة أم سائمة، لأنها مشغولة بالحاجة، ومال الزكاة هو المال النامي الفاضل عن الحاجة.

واتفقوا أيضاً على أنها إذا كانت للتجارة ففيها الزكاة سواء أكانت علوفة أم سائمة لكونها مالاً نامياً فاضلاً عن الحاجة^(٢). ولكنهم اختلفوا فى الخيل التى تسام للدر والنسل وكانت مختلطة ذكوراً وإناثاً.

فذهب جمهور العلماء إلى أنه لازكاة فيها، حكاه ابن المنذر عن علي بن أبى طالب، وابن عمر، والشعبي، والنخعي، وعطاء، والحسن البصري، وعمر بن عبد العزيز، والحاكم، والثوري، وأبى يوسف، ومحمد بن الحسن، وأحمد، وإسحاق، وأبى ثور، وأبى خيثمة، وأبى بكر بن أبى شيبة، وحكاه غيره عن عمر بن الخطاب، والأوزاعي، ومالك، والليث، وداود^(٣).

وذهب أبو حنيفة إلى وجوب الزكاة فى الخيل السائمة إذا كانت مختلطة من الذكور والإناث، أما إذا كانت كلها ذكوراً منفردة فليس فيها زكاة لأنها لا تتناسل وهو قول زفر^(٤)، وحماد بن أبى سليمان^(٥).

(١) خ: (٤٦-٤٥/٥) (٤٢) كتاب المساقاة (١٢) باب شرب الناس وسقى الدواب من الأنهار (٢٣٧١).

وانظر: (٤٦٤٦، ٤٩٦٢، ٧٣٥٦)، م: (٦٨٠-٦٨١/٢) (١٢) كتاب الزكاة (٦) باب إثم مانع الزكاة (٩٨٧/٢٤)، ط: (٤٤٥-٤٤٤/٢) (٢١) كتاب الجهاد (١) باب الترغيب فى الجهاد (٣) كلهم من طريق زيد بن أسلم عن أبى صالح السمان عن أبى هريرة به.

(٢) انظر: بدائع الصنائع للكاساني (٣٤/٢).
(٣) المجموع (٣١١/٥)، وانظر: الأم (٢٢/٢)، معالم السنن (١٩٢/٢)، شرح مسلم (٦٠/٧)، المغنى (٦٢٠/٢).

(٤) الهداية - للمرغيناني (١٨٥-١٨٣/٢) مكتبة مصطفى الحلبي - ط ١ سنة ١٣٨٩هـ.

(٥) انظر: معالم السنن (١٩٢/٢)، المجموع (٣١١/٥)، شرح مسلم (٣١١/٧).

وقال أبو حنيفة: وصاحبها إن شاء أدى من كل فرس ديناراً، وإن شاء قوّمها وأدى من كل مائتي درهم خمسة دراهم^(١).

وقد استدل كل من الفريقين بعدة أدلة لما ذهبوا إليه^(٢)، والذي يهمنا هو بيان جانب موافقة الحديث للقياس فى الترجيح.

فالتحاوى الذى خالف مذهب أبى حنيفة وأيد مذهب صاحبيه أبى يوسف ومحمد بن الحسن وجمهور العلماء، قال: «وأما وجهه - أي الترجيح - من طريق النظر، فإننا رأينا الذين يوجبون فيها الزكاة، لا يوجبونها حتى تكون ذكوراً وإناثاً، يلتبس منها صاحبها نسلها، ولا تجب الزكاة فى ذكورها خاصة، ولا فى إناثها خاصة، وكانت الزكوات المتفق عليها فى المواشى السائمة، تجب فى الإبل والبقر والغنم، ذكوراً كانت كلها أو إناثاً.

فلما استوى حكم الذكور خاصة فى ذلك، وحكم الإناث خاصة، وحكم الذكور والإناث، وكانت الذكور من الخيل خاصة، والإناث منها خاصة لا تجب فيها زكاة - كان كذلك فى النظر - الإناث منها والذكور إذا اجتمعت لا تجب فيها زكاة.

وحجة أخرى، أنا قد رأينا البغال والحمير لازكاة فيها، وإن كانت سائمة، والإبل والبقر والغنم فيها الزكاة إذا كانت سائمة، وإنما الاختلاف فى الخيل. فأردنا أن ننظر أى الصنفين هي به أشبه فنعطف حكمه على حكمه، فرأينا الخيل ذوات حوافر، وكذلك الحمير والبغال، هي ذوات حوافر أيضاً، وكانت المواشى من البقر والغنم والإبل ذوات أخفاف فذو الحافر بذى الحافر أشبه منه بذى الخف.

فثبت بذلك أن لازكاة فى الخيل، كما أن لازكاة فى الحمير والبغال، وهذا قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله، وهو أحب القولين إلينا، وقد روى ذلك عن سعيد بن المسيب.

(١) بدائع الصنائع - للكاسانى (٣٤/٢).

(٢) انظر: تفصيل المسألة فى كتاب فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوى (١/٢٢٢-٢٣٢) - مؤسسة الرسالة ط ٣ سنة ١٣٩٧هـ.

حدثنا ابن مرزوق، قال: ثنا وهب، قال ثنا شعبة، عن عبد الله بن دينار وقال: قلت لسعيد بن المسيب: أعلى البراذين^(١) صدقة؟ فقال: أو على الخيل صدقة؟^(٢).

وقال الحازمي: إذا كان أحد الحديثين موافقاً للقياس دون الآخر فيكون العدول عن الثاني إلى الأول متعيناً، ولهذا قدم حديث أبي هريرة عن النبي -ﷺ- «ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة»، لأن ما لا تجب الزكاة في ذكره لا تجب في إنائه كسائر الحيوانات التي لا تجب فيها الزكاة^(٣).

٤. الترجيح بموافقة الخلفاء الراشدين:

قال الحازمي: أن يكون أحد الحديثين قد عمل به الخلفاء الراشدون دون الثاني فيكون أكد^(٤).

ولاشك أن ما وافق عمل الخلفاء الراشدين يكون أقوى من معارضه، وأقرب منه إلى الصحة، فقد حدثنا رسول الله -ﷺ- على الاقتداء بهم كما نفتدى به، فقال: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ»^(٥).

(١) البرذون: الدابة، وجمعه براذين، والبراذين من الخيل: ما كان من غير نتاج العراب اللسان (٢٥٢/١).

(٢) شرح معاني الآثار (٣٠/٢).

(٣) الاعتبار (ص ٤٢).

(٤) الاعتبار (ص ٤٢).

(٥) د: (١٥-١٣/٥) (٣٤) كتاب السنة (٦) باب في لزوم السنة (٤٦٠٧)، ت: (٤٤/٥) (٤٢) كتاب العلم (١٦) باب ماجاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع (٢٦٧٦)، ج: (١٧/١) المقدمة (٧) باب اجتناب البدع والجدل (٤٤)، حم: (١٢٦/٤، ١٢٧)، حب: (١٠٤/١) رقم (٥)، مي: (٤٣/١) رقم (٩٦)، ك: (٩٧-٩٦/١) من طرق عن خالد بن معدان عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي، وفي بعضها وحجر بن حجر عن العرياض ابن سارية به - وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقال الحاكم في بعض طرقه: هذا إسناد صحيح على شرطهما جميعاً ولا أعرف له علة.

وأخرجه أبو إسحاق الحربي في غريب الحديث (١١٧٤/٣) بالإسناد السابق، وقال: أخبرني أبو نصر عن الأصمعي: النواجذ: أقصى الأضراس، ويقال: النواجذ اللواتي خلف الأنياب. وانظر: النهاية (٢٠/٥).

ومن الأمثلة على الترجيح بموافقة الخلفاء الراشدين .

روى عبد الله بن عمرو بن العاص - رضى الله عنهما - قال : قال النبي - ﷺ :
«التكبير فى الفطر سبع فى الأولى ، وخمس فى الآخرة ، والقراءة بعدهما كلتيهما» (١) .

فهذا الحديث يبين أن عدد التكبيرات فى صلاة العيد هى سبع تكبيرات فى
الركعة الأولى وخمس تكبيرات فى الركعة الثانية . غير أنه ورد ما يخالف هذا :

عن مكحول قال : أخبرنى أبو عائشة - جليس لأبى هريرة - أن سعيد بن العاص
سأل أبا موسى الأشعري وحذيفة بن اليمان : كيف كان رسول الله - ﷺ - يكبر فى
الأضحية والفطر؟ فقال أبو موسى : كان يكبر أربعاً ، تكبيره على الجناز ، فقال
حذيفة : صدق ، فقال أبو موسى : كذلك كنت أكبر فى البصرة ، حيث كنت عليهم ، وقال
أبو عائشة : وأنا حاضر سعيد بن العاص (٢) .

(١) د : (٦٨١/١) (٢) كتاب الصلاة (٢٥١) باب التكبير فى العيدين (١١٥١) ، جـ :
(٤٠٧/١) (٥) كتاب إقامة الصلاة (١٥٦) باب ما جاء فى كم يكبر الإمام فى صلاة
العيدين (١٢٧٨) ، حم : (١٨٠/٢) ، تق : (ص ١١٣) رقم (٢٦٢) ، قط : (٤٨/٢) رقم
(٢١) ، هـ : (٢٨٥/٣) ، عب : (٢٩٢/٣) رقم (٥٦٧٧) ، ش : (١٧٢/٢) ، طح : (٣٤٣/٤)
• كلهم من طريق عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفى عن عمرو بن شعيب عن أبيه
عن عبد الله بن عمرو به .

والحديث سكت عنه أبو داود ، وقال المنذرى فى تهذيبه (٣١/٢) : وفى إسناده عبد الله
ابن عبد الرحمن الطائفى ، وفيه مقال ، وقد أخرج له مسلم فى المتابعات .
وقال الزركشي فى شرح متن الخرقى (٢٢٢/٢) : ذهب إليه ابن المدينى وصح
الحديث ، وقال الإمام أحمد كما فى المسند (١٨٠/٢) وأنا أذهب إلى هذا ، ونقل
الحافظ فى التلخيص (٨٤/٢) تصحيحه عن أحمد وابن المدينى والبخارى فيما حكاه
الترمذى ، وكذا نقل غيره عن الترمذى قوله : سألت البخارى عنه فقال : هو صحيح ، سنن
البيهقى (٢٨٦/٣) ، نصب الراية (٢١٧/٢) ، نيل الأوطار (٢٥٣/٢) .

ونقل الشوكاني عن العراقى أنه قال : إسناده صالح ، وقال أحمد شاكر فى المسند
(١٦٥/٩) رقم (٦٦٨٨) إسناده صحيح ، ونقل توثيق الطائفى عن ابن المدينى ،
والعجلى ، وابن عدي .

قلت : وذكره ابن حبان فى الثقات (٤٠/٧) دائرة المعارف العثمانية - الهند ط ١ سنة
١٣٩٣ هـ .

(٢) د : (٦٨٢/١) (٢) كتاب الصلاة (٢٥١) باب التكبير فى العيدين (١١٥٣) ، حم :
(٤١٦/٤) ، هـ : (٢٨٩-٢٩٠) رقم (٢٩٠) ، ش : (١٧٢/٢) من طريق زيد بن الحباب عن عبد

فهذا الحديث يبين أن التكبيرات أربع سواء فى الركعة الأولى أم فى الثانية .
فالحديثان متعارضان، وقد اختلف العلماء فى عدد التكبيرات. فذهب الجمهور إلى
ترجيح حديث عبد الله بن عمرو، والأحاديث الموافقة له، والتي تدل على أن التكبير فى
صلاة العيد سبع فى الأولى وخمس فى الثانية، ولم يختلفوا إلا فى اعتبار تكبيرة
الإحرام من السبع أم خارجة عنها .

وهذا قول أكثر أهل العلم، وروى ذلك عن أبى هريرة، وابن عمر، وابن عباس،
وأبى سعيد الخدرى، وبه قال الزهرى، ومالك، والأوزاعى، والشافعى، وأحمد بن
حنبل، وإسحاق بن راهويه، وفقهاء المدينة السبعة، وعمر بن عبد العزيز،
والمزنى^(١).

وأخذ الحنفية ومن وافقهم بحديث أبى موسى فى أن التكبير لصلاة العيد أربع

الرحمن بن ثوبان عن أبيه عن مكحول به.

قال البيهقى: قد خولف راوى الحديث فى موضعين: أحدهما فى رفعه، والآخر فى
جواب أبى موسى، والمشهور فى هذه القصة أنهم أسندوا أمرهم إلى ابن مسعود،
فأفتاه ابن مسعود ولم يسنده إلى النبي ﷺ - كذلك رواه أبو إسحاق السبيعي.
والحديث فى سنده ابن ثوبان، وأبو عائشة.

وابن ثوبان هو: عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسى، أبو عبد الله الدمشقى، وثقه
دحيم، وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال أبو داود: كان فيه سلامة وكان مجاب
الدعوة، وقال أبو حاتم: ثقة، وروى عثمان بن سعيد عن ابن معين: ضعيف، وقال
أحمد: أحاديثه مناكير، وقال النسائي: ليس بالقوى، وقال صالح جزرة: قدرى صدوق،
وقال ابن عدي: يكتب حديثه على ضعفه.

قال الحافظ: صدوق يخطئ، ورمى بالقدر، وتغير بآخره مات سنة ١٦٥ - بخ ٤. انظر:
التهذيب (١٥٠/٦)، الجرح والتعديل (٢١٩/٥)، الميزان (٥٥١/٢)، التاريخ الكبير
(٢٦٥/٥)، تاريخ عثمان (ص ١٤٦)، تاريخ بغداد (٢٢٤/١٠) تاريخ ابن معين
(٣٤٥/٢) التقريب (ص ٣٣٧).

وأبو عائشة الأموى مولاهم: جليس لأبى هريرة - قال ابن حزم وابن القطان: مجهول،
قال الذهبي: غير معروف. قال الحافظ: مقبول من الثانية روى له أبو داود. انظر:
المحلى (٨٤/٥)، الميزان (٥٤٣/٤)، التهذيب (١٤٦/١٢)، التقريب (ص ٦٥٤).

(١) انظر: معالم السنن (٣١/٢)، المغنى (٣٨٠/٤)، المجموع (٢٥٠/٥) الموطأ
(١٨٠/١).

تكبيرات كصلاة الجنازة، وروى ذلك عن ابن مسعود - رضى الله عنه - (١).

وقد استدل كل من الطائفتين بعدة أدلة لما ذهبوا إليه، وكان من ضمن أدلة الجمهور هو أن التكبير سبعاً وخمساً يوافق ماكان عليه الخلفاء الراشدون وأكثر الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين (٢).

قال الحازمي: قدّمنا رواية من روى فى تكبيرات العيدين سبعاً وخمساً على رواية من روى أربعاً كأربع الجنائز، لأن الأول قد عمل به أبو بكر وعمر - رضى الله عنهما - فيكون إلى الصحة أقرب والأخذ به أصوب (٣).

هـ- الترجيح بموافقة عمل أهل المدينة:

فإذا ورد حديثان مختلفان فى مسألة فقهية، ووافق أحدهما عمل أهل المدينة،

(١) انظر: معالم السنن (٣١/٢)، المغنى (٣٨٠/٢)، المجموع (٢٥/٥)، فتح القدير (٧٤-٧٥)، سنن الترمذى (٤١٦/٢).

(٢) روى الشافعي فى الأم (٢٠٩/١)، وعب: (٢٩٢/٣) رقم (٥٦٧٨) عن جعفر بن محمد الصادق عن أبيه قال: كان علي يكبر فى الأضحى والفطر والاستسقاء سبعاً فى الأولى وخمساً فى الأخرى، ويصلى قبل الخطبة ويجهر بالقراءة. قال: وكان رسول الله - ﷺ - وأبو بكر وعمر وعثمان يفعلون ذلك. وروى ش: (١٧٥/٢) عن عمر بن الخطاب أنه كان يكبر فى العيدين ثنتا عشرة، سبعاً فى الأولى وخمساً فى الآخرة.

وروى الإمام مالك فى الموطأ (١٨٠/١)، والشافعي فى الأم (٢٠٩/١)، وعب: (٢٩٢/٣) رقم (٥٦٨٠) وش: (١٧٣/٢) عن نافع قال: شهدت الأضحى والفطر مع أبى هريرة، فكبر فى الركعة الأولى سبع تكبيرات وفى الآخرة خمس تكبيرات قبل القراءة. وروى د: (٦٨٠/١) (٢) كتاب الصلاة (٢٥١) باب التكبير فى العيدين (١١٤٩)، ج: (٤٠٧/١) (٥) كتاب إقامة الصلاة (١٥٦) باب ماجاء فى كم يكبر الإمام فى صلاة العيدين (١٢٨٠)، حم: (٧٠/٦)، هق: (٢٨٦/٣)، ك: (٢٩٨/١)، قط: (٤٦/٢) رقم (١٢)، طح: (٣٤٤-٣٤٣/٣) من طريق خالد بن يزيد وعقيل عن الزهري عن عروة عن عائشة أن رسول الله - ﷺ - كان يكبر فى الفطر والأضحى فى الأولى سبع تكبيرات وفى الثانية خمساً.

وقد روى ابن أبى شيبة وعبد الرزاق فى مصنفيهما عن عدد من الصحابة ما يوافق عمل الخلفاء الراشدين.

(٣) الاعتبار (ص ٤٢-٤٣).

فإن الإمام مالكا - رحمه الله - يرى ترجيح هذا الحديث على مخالفه، لأنه يُقدّم عمل أهل المدينة وروايتهم على رواية غيرهم، ويعتبر أن أقوال أهلها وعملهم خير من عمل غيرهم، وقد وضع ذلك في رسالته إلى الليث بن سعد حيث قال: «فإنما الناس تبع لأهل المدينة، إليها كانت الهجرة، وبها نزل القرآن، وأحلّ الحلال وحرّم الحرام، إذ رسول الله - ﷺ - بين أظهرهم، يحضرون الوحي والتنزيل، ويأمرهم فيطيعونه، ويسنّ لهم فيتبعونه، حتى توفاه الله واختار له ماعنده صلوات الله عليه ورحمته وبركاته.

ثم قام من بعده أتبع الناس له من أمته ممن ولي الأمر من بعده، فما نزل بهم مما علموا أنفذه، ومالم يكن عندهم فيه علم سألوا عنه، ثم أخذوا بأقوى ما وجدوا في ذلك في اجتهادهم وحداثة عهدهم، وإن خالفهم مخالف، أو قال أمراً غيره أقوى منه وأولى، ترك قوله، وعمل بغيره. ثم كان التابعون من بعدهم يسلكون ذلك السبيل ويتبعون تلك السبل.

فإذا كان الأمر بالمدينة ظاهراً معمولاً به لم أر لأحد خلافه للذي في أيديهم من تلك الوراثة التي لا يجوز لأحد انتحالها ولا ادعاؤها»^(١).

وقال الإمام مالك أيضاً: «مات بالمدينة من الصحابة نحو عشرة آلاف، وبقايتهم تفرق في البلدان، فأيهما أخرى أن يتبع ويؤخذ بقولهم، من مات عندهم النبي - ﷺ - وأصحابه الذين ذكرت، أو من مات عندهم واحد أو اثنان من أصحاب النبي - ﷺ -»^(٢).

وقال الشافعي: إذا وجدت متقدم أهل المدينة على شيء، فلا يدخل عليك شك أنه الحق، وكل ما جاءك من غير ذلك فلا تلتفت إليه فإنك تقع في اللجج وتقع في البحار. وقال أيضاً: إذا جاوز الحديث الحرتين ضعف نخاعه.

وسئل أبو بكر محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري عن الاختلاف، فقال: إذا وجدت أهل المدينة مجتمعين على أمر، فلا تشك فيه أنه الحق.

(١) ترتيب المدارك - للقاضي عياض (٤٢/١-٤٣) وزارة الاوقاف المغربية.

(٢) المصدر السابق (٤٦/١).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: السنة المتقدمة من سنة أهل المدينة خير من حديث أهل العراق.

وقال سفيان بن عيينة: من أراد الإسناد والحديث المعروف الذي تسكن إليه القلوب فعليه بحديث أهل المدينة^(١).

ومما لاشك فيه أن للمدينة مكانتها العلمية الكبيرة عند الأئمة وأهل العلم، فهي موطن السابقين من المهاجرين والأنصار، ومع ذلك فهم يخفون من القيمة التي أعطاها الإمام مالك لعمل أهل المدينة، فلا تقل باقي الأمصار التي وصلها كثير من الصحابة مجاهدين في سبيل الله عن المدينة، فقد نشر الصحابة العلم في هذه البلدان، ورووا فيها الأحاديث الصحيحة المسندة إلى رسول الله -ﷺ- وكان الخلفاء الراشدون على اتصال وارتباط بأولئك الصحابة.

ومن ناحية أخرى فقد اختلف التابعون في المدينة فيما بينهم في الموضوع الواحد أكثر من مرة، بل ربما أفتى أحدهم في مسألة بإجابات مختلفة، مما جعل علماء الأمصار الآخرين يلتمسون الفتوى الصحيحة فيما صح عن رسول الله -ﷺ- عند غيرهم، ورواها الصحابة في الأمصار التي انتقلوا إليها.

وقد بين كل ذلك الإمام الليث بن سعد في رسالته إلى الإمام مالك بن أنس، حيث قال: «وما أجد أحداً ينسب إليه العلم أكره لشواذ الفتيا، ولا أشد تفضيلاً لعلماء أهل المدينة الذين مضوا ولا آخذ لفتياهم فيما اتفقوا عليه مني، والحمد لله رب العالمين لا شريك له... وأما ما ذكرت من قول الله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم^(٢) - فإن كثيراً من أولئك السابقين الأولين خرجوا إلى الجهاد في سبيل الله ابتغاء مرضاة الله فجندوا الأجناد، واجتمع إليهم الناس، فأظهروا بين ظهرائهم كتاب الله وسنة نبيه، ولم يكتموهم شيئاً علموه، وكان في كل جند منهم طائفة يعلمون كتاب الله وسنة نبيه ويجتهدون برأيهم فيما لم يفسره لهم القرآن والسنة، وتقدمهم عليه أبو بكر وعمر

(١) انظر هذه الأقوال في التمهيد (١/٧٩-٨١).

(٢) التوبة (١:١٠).

وعثمان الذين اختارهم المسلمون لأنفسهم، ولم يكن أولئك الثلاثة مضيعين لأجناد المسلمين ولا غافلين عنهم، بل كانوا يكتبون في الأمر اليسير لإقامة الدين والحذر من الاختلاف بكتاب الله وسنة نبيه... فإذا جاء أمر عمل فيه أصحاب رسول الله -ﷺ- بمصر والشام والعراق على عهد أبي بكر وعمر وعثمان، ولم يزالوا عليه حتى قبضوا لم يأمرهم بغيره... إن أصحاب رسول الله -ﷺ- قد اختلفوا بعد في الفتيا في أشياء كثيرة... ثم اختلف التابعون في أشياء بعد أصحاب رسول الله -ﷺ- سعيد ابن المسيب ونظراؤه أشد الاختلاف، ثم اختلف الذين كانوا بعدهم فحضرتهم بالمدينة وغيرها ورأسهم يومئذ ابن شهاب وزبيدة بن أبي عبد الرحمن... وكان يكون من ابن شهاب اختلاف كثير إذا لقيناه، وإذا كاتبه بعضنا»^(١).

ومن الأمثلة على ترجيح الحديث الذي يكون عليه عمل أهل المدينة عند الإمام مالك:

روى ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قضى بيمين وشاهد^(٢).

فهذا الحديث يدل على جواز القضاء بشاهد ويمين المدعي إذا لم يوجد شاهدان. وقد عارضه حديث آخر دلّ على أن اليمين على المدعى عليه.

عن ابن أبي مليكة قال: كتبت إلى ابن عباس، فكتب إلى أن النبي -ﷺ- قضى أن اليمين على المدعى عليه^(٣).

(١) إعلام الموقعين (٣/٨٣-٨٥).

(٢) م: (٣/١٣٣٧) (٣٠) كتاب الأقضية (١) باب القضاء باليمين والشاهد (٣/١٧١٢)، د: (٤/٣٣-٣٢) (١٨) كتاب الأقضية (٢١) باب القضاء باليمين والشاهد (٣٦٠٨)، ج: (٢/٧٩٣) (١٣) كتاب الأحكام (٣١) باب القضاء بالشاهد واليمين (٢٣٧٠)، تق: (ص ٣٧٠) رقم (١٠٠٦)، قط: (٤/٢١٤) رقم (٣٨)، حم: (١/٢٤٨، ٣١٥، ٣٢٣)، هق: (١٠/١٦٧) كلهم من طريق سيف بن سليمان المكي عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس به.

(٣) خ: (٥/١٤٥) (٤٨) كتاب الرهن (٦) باب إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبينة على المدعى واليمين على المدعى عليه (٢٥١٤) من طريق خلاص بن يحيى، (٥/٢٨٠) (٥٢) كتاب الشهادات (٢٠) باب اليمين على المدعى عليه في الأوال والحدود، وقال النبي -ﷺ- «شاهدك أو يمينه» (٢٦٦٨) من طريق أبي نعيم، م: (٣/١٣٣٦) (٣٠) كتاب الأقضية (١) باب اليمين على المدعى عليه (٢/١٧١١) من طريق محمد بن بشر

فذهب الإمام مالك إلى ثبوت القضاء باليمين والشاهد إذا لم يوجد شاهد آخر، وأيده في ذلك أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين والأئمة. وبه قال أبو بكر الصديق، وعلي، وعمر بن عبد العزيز، ومالك، والشافعي، وأحمد، وفقهاء المدينة، وسائر علماء الحجاز، ومعظم علماء الأمصار^(١).

وقال أبو حنيفة، والكوفيون، والشعبي، والحكم، والأوزاعي، والليث، والأندلسيون من أصحاب مالك لا يحكم بشاهد ويمين في شيء من الأحكام^(٢). ولكل فريق أدلته فيما ذهب إليه^(٣).

ويهمنا الآن موقف الإمام مالك الذي رجح القضاء بشاهد ويمين لموافقته عمل أهل المدينة، فقد قال: مضت السنة في القضاء باليمين مع الشاهد الواحد، يحلف صاحب الحق مع شاهده، ويستحق حقه، فإن نكل وأبى أن يحلف، أحلف المطلوب، فإن حلف سقط عنه ذلك الحق، وإن أبى أن يحلف ثبت عليه الحق لصاحبه.

قال مالك: وإنما يكون ذلك في الأموال خاصة، ولا يقع ذلك في شيء من الحدود، ولا في نكاح، ولا في طلاق، ولا في عتاقة، ولا في سرقة، ولا في فرية.

وفي رده على من لا يرى القضاء بيمين وشاهد، قال الإمام مالك: ومن الناس من يقول لا تكون اليمين مع الشاهد الواحد، ويحتج بقول الله تبارك وتعالى، وقوله الحق: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾^(٤) - يقول: فإن لم يأت برجل وامرأتين فلا شيء له ولا يحلف مع

كلهم عن نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة به، م: رقم (١٧١١/١) من طريق ابن وهب عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة به - بلفظ: "لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم"، ولكن اليمين على المدعى عليه.

(١) شرح مسلم (٢٤٥/١٢)، وانظر المغني (١٥١/٩-١٥٢).

(٢) انظر المصدرين السابقين.

(٣) انظر المراجع السابقة، معالم السنن (٢٢٦/٥)، شرح السنة (١٠٤/١٠)، بداية المجتهد (٥٩٧/٢).

وقد أورد أستاذنا الدكتور رفعت فوزي مناقشة هذه المسألة، وبين موقف الأئمة من حديث اليمين مع الشاهد من حيث القبول أو الرفض. انظر: توثيق السنة (ص ٢٩٢، ٣٠٤، ٣٢٣).

(٤) البقرة (٢٨٢).

شاهده.

قال مالك: فمن الحجة على من قال ذلك القول أن يقال له: أرأيت لو أن رجلاً ادّعى على رجل مالا، أليس يحلف المطلوب ما ذلك الحق عليه، فإن حلف بطل ذلك عنه، وإن نكل عن اليمين حُلف صاحب الحق إنَّ حقه لحق، وثبت حقه على صاحبه، فهذا مالا اختلاف فيه عند أحد من الناس، ولا بيلد من البلدان، فبأى شيء أخذ هذا؟ وفى أى موضع من كتاب الله وجده؟ فإن أقر بهذا فليقرر باليمين مع الشاهد، وإن لم يكن فى كتاب الله عز وجل، وأنه ليكفى من ذلك مامضى من السنة، ولكن المرء قد يُحب أن يعرف وجه الصواب وموقع الحجة، ففى هذا بيان ما أشكل من ذلك إن شاء الله تعالى^(١).

وقول الإمام مالك: «مضت السنة، ومامضى من السنة» هو من مصطلحاته فى الدلالة على عمل أهل المدينة^(٢).

ونكتفى بما قدمنا من أمثلة توضح كثيراً من أوجه الجمع أو النسخ أو الترجيح، والتي تدل على نفي التعارض الحقيقى بين الأحاديث النبوية الشريفة، فرسول الله ﷺ - المؤيد بوحي من الله، والذي لا ينطق عن الهوى، لا يمكن أن يكون هناك تعارض أو اختلاف بين أقواله وأفعاله - ﷺ.

(١) الموطأ (٢/٧٢٢-٧٢٥).

(٢) عمل أهل المدينة - د. أحمد محمد نور سيف (ص ٢٩٨، ٣٥٧، ٣٥٨) دار الاعتصام

ط ١ سنة ١٣٩٧هـ.

الخاصة

ونختتم هذا البحث بالإشارة إلى أهم ماتوصلنا إليه من نتائج، وهى كالتالى:

* أن مختلف الحديث علم يتناول حديثين أو أكثر يبدو فى ظاهرها الاختلاف والتعارض والتضاد، فإذا بحثها العلماء أزالوا تعارضها من حيث إمكان الجمع بينها، إما بتقييد مطلقها، أو تخصيص عامها، أو بحملها على تعدد الحادثة، أو غير ذلك، وإما ببيان الناسخ من المنسوخ، أو بترجيح أحدهما.

* أن بين مختلف الحديث ومشكل الحديث بعض فروق، فمشكل الحديث أعم من مختلف الحديث؛ حيث يقع الإشكال فى الحديث بسبب معنى الحديث نفسه بغير معارضة، أو بسبب مخالفة الحديث لآية قرآنية، أو مخالفته للإجماع أو القياس أو العقل.

* أن مختلف الحديث والتعارض لفظان لمسمى واحد عند النظر فى الأحاديث، كما أن هناك ألفاظا مرادفة لهما كالاختلاف والتخالف والتناقض والتضاد، ولكن التعارض عند الإطلاق أعم وأشمل من مختلف الحديث؛ لأنه يشمل النظر فى الأدلة المختلفة من كتاب، وسنة، وقياس، وغيرها، وبذلك فهو يشمل مختلف الحديث، ويشمل غيره من ضروب الاختلاف الأخرى.

* أن الاختلاف فى الحديث والتعارض بين الأدلة ليس حقيقيا، وإنما هو اختلاف وتعارض ظاهرى يرجع لاختلاف بعض الناظرين فى الأدلة، واختلافهم فى تطبيق النصوص على الوقائع بسبب عجزهم وعدم معرفتهم المراد من قبل الشارع الحكيم.

* أن الإمام الشافعى هو أول من كتب فى اختلاف الحديث، قاصداً بذلك التصدى لمن ينكر متون الأحاديث التى تتعارض فى ظاهرها مع النص القرآنى، أو مع متون أخرى فى نفس الحكم، أو تتعارض مع العقل، أو القياس، ثم تبعه ابن قتيبة فى الرد على أعداء أهل الحديث، والجمع بين الأخبار التى ادعوا عليها التناقض والاختلاف، والجواب عما أورده أهل الكلام وأصحاب الفرق من الشبه على بعض الأخبار المتشابهة، أو المشككة.

* أن مختلف الحديث من أهم أنواع علوم الحديث وأصعبها، وأنه يدخل فى جميع العلوم الإسلامية من حديث وعلومه، وفقه وأصوله، وأنه فن على المنزلة وعظيم القدر، ويندرج ضمن جهود المحدثين فى توثيق الحديث من جهة المتن، بل إنه يمثل أعلى درجة من درجات توثيق المتن عند المحدثين.

* أن الخطوات التى يتبعها المحدثون عند وجود حديثين مختلفين للخروج من الاختلاف والتعارض:

١- الجمع بين الحديثين المتعارضين ما أمكن بأى وجه من وجوه الجمع الصحيحة.

٢- الحكم بنسخ المتقدم، والعمل بالناسخ وهو المتأخر.

٣- تقديم الحديث الصحيح وترك معارضه مادام غير مساو له فى الصحة.

٤- البحث عن الذى يعضضه دليل خارجى من نص قرآنى أو سنة، أو يبحث فى متن الحديث، مما يترتب عليه ترجيح أحدهما على الآخر.

٥- إن تعذر ذلك كله فإنه يتوقف عن العمل بهما حتى يتبين للناظر وجه للجمع أو الترجيح، أو يحكم بسقوط العمل بهما معاً.

* وأما جمهور الفقهاء فإنهم يقدمون الجمع أولاً، فإن أمكن وإلا فالمصير إلى الترجيح، فإن لم يمكن الترجيح فيصار إلى النسخ، فإن تعذر حكموا بسقوط المتعارضين.

وخالفهم الأحناف الذين يرون تقديم النسخ، فإن تعذر لجأوا إلى الترجيح، فإن تعذر فيصار إلى الجمع، فإن أمكن وإلا تركوا العمل بالمتعارضين وصاروا إلى الأدنى منهما فى الرتبة.

* ذكر العلماء أنواعاً متعددة للجمع بين المتعارضين، من أهمها: الجمع ببيان اختلاف مدلولى اللفظ، واختلاف الحال، واختلاف المحل، والاختلاف فى الأمر والنهى، واختلاف العام والخاص، واختلاف المطلق والمقيد.

* ذهب العلماء إلى وجوب العمل بالدليل الراجح دون المرجوح، واشتروطوا شروطاً لا بد من تحققها حتى يعتبر الترجيح صحيحاً، ومن ذلك:

١- أن يتساوى الدليلان المتعارضان فى الثبوت والحجية.

٢- ألا يمكن الجمع بين المتعارضين بوجه مقبول.

٣- ألا يثبت أن أحدهما منسوخ والآخر ناسخ.

٤- أن يكون الدليلان ظنيين.

٥- أن يتفق الدليلان المتعارضان في الحكم مع اتحاد الوقت والمحل، والجهة.

٦- أن يكون المشتغل بالترجيح مستكماً لشروط الاجتهاد.

* أن الأنواع التي على أساسها يتم ترجيح أحد الحديثين المتعارضين تنقسم إلى ثلاثة أقسام أساسية وكلية، وكل قسم يضم عدداً من الوجوه المعتبرة، وهي كالتالي:

الأول : الترجيح باعتبار السند وما يتعلق به - ويتضمن الترجيح بكثرة الرواة، وبشدة الضبط والحفظ، وترجيح صاحب القصة أو المباشر لها، وبفقه الراوى وعلمه، وبتأخر إسلام الراوى، وترجيح السماع على غيره من أنواع التحمل، ومن جمع بين المشافهة والمشاهدة على من روى من وراء حجاب.

الثاني : الترجيح باعتبار المتن وما يتعلق به - ويتضمن الترجيح بكون المتن سالماً من الاضطراب، والمشتمل على الحكم والعلة، والمشتمل على تأكيد، وكون الحديث منسوباً للنبي ﷺ نصاً وقولاً .

الثالث : المراجعات باعتبار أمر خارجي - ويتضمن ترجيح الحديث الموافق للقرآن، والموافق لحديث آخر، والموافق للقياس، والموافق للخلفاء الراشدين، والموافق لعمل أهل المدينة.

هذه أهم نتائج البحث، واللّه أسأل أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، إنه نعم المولى ونعم النصير، وهو الموفق إلى سواء السبيل.

﴿ سبحان ربك رب العزة عما يصفون . وسلام على المرسلين .
والحمد لله رب العالمين ﴾ .

الفهارس

- ١ - فهرس الآيات القرآنية .
- ٢ - فهرس الأحاديث النبوية .
- ٣ - فهرس المصادر والمراجع .
- ٤ - فهرس الموضوعات .

١ - فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
مانسخ من آية أو ننسها	١٠٦	البقرة	١٨٩
ويعلمهم الكتاب والحكمة	١٢٩	،،	٥٣
قد نرى تقلب وجهك في السماء	١٤٤	،،	٢٠٤
فاستبقوا الخيرات	١٤٨	،،	٢٧٢
إنما حرم عليكم الميتة والدم	١٧٣	،،	١٨٤
كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت	١٨٠	،،	٢٠٠
فمن كان منكم مريضاً أو على سفر	١٨٤	،،	٤٣، ٤١
ومن كان مريضاً أو على سفر	١٨٥	،،	٤٦
يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر	١٨٥	،،	٤٣
ثم أتموا الصيام إلى الليل	١٨٧	،،	١٩٦
فمن كان منكم مريضاً أو به أذى	١٩٦	،،	٤٣
ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم	٢٢٤	،،	١٨
والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء	٢٢٨	،،	١٦١
والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً	٢٣٤	،،	١٦٢، ١٤٤
حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى	٢٣٨	،،	٢٧٢
وأحل الله البيع وحرم الربا	٢٧٥	،،	٢٠٤
واستشهدوا شهيدين من رجالكم	٢٨٢	،،	٢٨٥
وسارعوا إلى مغفرة من ربكم	١٣٣	آل عمران	٢٧٢
كل نفس ذائقة الموت	١٨٥	،،	١٦٣
أوجاء أحد منكم من الغائط	٤٣	النساء	١١٢
فلم تجدوا ماء فتيمموا	٤٣	،،	١١٧
فتيمموا صعيداً طيباً	٤٣	،،	١٨٦
فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله	٥٩	،،	٥٤
فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك	٦٥	،،	٥٤
أفلا يتدبرون القرآن	٨٢	،،	٢٥

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً	٨٢	“	٢٣
ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة	٩٢	“	١٨٥
وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة	١١٣	“	٥٣
حرمت عليكم الميتة	٣	المائدة	١٨٤
فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق	٦	“	١٨٦
والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما	٣٨	“	١٦١، ١٤٧
لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً	٤٨	“	٢٤
فهل أنتم منتهون	٩١	“	٣٣
إن الحكم إلا لله	٥٧	الأنعام	٥٣
والنخل والزرع مختلفاً أكله	١٤١	“	١٣
قل لا أجد فيما أوحى إلى على طاعم	١٤٥	“	١٨٤، ١٠٤
ولا تزر وزر أخرى	١٦٤	“	٩٢
أين ما كنتم تدعون من دون الله	٣٧	الأعراف	١٦٢
يأيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا	٣٨	التوبة	١١٤
انفروا خفافاً وثقلاً وجاهدوا	٤١	“	١١٤
ولا تصل على أحد منهم مات أبداً	٨٤	“	١٦٣
والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار	١٠٠	“	٢٨٣
كتاب أحكمت آياته ثم فصلت	١	هود	٢٥
ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة	١١٨	“	٢٤
وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين	١٠٣	يوسف	٢٣٢
ولكن أكثر الناس لا يعلمون	٣٨	التحل	٢٣٢
وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس	٤٤	“	٢٥
وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم	٦٤	“	٢٥
وإذا بدلنا آية مكان آية	١٠١	“	١٨٩
ما يعلمهم إلا قليل	٢٢	الكهف	٢٣٢
وعرضنا جهنم يومئذ للكافرين عرضاً	١٠٠	“	١٨
وأقم الصلاة لذكري	١٤	طه	١٨٠
فينسخ الله ما يلقي الشيطان	٥٢	الحج	١٩١

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة	٣	النور	١٩٨
فشهادة أحدهم	٦	،،	١٦٨
وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين	٣٢	،،	١٩٩
لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة	٢١	الأحزاب	٢٦
واذكرون ما يتلى في بيوتكن	٣٤	،،	٥٣
وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله	٣٦	،،	٥٤
إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات	٢٤	ص	٢٣٢
الله يتوفى الأنفس حين موتها	٤٢	الزمر	٥٠
إنا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون	٢٩	الجاثية	١٩٠
فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم	٢٤	الأحقاف	١٨
يا قومنا أجيئوا داعي الله	٣١	،،	١٦٢
وما ينطق عن الهوى	٣ - ٤	النجم	٥٣
والذين يظاهرون من نسائهم	٣	المجادلة	١٨٥
فاعتبروا يا أولى الأبصار	٢	الحشر	٢٢٠
لاهن حل لهم ولاهم يحلون لهن	١٠	المتحنة	٣٣
يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة	٩	الجمعة	٢٢٥
وأقيموا الشهادة لله	٢	الطلاق	١٦٧
وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن	٤	،،	١٤٤
أسكنوهن من حيث سكنتم	٦	،،	٩٣
أيحسب الإنسان أنن نجمع عظامه	٣	القيامة	١٤١
أيحسب الإنسان أن يترك سدى	٣٦	،،	١٩٦

٢ - فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الراوي	الحديث
٤٠	حمزة الأسلمي	أصوم في السفر
١٠٦	حذيفة	أتى سباطة قوم فبال قائماً
٢٥٤	عبد الله بن عكيم	أتانا كتاب رسول الله ﷺ
٨٥	ابن مسعود	أتدري أى الناس أعلم ؟
٤٠	حمزة الأسلمي	أجد بي قوة على الصيام في السفر
٢١٢	ابن عباس	احتجم رسول الله ﷺ وهو محرم
١٤٩	أبو أيوب الأنصاري	إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا
١٠٧	أبو هريرة	إذا استيقظ أحدكم من نومه
٢٠٨	أبو سعيد الخدري	إذا أعجبت أو أقحطت فلا غسل
٢٤٨	أبو هريرة	إذا أفضى أحدكم بيده
١٤٩	أبو هريرة	إذا جلس أحدكم على حاجته
٢٠٩	أبو موسى وأبو هريرة	إذا جلس بين شعبها الأربع
٢٥٣	ابن عباس	إذا دبغ الإهاب فقد طهر
١٨٠	أنس	إذا رقد أحدكم عن الصلاة
١٠٥	عمر	إذا رميتم الجمرة بسبع حصيات
٢١٤	معاوية	إذا شربوا الخمر فاجلدوهم
١٠٤	أبو ذر	إذا صلى الرجل وليس بين يديه
٧٥	أبو هريرة	إذا ضرب أحدكم عبده فليترك الوجه
٨٨	عائشة	إذا كان جنباً وأراد أن يأكل
١٦٠	ابن عباس	إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا
٢٠٩	عدد من الصحابة	إذا مس الختان الختان
٢٠٨	زيد بن خالد	أرأيت إذا جامع الرجل امرأته
٣٧	عمر	أرأيت لو تضمضت بماء
١٤٩	ابن عمر	ارتقيت فوق ظهر بيت حفصة
٢٣٠	أبو موسى الأشعري	الاستئذان ثلاث
٢٧١	رافع بن خديج	أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر
٢٥٧	عائشة	إشترىها فإن الولاء لمن أعتق

الصفحة	الراوي	الحديث
٥٥	أبو سعيد الخدري	أصبت السنة وأجزأتك صلاتك
٢٧١	رافع بن خديج	أصبحوا بالصبح فإنه أعظم لأجوركم
٢١١	عدد من الصحابة	أفطر الحاجم والمحجوم
٢٢٩	أبو هريرة وعمران	أقصر الصلاة أم نسيت
١٠٣	ابن عباس	أكل كتف ثاة ثم صلى
١٦٥	سعيد بن خالد	ألا أخبركم بخير الشهداء
٣٤	سيرة بن معبد	أمرنا رسول الله ﷺ بالمتعة
١١٩	ابن عباس	أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت
٤٩	أنس	إنا حاملوك على ولد الناقة
١٠٥	عائشة	أنا طيب رسول الله ﷺ لحله وإحرامه
٢٠٠	عدد من الصحابة	إن الله أعطى كل ذي حق
٤٦	ابن عمر	إن الله يحب أن تؤتى رخصه
٩٤	سعيد بن أبي وقاص	أنت منى بمنزلة هارون من موسى
١٨	عائشة	إن جبريل كان يعارضه القرآن
٣٦	أبو هريرة	أن رجلاً سأل النبي عن المباشرة
٢١٧	سويد بن قيس	أن رسول الله ﷺ اشترى سراويل
٢٣٩	سليمان بن يسار	أن رسول الله ﷺ بعث أبا رافع
٢٣٨	ميمونة	أن رسول الله ﷺ تزوجها وهو حلال
٤٠	ابن عباس	أن رسول الله ﷺ خرج إلى مكة
١٢٠	أبو هريرة	أن رسول الله ﷺ رخص
٢٨٤	ابن عباس	أن رسول الله ﷺ قضى يمين
٢٠٥	أنس	أن رسول الله ﷺ كان يصلي
١٨٧	عمرو بن حزم	أن رسول الله ﷺ كتب
٢٤٣	عائشة وأم سلمة	أن رسول الله ﷺ ليصبح جنبا
٢٣٩	ابن عباس	أن رسول الله ﷺ نكح ميمونة
١٤٤	سبيعة	أن سبيعة الأسلمية نفست
٤٠	حمزة الأسلمي	إن شئت فقصم
٢١٤	قيصة بن ذؤيب	إن شرب الخمر فاجلدوه

الصفحة	الراوي	الحديث
١٢٠	صفية بنت حيى	أن صفية بنت حيى حاضت
١٠٧	عبد الرحمن بن حسنة	انظروا إليه يبول
١٧٠	ابن عمر	أن عمر بن الخطاب بينما هو قائم
٣٠	جابر	إن كان فى شىء من أدويتكم خير
٢٢١	أم سلمة	إنما أنا بشر وإنكم تختصمون
٢٠٨	أبو سعيد الخدرى	إنما الماء من الماء
٩٢	عمر	إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه
٣٤	سبرة بن معبد	أن نبى الله عام فتح مكة أمر
١٨١	أم سلمة	أن النبى ﷺ صلى فى بيتها
١٠٨	عائشة	أن النبى ﷺ قبل امرأة من نسائه
٢٦٧	ابن عمر	إن النبى ﷺ نهى عن بيع
١٠٧	ابن عباس	إنهما ليعذبان وما يعذبان فى كبير
٢٢٥	رافع بن خديج	أى الكسب أطيب ؟
٢٦٧	ابن عباس	الأيام أحق بنفسها من وليها
٢٧٥	عائشة	أيا امرأة نكحت بغير إذن مواليها
٢٦٤	عائشة	أيا امرأة نكحت بغير إذن وليها
٢٥٣	ابن عباس	أيا إهاب دبغ فقد طهر
٨٨	ابن عمر	أينام أحدنا وهو جنب ؟
١٠٥	عائشة	بئسما عدلتمونا بالكلب والحمار
٢٦٩	جابر	بعنا أمهات الأولاد على عهد رسول الله
٢٠٥	ابن عمر	بيننا الناس بقاء فى صلاة الصبح
٢٤٣	عائشة	تدركنى الصلاة وأنا جنب
١٦٥	ابن مسعود	تسبق شهادة أحدكم يمينه
١٤٧	عائشة	تقطع يد السارق فى ربع دينار
٢٧٩	ابن عمرو	التكبير فى الفطر سبع فى الأولى
٢٣٠	قبيصة بن ذؤيب	جاءت الجلدة إلى أبى بكر
٤٠	ابن عباس	خرج إلى مكة فى رمضان فصام
٥٤	أبو سعيد	خرج رجلان فى سفر

الصفحة	الراوي	الحديث
٣٩	جابر	خرج عام الفتح إلى مكة
١٦٤	عمران	خير أمتي قرني
٢٧٦	أبو هريرة	الخيل لرجل أجر ولرجل ستر
١٥٠	مروان الأصفر	رأيت ابن عمر أناخ راحلته
٢٤٦	جرير بن عبد الله	رأيت رسول الله ﷺ بال
١٥١	ابن عمر	رأيت رسول الله ﷺ في كنيفه
٣٤	سلمة بن الأكوع	رخص لنا رسول الله ﷺ عام أوطاس
١١١	جابر	زجر أن يقبر الرجل ليلاً
١٧٤	ابن عباس	سئل النبي ﷺ عن المنى
١٠٥	عائشة	شبهتمونا بالحمير والكلاب
٩٢	فاطمة بنت قيس	طلقتني زوجي ثلاثاً
٢٧٨	عبد الرحمن السلمي	عليكم بستى وسنة الخلفاء
١٥٧	أبو سعيد	الغسل يوم الجمعة واجب
٨٩	عائشة	فإذا قضى صلاته مال إلى فراشه
١٧٠	أبو هريرة	فر من المجذوم
١٧٦	ابن عمر	فيما سقت السماء والعيون
١٠٣	جابر	كان آخر الأمرين ترك الوضوء
٢٣٤	البراء بن عازب	كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه
١٢٩	عائشة	كان رسول الله ﷺ يأمر إحدانا
١٢٩	عائشة	كان رسول الله ﷺ يأمرنا في فوح حيضنا
١٧٤	عائشة	كان رسول الله ﷺ يسلمت المنى
٨٨	عائشة	كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب
٢٥٧	ابن عباس	كان زوج بريرة عبداً أسود
٢٥٧	عائشة	كان زوجها عبداً فخيرها رسول الله
٢٠٧	أبي بن كعب	كان الماء من الماء رخصة
١٥٧	عائشة	كان الناس مهنة أنفسهم
٢٤٣	عائشة	كان النبي ﷺ يدركه الفجر جنباً
٢٦١	ابن عمر	كان النبي ﷺ يرفع يديه إذا كبر

الصفحة	الراوي	الحديث
٢٣٣	ابن عمر	كان يرفع يديه حذو منكبيه
٢٧٩	أبو موسى	كان يكبر أربعاً تكبيره على الجنائز
١٨٦	ابن عمر	كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة
٢٦٨	أبو سعيد	كنا نبيع أمهات الأولاد
٣٩	أنس	كنا نسافر مع النبي ﷺ
٤٠	أبو سعيد	كنا نغزو مع رسول الله ﷺ في رمضان
٣٥	ابن مسعود	كنا نغزو مع رسول الله ﷺ وليس معنا
١٢٩	عائشة	كنت إذا حضت نزلت عن المثل
١٠٥	عائشة	كنت أطيب رسول الله ﷺ
١٧٣	عائشة	كنت أغسله من ثوب رسول الله
١٧٢	عائشة	كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله
٤٨	ابن عمرو	كنت أكتب كل شيء أسمعه
٢٠٦	بريدة	كنت نهيتكم عن زيارة القبور
٢٠٢	بريدة	كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي
٢٧٠	عائشة	كن نساء المؤمنات يشهدن
٣٠	أنس	كوى أسعد بن زرارة من الشوكة
٢٥٤	عبد الله بن عكيم	لا تستمتعوا من الميتة بإهاب
١٤٧	عائشة	لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار
٢٥٣	عبد الله بن عكيم	لا تنتفعوا من الميتة بإهاب
١٨٠	أبو سعيد	لا صلاة بعد صلاة العصر
١٦٩	أبو هريرة	لا عدوى ولا طيرة
٢٧٣	أبو موسى	لا نكاح إلا بولي
١٦٢	أبو أمامة	لا وصية لوارث
١٨٠	ابن عمر	لا يتحرى أحدكم فيصلى عند طلوع الشمس
٢١٥	ابن مسعود	لا يحل دم امرئ مسلم يشهد
٥٤	ابن عمر	لا يصلين أحد العصر إلا في بنى قريظة
١١٩	ابن عباس	لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت
٢٣٩	عثمان	لا ينكح المحرم ولا يُنكح

الصفحة	الراوي	الحديث
١٧٠	أبو هريرة	لا يورد ممرض على مصح
٤٧	أنس	لست من دد ولا دد منى
١٤٧	أبو هريرة	لعن الله السارق يسرق البيضة
١٤٩	ابن عمر	لقد ارتقيت يوماً على ظهر بيت
٣٠	المغيرة بن شعبة	لم يتوكل من استرقى
٢٧٥	أبو هريرة	ليس على المسلم صدقة في عبده
١٧٧	أبو سعيد	ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة
٣٩	جابر	ليس من البر الصوم في السفر
١٦٢	أبو سعيد	الماء طهور لا ينجسه شيء
٢١٩	ابن مسعود	ما رآه المسلمون حسناً
٢٤٤	أبو هريرة	من أصبح جنباً أفطر
٢٩	المغيرة	من اكتمى أو استرقى
٢٦٢	ابن عباس	من بدل دينه فاقتلوه
١٥٨	سمرة بن جندب	من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت
١٥٦	ابن عمر	من جاء منكم الجمعة فليغتسل
٤٦	أنس	من رغب عن سنتي فليس مني
١٦٢	أبو قتادة	من قتل قتيلاً فله سلبه
١١٠	جابر	من كان له إمام فقراءة الإمام
٢٤٨	بسرة	من مس ذكره فليتوضأ
١٨٠	أنس	من نسي صلاة أو نام عنها
١٨٠	أنس	من نسي صلاة فليصلها
٤٩	أنس	من يشتري العبد
٩١	زيد بن ثابت	نضر الله امرأ سمع منا حديثاً
٢٠١	عبد الله بن واقد	نهى رسول الله ﷺ عن أكل لحوم الضحايا
٢٦٢	ابن عمر	نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء
١٠٤	جابر	نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر
١٧٩	أبو هريرة	نهى عن الصلاة بعد العصر
٢٠٢	بريدة	نهيتكم عن لحوم الأضاحي

الصفحة	الراوي	الحديث
٣٤	على	نهى عن متعة النساء يوم خيبر
١٥٠	جابر	نهى نبي الله ﷺ أن نستقبل
١٢٠	سعد بن أبي وقاص	نهى النبي ﷺ عن بيع الرطب
١٠٤	ابن عمر	نهى النبي ﷺ يوم خيبر
٣٤	سبرة بن معبد	نهى يوم الفتح عن متعة النساء
٢٥٠	طلق بن على	هل هو إلا مضغة منه
٤٠	حمزة الأسلمي	هي رخصة من الله
٩٣	أبو هريرة	الوضوء مما مست النار
٢٥٦	عائشة	الولاء لمن ولي النعمة
٩٣	أبو هريرة	ولد الزنا شر الثلاثة
٢٠٢	أبو سعيد	يأهل المدينة لا تأكلوا لحوم
٢٠٨	عثمان	يتوضأ كما يتوضأ للصلاة
٢٠٨	أبي بن كعب	يغسل ما مس المرأة منه
٢٨٤	ابن عباس	اليمين على المدعى عليه

٣ - فهرس المصادر والمراجع

أهمل في الترتيب الألف واللام وأب وابن في أول اسم الكتاب، وكذلك كلمة (كتاب).
أولاً: القرآن الكريم وعلومه:

- ١ - الإتيقان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م.
- ٢ - أحكام القرآن: الإمام محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، بعناية عبد الغني عبد الخالق - دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٥ هـ.
- ٣ - أحكام القرآن: محمد بن عبد الله «ابن العربي» (٥٤٣هـ)، تحقيق علي البجاوي - نشر عيسى الحلبي - الطبعة الثالثة ١٣٨٧ هـ.
- ٤ - تفسير القرآن العظيم: عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (٧٧٤هـ) دار المعرفة - بيروت ١٤٠٣ هـ.
- ٥ - التفسير الكبير: فخر الدين محمد بن عمر الرازي (٦٠٦هـ) - دار الفكر - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ.
- ٦ - تفسير مجاهد: مجاهد بن جبر (١٠٤هـ)، تحقيق عبد الرحمن السورتى - المنشورات العلمية - بيروت.
- ٧ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن: محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ) - دار المعرفة - بيروت ١٤٠٣ هـ. تحقيق محمود شاكر - دار المعارف - مصر - الطبعة الثانية ١٣٧٤ هـ.
- ٨ - الجامع لأحكام القرآن: محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي (٦٧١هـ) - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثالثة ١٩٨٧ م.
- ٩ - الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٥٢٨هـ) - دار المعرفة - بيروت.
- ١٠ - المفردات في غريب القرآن: الحسين بن محمد «الراغب الأصفهاني» (٥٠٢هـ)، تحقيق محمد كيلاني - نشر مصطفى الحلبي ١٣٨١ هـ.
- ١١ - مناهل العرفان: محمد عبد العظيم الزرقاني (١٣٦٧هـ) - نشر عيسى الحلبي.
- ١٢ - الناسخ والمنسوخ: محمد بن شهاب الزهري (١٢٤هـ)، تحقيق د. حاتم الضامن - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ.

- ١٣ - نواسخ القرآن: عبد الرحمن بن علي «ابن الجوزي» (٥٩٧هـ)، تحقيق حسين أسد - دار الثقافة العربية - دمشق - الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- ثانيا : الحديث النبوي وعلومه وشروحه:
- ١٤ - الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ.
- ١٥ - الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة: محمد عبد الحى اللكنوى الهندى (١٣٠٤هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب ١٣٨٤هـ.
- ١٦ - الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان: أبو حاتم محمد بن حبان البستي (٣٥٤هـ)، ترتيب علاء الدين الفارسي (٧٣٩هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- ١٧ - اختصار علوم الحديث: عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (٧٧٤هـ) - مكتبة محمد علي صبيح - الطبعة الثالثة.
- ١٨ - اختلاف الحديث: الإمام محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، تحقيق عامر أحمد حيدر - مؤسسة الكتب الثقافية - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ١٩ - الأدب المفرد: محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، نشر قصي الخطيب - القاهرة - الطبعة الثانية ١٣٧٩هـ.
- ٢٠ - إرواء الغليل: محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- ٢١ - الاستذكار: يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)، تحقيق علي ناصف - المجلس الأعلى للشفون الإسلامية ١٣٩٣هـ.
- ٢٢ - الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار: محمد بن موسى الحازمي (٥٨٤هـ)، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز - مكتبة عاطف.
- ٢٣ - أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري: حمد بن محمد الخطابي (٣٨٨هـ)، تحقيق د. محمد بن سعد آل سعود - مركز البحوث العلمية بجامعة أم القرى - الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- ٢٤ - إكمال إكمال المعلم: محمد بن خلفه الوشتاني الأبي (٨٢٧هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٥ - تأويل مختلف الحديث: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، تحقيق محمد القادر أحمد عطا - دار الكتب الإسلامية - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

- ٢٦ - التبصرة والتذكرة: عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٧ - تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى: محمد عبد الرحمن المباركفورى (١٢٨٣هـ)، مراجعة عبد الوهاب عبد اللطيف - المكتبة السلفية بالمدينة المنورة - الطبعة الثانية ١٣٨٣هـ.
- ٢٨ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: جمال الدين يوسف المزى (٧٤٢هـ)، تحقيق عبد الصمد شرف الدين - الدار القيمة والمكتب الإسلامى - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- ٢٩ - التحقيق فى اختلاف الحديث: عبد الرحمن بن على «ابن الجوزى» (٥٩٧هـ)، تحقيق محمد الفقى - الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ.
- ٣٠ - تخريج أحاديث إحياء علوم الدين: للعراقى (٨٠٦هـ)، والزبيدى (١٢٠٥هـ)، استخراج محمود الحداد - دار العاصمة بالرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- ٣١ - تدريب الراوى: جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى (٩١١هـ)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - دار الكتب الحديثة - الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ.
- ٣٢ - ترتيب مسند الشافعى: الإمام محمد بن إدريس الشافعى (٢٠٤هـ)، تصحيح يوسف الزواوى وعزت العطار - دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٧٠هـ.
- ٣٣ - التعليق المغنى على الدارقطنى: أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم أبادى (وُلِدَ ١٢٧٣هـ) - مكتبة المتنبي - القاهرة.
- ٣٤ - تغليق التعليق على صحيح البخارى: أحمد بن على بن حجر العسقلانى (٨٥٢هـ)، تحقيق سعيد القزقى - المكتب الإسلامى ودار عمّار - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ٣٥ - تقريب الأسانيد: عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- ٣٦ - تقريب النواوى: محبى الدين يحيى بن شرف النووى (٦٧٦هـ)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - دار الكتب الحديثة - الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ.
- ٣٧ - التقييد والإيضاح: عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، تعليق محمد الطباخ - مؤسسة الكتب الثقافية.
- ٣٨ - تلخيص الحبير: أحمد بن على بن حجر العسقلانى (٨٥٢هـ)، تعليق عبد الله هاشم يمانى - المدينة المنورة ١٣٨٤هـ.
- ٣٩ - التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد: يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ) - وزارة الأوقاف المغربية.
- ٤٠ - توجيه النظر إلى أصول الأثر: طاهر بن صالح الجزائرى (٣٣٨هـ) - دار المعرفة - بيروت.

- ٤١ - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (١١٨٢هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مكتبة الخانجي - الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ.
- ٤٢ - تهذيب الآثار: محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق محمود شاكر - ١٤٠٢هـ.
- ٤٣ - تهذيب سنن أبي داود: شمس الدين محمد بن أبي بكر «ابن القيم» (٧٥١هـ)، تحقيق أحمد شاكر ومحمد الفقى - مكتبة السنة المحمدية - القاهرة.
- ٤٤ - جامع بيان العلم وفضله: يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)، تصحيح عبد الرحمن محمد عثمان - المكتبة السلفية بالمدينة المنورة - الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ.
- ٤٥ - جامع مسانيد أبي حنيفة: محمد بن محمود الخوارزمي (٦٦٥هـ) - المكتبة الإسلامية - سمندري.
- ٤٦ - جزء رفع اليدين في الصلاة: محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) ومعه: جلاء العينين بتخريج رواياته: بديع الدين شاه الراشدي - مؤسسة الكتب الثقافية - الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- ٤٧ - جماع العلم: الإمام محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ٤٨ - جمع الرسائل في شرح الشمائل: علي بن سلطان محمد القاري (١٠١٤هـ) - نشر مصطفى الحلبي - مصر.
- ٤٩ - الجوهر النقي في الرد على البيهقي: علي بن عثمان «ابن التركماني» (٧٤٥هـ) - دائرة المعارف النظامية - الهند - الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ.
- ٥٠ - حاشية السندی على سنن النسائي: نور الدين بن عبد الهادي السندی (١١٨٣هـ) - مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- ٥١ - الحطة في ذكر الصحاح الستة: صديق حسن القنوجي (١٣٠٧هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ٥٢ - الرسالة المستطرفة: محمد بن جعفر الكتاني (١٣٤٥هـ) - دار البشائر الإسلامية - الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ.
- ٥٣ - رسوخ الأخبار في منسوخ الأخبار: إبراهيم بن عمر الجعبري (٣٢هـ)، تحقيق د. حسن الأهدل - مؤسسة الكتب الثقافية - الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- ٥٤ - الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق محمد شكور - المكتب الإسلامي ودار عمّار - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ٥٥ - سوالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني: تحقيق موفق عبد القادر - مكتبة المعارف بالرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

- ٥٦ - سبل السلام: محمد بن إسماعيل الصنعاني (١١٨٢هـ)، تعليق محمد الخولي - مكتبة عاطف.
- ٥٧ - سلسلة الأحاديث الصحيحة: محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي.
- ٥٨ - سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني «ابن ماجه» (٢٧٥هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - نشر عيسى الحلبي.
- ٥٩ - سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، تعليق عزت عبيد دعاس - دار الحديث - حمص.
- ٦٠ - سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد شاكر - نشر مصطفى الحلبي - الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ.
- ٦١ - سنن الدارقطني: علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ) - مكتبة المتنبي - القاهرة.
- ٦٢ - سنن الدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (٢٥٥هـ)، تحقيق عبد الله هاشم يمانى - المدينة المنورة ١٣٨٦هـ.
- ٦٣ - سنن سعيد بن منصور الخراساني (٢٢٧هـ): تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي - الدار السلفية - الهند - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- ٦٤ - السنن الكبرى: أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ) - دائرة المعارف العثمانية - الهند - الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ.
- ٦٥ - سنن النسائي: أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، ترقيم عبد الفتاح أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- ٦٦ - شرح السنة: الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط - المكتب الإسلامي - الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ.
- ٦٧ - شرح سنن النسائي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ) - مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ.
- ٦٨ - شرح صحيح مسلم: محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، مراجعة خليل الميس - دار القلم - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- ٦٩ - شرح موطأ الإمام مالك: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (١١٢٢هـ) مكتب الكليات الأزهرية ١٣٩٩هـ.
- ٧٠ - شرح نخبة الفكر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تعليق محمد الصباغ - مكتبة الغزالي - دمشق.
- ٧١ - شرح نخبة الفكر: علي بن سلطان محمد القاري (١٠١٤هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٨هـ.
- ٧٢ - صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) مع فتح الباري - ترقيم

- محمد فؤاد عبد الباقي - دار الإفتاء بالسعودية.
- ٧٣ - صحيح ابن خزيمة: محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي - الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
- ٧٤ - صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء الكتب العربية - الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ.
- ٧٥ - طبقات المدلسين: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق د. محمد عزب - دار الصحوة - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- ٧٦ - طرح الشريب في شرح التقريب: عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٧٧ - عارضة الأحوذى: محمد بن عبد الله «ابن العربي» (٥٤٣هـ) - دار الوحي المحمدي - القاهرة.
- ٧٨ - علل الحديث: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ) - مكتبة المثنى - بغداد (مصورة من نسخة مصرية) ١٣٤٣هـ.
- ٧٩ - علوم الحديث: أبو عمرو «ابن الصلاح» عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (٦٤٣هـ)، تحقيق د. نور الدين عتر - دار الفكر - دمشق ١٤٠٦هـ.
- ٨٠ - عمدة القارى: محمود بن أحمد العيني (٨٥٥هـ) - نشر مصطفى الحلبي - طبعة الأولى ١٣٩٢هـ.
- ٨١ - عون المعبود: أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي (وُلِدَ ١٢٧٣هـ)، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان - المكتبة السلفية بالمدينة المنورة - الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ.
- ٨٢ - غريب الحديث: إبراهيم بن إسحاق الحري (٢٨٥هـ)، تحقيق سليمان العابد - المركز العلمي بجامعة أم القرى - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ٨٣ - غريب الحديث: حمد بن محمد الخطابي (٣٨٨هـ)، تحقيق عبد الكريم العزباوى - مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
- ٨٤ - غريب الحديث: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، تحقيق د. عبد الله الجبوري - وزارة الأوقاف العراقية - الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.
- ٨٥ - غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (٢٢٤هـ) دار الكتاب العربي - بيروت ١٣٩٦هـ.
- ٨٦ - الفائق في غريب الحديث: محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٥٣٨هـ)، تحقيق على البجاوى ومحمد إبراهيم - نشر عيسى الحلبي - الطبعة الثانية.
- ٨٧ - فتح البارى شرح صحيح البخارى: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي - دار الإفتاء بالسعودية.

- ٨٨ - فتح المغيث شرح ألفية الحديث: محمد عبد الرحمن السخاوى (٩٠٢هـ) - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- ٨٩ - فيض القدير شرح الجامع الصغير: محمد المدعو عبد الرؤوف المناوى (١٠٣١هـ) - دار المعرفة - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩١هـ.
- ٩٠ - القراءات خلف الإمام: محمد بن إسماعيل البخارى (٢٥٦هـ)، تحقيق فضل الرحمن الثورى - المكتبة السلفية - باكستان - الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
- ٩١ - قواعد التحديث: محمد جمال الدين القاسمى (١٣٣٢هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار - دار إحياء الكتب العربية - الطبعة الثانية ١٣٨٠هـ.
- ٩٢ - كشف الأستار عن زوائد البزار: على بن أبى بكر الهيثمى (٨٠٧هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمى - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- ٩٣ - الكفاية فى علم الرواية: أحمد بن على «الخطيب البغدادى» (٤٦٣هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٩٤ - المتوارى على تراجم أبواب البخارى: ناصر الدين أحمد بن محمد «ابن المنير الإسكندراني» (٦٨٣هـ)، تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد - مكتبة المعلا - الكويت - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
- ٩٥ - مجمع الزوائد: على بن أبى بكر الهيثمى (٨٠٧هـ) - دار الكتاب العربى - الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ.
- ٩٦ - مختصر سنن أبى داود: عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى (٦٥٦هـ)، تحقيق أحمد شاكر ومحمد الفقى - مكتبة السنة المحمدية
- ٩٧ - المدخل فى أصول الحديث: محمد بن عبد الله «الحاكم النيسابورى» (٤٠٥هـ) - دار الكتب العلمية ١٤٠٨هـ.
- ٩٨ - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: على بن سلطان محمد القارى (١٠١٤هـ) - المكتبة الإسلامية.
- ٩٩ - المستدرك على الصحيحين: محمد بن عبد الله «الحاكم النيسابورى» (٤٠٥هـ) - دار الفكر - بيروت ١٣٩٨هـ.
- ١٠٠ - مسند أبى عوانة: يعقوب بن إسحاق الإسفرائينى (٣١٦هـ) - دار المعرفة - بيروت.
- ١٠١ - مسند أبى يعلى الموصلى: أحمد بن على بن المثنى التميمى (٣٠٧هـ)، تحقيق حسين أسد - دار المأمون للتراث - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- ١٠٢ - مسند الإمام أحمد: الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المكتب الإسلامى.
- ١٠٣ - مسند الحميدى: عبد الله بن الزبير الحميدى (٢١٩هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمى - عالم الكتب - بيروت، ومكتبة المتنبى - القاهرة.

- ١٠٤ - مسند الطيالسي: أبو داود سليمان بن داود الطيالسي (٢٠٤هـ) - دار المعرفة - بيروت.
- ١٠٥ - مشكل الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (٣٢١هـ) - دائرة المعارف العثمانية - الهند - الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ.
- ١٠٦ - مشكل الحديث وبيانه: محمد بن الحسن بن فروك (٤٠٦هـ)، تحقيق موسى محمد علي - عالم الكتب - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
- ١٠٧ - مشكلات الأحاديث النبوية وبيانه: عبد الله بن علي النجدي القصيمي (١٣٥٣هـ)، مراجعة الشيخ خليل الميس - دار القلم - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ١٠٨ - مشكلات الأحاديث والجمع بين النصوص المتعارضة: جماعة من العلماء - تصحيح زكريا علي يوسف - مكتبة المتنبي.
- ١٠٩ - مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: أحمد بن أبي بكر البوصيري (٨٤٠هـ)، تحقيق عزت عطية وموسى علي - دار الكتب الحديثة.
- ١١٠ - المصنف: عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، حبيب الرحمن الأعظمي - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- ١١١ - المصنف في الأحاديث والآثار: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (٢٣٥هـ)، تحقيق عبد الخالق الأفغاني - الدار السلفية بالهند - الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.
- ١١٢ - معالم السنن: حمد بن محمد الخطابي (٣٨٨هـ)، تحقيق أحمد شاكر ومحمد الفقي - مكتبة السنة المحمدية - القاهرة.
- ١١٣ - المختصر من المختصر من مشكل الآثار: أبو المحاسن يوسف بن موسى (٤٧٤هـ) - عالم الكتب.
- ١١٤ - المعجم الأوسط: سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق د. محمود الطحان - مكتبة المعارف بالرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ١١٥ - المعجم الكبير: سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي السلفي - الدار العربية للطباعة - الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.
- ١١٦ - معرفة علوم الحديث: محمد بن عبد الله «الحاكم النيسابوري» (٤٠٥هـ)، تعليق د. معظم حسين - المكتبة العلمية بالمدينة المنورة - الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ.
- ١١٧ - المنتخب: عبد بن حميد (٢٤٩هـ)، تحقيق مصطفى العدوي - دار الأرقم بالكويت - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ١١٨ - منتقى الأخبار: عبد السلام بن عبد الله بن تيمية (٦٥٢هـ)، تحقيق طه سعد، ومصطفى الهواري - مكتبة الكليات الأزهرية - طبع ١٣٩٨هـ.
- ١١٩ - المنتقى من السنن المسندة: عبد الله بن علي بن الجارود (٣٠٧هـ)، مراجعة خليل المس

- دار القلم - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.

١٢٠ - الموطأ: الإمام مالك بن أنس (١٧٩ هـ)، تعليق محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء الكتب العربية.

١٢١ - الموطأ: الإمام مالك، رواية محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٧ هـ.

١٢٢ - ناسخ الحديث ومنسوخه: عمر بن أحمد «ابن شاهين» (٣٨٥ هـ)، تحقيق سمير الزهيري - مكتبة المنار بالأردن - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.

١٢٣ - نصب الراية لأحاديث الهداية: عبد الله بن يوسف الزيلعي (٧٦٢ هـ) - المجلس العلمي - الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ.

١٢٤ - النهاية في غريب الحديث والأثر: المبارك بن محمد الجزري «ابن الأثير» (٦٠٦ هـ)، تحقيق محمود الطناحي وطاهر الزاوي - دار إحياء الكتب العربية - الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ.

١٢٥ - نيل الأوطار: محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠ هـ)، تحقيق طه سعد، مصطفى الهواري - مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٨ هـ.

ثالثاً: التوحيد، والأخلاق، والفرق:

١٢٦ - الأسماء والصفات: أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨ هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.

١٢٧ - إظهار الحق: رحمت الله بن خليل الرحمن الهندي (١٣٠٨ هـ)، تحقيق د. أحمد حجازي السقا - دار التراث العربي.

١٢٨ - الاعتقاد: أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨ هـ)، تعليق أحمد عصام الكاتب - دار الآفاق الجديدة - الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ.

١٢٩ - التوحيد: محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١ هـ)، تحقيق د. عبد العزيز الشهوان - دار الرشد - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.

١٣٠ - شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار الهمداني (٤١٥ هـ)، تعليق أحمد بن الحسين ابن أبي الهاشم - تحقيق عبد الكريم عثمان - مكتبة وهبة - الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ.

١٣١ - الفرق بين الفرق: عبد القاهر بن طاهر البغدادي (٤٢٩ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار المعرفة - بيروت.

١٣٢ - الفصل في الملل والأهواء والنحل: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (٤٥٦ هـ) - مكتبة الخانجي - مصر.

١٣٣ - الملل والنحل: محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (٥٤٨ هـ) - مكتبة الخانجي - مصر.

- ١٣٤ - منهاج السنة النبوية: تقى الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (٧٢٨هـ) - المطبعة الأميرية - بولاق - الطبعة الأولى ١٣٢١هـ.
- رابعاً: أصول الفقه، وقواعده، وتاريخ التشريع:
- ١٣٥ - الإبهاج في شرح المنهاج: الشيخان تقى الدين (٧٥٦هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (٧٧١هـ) - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- ١٣٦ - الإجماع: محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (٣١٨هـ)، تحقيق صغير حنيف - دار طيبة بالرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
- ١٣٧ - الإحكام في أصول الأحكام: علي بن أبي علي بن محمد الآمدي (٦٣١هـ) - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ١٣٨ - الإحكام في أصول الأحكام: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ) - دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
- ١٣٩ - إرشاد الفحول: محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ) - دار المعرفة - بيروت ١٣٩٩هـ.
- ١٤٠ - أصول البزدوى مع كشف الأسرار: علي بن محمد بن الحسين البزدوى (٤٨٢هـ) - دار الكتاب العربي - بيروت ١٣٩٤هـ.
- ١٤١ - أصول السرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (٤٩٠هـ)، تحقيق أبو الوفا الأفغانى - دار الكتاب العربي ١٣٧٢هـ.
- ١٤٢ - أصول الفقه: يوسف شاخت - ترجمة لجنة دائرة المعارف الإسلامية - دار الكتاب اللبناني - بيروت ١٩٨١م.
- ١٤٣ - الاعتصام: إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠هـ) - المكتبة التجارية الكبرى - مصر.
- ١٤٤ - إعلام الموقعين عن رب العالمين: شمس الدين محمد بن أبي بكر «ابن القيم الجوزية» (٧٥١هـ)، تعليق طه عبد الرؤوف سعد - دار الجليل - بيروت ١٩٧٣م.
- ١٤٥ - الآيات الينيات على شرح جمع الجوامع للمحلى: شهاب الملة والدين أحمد بن قاسم العبادى (٩٩٤هـ) - المطبعة الكبرى - بالقاهرة.
- ١٤٦ - البرهان في أصول الفقه: إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجوينى (٤٧٨هـ)، تحقيق د. عبد العظيم الديب - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- ١٤٧ - التحرير في أصول الفقه مع التقرير والتحبير: محمد بن عبد الواحد «الكمال بن الهمام الحنفى» (٨٦١هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- ١٤٨ - التقرير والتحبير شرح التحرير: محمد بن محمد بن أمير الحاج (٨٧٩هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- ١٤٩ - التلويح على شرح التوضيح لمثن التنقيح: سعد الدين مسعود بين عمر بن عبد الله

التفتازانى (٧٩١هـ) - المطبعة الخيرية - مصر - الطبعة الأولى ١٣٢٢هـ.

- ١٥٠ - التمهيد فى تخريج الفروع على الأصول: جمال الدين عبد الرحيم ابن الحسن الإسنوى (٧٧٢هـ)، تحقيق د. محمد حسين هيتو - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ.
- ١٥١ - تيسير التحرير: محمد أمين أمير بادشاه (نحو ٩٧٢هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٥٢ - جمع الجوامع مع شرح الجلال المحلى وحاشية البناني: تاج الدين عبد الوهاب بن على السبكي (٧٧١هـ) - نشر مصطفى الحلبي - الطبعة الثانية ١٣٥٦هـ.
- ١٥٣ - حاشية البناني على شرح الجلال المحلى على متن جمع الجوامع: عبد الرحمن بن جاد الله البناني (١١٩٧هـ) - نشر مصطفى الحلبي - الطبعة الثانية ١٣٥٦هـ.
- ١٥٤ - الرسالة: الإمام محمد بن إدريس الشافعى (٢٠٤هـ)، تحقيق أحمد شاكر - دار الكتب العلمية.
- ١٥٥ - روضة الناظر وجنة المناظر: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسى (٦٢٠هـ) - دار الفكر العربى.
- ١٥٦ - شرح ابن القاسم على شرح الجلال المحلى على الورقات فى الأصول للجويني: أحمد ابن قاسم العبادى (٩٩٤هـ) مع إرشاد الفحول - دار المعرفة - بيروت ١٣٩٩هـ.
- ١٥٧ - شرح البدخشى مع شرح الإسنوى على المنهاج: محمد بن الحسن البدخشى - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ١٥٨ - شرح تنقيح الفصول فى اختصار المحصول: أحمد بن إدريس القرافى (٦٨٤هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية ط سنة ١٣٩٣هـ.
- ١٥٩ - شرح الجلال المحلى على متن جمع الجوامع لابن السبكي مع حاشية البناني: الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلى (٨٦٤هـ) - المكتبة التجارية الكبرى - مصر.
- ١٦٠ - شرح العضد على مختصر ابن الحاجب: عضد الملة والدين الإيجى (٧٥٦هـ)، تصحيح شعبان محمد إسماعيل - مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٣هـ.
- ١٦١ - شرح الكوكب النير المسمى بمختصر التحرير: محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى (٩٧٢هـ)، تحقيق د. محمد الزحيلي و د. نزيه حماد - مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى ١٤٠٠هـ.
- ١٦٢ - شرح المنار على متن المنار للنسفى: عز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن الملك (٨٠١هـ) - دار سعادات - مطبعة عثمانية - مصر ١٣١٥هـ.
- ١٦٣ - شرح نور الأنوار على المنار: أحمد المعروف بملاجيون بن أبى سعيد بن عبيد الله (١١٣٠هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

- ١٦٤ - غاية المأمول في شرح ورقات الأصول لإمام الحرمين (٤٧٨هـ): أحمد بن أحمد بن حمزة الرملى (٩٥٧هـ) - رسالة ماجستير - تحقيق سليمان السطرى - كلية الشريعة بالأزهر ١٤٠٣هـ.
- ١٦٥ - غاية الوصول شرح لب الأصول: زكريا الأنصارى (٩٢٦هـ) - نشر مصطفى الحلبي ١٣٦٠هـ.
- ١٦٦ - الفقيه والمتفقه وأصول الفقه: أحمد بن على «الخطيب البغدادي» (٤٦٣هـ)، تصحيح إسماعيل الأنصارى - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.
- ١٦٧ - فرائح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: محمد بن نظام الدين الأنصارى (١١٨٠هـ) مع المستصفى - دار العلوم الحديثة - بيروت.
- ١٦٨ - كشف الأسرار عن أصول البزدوى: عبد العزيز بن أحمد البخارى (٧٣٠هـ) - دار الكتاب العربى - بيروت ١٣٩٤هـ.
- ١٦٩ - كشف الأسرار فى شرح المنار: حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفى (٧١٠هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- ١٧٠ - اللمع فى أصول الفقه: إبراهيم بن على الشيرازى (٤٧٦هـ) مع تخريج أحاديثه للغمارى، تعليق د. يوسف المرعشلى - عالم الكتب - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ١٧١ - المحصول فى علم أصول الفقه: فخر الدين محمد بن عمر الرازى (٦٠٦هـ)، تحقيق د. طه جابر العلوانى - جامعة الإمام - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- ١٧٢ - مرآة الأصول شرح مرقاة الوصول: قاسم بن محمد بن على (١٠٢٩هـ) - دار سعادات ١٣٢١هـ.
- ١٧٣ - المستصفى من علم الأصول: أبو حامد محمد بن محمد الغزالى (٥٠٥هـ) - دار العلوم الحديثة - بيروت.
- ١٧٤ - مسلم الثبوت: محب الله بن عبد الشكور (١١١٩هـ) مع المستصفى - دار العلوم الحديثة - بيروت.
- ١٧٥ - المسودة فى أصول الفقه: لمجد الدين عبد السلام، وابنه شهاب الدين عبد الحليم، وحفيده تقى الدين أحمد آل تيمية - تقديم محمد محبى الدين عبد الحميد.
- ١٧٦ - مشكاة الأنوار على المنار: زين الدين بن إبراهيم «ابن نجيم الحنفى» (٩٧٠هـ) - نشر مصطفى الحلبي ١٣٥٥هـ.
- ١٧٧ - المعتمد فى أصول الفقه: محمد بن على بن الطيب البصرى (٤٣٦هـ)، تحقيق محمد حميد الله - المعهد العلمى الفرنسى للدراسات العربية بدمشق ١٣٨٤هـ.
- ١٧٨ - مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول: محمد بن أحمد المالكى التلمسانى (٧٧١هـ) - دار الكتاب العربى بمصر - الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ.

- ١٧٩ - المنحول من تعليقات الأصول: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥هـ)، تحقيق د. محمد حسن هيتو - دار الفكر بدمشق - الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.
- ١٨٠ - الموافقات في أصول الشريعة: إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠هـ)، بعناية محمد عبد الله دراز - المكتبة التجارية الكبرى - مصر.
- ١٨١ - نهاية السؤل شرح منهاج الأصول للبيضاوي: جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي (٧٧٢هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- خامساً: الفقه :
- ١ - الفقه الحنفي:
- ١٨٢ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني (٥٨٧هـ) - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.
- ١٨٣ - البناية في شرح الهداية: محمود بن أحمد العيني (٨٥٥هـ) - دار الفكر - الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
- ١٨٤ - شرح فتح القدير على الهداية: محمد بن عبد الواحد «الكمال ابن الهمام» (٦٧١هـ) - نشر مصطفى الحلبي - الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ.
- ١٨٥ - شرح معاني الآثار: أحمد بن محمد الطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق محمد زهري النجار - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.
- ١٨٦ - المبسوط: محمد بن أبي سهل السرخسي (٤٨٢هـ) - دار المعرفة بيروت ١٤٠٦هـ.
- ١٨٧ - الهداية شرح بداية المبتدي: علي بن أبي بكر المرغيناني (٥٩٣هـ) - نشر مصطفى الحلبي - الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ.
- ٢ - الفقه المالكي:
- ١٨٨ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد: محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (٥٩٥هـ) - دار الكتب الحديثة - القاهرة.
- ١٨٩ - الشرح الصغير: أحمد بن الدردير (١٢٠١هـ)، نشر عيسى الحلبي.
- ١٩٠ - المدونة الكبرى: الإمام مالك بن أنس (١٧٩هـ) برواية سحنون - المطبعة الخيرية - الطبعة الأولى ١٣٢٤هـ.
- ١٩١ - المنتقى شرح موطأ الإمام مالك: سليمان بن خلف الباجي (٤٩٤هـ) - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.
- ٣ - الفقه الشافعي:
- ١٩٢ - الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الخطيب (٩٧٧هـ) - مكتبة محمد علي صبيح وأولاده بمصر.
- ١٩٣ - الأم: الإمام محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ) - كتاب الشعب.

- ١٩٤ - تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج: أحمد بن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) - دار صادر.
- ١٩٥ - المجموع شرح المذهب: محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، تحقيق محمد نجيب المطيعي - مكتب الإرشاد - جدة.
- ١٩٦ - مختصر المزني: إسماعيل بن يحيى المزني (٢٦٤هـ) مع الأم - كتاب الشعب.
- ١٩٧ - مغنى المحتاج على متن المنهاج: محمد بن أحمد الشربيني الخطيب (٩٧٧هـ) - نشر مصطفى الحلبي ١٣٧٧هـ.
- ١٩٨ - المذهب: إبراهيم بن علي الشيرازي (٤٧٦هـ) - نشر عيسى الحلبي.
- ٤ - الفقه الحنبلي:
- ١٩٩ - زاد المعاد في هدى خير العباد: محمد أبي بكر «ابن القيم الجوزية» (٧٥١هـ)، تحقيق شعيب وعبد القادر الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثامنة ١٤٠٥هـ.
- ٢٠٠ - شرح الزركشي على مختصر الخرقي: محمد بن عبد الله الزركشي (٧٧٢هـ)، تحقيق عبد الله بن جبرين - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- ٢٠١ - شرح منتهى الإرادات: منصور بن يونس البهوتي (١٠٥١هـ) - المكتبة السلفية بالمدينة المنورة
- ٢٠٢ - كشف القناع عن متن الإقناع: منصور بن يونس البهوتي (١٠٥١هـ)، تعليق هلال مصيلحي - دار الفكر - بيروت ١٤٠٢هـ.
- ٢٠٣ - مجموع الفتاوى: تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (٧٢٨هـ)، جمع عبد الرحمن النجدي وولده - ١٣٩٨هـ.
- ٢٠٤ - المحرر في الفقه: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (٦٥٢هـ) - مكتبة المعارف بالرياض - الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.
- ٢٠٥ - المدخل إلى مذهب الإمام أحمد: عبد القادر بن بدران الدمشقي (١٣٤٦هـ)، تحقيق د. عبد الله التركي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
- ٢٠٦ - مسائل الإمام أحمد: سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار ١٣٥٣هـ.
- ٢٠٧ - المغنى: أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ) مكتبة الرياض الحديثة ١٤٠١هـ.
- ٥ - الفقه الظاهري:
- ٢٠٨ - الخلق: عيسى بن أحمد بن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ)، تحقيق أحمد شاكر - دار الفكر.
- ٦ - الفقه العام:
- ٢٠٩ - حجة الله البالغة: أحمد شاه ولي الله الدهلوي (١١٧٩هـ) - الطباعة المنيرية.
- ٢١٠ - فقه إمام الحرمين (عبد الملك بن عبد الله الجويني): د. عبد العظيم الديب - دار الوفاء - الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ.

- ٢١١ - **فقه النخعي (إبراهيم بن يزيد النخعي):** د. محمد رواش قلعجي - مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- سادساً: التاريخ:**
- ٢١٢ - **البداية والنهاية:** عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (٧٧٤هـ) - دار الفكر العربي - الطبعة الأولى ١٣٥١هـ.
- ٢١٣ - **تاريخ بغداد:** أحمد بن علي «الخطيب البغدادي» (٤٦٣هـ) - مكتبة الخانجي - الطبعة الأولى ١٣٤٩هـ.
- ٢١٤ - **الكامل في التاريخ:** علي بن أبي الكرم الشيباني «ابن الأثير الجزري» (٦٣٠هـ) - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ.
- ٢١٥ - **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم:** عبد الرحمن بن علي «ابن الجوزي» (٥٩٧هـ) - دائرة المعارف العثمانية - الهند - الطبعة الأولى ١٣٥٧هـ.
- سابعاً: التراجم والطبقات والمناقب:**
- ٢١٦ - **أحمد بن حنبل:** محمد أبو زهرة - دائرة الفكر العربي.
- ٢١٧ - **أحوال الرجال:** إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (٢٥٩هـ)، تحقيق صبحي السامرائي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ٢١٨ - **آداب الشافعي ومناقبه:** عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، تحقيق عبد الغني عبد الخالق - مكتبة التراث الإسلامي.
- ٢١٩ - **الاستيعاب في معرفة الأصحاب:** يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ) - الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ.
- ٢٢٠ - **أسد الغابة في معرفة الصحابة:** علي بن محمد «ابن الأثير الجزري» (٦٣٠هـ) - تحقيق محمد البنا ومحمد عاشور - كتاب الشعب.
- ٢٢١ - **الإصابة في تمييز الصحابة:** أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) - الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ.
- ٢٢٢ - **الأعلام:** خير الدين الزركلي - دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة السادسة ١٩٨٤م.
- ٢٢٣ - **الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف:** علي بن هبة الله «ابن ماكولا» (٤٧٥هـ)، تصحيح عبد الرحمن اليماني - نشر محمد أمين - بيروت.
- ٢٢٤ - **إنباه الرواة على أنباه النحاة:** علي بن يوسف القفطي (٦٤٦هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الكتب المصرية - الطبعة الأولى ١٣٧١هـ.
- ٢٢٥ - **التاريخ:** يحيى بن معين (٢٣٣هـ)، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف - مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- ٢٢٦ - **تاريخ أسماء الثقات:** عمر بن أحمد «ابن شاهين» (٣٨٥هـ)، تحقيق عبد المعطي

- قلعجي - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.
- ٢٢٧ - تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين: عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠ هـ)، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف - دار المأمون للتراث.
- ٢٢٨ - التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦ هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٢٩ - تجريد أسماء الصحابة: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨ هـ)، تصحيح صالحة شرف الدين - الهند ١٣٨٩ هـ.
- ٢٣٠ - تذكرة الحفاظ: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨ هـ) - دار إحياء التراث العربي.
- ٢٣١ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك: عياض بن موسى السبتي (٥٤٤ هـ) - وزارة الأوقاف المغربية.
- ٢٣٢ - تقريب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، بعناية محمد عوامة - دار الرشيد - حلب - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.
- ٢٣٣ - تهذيب تاريخ دمشق الكبير لابن عساكر (٥٧١ هـ): عبد القادر بدران (١٣٤٦ هـ) - دار المسيرة - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ.
- ٢٣٤ - تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) - دائرة المعارف النظامية - الهند - الطبعة الأولى ١٣٢٦ هـ.
- ٢٣٥ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال: يوسف بن عبد الرحمن المزى (٧٤٢ هـ)، تحقيق د. بشّار معروف - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ.
- ٢٣٦ - الثقات: محمد بن حبان التميمي البستي (٣٥٤ هـ) - دائرة المعارف العثمانية - الهند - الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ.
- ٢٣٧ - الجرح والتعديل: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧ هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٣٨ - الجواهر المضية في طبقات الحنفية: محي الدين عبد القادر بن محمد القرشي (٧٧٥ هـ)، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو - نشر عيسى الحلبي ١٣٩٨ هـ.
- ٢٣٩ - حلية الأولياء: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٤٣٠ هـ) - مطبعة السعادة ١٣٩٤ هـ.
- ٢٤٠ - خلاصة تهذيب تهذيب الكمال: أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري (بعد ٩٢٣ هـ) - مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب - الطبعة الثانية ١٣٩١ هـ.
- ٢٤١ - ديوان الضعفاء والمتروكين: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨ هـ)، تحقيق حماد الأنصاري - مكتبة النهضة الحديثة - مكة ١٣٨٧ هـ.

- ٢٤٢ - سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق بإشراف شعيب الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة - الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ.
- ٢٤٣ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحى بن العماد الحنبلى (١٠٨٩هـ) - دار المسيرة - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.
- ٢٤٤ - طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب بن على السبكي (٧٧١هـ)، تحقيق محمود الطناحى وعبد الفتاح الحلو - نشر عيسى الحلبي ١٣٨٤هـ.
- ٢٤٥ - طبقات علماء الحديث: محمد بن أحمد بن عبد الهادى الدمشقى (٧٤٤هـ)، تحقيق أكرم البوشى - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- ٢٤٦ - الطبقات الكبرى: محمد بن سعد (٢٣٠هـ) - دار التحرير - القاهرة ١٣٨٨هـ.
- ٢٤٧ - طبقات المدلسين: أحمد بن على بن حجر العسقلانى (٨٥٢هـ)، تحقيق د. محمد عزب - دار الصحوة القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- ٢٤٨ - الضعفاء الكبير: محمد بن عمرو بن موسى العقبلى (٣٢٢هـ)، تحقيق عبد المعطى قلعجى - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- ٢٤٩ - الضعفاء والمتروكين: أحمد بن شعيب النسائى (٣٠٣هـ)، تحقيق محمود زايد - دار الوعى - حلب الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.
- ٢٥٠ - الفهرست: محمد بن أبى يعقوب إسحق النديم (٣٨٠هـ)، تحقيق رضا - تجدد - طهران ١٣٩١هـ.
- ٢٥١ - الكاشف فى معرفة من له رواية فى الكتب الستة: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى (٧٤٨هـ)، تحقيق عزت عطية وموسى على - دار الكتب الحديثة - الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ.
- ٢٥٢ - الكامل فى ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدى الجرجانى (٣٦٥هـ) - دار الفكر - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- ٢٥٣ - لسان الميزان: أحمد بن على بن حجر العسقلانى (٨٥٢هـ) - مؤسسة الأعلمى للمطبوعات - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ.
- ٢٥٤ - المجروحين: محمد بن حبان التميمى البستى (٣٥٤هـ)، تحقيق محمود زايد - دار الوعى حلب - الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.
- ٢٥٥ - معجم الأدباء: ياقوت بن عبد الله الحموى (٦٢٦هـ) - مطبعة دار المأمون - القاهرة.
- ٢٥٦ - معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة - دار إحياء التراث العربى - بيروت.
- ٢٥٧ - معرفة الثقات: أحمد بن عبد الله العجيلى (٢٦١هـ)، تحقيق عبد العليم البستوى - مكتبة الدار بالمدينة المنورة - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ٢٥٨ - المعرفة والتاريخ: يعقوب بن سفيان الفسوى (٢٧٧هـ)، تحقيق د. أكرم العمرى - مطبعة

الإرشاد - بغداد ١٣٩٤ هـ.

٢٥٩ - **المغنى في الضعفاء:** محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨ هـ)، تحقيق د. نور الدين عتر.

٢٦٠ - **مناقب الشافعي:** أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨ هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر - دار التراث العربي - الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ.

٢٦١ - **مناقب الشافعي:** فخر الدين محمد بن عمر الرازي (٦٠٦ هـ)، تحقيق د. أحمد حجازي السقا - مكتبة الكليات الأزهرية - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.

٢٦٢ - **ميزان الاعتدال:** محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨ هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي - دار إحياء الكتب العربية - الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ.

٢٦٣ - **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة:** جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي (٨٧٤ هـ) - وزارة الثقافة - مصر.

٢٦٤ - **الوافي بالوفيات:** خليل بن أيك الصفدي (٧٦٤ هـ)، اعتناء س. ديدرينغ ١٣٩٤ هـ.

٢٦٥ - **وفيات الأعيان:** أحمد بن محمد «ابن خلّكان» (٦٨١ هـ)، تحقيق د. إحسان عباس - دار صادر - بيروت.

ثامناً: **المعاجم، والموسوعات، والتعريفات:**

٢٦٦ - **تاج العروس من جواهر القاموس:** محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (١٢٠٥ هـ) - طبع وزارة الإعلام بالكويت ١٤٠٦ هـ. وقد رجعنا إلى «تاج العروس» نشر دار ليبيا للنشر والتوزيع.

٢٦٧ - **التعريفات:** الشريف علي بن محمد الجرجاني (٨١٦ هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.

٢٦٨ - **دائرة المعارف الإسلامية:** دار الشعب.

٢٦٩ - **الصحاح:** إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٣ هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - ١٤٠٢ هـ.

٢٧٠ - **القاموس المحيط:** مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٨١٧ هـ)، ترتيب الطاهر الزاوي - نشر عيسى الحلبي - الطبعة الثانية.

٢٧١ - **كشف اصطلاحات الفنون:** محمد علي الفاروقي التهانوي (بعد ١١٥٨ هـ)، تحقيق د. لطفي عبد البديع - مكتبة النهضة المصرية ١٣٨٢ هـ.

٢٧٢ - **لسان العرب:** محمد بن كرم بن منظور (٧١١ هـ)، تحقيق نخبة من الأساتذة - دار المعارف.

٢٧٣ - **المصباح المنير:** أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (٧٧٠ هـ)، تحقيق د. عبد العظيم الشناوي - دار المعارف،

- ٢٧٤ - معجم لغة الفقهاء: د. محمد رواس قلعجي، د. حامد قنبي - دار النفائس - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ٢٧٥ - المعجم الوسيط: أحمد الزيات ومجموعة - مجمع اللغة العربية بمصر - نشر دار الدعوة - تركيا ١٤٠٦هـ.
- ٢٧٦ - المغرب في ترتيب المغرب: ناصر الدين المطرزي (٦١٠هـ)، تحقيق محمود فاخوري وعبد الحميد مختار - مكتبة أسامة بن زيد - حلب - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- تاسعاً: الدراسات الإسلامية الحديثة:
- ٢٧٧ - أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث: د. عبد المجيد محمود - الهيئة المصرية للكتاب ١٣٩٥هـ.
- ٢٧٨ - أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء: محمد عوامة - دار السلام - الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.
- ٢٧٩ - أدلة التشريع المتعارضة: د. بدران أبو العينين - مؤسسة شهاب الجامعة ١٩٨٥
- ٢٨٠ - أسباب اختلاف الفقهاء: علي الخفيف - معهد الدراسات العربية ١٣٧٥هـ.
- ٢٨١ - الإسلام: الفريد جيوم، ترجمة د. محمد هدارة، د. شوقي السكري - نشر لجنة دار البيان العربي - الطبعة الأولى ١٩٥٨م.
- ٢٨٢ - أصول التشريع الإسلامي: علي حسب الله - الطبعة السادسة ١٤٠٢هـ.
- ٢٨٣ - أصول الحديث وعلومه ومصطلحه: د. محمد عجّاج الخطيب - دار الفكر - بيروت - الطبعة الرابعة ١٤٠١هـ.
- ٢٨٤ - أصول الفقه: محمد الخضري - دار الفكر - الطبعة السابعة ١٤٠١هـ.
- ٢٨٥ - الإمام البخاري محدثاً وفقهياً: د. الحسيني عبد المجيد هاشم - الدار القومية للطباعة والنشر.
- ٢٨٦ - أمثال الحديث: د. عبد المجيد محمود - مكتبة دار التراث - القاهرة - الطبعة الأولى.
- ٢٨٧ - تاريخ التشريع الإسلامي: محمد الخضري - المكتبة التجارية الكبرى - الطبعة الثامنة ١٣٨٧هـ.
- ٢٨٨ - التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية: عبد اللطيف عبد الله البرزجي - طبع بغداد ١٣٩٧هـ.
- ٢٨٩ - التعارض والترجيح عند الأصوليين في الفقه الإسلامي: د. محمد الحفناوي - دار الوفاء ١٤٠٥هـ.
- ٢٩٠ - توثيق السنة في القرن الثاني الهجري: رفعت فوزي عبد المطلب - مكتبة الخانجي - الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
- ٢٩١ - الحديث والمحدثون: محمد محمد أبو زهو - دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٤هـ.

- ٢٩٢ - دراسات فى التعارض والترجيح: د. السيد صالح عوض - دار الطباعة المحمدية ١٤٠٠هـ.
- ٢٩٣ - السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى: د. مصطفى السباعى - المكتب الإسلامى - طبعة الثانية ١٣٩٨هـ.
- ٢٩٤ - العقيدة والشريعة: أجناس جولدزيهر، تعليق وترجمة محمد يوسف موسى وزميله - دار الرائد العربى - بيروت (مصورة عن دار الكتاب المصرى) ١٩٤٦م.
- ٢٩٥ - علوم الحديث ومصطلحه: صبحى الصالح - دار العم للملايين - الطبعة الحادية عشر ١٩٧٩م.
- ٢٩٦ - عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الأصوليين: د. أحمد محمد نور سيف - دار الاعتصام - الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.
- ٢٩٧ - فقه الزكاة: د. يوسف القرضاوى - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثالثة ١٣٩٧هـ.
- ٢٩٨ - فى التشريع الإسلامى: د. محمد نبيل غنايم - دار الهداية - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- ٢٩٩ - لمحات فى المكتبة والبحث والمصادر: د. محمد عجّاج الخطيب - مؤسسة الرسالة - الطبعة السادسة ١٤٠٠هـ.
- ٣٠٠ - المختصر الوجيز فى علوم الحديث: د. محمد عجّاج الخطيب - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ٣٠١ - مناهج التشريع الإسلامى فى القرن الثانى الهجرى: د. محمد بلتاجى - نشر لجنة البحوث بجامعة الإمام محمد بن سعود ١٣٩٧هـ.
- ٣٠٢ - المنهج الحديث فى علوم الحديث: محمد محمد السماحى - دار الأنوار.
- ٣٠٣ - منهج النقد فى علوم الحديث: د. نور الدين عتر - دار الفكر - دمشق - الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ.
- ٣٠٤ - النسخ فى القرآن الكريم: د. مصطفى زيد - دار الفكر العربى - الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ.
- ٣٠٥ - نشأة علوم الحديث ومصطلحه: محمد عجّاج الخطيب - رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة ١٣٨٤هـ.

٤ - فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
التمهيد: مدخل إلى مختلف الحديث	١١
١- تعريف مختلف الحديث، وبيان العلاقة بينه وبين المشكل والتعارض	١٣
٢- مختلف الحديث بين الحقيقة والاجتهاد	٢٤
٣- وجود مختلف الحديث أمر طبيعي زمن التشريع:	٢٩
١- إبطال أمور سائدة في الجاهلية	٢٩
٢- التدرج بالتشريع	٣٣
٣- اختلاف أحوال الناس	٣٦
٤- اختلاف الوقائع والأحوال الزمانية والمكانية	٣٩
٥- بيان بعض الأحكام	٤٧
الفصل الأول	
نشأة علم مختلف الحديث، والتصنيف فيه بإيجاز	
الفصل الثاني	
أهمية علم مختلف الحديث، ومكانته	
المبحث الأول: أهمية علم مختلف الحديث وصعوبته	٨٣
المبحث الثاني: مكانة مختلف الحديث	٩١
المبحث الثالث: منهج علماء السنة في مختلف الحديث من خلال مؤلفاتهم	١٠٣
أولاً: ابن أبي شيبة وكتابه المصنف	١٠٦
ثانياً: البخاري وكتابه الصحيح	١١٠
ثالثاً: الترمذي وكتابه الجامع	١١٦
رابعاً: ابن حزم وكتابه الإحكام	١١٩
الفصل الثالث	
الخروج من الاختلاف والتعارض بين الأحاديث	
تمهيد: أقوال العلماء في ترتيب دفع التعارض	١٢٥
أولاً: منهج المحدثين في التوفيق بين الأحاديث المختلفة	١٢٥
ثانياً: موقف جمهور الفقهاء من الأحاديث المختلفة والتعارضة	١٣٣
ثالثاً: مذهب الحنفية	١٣٧

١٤١	المبحث الأول: الجمع
١٤١	أولاً: تعريف الجمع لغة واصطلاحاً
١٤٢	ثانياً: شروط الجمع
١٤٦	ثالثاً: أنواع الجمع بين المتعارضين:
١٤٧	١- الجمع ببيان اختلاف مدلولي اللفظ
١٤٨	٢- الجمع ببيان اختلاف الحال
١٤٨	٣- الجمع ببيان اختلاف المحل
١٥٣	٤- الجمع ببيان الاختلاف في الأمر والنهي
١٦١	٥- الجمع ببيان اختلاف العام والخاص :
١٦٤	أ - الجمع بين الحديثين العامين
١٧٢	ب - الجمع بين الحديثين الخاصين
١٧٦	ج - الجمع بين حديثين متعارضين بينهما عموم وخصوص مطلق
١٧٩	د - الجمع بين حديثين متعارضين بينها عموم وخصوص وجهي
١٨٣	٦- الجمع ببيان اختلاف المطلق والمقيد
١٨٩	المبحث الثاني: النسخ
١٨٩	أولاً: تعريف النسخ لغة واصطلاحاً
١٩٣	ثانياً: أهمية هذا الفن
١٩٥	ثالثاً: شروط النسخ
١٩٨	رابعاً: أقسام النسخ:
١٩٨	١- نسخ القرآن بالقرآن
١٩٩	٢- نسخ القرآن بالسنة
٢٠١	٣- نسخ السنة بالسنة
٢٠٤	٤- نسخ السنة بالقرآن
٢٠٥	خامساً: قرائن معرفة النسخ:
٢٠٦	١- ما يعرف بتصريح رسول الله ﷺ
٢٠٧	٢- ما يعرف بقول الصحابي
٢١١	٣- ما يعرف بالتاريخ
٢١٣	٤- ما يعرف بدلالة الإجماع
٢١٧	المبحث الثالث: الترجيح
٢١٧	أولاً: تعريف الترجيح لغة واصطلاحاً
٢١٨	ثانياً: موقف العلماء من العمل بالراجح

٢٢٢	ثالثاً: شروط الترجيح
٢٢٦	رابعاً: كيفية الترجيح
٢٢٨	الأول: الترجيح باعتبار السند وما يتعلق به
٢٢٨	١- الترجيح بكثرة الرواة
٢٣٧	٢- الترجيح بشدة الضبط والحفظ وزيادة التيقظ والاحتياط
٢٣٨	٣- ترجيح الحديث الذى رواه صاحب القصة، أو المباشر لها
٢٤٢	٤- الترجيح بفقه الراوى وعلمه
٢٤٥	٥- الترجيح بتأخر إسلام الراوى
٢٥٣	٦- ترجيح السماع على غيره من أنواع التحمل
	٧- ترجيح حديث من جمع بين المشافهة والمشاهدة على حديث من روى
٢٥٦	من وراء حجاب
٢٦١	الثانى: الترجيح باعتبار المتن وما يتعلق به:
٢٦١	١- الترجيح بكون المتن سالماً من الاضطراب
٢٦١	٢- ترجيح الحديث المشتمل على الحكم والعلة
٢٦٤	٣- ترجيح الحديث المشتمل على تأكيد
٢٦٧	٤- الترجيح بكون الحديث منسوباً إلى النبى ﷺ نصاً وقولاً
٢٧٠	الثالث: المرجحات باعتبار أمر خارجى:
٢٧٠	١- ترجيح الحديث الموافق للقرآن
٢٧٣	٢- ترجيح الحديث الموافق لحديث آخر
٢٧٥	٣- الترجيح بموافقة القياس
٢٧٨	٤- الترجيح بموافقة الخلفاء الراشدين
٢٨١	٥- الترجيح بموافقة عمل أهل المدينة
٢٨٧	الخاتمة
٢٩١	الفهارس :
٢٩٣	١ - فهرس الآيات القرآنية
٢٩٧	٢ - فهرس الأحاديث النبوية
٣٠٥	٣ - فهرس المصادر والمراجع
٣٢٥	٤ - فهرس الموضوعات

رقم الإيداع ١٩٩٢/٩١٢٤

I . S . B . N 977 - 15 - 0090- 2

74046

مطابع الوفاء - المنصورة

شارع الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب

ت : ٣٤٢٧٢١ - ص.ب : ٢٣٠

DWEA UN